

جمعية

الجنائية الدولية

الثانية عشرة

لاهاي، - تشرين الثاني/نوفمبر

الرسمية

ملاحظة

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتحمل قرارات الجمعية الحروف "Res" بينما تحمل مقرراتها الحروف "Decision".

ووفقاً للقرار ICC-ASP/7/Res.6 يتوافر المجلد الأول من الوثائق الرسمية لجميع لغات الجمعية بينما يتوافر المجلد الثاني بالأسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

Secretariat, Assembly of States Parties
International Criminal Court
P.O. Box 19519
2500 CM The Hague
The Netherlands
asp@asp.icc-cpi.int
www.icc-cpi.int

الهاتف: ٩٨٠٦ ٥١٥ ٧٠ (٣١)

الفاكس: ٨٣٧٦ ٥١٥ ٧٠ (٣١)

ICC-ASP/12/20
منشورات المحكمة الجنائية الدولية
ISBN No. 92-9227-290-X

كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية ٢٠١٣

All rights reserved

Printed by Ipskamp, The Hague

المحتويات

الصفحة

	الجزء ألف
٢	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ للمحكمة الجنائية الدولية
	الجزء باء
٢٦٥	التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية
٢٦٥	١- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها العشرين، نيسان/أبريل ٢٠١٣
٣١٢	٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
	الجزء جيم
٣٧٦	الوثائق ذات الصلة
٣٧٦	١- البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
٤٣٨	٢- البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

الجزء ألف

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ للمحكمة الجنائية الدولية*

جدول المحتويات الصفحة الفقرات

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية].....	٤
أولاً - المقدمة.....	٦
ثانياً - ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة.....	٢٠
ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية.....	٢٠
١ - البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة.....	٢٢
٢ - البرنامج ١٢٠٠: الدوائر.....	٢٢
٣ - البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال.....	٤٢
باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام.....	٤٢
١ - البرنامج ٢١٠٠: المدعي العام.....	٤٥
(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام - قسم المشورة القانونية.....	٥٢
(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات.....	٥٧
٢ - البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون.....	٦١
٣ - البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق.....	٦٨
(أ) البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات.....	٧٥
(ب) البرنامج الفرعي ٢٣٣٠: أفرقة التحقيق.....	٧٨
٤ - البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الملاحقة.....	٨٣
جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة.....	٨٨
١ - البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة.....	٩٤
(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة.....	٩٨
(ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم خدمات المشورة القانونية.....	١٠٢
(ج) البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة.....	١٠٥
(د) البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية.....	١١٠
(هـ) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين.....	١١٦
٢ - البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة.....	١٢١
(أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة.....	١٢٤
(ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية.....	١٣٠
(ج) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية.....	١٣٣
(د) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة.....	١٣٧
(هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....	١٤٢
٣ - البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة.....	١٤٧
(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة.....	١٥٣
(ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة.....	١٥٦

* صدرت سابقاً بوصفها الوثيقة ICC-ASP/12/20.

٤٨٣-٤٧٧	١٥٩	(ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز
٥٠٨-٤٨٤	١٦٥	(د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة
٥٣٠-٥٠٩	١٦٥	(هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة المحني عليهم والشهود
٥٥١-٥٣١	١٧٠	(و) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم
٥٨٠-٥٥٢	١٧٧	٤ - البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والوثائق
٦٠٣-٥٨١	١٩٢	٥ - البرنامج ٣٧٠٠: المكاتب المستقلة والمشاريع الخاصة
٥٩٠-٥٨٤	١٩٤	(أ) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع
٥٩٧-٥٩١	١٩٧	(ب) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمحني عليهم
٦٠٣-٥٩٨	٢٠٠	(ج) البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: مكتب المراجعة الداخلية
٦٢٨-٦٠٤	٢٠٣	دال - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
٦٣٢-٦٢٩	٢١٣	هاء - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة
٦٥٩-٦٣٣	٢١٥	واو - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
٧٠٢-٦٦٠	٢٢٣	زاي - البرنامج الرئيسي السابع-١ والبرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة
٦٩٠-٦٦٦	٢٢٤	١ - البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٦٨٣-٦٦٦	٢٢٥	(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير المشروع
٦٩٠-٦٨٤	٢٣١	(ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة
٧٠٢-٦٩١	٢٣٤	٢ - البرنامج الرئيسي السابع-٢ مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض
٧١٠-٧٠٣	٢٣٧	حاء - البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

المرفقات ٢٤٠

٢٤٠	مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٤، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٤، وصندوق الطوارئ	المرفق الأول:
٢٤٣	الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية	المرفق الثاني:
٢٤٤	الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة	المرفق الثالث:
٢٤٦	قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)	المرفق الرابع:
٢٤٧	معلومات عن ملاك موظفي المحكمة المحكمة	المرفق الخامس:
٢٤٧	(أ) ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٤ بحسب البرامج الرئيسية	
٢٤٧	(ب) تعديلات جدول الموظفين	
٢٤٨	(ج) القضاء ومستحقاتهم لعام ٢٠١٤	
٢٤٩	(د) التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٤	
٢٥٠	جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق	المرفق السادس:
٢٥١	الميزانية المؤقتة لآلية الرقابة المستقلة	المرفق السابع:
٢٥٤	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة	المرفق الثامن:
٢٥٤	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	المرفق التاسع:
٢٥٥	الإيرادات المقدرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤	المرفق العاشر:
٢٥٥	بيانات الإيرادات المقدرة لعام ٢٠١٤ للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً	المرفق الحادي عشر:
٢٥٦	توطئة إلى المهام المضطلع بها في إطار البرامج والبرامج الفرعية	المرفق الثاني عشر:
٢٦٣	مسرد مصطلحات الميزانية	المرفق الثالث عشر:

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

مبنى المقر الرئيسي القائم في شارع مانويغ، في لاهاي، هولندا	Arc
أمين عام مساعد	ASG
جمعية الدول الأطراف	ASP
الاتحاد الأفريقي	AU
مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	AULO
سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية	AV
جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	CASD
لجنة الميزانية والمالية	CBF
كوت ديفوار	CIV
قسم إدارة المحكمة	CMS
مجلس التنسيق	CoCo
مد (مدير)	D
شعبة خدمات المحكمة	DCS
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
بدل المعيشة اليومي	DSA
قسم دعم الدفاع (أدمج بقسم دعم المحامين - ٢٠١٠)	DSS
شعبة الفني عليهم والمحامين (الغيت في عام ٢٠١٠ - نُقلت أقسامها إلى مكتب رئيس قلم المحكمة)	DVC
نظام عمل المحكمة الإلكترونية	ECOS
وحدة إدارة المرافق	FMU
معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل	FTE
الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات	GCDN
الخدمات العامة	GS
خ ع - رأ: الخدمات العامة (رتبة أخرى)	GS-OL
خ ع - رر: الخدمات العامة (رتبة رئيسية)	GS-PL
قسم الخدمات العامة	GSS
المساعدة المؤقتة العامة	GTA
المقر	HQ
الموارد البشرية	HR
الرابطة الدولية للمحامين	IBA
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
برنامج حماية المحكمة الجنائية الدولية	ICCP
تكنولوجيات المعلومات والاتصال	ICT
قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ICTS
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	ICTY
منظمة دولية حكومية	IGO
المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية	ILOAT
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	INTERPOL
آلية الرقابة المستقلة	IOM
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSAS
أجهزة التحرك الاستجابي الأولى	IRS

تكنولوجيات المعلومات	IT
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	JCCD
قسم المشورة القانونية (في مكتب المدعى العام)	LAS
قسم خدمات المشورة القانونية (في قلم المحكمة)	LASS
وحدة خدمات اللغات	LSU
وحدة الدعم الإمدادي والنقل	LTU
نظام المعلومات الإدارية	MIS
معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة	MORSS
معايير العمل الأمنية الدنيا	MOSS
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب الاتصال القائم في نيويورك	NYLO
مكتب المراجعة الداخلية	OIA
مكتب المحامي العمومي للدفاع	OPCD
مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم	OPCV
مكتب المدعى العام	OTP
ف (موظف من الفئة الفنية)	P
قسم الإعلام والوثائق	PIDS
مكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة)	PDO
برامجيات "النظم والتطبيقات والمنتجات" (معالجة البيانات)	SAP
غاية استراتيجية	SG
هدف استراتيجي	SO
قسم الأمن والسلامة	SSS
قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة (مختصر فرنسي)	STIC
الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	TFV
الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق	TRIM
إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة	UNDSS
وحدة الاحتجاز لدى الأمم المتحدة	UNDU
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	UNON
نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن	UNSMS
قسم مشاركة الجني عليهم وجرم أضرارهم	VPRS
التباحث/التواصل الفيديوي عن بعد	VTC
وحدة الجني عليهم والشهود	VWU
صندوق رأس المال العامل	WCF
ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المُدمجة	2gv
ما يخص المنتفعين من التجهيزات المُدمجة	3gv

أولاً - مقدمة

- ١ - وفقاً للبند ٣-١ من النظام المالي والقاعدة ١٠٣-٢ من القواعد المالية، يقدم رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة هذه في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثانية عشرة.
- ٢ - ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة ١٢٦,٠٧ مليون يورو. ويتوزع هذا المجموع كما يلي:
- (أ) ١٠,٢١ مليون يورو (٨,١ في المئة) للهيئة القضائية؛
- (ب) ٣٥,٧٤ مليون يورو (٢٨,٣٥ في المئة) لمكتب المدعي العام؛
- (ج) ٦٨,١١ مليون يورو (٥٤,٠٣ في المئة) لقلم المحكمة؛
- (د) ٢,٨٤ مليون يورو (٢,٢٥ في المئة) لأمانة جمعية الدول الأطراف؛
- (هـ) ٥,٩ مليون يورو (٤,٦٨ في المئة) للمباني المؤقتة؛
- (و) ١,٦ مليون يورو (١,٢٧ في المئة) لأمانة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم؛
- (ز) ١,٢٩ مليون يورو (١,٠٢ في المئة) لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة؛
- (ح) ٠,١٧ مليون يورو (٠,١٣ في المئة) لمشروع المباني الدائمة - فوائد القرض؛
- (ط) ٠,٢١ مليون يورو (٠,١٧ في المئة) لآلية الرقابة المستقلة.
- ٣ - وينطوي مبلغ الميزانية هذا على زيادة عن مبلغ ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة مقدارها ١٠,٩٥ مليون يورو، أي ٩,٥ في المئة. وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى زيادة في عدد الحالات المعروضة على المحكمة، وفي الأنشطة المضطلع بها في مجال الملاحقة وفي المجال القضائي وما يقابل ذلك من خدمات وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، وإلى ارتباط بالتزامات آجلة وتكاليف النظم المشتركة.

ألف - المحكمة اليوم

- ٤ - تتوقع المحكمة أنها ستتناول في عام ٢٠١٤ ثماني عشرة قضية في ثماني حالات. وثمة تسع قضايا ستستمر فيها الأنشطة القضائية في المحكمة في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف من مراحل الإجراءات، مع العلم بأن المتهمين في هذه القضايا إما سيكونون محتجزين أو جاهزين للمثول بناءً على أمر بذلك. وبالإضافة إلى عمليات التحقيق والإجراءات القضائية التي ينفذها مكتب المدعي العام في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان)، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي في وقت أحدث، سيواصل هذا المكتب متابعته لحالات أخرى هي في مرحلة الدراسة التمهيدية، منها الحالات في أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس وجمهورية كوريا ونيجيرويا واتحاد جزر القمر.
- ٥ - وقد أصدرت المحكمة، في سياق الحالات الجاري العمل عليها، ثلاثة وعشرين أمراً بالقبض على أشخاص مشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم تندرج ضمن إطار اختصاصها، منهم خمسة محتجزون حالياً، ولما يزل يتعيّن تنفيذ الأوامر بالقبض على اثني عشر مشتبهاً فيه. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت المحكمة تسعة أوامر بالمثول، مثل بناءً عليها تسعة الأشخاص المشتبه فيهم أمام المحكمة مثولاً طوعياً فلم يوضع أي منهم قيد الاحتجاز. ومن القضايا المعروضة على المحكمة قضيتان صدر فيهما حكمان استئنفاً استئنفاً لما يبيّن فيه، وخمس قضايا (تخص سبعة أشخاص) هي في مرحلة التحضير للمحاكمة أو مرحلة المحاكمة، مان يتوقع أن تختتم فيهما إجراءات اعتماد التهم بحلول نهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وثمة سبع قضايا تتعلق بالثني عشر مشتبهاً فيه ما زالت عالقة بسبب عدم تنفيذ ما صدر فيها من أوامر بالقبض على الأشخاص المعنيين.

٦ - وبدءاً بالحالة في مالي، وهي تامل وأحدث حالة تحال إلى المحكمة، يشار إلى أنه، إثر اتخاذ المدعية العامة في ١٦ كانون الثاني/يناير من السنة الجارية قراراً بفتح تحقيق فيها، تجري حالياً أنشطتها ذات الصلة، وستتطلب هذه الأنشطة موارد كبيرة لمكتب المدعي العام في الأشهر المقبلة وفي عام ٢٠١٤^١.

٧ - وفي الشعبة التمهيدية، يتمثل أحدث المستجدات في مثول السيد بوسكو أنتاغندا طوعاً أمام الدائرة التمهيدية الثانية في آذار/مارس ٢٠١٣. وكان السيد أنتاغندا مطلوباً لدى المحكمة لإنفاذ أمرين بالقبض عليه، أُصدرا في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٢، في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجرائم مدعى نيكاها في مقاطعة إيتوري منذ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢. ومن المزمع أن تبدأ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ جلسة تأكيد التهم في قضية المدعي العام ضد بوسكو أنتاغندا أمام الدائرة التمهيدية الثانية. ولما ينقذ أمر بالقبض على السيد سلفستر موداكومورا صدر في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢ عن الدائرة نفسها في قضية منفصلة.

٨ - وفي المرحلة التمهيدية أيضاً، تسير الإجراءات في قضية المدعي العام ضد لوران أغبغو في الحالة في كوت ديفوار. وقد عقدت جلسة اعتماد التهم من ١٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير من العام الجاري. وفي ٣ حزيران/يونيو، قررت الدائرة التمهيدية الأولى إرجاء الجلسة عملاً بالمادة ٦١(٧)(ج)(١) من نظام روما الأساسي، طالبة من المدعية العامة النظر في تقديم المزيد من الأدلة أو إجراء المزيد من عمليات التحقيق فيما يتعلق بالتهم^٢. وبحسب الجدول الجديد لمواعيد جلسات الدائرة التمهيدية الذي أُصدر في قرار الثالث من حزيران/يونيو المعني، يُتوقع أن يصدر في نيسان/أبريل ٢٠١٤ قرار بشأن اعتماد التهم^٣. وفي ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٣ رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعناً في المقبولة قدّمه السيد اغبغو. وفي الأثناء تستمر عمليات التحقيق التي تجريها المدعية العامة في الحالة في كوت ديفوار، ويمكن أن تفضي هذه العمليات إلى القبض في الوقت المناسب على المزيد من المشتبه فيهم. ويشار بصفة خاصة إلى أنه تم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي فض ختم الأمر بالقبض على زوجة السيد اغبغو، السيدة سيمون اغبغو.

٩ - وفي إطار الحالة في ليبيا، لما ينقذ الأوامر الصادران عن الدائرة التمهيدية الأولى بالقبض على السيد سيف الإسلام القذافي وعلى السيد عبد الله السنوسي. وكلا هذين المشتبه فيهما محتجزان حالياً في ليبيا. وقد بينت ملطات الليبية عزمها على مقاضاتهم على المستوى الوطني. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعناً في المقبولة قدمته السلطات الليبية عملاً بالمادة ١٧ من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالسيد سيف الإسلام القذافي، ودكرت هذه الدائرة ليبيا بالتزامها بتسليمه إلى المحكمة^٤. وفيما يخص السيد السنوسي، طعنت السلطات الليبية كذلك في مقبولة القضية بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣^٥. ولما يصدر قرار الدائرة التمهيدية في هذا الشأن.

^١ تأتي إحالة حكومة مالي هذه الحالة إلى المحكمة في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢، وهي رابع إحالة تقوم بها دولة طرف، إثر اتخاذ حكومة مالي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢ قرارها القاضي بإحالة الحالة إلى المحكمة.

^٢ قرار تأجيل جلسة اعتماد التهم عملاً بالمادة ٦١(٧)(ج)(١) من نظام روما الأساسي، القضية ذات الرقم ICC-02/11-01/11، ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ ("قرار الثالث من حزيران/يونيو").

^٣ قرار الثالث من حزيران/يونيو، المنطوق، الصفحة ٢٤.

^٤ صيغة محجوبة فيها معلومات من قرار علي بشأن مقبولة الدعوى ضد سيف الإسلام القذافي، الوثيقة ICC 01/11-01/11-344-Red، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣. لقد استأنفت السلطات الليبية هذا القرار. ويُشار حالياً في إجراءات دعوى الاستئناف هذه.

^٥ طلب مقدم بالنيابة عن جمهورية ليبيا يخض عبد الله السنوسي عملاً بالمادة ١٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة ICC-01/11-01/11-307-Red2، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٠ - وفي إطار الحالة في أوغندا، التي بوشر التحقيق فيها عام ٢٠٠٤، أُصدرت خمسة أوامر بالقبض على عدد من كبار ضباط جيش الرب للمقاومة. وإثر تأكيد وفاة السيد لوكويا، أُتخذت الإجراءات ضده. المدعى العام ضد جوزيف كوني

وفنسنت أوتي وأوكوت أديمبو ودومينييك أنجوين

- يشار أخيراً إلى أنه، في الحالة في () محمد عبد الرحمن، وعمر حسن أحمد البشير، وعبد الرحيم محمد حسين. أحمد

- الأنشطة في الشعبة الابتدائية، يشار إلى أن الدائرة الابتدائية الثانية قررت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في قضية المدعى العام ضد جرمان كاتنغا وماتيو أنغوجولو شوي فصل التهم الموجهة إلى السيد التهم الموجهة إلى . وفي كانون الأول/ديسمبر من جميع التهم الموجهة إليه. وقد استأنفت هذه الأحكام بالتبعية وتستمر الإجراءات في دعوى الاستئناف هذه. وفي الأثناء تستمر إجراءات محاكمة السيد كاتنغا ويتوقع أن يصدر الحكم في نهاية هذه السنة.

- وفي المدعى العام ضد جان بيير مبابو يجري تقديم الدفاع للأدلة وسيستمر حتى حريف العام الجاري. وسيعقب ذلك تقديم الأطراف لمرافعاتها الختامية، وستجري في عام في نهاية المطاف عملاً بالمادة ٤١

- ما يخص المحاكمة الثالثة من المحاكمات الجارية فإن الدائرة الابتدائية الرابعة، التي تنظر في المدعى العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جريو جاموس ("بندا/جريو") في الحالة في () تاريخاً لبدء المحاكمة ويجري حالياً تحضير القضية للمحاكمة. والسيدان بندا وجريو ليسا محتجزين لدى المحكمة. وقد أُفيد بوفاة السيد جريو في وقت أسبق أخيراً.

- ومن المزمع أن تبدأ في وقت لاحق من هذه السنة إجراءات المحاكمة في كلتا قضيتي الحالة في المدعى العام ضد وليم سامواي روتو وجوشوا أراب سنج أيلول/سبتمبر موعداً لبدء المحاكمة. أما في قضية المدعى العام ضد أوهورو مويغاي كنيانا افتتاح جلسات المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي القضية الأخيرة الذكر أبلغت المدعية العامة في آذار/مارس الدائرة أنها سحبت التهم الموجهة إلى السيد إلى جانب السيد^{١٤١}. ويمثل المتهمون في كلتا قضيتي الحالة في كينيا مثولاً طوعياً.

- أما على مستوى الاستئناف فإن دائرة الاستئناف، بعد الأحكام الأولى الصادرة عن المحكمة في شوي العام الماضي، تنظر الآن لأول مرة في دعاوى الاستئناف من حيث الجوهر بما في ذلك - في قضية لونغنا - العقوبة وجبر أضرار المجني عليهم. ويضاف إلى ذلك أن من المتوقع أن تستأنف في عام الابتدائية في قضية مبابو وقضية نغا، بما في ذلك كل ما قد يصدر من قرارات بشأن العقوبة وجبر

١ - افتراضات عام ٢٠١٤

- وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة افتراضات وأقرتها
مات المحكمة بالاستناد إلى خطط العمل في المجال القضائي وفي مجال الملاحقة فيما يخص السنة التالية،
وذلك بالتقدير الذي يمكن به تقييم هذه الأنشطة تقييماً دقيقاً في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤.
- يجعل من الصعب افتراضات
تماماً في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تُميز المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا
المجال يتمثل في عدم الميزنة إلا للأحداث المُحددة إلى حد معقول أنها ستحصل خلال السنة التالية.
- (" ")
والنجاحة في إجرائها .
في عملية
- ويشتمل المنحى الاستراتيجي للمحكمة فيما يخص تحسين عملية إعداد الميزانية
المزيد من الدقة على افتراضات الميزانية على نحو يربط المات المدرجة في مقترح الميزانية مع ما يناظرها
على نحو ملموس في السنة التالية من الحالات والقضايا والآجال. ويضاف إلى ذلك أنه تم على غرار
خاصة بالميزانية، دون إدراجها فيها، وذلك تهيئةً لأنشطة لَمَّا يُتَّيَقَن إلى حد معقول
من حصولها، لكن يمكن التنبؤ بها إلى حد ما. هذه العملية الداخلية المتمثلة في وضع -
- لية، ولا سيما فيما يخص قلم المحكمة، تتقاسم مع
مقادير الخدمات المتوخاة التي قد يلزم تقديمها دعماً لتنفيذ جدول الأنشطة القضائية وخطة العمل في مجال
الملاحقة. إن افتراضات الميزانية والصلة المستقلة بعضها عن بعض
إلى حد كبير. وترد في المرفق الثالث مجموعة منتقاة من معطيات ميزانية عام ٢٠١٤.
- افتراضات ميزانية المعززة التي وضعتها المحكمة فيما يتعلق بالأنشطة القضائية والأنشطة في
مجال الملاحقة، التي تقوم عليها البرنامجية المقترحة، تحسب لما يلي: الأنشطة التمهيديّة في
قضيتين (قضية اتاغندا وقضية اغبغبو: ستة أشهر لكل منهما)؛ التحضير للمحاكمة في قضية واحدة
(/ : أربعة أشهر)؛ جلسات المحاكمة في أربع قضايا (قضية :
(/ : اثنا عشر شهراً؛ قضية بمبا: أربعة أشهر؛ قضية بندا/جربو: ثم
(: : :)
بمبا: ثمانية أشهر). وقد وضعت الافتراضات المعنية على أساس
- ويرتقب مكتب المدّعي العام أن يُجري في عام عمليات تحقيق في ثماني حالات
خمس عمليات تحقيق كاملة وعشر عمليات تحقيق محدودة (ساكنة) . ثنائي

الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/11/Res.1 .

الحالة في كوت ديفوار، الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة في ليبيا، الحالة في أوغندا، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة في دارفور، الحالة في كينيا، الحالة في مالي.

الحالة في كوت ديفوار [القضيتان] ، الحالة في مالي [القضيتان] [الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية] .

- النهوض بأود الجوانب غير الق
لها. ويتوقع أن يم
ثمانية أفرقة من أفرقة الدفاع وأحد عشر
فريقاً من أفرقة تمثيل المحني عليهم.

٢ - التخطيط الاستراتيجي وميزانية عام ٢٠١٤

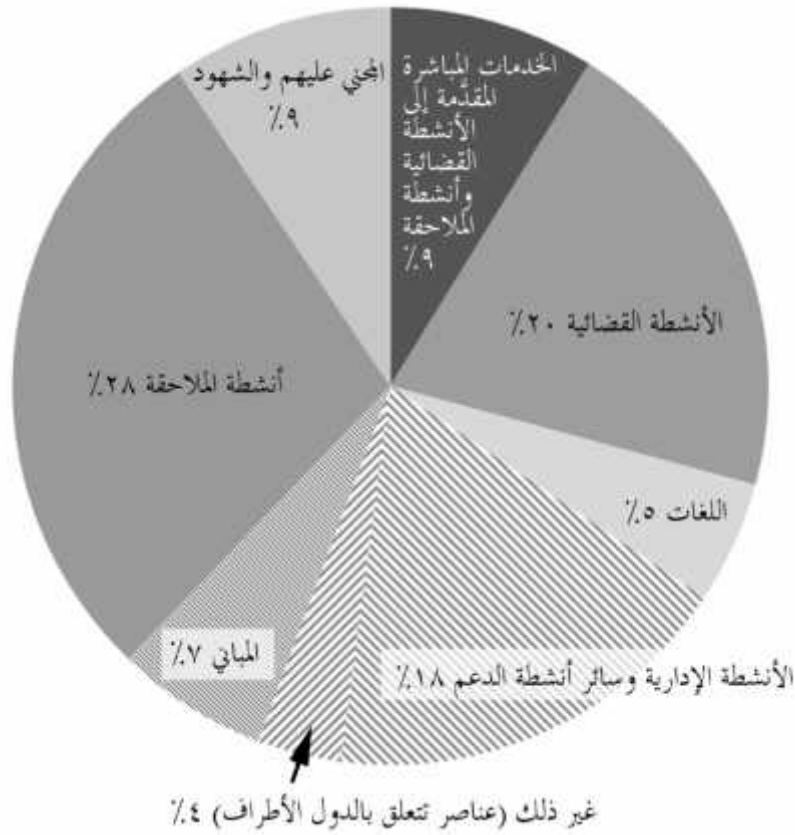
- خططها الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام إلى
مركزة في ذلك على إضفاء المزيد من الدقة على هذه الخطة باعتبارها أداة إدارية
الاشتغالي والاستراتيجي. وقدم إلى الدول
في عام
للخطة الاستراتيجية، مع الإشارة إلى أن الخطة المعنية هي وثيقة متطورة ستناظر المحك
يتعلق بها على ضوء التجربة. و
السابقة إلى الخطة الاستراتيجية
سيكون السنة الأولى التي تجسّد فيها ضمن الميزانية
المقترحة الاستراتيجية الجديدة
لتمكين المحكمة من المضي في تحسين طرائق عملها عن طريق ربط التخطيط الاستراتيجي ربطاً
وغاياتها الاستراتيجية للفترة الممتدة من
إلى عام
الأولية تشتمل على النتائج المتوخاة، ما سيمكّن المحكمة من الانخراط سنوياً في مراجعة للربط بين الخطة
- وترد في المرفق الرابع قائمة بالغايات الاستراتيجية للمحكمة (للفترة الممتدة من عام إلى
).

باء - التحليل من منظور كلي

- البياني التالي ميزانية المحكمة المقترحة لعام بحسب النشاط. وتمثل الم
عم المقدم إلى المحني عليهم
ات، زهاء في المئة من المبلغ الإجمالي لا المقترحة. وتبلغ
ات للمهام الإدارية ومهام الدعم في المحكمة و
في المئة
المبلغ الإجمالي. خصص لإيجار وصيانة المباني المؤقتة ، في المئة من هذا المبلغ. ولا يشمل ذلك
شروع المباني الدائمة. أما أمانة الجمعية، ومشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة
ستقلة، المجموعة على نحو مستقل في إطار البند 'غير ذلك' (العناصر الخاصة بالدول ا)
اس بنية إدارتها المستقلة، فتمثل نسبة أخرى من هذا المبلغ مقدارها في المئة. ويمثل مقدار النشاط
الحكمة، مجسداً بذلك ارتباطه
بجده المؤسسة.

[الحالة في ليبيا [القضيتان]، الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة في أوغندا، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية [القضيتان]، الحالة في دارفور [القضيتان] [الحالة في كينيا [القضيتان]].

الرسم البياني ١: التحليل من منظور كلي



- يوضح الجدول أدناه التنامي الدينامي للأنشطة القضائية في المحكمة من عام إلى عام (بحسب المقترح الخاص بذلك العام)، وبين كيفية تخصيص الموارد لمختلف الحالات على مر الزمن. وبناءً على ذلك تبين المات للدعم التشغيلي نمواً محدوداً مطرداً على مر السنين، يجسّد زيادات استتبعها النمو في الأنشطة القضائية.

الجدول ١: التنامي الدينامي الاستراتيجي للأنشطة القضائية في المحكمة

مالي	كوت ديفوار	جمهورية أفريقيا الوسطى			جمهورية الكونغو الديمقراطية		الدعم التشغيلي		الميزانية بالآلاف اليوروات (وعدد القضايا)
		ليبيا	كينيا	الوسطى	دارفور	أوغندا	أوغندا		
م غ	م غ								
م غ	م غ	م غ	م غ	()	()	()	()	()	()
م غ	م غ								
م غ	م غ	م غ	م غ	()	()	(-)	()	()	()
م غ	م غ								
م غ	م غ	()	()	()	()	()	()	()	(+)
م غ									
م غ	()	()	()	()	()	()	()	()	()
م غ									
م غ	()	()	()	()	()	()	()	()	()
									المقترحة
()	()	()	()	()	()	()	()	()	()

هذا الرقم مبلغاً مقداره من صندوق الطوارئ أخطر بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في لفترة / إلى كانون الأول/ديسمبر . مبلغ من صندوق الطوارئ أخطر بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في ليبيا لفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر . يشمل هذا الرقم ميزانية تكملية خاصة بالحالة في لفترة آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر . ولا يشمل مبالغ صندوق الطوارئ المحطّر باستخدامها فيما يخص عام لا يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أخطر حتى تاريخه بإمكان استعمالها فيما يخص عام .

- لقد تناقص مقدار المصروفات على الحالات العالقة منذ زمن طويل، التي لزمّت فيها موارد لإجراء عمليات التحقيق، وعرض القضايا ومباشرة النظر فيها، وإقامة بني الدعم اللازمة، وذلك لأن الأنشطة القضائية لا تتقدم في هذه الحالات بسبب عدم القبض على المشتبه فيهم ضمن إطارها. وقد تسنى حمة إعادة استخدام الموارد بنقلها من هذه الحالات بغية سد الاحتياجات المتنامية في حالات وقضايا أخرى، مع الإبقاء على حد أدنى من البنى التحتية.

- أما الحالات الجاري فيها النشاط القضائي فإن الموارد اللازمة لها تجسد الاحتياجات المتغيرة المتصلة على نحو مباشر بالإجراءات، التي قد تفضي إلى زيادات مردها القضايا الإضافية أو التي بلغت فيها الإجراءات مراحل مختلفة، كما عليه الحال فيما يخص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويلزم مزيد من الموارد فيما يخص الحالات التي بوشرت مؤخراً مثل الحالة في كوت ديفوار في مالي، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها الأنشطة في مجال الملاحقة والتحقيق. ومن المهم ملاحظة أن مختلف مراحل الإجراءات تستلزم أيضاً مقادير مختلفة من الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة يتعلق بعدد من الخدمات الأساسية التي يوفرها لجميع الأطراف، والمشاركين، والجهات الفاعلة في الإجراءات. وعلى وجه الإجمال يمثل مقدار الأنشطة القضائية العامل الرئيسي من العوامل المحددة لميزانية حمة، مجسداً بذلك الترابط بالمهمة الأساسية المنوطة بها.

- وتقسم عناصر الميزانية المتصلة بالحالات المحالة إلى المحكمة إلى عناصر الميدانية وعناصر متصلة بأنشطة جلسات المحكمة، على النحو المعروض وجزياً في الجدول أدناه.

الجدول ٢: الميزانية الخاصة بالحالات موزعةً على أنشطة جلسات المحكمة والأنشطة الميدانية

البند	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة	
'	
' ()	
' (/)	
' ()	
' (في الحالة في)	
' (/)	
٢٤,١٢	المجموع الفرعي لأنشطة جلسات المحكمة
العمليات والأنشطة الميدانية	
'	
' - أوغندا	
' - جمهورية	
' -	
' - جمهورية	
' -	
' -	
' -	
' - مالي	
٤٣,٨٤	المجموع الفرعي للعمليات والأنشطة الميدانية
٦٧,٩٦	المجموع

١ - تحليل النمو: العوامل الرئيسية المحددة لتكاليف عام ٢٠١٤

- تطلب المحكمة، في ميزنتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤، تمثّل زيادة مقدارها ، في المئة. وتتكون هذه الزيادة من خمسة عناصر : زيادة متصلة بالأنشطة في الحالة في مالي، وزيادة متصلة بتعزيز القدرة التحقيقية العام، وزيادة في تكاليف محاكمة بندا/جربو، وزيادة في تكاليف حماية الشهود ونقلهم وتكاليف تطبيق النظام المشترك.

الجدول ٣: الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٤ - العوامل الرئيسية المحددة للتكاليف

الزيادة بملايين اليوروات	البند.
,	المشترك
,	تكاليف الحالة في مالي
,	()
,	تكاليف حماية الشهود ونقلهم
,	تكاليف محاكمة بندا/جربو
-	تخفيضات
١٠,٩٥	المجموع

إن البنود المذكورة أعلاه لا يستبعد أحدها الآخر. أما ترتيب فهو الترتيب الذي في أثرها.

الجدول ٤ : نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٤ بحسب البرامج الرئيسية

نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٤ بالقياس إلى عام ٢٠١٣		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بالآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بالآلاف اليوروات)			نمو الموارد المقارن- للمحكمة الجنائية الدولية جمعاء
المبلغ	%	الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة			
		الميزانية الأساسية	الحالات	الميزانية المتصلة	الحالات	الميزانية الأساسية	الحالات	
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي الثاني:
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي الثالث:
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة (إيجارها وصيانتها)
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي السابع- : المباني الدائمة
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي السابع- : فوائد قرض مشروع المباني الدائمة
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الرئيسي - آلية الرقابة المستقلة
٩,٥	١٠٩٥١,٤	١٢٦٠٧١,٧	٦٧٩٦٢,٩	٥٨١٠٨٨	١١٥١٢٠,٣	٥٦٦٨٢,١	٥٨٤٣٨,٢	المجموع

٢ - تحليل النمو: العوامل المحددة لتكاليف عدة سنوات، ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧

- عملاً بتوصية صادرة عن اللجنة بأن تميّز المحكمة ما هو معروف أو ما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة للتكاليف التي تتوزع على عدة سنوات، وبما في ذلك في عداد رأس المال وتكاليف المباني وتكاليف الموظفين، وأن تعرضها للجمعية عرضاً واضحاً للتكفل بتفادي الحالات التي يستحق فيها بغتة تحمل نفقات كان يسهل تمييزها ، تُقدّم في الجدول أدناه فيما يخص السنوات إلى الأجل للعوامل الهامة الممكن معرفتها المح التي تتوزع على عدة سنوات فيما يخص المحكمة.

الجدول ٥: تحليل العوامل المحددة للتكاليف

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
			تكاليف الموظفين
٧٣٤٤٨٠٠٠	٧٢٠٠٨٠٠٠	٧٠٥٩٥٦٠٠	مجموع تكاليف الموظفين ^{١٢}
			تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال ^{١٣}
٤٤٤٠٠٠	١٦٩٨٥٧٥	١٤٦٣٣٥٩	مجموع تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال

الوثائق الرسمية ... الدورة العاشرة ... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء ب-.

طبقت زيادة نسبتها اثنان في المئة على تكاليف الموظفين بمثابة نمو مطّ محسب . وبالإضافة إلى ذلك هيئ للزيادة التي يمكن أن يشهدها عدد الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة في مكتب المدعي العام (الموارد المطلوبة لستة أشهر فيما يخص).

تم تحديث الأرقام المعنية بالاستناد إلى الوثيقة CBF/16/5. أما عمليات الاستبدال الإضافية الناجمة عن التفاوض بشأن عقد إيجار مبنى المقر فلما تزل غير معروفة ولم يشملها الحساب.

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
المباني		
إيجار وصيانة المباني المؤقتة		
ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المدججة (2gv)		
بمجملة كلفة ملكية المباني الدائمة ()		
وصيانة المباني المؤقتة		
عمل موظفي المحكمة فيما يخص المباني الدائمة والمرحلة الانتقالية		
الفوائد على قرض الدولة المضيفة		
فوائد قرض الدولة المضيفة		
التكاليف الإجمالية للملكية المباني الدائمة (استبدال التجهيزات التي تندرج في عداد رأس المال)		
١٢١٠٤٥١٠	١١١٨٩٠٣١	٩٠٦١٧٧٩
المجموع للمباني		
البرامج/المشاريع الخاصة		
هايير الخاسر		
٤٦٠٣٠٠	٤٥٣٩٠٠	٦٢١٣٠٠
المجموع للبرامج/المشاريع الخاصة		
٨٦٤٥٦٨١٠	٨٥٣٤٩٥٠٦	٨١٧٤١٩٣٨
المجموع العام		

افترض أن المحكمة ستخلى المباني ، استناداً إلى عقود الإيجار الحالية. وتسهم الدولة المضيفة بخمسين في المئة من الإيجار حتى نهاية عام

عملاً بالقرار الذي اتخذته بصورة مشتركة المحكمة ولجنة المراقبة في تموز/يوليو ، نُقلت تكاليف الانتقال (التي دُرج على الإشارة إليها 2gv) (ما يخص المنتفعين من العناصر غير المدججة) إلى ميزانية الميزانية الشاملة لعدة سنوات (المزيدة إلى)

على أساس استلام المباني من المقاول في نهاية تموز/يوليو ، وبالتالي بدء تحمل تكاليف التأمين، إلخ. تلي ذلك فترة صيانة لمدة من جانب المقاول العام لجميع البنود اللازمة للتكامل بكل الضمانات خلال فترة تنتهي في نهاية تموز/يوليو على نحو يتوافق مع نهاية فترة

نفقات تشغيل عامة في الميزانية العادية تشمل تكاليف والمرتفعات والصيانة الانتفاعية في المباني المؤقتة فيما يخص سنة بكاملها. ولا يهيباً مثل هذه التكاليف فيما يخص عام

على أساس تنجيز الحسابات المتعلقة بالقرض بتاريخه. ولا ينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف، فس تطبيق جداول أنصبة اشتراكات مختلفة على الدول الأطراف بحسب ما إذا كانت قد أخذت بخيار الدفعة الواحدة.

على أساس تنجيز الحسابات المتعلقة بالقرض بتاريخه. ولا ينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف، فس تطبيق جداول أنصبة اشتراكات مختلفة على الدول الأطراف بحسب ما إذا كانت قد أخذت بخيار الدفعة

على أساس المنحى القائم على احتساب العمر بخطر متوسط. ويشمل إجمالي تكاليف الملكية تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد والصيانة (مثل تكاليف المرتفعات والتنظيف). ويتعذر في المرحلة الحالية من المشروع ت

الإضافي المطلوب تقييماً كاملاً، ويتوقف ذلك على عمل الفريق العامل المعني بالتكاليف الإجمالية للملكية (استبدال التجهيزات المدرجة في عداد)

مبالغ هذه التكاليف إرشادية مقدّرة بالاستناد إلى الحسابات الواردة في المرفق التاسع بم البرنامجية المقترحة

فتفرض في تقديرها أن مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي سيقام في عام

ICC-ASP/10/3. تستند التقديرات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الخطة التي أقرتها اللجنة على افتراض أن

هذه المعايير سيكون جاري التنفيذ في عام وسينجز بحلول حزيران/يونيو عندما تتم مراجعة بيان التقيد بالمعايير

(أ) تكاليف تطبيق النظام المشترك

- تتألف تكاليف الموظفين بحسب النظام المشترك من رواتبهم وأبدانهم وتعويضاتهم. وهي معروضة في كتيب عنوانه "الرواتب والأبدان والتعويضات في إطار النظام المشترك للأمم المتحدة" (ICSC). وفي النظام المشترك تختلف جداول الأبدان والتعويضات، للموظفين الفنيين عنها لموظفي الخدمات العام. وثمة زهاء المشترك للأمم المتحدة، ومنها المحكمة.
- إن الطريقة المتبعة في حساب الرواتب لتحديد المبلغ المخصص لميزانية تكاليف الموظفين تتماشى بآلية وتستند إلى جدول رواتب الأمم المتحدة. والزيادة في تكاليف الرواتب تُعزى بصورة أساسية إلى تطبيق قواعد نظام الأمم المتحدة المشترك للرواتب والأبدان والتعويضات.
- وتنبغي ملاحظة أن الأمم المتحدة لم تقم حتى الآن إلا باعتماد ونشر جدول جديد () لموظفي فئة الخدمات العامة مبقية على جدول رواتب عام نفسه فيما يخص الموظفين من الفئة الفنية. ولا يُرتقب أن تعلن الأمم المتحدة عن أية تعديلات قبل نهاية هذه السنة.
- وثمة أيضاً تكاليف أخرى في إطار النظام المشترك تتقاسمها المحكمة بالتناسب كما أرسته الأمم المتحدة. تشمل هذه التكاليف بنوداً مثل تكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق العالمي بين الأمم المتحدة والمحكمة (الاشتراك الذي يُدفع لقاء العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن)، وتكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق المحلي للأمم المتحدة، والتكاليف الماحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تُدفع لقاء التشارك في قواعد بيانات الأمم المتحدة.

(ب) معدّل شغور الوظائف

- نمو معدّل شغور الوظائف في الماضي والاتجاهات الحالية في هذا المجال، طبقت معدّلات هذه الميزانية المقترحة: خمسة في المئة للبرنامج الرئيسي الأول، وثمانية في المئة للبرنامج الرئيسي الثاني، وعشرة في المئة لقلم المحكمة وسائر البرامج الرئيسية للمحكمة. ويبيّن في الجدول أدناه الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

الجدول ٦: الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

البرنامج الرئيسي	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
	% ,	% ,	% ,
الثاني	% ,	% ,	% ,
الثالث	% ,	% ,	% ,
	% ,	% ,	% ,
	% ,	% ,	% ,
-	% ,	% ,	% ,
* -	% ,	% ,	% ,

*وظيفة يشغلها مؤقتاً موظف من الأمم المتحدة في إطار إعارة مستحقة التعويض.

(ج) إيجار المباني المؤقتة

- ستظل المحكمة تنهض بالمسؤولية عن دفع تكاليف إيجار وصيانة مبانيها المؤقتة حتى عام 2012 / ويحق للمحكمة أن تنهي عقد إيجار مبنى Haagse Veste أن تحظر بذلك قبل خمسة عشر شهراً (أي أن ترسل إخطاراً بإنهاء العقد في أجل أقصاه آذار/مارس 2012)، ولها خيار أن تمده لفترات تبلغ كل منها ستة أشهر. أما التاريخ المهياً له لإنهاء عقد إيجار المبنى المؤقت "في الأمل" والأمل "في الأمل" آذار/مارس 2012 الإخطار قبل ذلك بثلاثة عشر شهراً (أي في أجل أقصاه شباط/فبراير 2012) تمديد العقد لفترات تبلغ كل منها ستة أشهر. وقد وافقت الدولة المضيفة على أن تدفع نصف هذه التكاليف حتى نهاية عام 2012 بمقدار ثلاثة ملايين يورو. وقد أدرجت في الميزانية المقترحة، في إطار البرنامج "و بما في ذلك

(د) الاستثمارات المندرجة في عداد رأس المال

- ستتمت المحكمة على تحقيق المزيد من الدقة في تقدير احتياجاتها للاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المقتنيات والتجهيزات المستبدلة على ضوء الانتقال إلى المباني الجديدة، المزمع أن يجري في أولوية إلى الاحتياجات إلى المستبدلات ضمن إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال في ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة، وقُصت هذه الاحتياجات إلى مجرد الحد الأدنى.
- ويرد في أعلاه تقدير للمستبدلات ضمن إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال (المركبات والمعدات)، باستثناء المتطلبات لمشروع المباني الدائمة، التي تهيئ لها المحكمة فيما يخص إلى ...

(هـ) إدارة المخاطر

- كما أفيد به في النصوص السردية لميزا ، لم يُتح الوضع على صعيد ميزانية السنة للمحكمة أعمال استراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها داخلياً رؤساء أجهزة المحكمة في نهاية 2011. ونجم عن ذلك أن عملية إدارة المخاطر الجارية في المحكمة قُصرت على وضع سجل حد أدنى بالأخطار، استناداً إلى عملية التقييم التحقيقي الذي أجراه في عام 2011 لخدمات المراقبة الداخلية ورُكز فيها على الأخطار الاستراتيجية الكبرى. وقد اختير هذا المنحى المؤقت الاستراتيجية الكبرى إلى نظام أشمل لإدارة المخاطر في المستقبل، عندما تتيسر الأموال اللازمة. وإذ يواصل تطوير صيغة الحد الأدنى من سجل المخاطر، بتضمينه مزيداً من التفاصيل عن احتمال وأثر كل خطر، يجري النظر أيضاً في المحكمة للأخطار، وردودها المخطط لها إزاء الأخطار، وتدابير تخفيف الأخطار فيها. وتُصمّم كافة الأنشطة بحيث يتكفل بمراقبة عالية المستوى مع استحداث أساس راسخ لإجراء تمرين على ذلك في

(و) تدابير تحسين النجاعة

- فيما يخص الجهود التي تبذلها المحكمة المحكمة على اتباع استراتيجيتها المنسقة التي وضعت في عام 2011. ويظل التركيز في ذلك ينصب رئيسياً تبسيط آليات التنسيق وتقييم أثر غيرها من الأ

ثامّة حالياً بين المحكمة والجهات الخارجية المهتمة بها. ولئن كان وضع تدابير إضافية لزيادة جاعة يغدو أصعب فأصعب فإن معظم الأنشطة التي أُقيمت بها في ثمانية التقارير السابقة المتعلقة بتدابير تحسين النجاعة التي أُبلّغت إلى اللجنة تظل تنقذ ويُحصى فيها قدماً بالقدر المستطاع. وفي الوقت ذاته ضفي في تنمية ما تجرّبه المحكمة من رصد لأنشطة تحسين النجاعة ومن إفادة بها. وعلى وجه الخصوص تم رسمياً في فئات مجالات تحسين النجاعة، سعياً إلى التكفل باتساق قياس التحسينات، ما يتيح أيضاً جهودها في هذا المجال على نحو أجمع.

(ز) مشروع الانتقال (بما في ذلك ما يخص المنتفعين من العناصر غير المدمجة (2gv))

- وفقاً للجدول الزمني الحالي لإنشاء المباني الدائمة للمحكمة يُفترض أن تكون هذه المباني جاهزة للتسليم بحلول الأول من أيلول/سبتمبر . الانتقال إلى المباني الجديدة في عملية انتقال مكاني للأشخاص
- تعديلات تعاقدية مع الموردّين مثل متعهدي المقصف، وخدمات المرتفقات، وما إلى ذلك، وإخلاء المباني . تنقل إلى مبانيها الجديدة لتحسين النجاعة عن طريق الأخذ بتعديلات في العمل المراد اتباعها في المباني الدائمة.
- وعملاً بالقرار الذي اتخذته بصورة مشتركة المحكمة ولجنة المراقبة في تموز/يوليو

المشروع، الذي يغدو المدير الرئيسي للمشروع الموحد، مع قناتين لتقدم التقارير إلى لجنة المراقبة وإلى رئيس

- وقد تم توسيع مكتب مدير المشروع ليتضمن العاملين في المكتب السابق المعني بالمباني دائمة التابع لقلم المحكمة، والذي استُعد من ميزانية قلم المحكمة (البرنامج الرئيسي الثالث - سابقاً). وذلك يضيف البساطة على بنية إدارة المشروع وعلى قنوات الإبلاغ عنه، ويزيد من الشفافية في مجمل تكاليف المباني الدائمة وفي الوقع المالي على الدول الأطراف، ويهيئ لتحقيق المزيد من الوفورات عن طريق تحسين النجاعة من خلال استبعاد كل ما قد يكون هناك من الازدواج في الموارد
- وعملاً بنتائج مراجعة تكاليف المرحلة الأولى من المشروع الموحد التي أجراها مدير المشروع، ورهناً لجمعية في دورتها المقبلة التي ستعقد في أواخر عام لعدة سنوات البالغ مجموعها

تشمل مشروع الانتقال، مما يتيح على هذا النحو تعويض تكاليف أنشطة الا في مشروع الإنشاء. أما الإفادة عن الميزانية المخصصة للتشييد ولانتقال في البيانات المالية

ثانياً - ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامج المقترحة

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

مقدمة

- نشاطاً مستفيضاً في كافة فروع الهيئة القضائية. وستستمر أنشطة اعتماد التهم في ما لا يقل عن قضيتين في الشعبة التمهيدية. وسيكون ما لا يقل عن أربع قضايا أخرى إما في المرحلة الابتدائية أو في مرحلة التحضير لها. وستنظر دائرة الاستئناف في عدد من دعاوى الاستئناف يصل حتى أربعة، بينما يُتوقع أن تستمر الأنشطة القضائية على المستوى الابتدائي وعلى مستوى الاستئناف. وعليه فإن مقدار أعباء عمل الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف مجتمعة يُتوقع أن يفوق مقدار الأنشطة القضائية في عام .

- وتستند ميزانية البرنامج الرئيسي الأول إلى الأنشطة القضائية التي أمكن التنبؤ بها وتقدير تكاليفها على نحو دقيق استناداً إلى الافتراضات المتعلقة - ، كما تم إقرارها في حزيران/ بين هيئة الرئاسة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وهي تنقسم إلى ميزانية هيئة الرئاسة وميزانية الدوائر وميزانية مكاتب الاتصال. وتعد هيئة الرئاسة والدوائر أجهزة للمحكمة عملاً من نظام روما الأساسي. ويعتبر مكتب الاتصال القائم في نيويورك، الذي تدعمه هيئة الرئاسة دعماً إدارياً، ممثلاً مشتركاً لجميع أجهزة المحكمة، يوفر الدعم الإمدادي لمكتب جمعية الدول الأطراف ولفريقها العامل في نيويورك. أما منسق التخطيط الاستراتيجي فهو موظف مشترك بين الأجهزة يقدم الخدمات لهيئة الرئاسة وللهيئة القضائية ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، لكن ميزان ميزانية هيئة الرئاسة لأغراض إدارية.

- وبالنظر إلى واقع العمل المتمثل في التطور المستمر و تغيير المbaugh الذي يتعدّر التنبؤ به في نسق ل المتعلقة بالقضايا، وما ينتج عن ذلك من أعباء عمل في المجال القضائي، فإن الهيئة القضائية ل ل نحو يتيح لها الاستعانة بالموارد الم - لها . ويراد بأعداد الموظفين الثمين والمؤقتين الموصى بها في هذه الميزانية سد الاحتياجات المعروفة حالياً في مجال الأعمال المتعلقة بالقضايا. وإذا تغيرت هذه المتطلبات فإن الهيئة القضائية ستسعى بقدر المستطاع إلى مواجهتها من خلال المرونة في أعمال الموارد المتوفرة من الموظفين. بيد أنه، على غرار السنوات السابقة، يتعدّر استبعاد الحاجة إلى موارد إضافية مؤقتة لمواجهة المستجدات غير المتوقعة المتصلة بالقضايا

الجدول ٧: البرنامج الرئيسي الأول: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

٢٠١٤ النمو في موارد عام		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢		البرنامج الرئيسي الأول					
بالتقريب إلى عام ٢٠١٣		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		الهيئة القضائية					
المبلغ	%	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية					
٨٥٣,٨٠	١٨,٣٠					٣٩٨,٦		٤,٨٧٩,٤					
٣٩,١	١,١								وظفو الفئة الفنية				
١,٠	٠,١								وظفون من فئة				
٤٠,١	٠,٩	٤ ٧٣٧,٨	٧٢٠,٢	٤ ٠١٧,٦	٤ ٦٩٧,٧	٧٠٩,٤	٣ ٩٨٨,٣	٣ ٩٤٦,٥	٥٦١,٣	٣ ٣٨٥,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الوثائق		
٣٠٥,٤	٢٩,٥												
											الإضافي		
٠,٦	٤,٢										المخبراء		
٣٠٦,٠	٢٩,٢	١ ٣٥٥,٦	١ ٢٢٥,٢	١ ٣٠٠,٤	١ ٠٤٩,٦	٩٢٠,٥	١ ٢٩,١	١ ١٣٦,٧	٢١٨,٧	٩١٨,٠	٥٢٩,٣	٣٨٨,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الخدمات
١٥,٦	١,٠٣												
٥,٠	٤١,٧												
٤,١	٦,٥												اللوازم والمواد
													لأثاث والعتاد
٢٤,٧	٩,٥	٢٨٥,٩	٢٨٥,٩	٢٦١,٢	٣١,٢	٢٣٠,٠	١٢٧,٧	١٢٧,٧	٢٤,٣	١٠٣,٤			المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالخدمات
٤٨٣,٠٠	٤٥,٥	١٠ ٢١٤,٩	١ ٩٤٥,٤	٨ ٢٦٩,٥	١٠ ٦٩٧,٩	١ ٦٦١,١	٩ ٠٣٦,٨	١٠ ٤٨٨,٩	٦١٧,٣	٩ ٨٧١,٦	١ ١١٤,٩	٨ ٧٥٦,٧	المجموع
													تكاليف الصيانة المؤتمرة

الجدول ٨: البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة		مجموع موظفي الفئة	
مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين
مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين
٤١	٧																				
٤٨	١٦	١٥	١	٣٢	٥	٢١	٣	٣													
٤٨	١٦	١٥	١	٣٢	٥	٢١	٣	٣													

١ - البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

مقدمة

- لهيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية عامة، تجسد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

() المجال القانوني: بمهامها على الصعيدين القانوني والقضائي بموجب النظام الأساسي، وبما في ذلك تقديم الدعم إلى الهيئة القضائية على نحو ناجع وسريع بقدر المستطاع مع استدامة المعايير القانونية العالية (الغاية الاستراتيجية -)

() المجال الإداري: تقديم الدعم الإداري والتدريبي الناجع والشفاف إلى الهيئة القضائية؛ وتعزيز الدور القيادي الاستراتيجي الذي تضطلع به هيئة الرئاسة ضمن هذا الإطار (الغاية الاستراتيجية -)

(ج) في مجال العلاقات الخارجية: استدامة وزيادة الدعم الدولي ل

؛ وتقوية تنسيق أنشطة العلاقات الخارجية ضمن المحكمة (الغايات الاستراتيجية - -)

- ويمتد نطاق العمل القانوني لهيئة الرئاسة من مهام الاستئناف وتيسير العمل القضائي للمحكمة إلى إبرام اتفاقات تعاون ، من خلال وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ التابعة لها، على الاضطلاع بإجراءاتها على نحو عادل وفعال وسريع (الغاية الاستراتيجية - -). وبمساندة من هذه الوحدة تقوم هيئة الرئاسة بنذب القضاة للعمل في الشعب، وتشكّل الدوائر، وتُسند الحالات والقضايا إليها، وتتناول طلبات القضاة الإغفاء من المهام القضائية، وتقديم الدعم القانوني للجلسات العامة للقضاة. كما إن هذه الوحدة تسد هيئة الرئاسة في إجراء المراجعة القضائية لبعض قرارات رئيس القلم، مثل القرارات المتعلقة بالشؤون المتصلة بالاحتجاز، والمساعدة القانونية، والإدراج في قائمة المحامين والخبراء. وبالإضافة إلى ذلك تقوم هذه الوحدة بمساعدة هيئة الرئاسة في تناول كل ما قد يقدم من

لمسؤولين المنتخبين. وعلى أساس توقع صدور حكم نهائي واحد في أواخر عام وحكم نهائي واحد أو حكمين نهائيين في عام - - وإمكان فرض عقوبات سجن، سيواصل الفريق القانوني التحضيرية لكي يتسنى "تمار"ة

غيرها

- إن الرئيس، مضطعاً بوظيفته الإدارية عملاً بالمادتين ١١٠٠ و١١٠١ من النظام الأساسي، دافعاً كل الدعم لتحقيق هدف قلم المحكمة المتمثل في توفير إدارة فعالة جيدة التخطيط وناجعة التكاليف للنهوض بأود المهام القضائية للمحكمة (الغاية الاستراتيجية -)، بينما تتولى هيئة الرئاسة المسؤولية عن تسيير شؤون المحكمة . ويقوم الفريق الإداري بمساعدة الرئيس وهيئة الرئاسة في تنفيذ ، والتنسيق مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بجميع الشؤون التي تحظى باهتمام مشترك. كما إن

الداخلية للهيئة القضائية وعن تدبر موارد ميزانية هيئة الرئاسة والدوائر، ومواردها المالية، ومواردها من الموظفين. وهو يتعاون مع الفريق القانوني في مجال وضع النهج جمعاء. الفريق الإداري لهيئة الرئاسة أيضاً تفاعل الهيئة القضائية مع الدول الأطراف في سياق فريق لاهاي العامل التابع للجمعية، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الميزانية (بما في ذلك السيورة السنوية للتيسير).

- ويقدم فريق العلاقات الخارجية الدعم إلى هيئة الرئاسة عند ممارسة مهامها في مجال العلاقات ه وجه المحكمة إزاء الجهات الخارجية

لدولية والمجتمع
الاستراتيجيات - -). ويعمل الرئيس على شحذ الوعي بالمحكمة على الصعيد العالمي، مسترعياً إلى ولاية المحكمة نظام روما الأساسي، وحثاً الدول على التقيد بالتزاماتها تجاه المحكمة، ومشجعاً على انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي. ويقوم فريق العلاقات الخارجية كذلك بمساندة هيئة الرئاسة في اصطلاحها بمهمتها المتمثلة في ال بشأن مسائل العلاقات الخارجية وتوفير الإرشاد الاستراتيجي لقلم المحكمة والإشراف على أنشط في مجال العلاقات الخارجية و .

الأهداف

- تنفيذ مراجعة معمقة لـ"العبر المستخلصة" من السيور التمهيديّة من الإجراءات والتحضير للمرحلة الابتدائية المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والتشاور مع الدول الأطراف الأطراف/المشاركين في القضايا على النحو المناسب (الهدف الاستراتيجي - -)
- إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك (الهدف الاستراتيجي - -)
- إدارة الموارد على نحو فعال وتمييز وإعمال التدابير الأخرى الممكن اتخاذها تحقيق (الهدف الاستراتيجي - -)
- المضي في تقوية نظم المحكمة بغية التخطيط والميزنة على نحو استراتيجي (الهدف الاستراتيجي - -)
- إدارة المخاطر على نحو فعال وتحسين تدبير الأداء (الهدفان الاستراتيجيان - - - -)
- في تحسين التحوار بين المحكمة والجمعية وهيئاتها الفرعية من خلال إقامة مرفق لمعلومات على نحو تاجع بالقياس إلى التكاليف (الهدف الاستراتيجي - - - -)
- النهوض بسيورة تنمية الثقة مع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء وأصحاب الشأن في المحكمة من خلال تبادل المعلومات خلال حلقات التدارس، والمؤتمرات، وسائر المناسبات التي قد تتاح؛ واغتنام جميع الفرص، مثل اللقاءات الثنائية والخطب لإبراز ما يؤتبه الانضمام إلى نظام روما الأساسي من منافع للدول غير الأطراف فيه (الهدفان الاستراتيجيان - - - -)
- تحقيق المزيد من التقدم في مجال التعاون الدولي وتنفيذ العقوبات (الهدف الاستراتيجي - - - -)

الجدول ٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١ (الهدف الاستراتيجي ١-١-١)		
وتمييز وتنفيذ المزيد من	عدد مجالات المواضيع المشمولة على نحو واف؛	
	عدد ما يُقترح من تعديلات جديدة للقواعد	
الهدف ٢ (الهدف الاستراتيجي ١-١-٢)		
إنجاز المراجعة البنوية المشتركة بين الأجهزة والتي تشمل الأجهزة	تعديل الجوانب المشار إليها في إطار المراجعة البنوية المشتركة بين الأجهزة؛	
دراسة تبعت ذلك على البنية الإجمالية للمحكمة دراسة تشمل	بنوية اللازمة التي يتم تمييزها.	
يلزم أن تتخذ	إلخ،	
الهدف ٣ (الهدف الاستراتيجي ٢-١-٢)		
تقديم الدعم الإداري والقانوني الساجع إلى الرئيس، وهيئة الرئاسة، والاجتماعات العامة للقضاة/الاجتماعات غير الرسمية؛	التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة العامة/اجتماعات القضاة غير الرسمية والدعم المقدم من هذه الاجتماعات؛	رضٍ تماماً
تنفيذ استراتيجية تحسين النجاعة.	النجاعة في إدارة جميع الطلبات التي تقدم إلى هيئة الرئاسة؛	إصدار كل القرارات في الأحوال
	التقيد بالمواعيد في إسداء المشورة إلى الرئيس	مرضٍ تماماً
	درجة المرونة ومدى النجاعة في إدارة تجهيز الهيئة القضائية بالموظفين ضمن قيود الميزانية؛	%
	عدد ما يتم تمييزه من الحالات التي يمكن أن تحقق فيها مزيد من النجاعة.	
الهدف ٤ (الهدف الاستراتيجي ٢-١-٢)		
زيادة النجاعة وإمكانية التنبؤ بسيرورة		
تجويد الافتراضات المتعلقة	عدد التحسينات في مجال التكنولوجيا؛	
تبيين الفجوات المحتملة تكديدها في المستقبل.	جودة الافتراضات	تماماً
الهدف ٥ (الهدفان الاستراتيجيان ٢-١-٢ و ٢-١-٢ و ٢-١-٢)		
إعمال نظام لإدارة المخاطر عالي المستوى يبين أهم الأخطار	عدد ما يتم تمييزه من الأخطار المتعلقة بهيئة الرئاسة وبالبنية على وجه التحديد؛	
مراجعة تأهب المحكمة لمواجهة الأزمات؛	تقييم تأهب هيئة الرئاسة لمواجهة الأزمات؛	
تحسين الارتباط بين الاستراتيجية والميزانية ومؤشرات الأداء.	مراجعة جدول الأهداف في وثيقة الميزانية.	
الهدف ٦ (الهدف الاستراتيجي ١-١-٣)		
تواصل الهيئة القضائية والأفروقة العاملة التابعة للجمعية وتبادلها	وفريق التدارس المعني بالحكومة التي تعقد بمساعدة من ممثل هيئة الرئاسة؛	التمثيل في كل اجتماع
المعلومات على نحو شفاف وفعال؛	عدد اجتماعات القضاة غير الرسمية مع رئيس الجمعية/تاليه؛	
تجاوز هيئة رئاسة المحكمة ورئاسة الجمعية على نحو مكثف وشفاف.		

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرس فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ٧ (الهدفان الاستراتيجيان ٣-٢-١ و ٣-٣-٣)	استدامة وزيادة الدعم الذي تقدمه إلى المحكمة الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء الرئيسيين وأصحاب الشأن في المحكمة خلال حلقات التدارس والمؤتمرات اغتنام جميع الفرص المتاحة، مثل إبراز الفوائد التي تجنيها الدول غير الأطراف في نظام روما	١٠٠٠ كلمة مع الدول والمنظمات الدولية ويمثل المجتمع
	عدد الكلمات التي تُلقى في المؤتمرات الكبرى؛	خمسة عشر
	المشاركة في الجلسات الإطلاعية التي تعقد للدبلوماسيين ولممثلي المنظمات غير الحكومية؛	+
	التواصل في إطار مقابلات ومؤتمرات صحفية.	خمسة عشر + اثنان
الهدف ٨ (الهدف الاستراتيجي ٣-٤-١)	عدد حالات التفاوض على نحو ملموس مع الدول بشأن التعاون أو إنفاذ الاتفاقات المتعلقة بالعقوبات.	

الموارد من الموظفين

الأبدال الخاصة بهيئة الرئاسة

- يفرد في البرنامجية المقترحة مبلغ مقداره الأبدال الخاصة التي تدفع للرئيس ، ولنائبي الرئيس الأول والثاني إذا عملا بالنيابة عنه .
- ات لسد تكاليف رواتب أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج الفرعي

ملاك الموظفين الحالي

- يتولى رئيس الديوان (وهو موظف من الرتبة ف-) مهمة قيادة أنشطة العاملين في هيئة الرئاسة والتوجيه الاستراتيجي لهذه الأنشطة، كما يتولى المسؤولية عن تمثيل هيئة الرئاسة والدوائر في العمل المشترك بين الأجهزة على المستوى الرسمي العالي.

- المستشار القانوني (-) والموظف القانوني (-) في إطار المساعدة المؤقتة العامة) والمستشار القانوني الم (-) الذين يعملون معاً في إطارها. وهم مسؤولون عن التنسيق لدى هيئة الرئاسة وعن دعمها التقني في اضطلاعها بمهامها القانونية والقضائية، وبما في ذلك إنفاذ العقوبات وسائر الأوامر والتفاوض بشأن الاتفاقات مع الجهات الخارجية وإبرام هذه الاتفاقات، وإسداء المشورة بشأن شتى الجوانب القانونية للوظائف الإدارية لهيئة الرئاسة.

- ويضطلع مستشار العلاقات الخارجية بدعم هيئة الرئاسة في اضطلاعها بالمهام المنوطة بها في مجال يساعده في ذلك المساعد الإداري المعني بالعلاقات الخارجية ()

خ ع-) .

- ويقدم المساعد الخاص للرئيس (ف-) الدعم للرئيس وهيئة الرئاسة في وظائفهما المتصلة بتسيير شؤون المحكمة على نحو سليم، بما في ذلك الإشراف الاستراتيجي على المهام الإدارية لرئيس القلم، الهيئة

ويتولى الموظف الإداري المد (-) ابع تنفيذها، ويقوم بالإبلاغ المالي فيما يخص البرنامج الرئيسي الأول، وينسق الموارد من الموظفين ضمن الهيئة القضائية.

- ويقوم بتقديم الدعم الإداري الواسع التنوع والدعم الإمدادي إلى هيئة الرئاسة والدوائر (خ ع -) والمساعد الإداري المعني بالتنسيق من أجل القضاة (خ ع -) (في الدوائر)، والمساعد الإداري لرئيس الديوان (خ ع -).

المساعدة المؤقتة العامة

- في ضوء المسؤوليات المنوطة بوحدة الشؤون القية أعلاه والزيادة الإضافية المتوقع أن يشهدها عبء العمل في المستقبل القريب إذ تضطلع هيئة الرئاسة بمهام إنفاذ ، يظل الإبقاء لهذه الوحدة على الدعم المستمر الذي يقدمه الموظف القانوني من الرتبة ف- في إطار المساعدة المؤقتة العامة أمراً حاسماً للأهمية للاضطلاع على نحو ناجح وسريع بالمهام القانونية اية المنوطة بهيئة الرئاسة. وإذ تضع هيئة الرئاسة في اعتبارها التوصية التي سبق أن صدرت عن اللجنة القضائية بتجميد عدد الوظائف الدائمة عند المقدار الذي بلغه في عام ٢٠١٠ ريثما تجرى مراجعة شاملة لبنية الوظائف في المحكمة وبما فيها إعادة تيرير جميع الوظائف ، فإنها لن تسعى إلى تحويل الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة دائمة في إطار الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ ستعود إلى النظر في هذا الأمر في المستقبل.

منسق التخطيط الاستراتيجي

- إن منسق التخطيط الاستراتيجي (-) أصبح يندرج في عداد ملاك موظفي المحكمة في عام ٢٠١٠ . ولئن كانت هذه الوظيفة قد هيئ لها في إطار ميزانية الرئاسة فإن شاغلها يقوم بمهام كافة وحدات المحكمة إذ يساعد في إنشاء سجل شامل بالأخطار المحيطة بالمحكمة وفي دفع سيورة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ قدماً، ويُعتبر من هذا الباب متميماً الرسمية عن موظفي هيئة الرئاسة العاديين.

الخبراء الاستشاريون

- متطلب متكرر. بالنظر إلى عبء العمل المتغير الواقع على عاتق هيئة الرئاسة فإن الحاجة إلى مشورة الخبراء من وقت إلى آخر في شأن طائفة من المسائل التخصصية ستبقى كما كانت. وقد تلزم مشورة خبراء بشأن أمور هامة متصلة بترتيبات المحكمة الخاصة بإنفاذ العقوبات، ولا سيما بشأن مساهمة اختلاف الممارسات على الصعيد الوطني فيما يخص شروط الإفراج المبكر عن السجناء وحققهم في هذا الإفراج وسائر الشروط المتعلقة بطول مدد سجن المدانين؛ والممارسات في مجال مراجعة شروط السجن التي تجريها منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد أُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة مخصص مقدار هاد لهذه الأغراض.

الموارد من غير الموظفين

السفر

- متطلب متكرر. أُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة مخصص مقداره جميع أسفار القضاة. ويخصص قسط مناسب من هذا المبلغ لهيئة الرئاسة، يمثل مبلغ الاعتمادات المقدر ستلزم لسد النفقات المتصلة بمهام الرئيس في مجال العلاقات الخارجية، وبما في ذلك مخصص تكاليف سفر الموظفين الذين يرافقون الرئيس للاضطلاع بهذه المهام. كما ينبغي أن ييسر في مجال العلاقات الخارجية من أسفار نائبه.

التدريب

- متطلب متكرر. إذ تقر هيئة الرئاسة بأن التدريب الموقر بغية تعزيز الخبرة التخصصية لدى العاملين وف يسهم مباشرة في تحقيق غاياتها الاستراتيجية فإنها توفر اعتمادات لتهيئة فرص تدريب متخصص للعاملين فيها، يبلغ مجموعها يورو. وعلى وجه الخصوص أُدرج في الميزانية الحالية مخصص محدد الطابع للعاملين في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ في مجال بالأحكام والمعايير الدولية بشأن إنفاذ عقوبات السجن، بما في ذلك صكوك المعاهدات الدولية ط الاحتجاز ومتابعة التقيد بهذه الشروط (سيُلزم هذا التدريب خلال عام يكون أول حالة من حالات إنفاذ العقوبات، هي إنفاذها في قضية "أ"، رهناً بنتيجة دعاوى الاستئناف الجاري النظر فيها). وسيكون للتهيئة لتدريب كاف في هذا المحر يمكن بحما لهيئة الرئاسة أن تضطلع بمهامها.

الضيافة

- متطلب متكرر. أُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة مخصص مقداره اللازمة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، وغيرهم من كبار ممث نائبيه. وفي عام تلقى الرئيس ما يقارب مجموعه مئة من هذه الزيارات الرسمية. ويرجح أن يظل عدد الزيارات المعنية مقارباً لهذا المقدار في عام تكاليف كل ما قد ينظم من المراسم المتصلة بالهيئة القضائية مثل أداء القضاة الجدد للقسم، وإسهام هيئة الرئاسة/الهيئة القضائية في أحداث للمحكمة تمولها الأجهزة الثلاثة معاً.

يجسد هذا الرقم موافقة الجمعية على توصية اللجنة بأن يُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة المخصص

البرنامج الفرعي () (الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ ICC-ASP/9/20) المجلد الأول، الجزء الثاني - والمجلد الثاني، الجزء باء- . ولم يُهيأ في الميزانية لأ زيارة موقع في عام .

٢ - البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

- () ()

موزعين على ثلاث شعب: الشعبة التمهيديّة، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وتبت هيئة الرئاسة في تخصيص مد الحالات والقضايا إلى الشعبة بة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الآخرين.

عقد الجلسات وتخصيص القضاة

- ات لسد تكاليف القضاة انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى البرنامجية

يعزى إلى تقليص في الال

للقضاة. ويمثل هذا التقليص السبب الرئيسي للانخفاض الإجمالي في ميزانية البرنامج الرئيسي الأول لعام البالغة نسبته المتوقعة .

- وبحسب المعلومات المتوفرة حالياً تستند الميزانية إلى افتراض أن يتسنى

في جميع المحاكمات المشم حتى نهاية عام

يتعيّن عقد جلسات محاكمة متزامنة خلال السنة نتيجة للملابسات والمستجد

الحالة في كينيا وقضية بندا/جرير وغيرها

الأثر على عبء العمل الواقع على عاتق الشعبة الابتدائية والتي لا يمكن تحديدها على وجه الدقة في الوقت الحاضر. لقد انتهت في آذار/مارس مدد ولاية ستة من قضاة المحكمة. وتم عملياً تمديد ولايات ثلاثة قضاة حتى عام كي تنجز المحاكمات التي كانوا أعضاء في هيئة قضاةها. وبحسب الافتراضات الحالية فيما يخص عام ، يُرتقب تمديد ولاية واحد فقط من هؤلاء القضاة لمدة () () من نظام روما الأساسي لإنجاز قضية ممبا.

- ثرة اللازمة لعقد جلسات محاكمة بندا/جرير، بالنظر إلى أن أحد

القضاة الذين تتألف منهم الدائرة حالياً يشارك في هيئتي قضاة محاكمتين آخرين، أن يتعيّن أن تطلب هيئة الرئاسة من أحد القضاة، الذين لمّا يطلب منهم التفرغ للخدمة، أن يتفرغ لها في بداية عام يتطلّع اطلاعاً كاملاً على ملف القضية ويشارك مشاركة فعالة في أعمال التحضير النهائي لبدء جلسات المحاكمة في / . ولذا تفرّد في البرنامجية المقترحة مخصّص

قاضياً متفرغاً، وتكاليف أبداهم مثل المساهمات في صندوق

ما ترد تفاصيله في المرفق الخامس - (ج). ويتضمن هذا المرفق أيضاً الم

ة أحد القضاة الذين تم تمديد فترة ولايتهم عندما يغادر المحكمة نهائياً (تكاليف السفر، وتكاليف

٢٠٠٠ - ٢٠٠١

- نذر في هذه المرحلة التنبؤ بالموعد الذي سيتعيّن أن تطلب هيئة الرئاسة فيه من آخر

سبق انتخابهما غ للخدمة. فالمستجدات على صعيد عبء العمل القضائي المتصل بالقضايا، التي

٤ مكرراً

يمكن أن تطلّب مستجدات قضائية تجعل من مخصّصات في عام لعقد جلسات محاكمة متزامنة تفادياً لحالات التأخير الكبير في قضايا .

مخصّصات لسد تكاليف مستحقات قاض انتخاب في آذار/مارس

تتوقف بصورة خاصة على نتيجة إجراءات اعتماد التهم في قضية أنتاغندا/ أغغبو/ مزيد من القضاة إلى الخدمة في مرحلة ما في عام . لكن يتعذر في الوقت الحاضر تقدير احتمال ذلك وما يمكن أن يترتب عليه من تكاليف تقديراً دقيقاً، بالنظر إلى الطابع التحفظي الذي تتسم به هذه الافتراضات. وستقوم المحكمة في الوقت المناسب بإعطاء يكون لها أثر جسيم على التقدير الحالي للمتطلبات في إطار الميزانية.

المرونة في استخدام ملاك الموظفين بينيته الحالية

- واصلت الهيئة القضائية تنمية جهودها لتكثيف المرونة في العمل ضمن إطار البنية القائمة لملاك الموظفين بغية النهوض بأعباء العمل المتغيرة وتكثيف النجاعة بصورة عامة. حالات النقص في أعداد الموظفين اللازمين لأداء الأعمال الأمر، وذلك من خلال الموظفين على نحو مرن وتقاسمهم ضمن الشعب وفيما بينها. ويجري تخصيص موظفي الدعم القانوني على أساس الاحتياجات، بمراعاة عبء العمل الواقع على عاتق كل دائرة، وضرورة تشاطر الخبرات في مجالات معينة بغية تفادي الازدواج في الجهود، وتبسيط طرائق العمل، وبالتالي تحقيق زيادات في النجاعة العامة. وكما أوصت به اللجنة، تحاول الهيئة القضائية، بالقدر الممكن، سد المتطلبات على صعيد عبء عملها من خلال إعادة تخصيص الموارد المتوفرة بإمكان الاستعانة بصندوق الطوارئ .

الغايات والأهداف الاستراتيجية

- الغايات والأهداف الاستراتيجية المشتركة :
- التكفل بالعدالة والشفافية والسرعة في الإجراءات القضائية، والمضي في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير القانونية من خلال إحسان تنمية الاجتهاد القضائي على إعداد سيرورات ناجحة موحدة (الغاية الاستراتيجية -)
- ضمان حقوق الدفاع في المحاكمة العادلة والنزاهة (الغاية الاستراتيجية -)
- كفل بمشاركة المحني عليهم في الإجراءات وتمثيلهم فيها على نحو مجد، وتطبيق إجراءات مجدبة لجبر الأضرار، بما في ذلك أعمال مبادئ ممانسة فيما يخص جبر أضرار المحني عليهم (الغايتان الاستراتيجيتان - -) .

الشعبة التمهيدية

- ثمة الآن ستة قضاة منتدبون للعمل في الشعبة التمهيدية. وبينهم أربعة قضاة نُدب كل منهم إلى في الوقت ن في الهيئات القضائية للدوائر الابتدائية. ونُدب قاض واحد إلى كل من الدائرتين التمهيديتين. أما القاضي السادس فقد نُدب مؤقتاً إلى الابتدائية للعمل في الهيئة القضائية التي تنظر في قضايا الحالة في كينيا .
- بعض قضاة الشعبة التمهيدية إلى شعبة الاستئناف أيضاً ندباً مؤقتاً للنظر في دعاوى استئناف تمهيدية.

ويضاف إلى ذلك أن قاضيين من قضاة الشعبة التمهيدية نُدبوا في الوقت نفسه للنظر في دعاوى الاستئناف النهائي في قضية لورينغا *انغوجولو شوي*.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

- إثر اتخاذ المدّعية العامة قرارها الصادر في كانون الثاني/يناير تحقيق في الحالة في مالي غدت الدائرتان التمهيديتان تنظران في ثماني حالات هي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في السودان (دارفور) والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في كينيا والحالة في أوغندا والحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي.

- ويتوقع أن يُستمر على الاضطلاع بنشاط تمهيدي في جميع الحالات، مع اتسام ذلك بكثافة خاصة في الحالة في ليبيا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي. وفيما يخص قضية *أنتاغندا انغيبو*، مخصّصات في الميزانية للنصف الأول من عام فقط، لأن مرحلة اعتماد التهم أمام الدائرتين التمهيديتين في كل من هاتين القضيتين يُتوقع أن تُنجز في. ولما كان من المتعدّر التنبؤ بنتائج الإجراءات المعنية فإنه لم تُفرد مخصّص.

مواصلة العمل في

- إن طبيعة الإجراءات أمام الدوائر التمهيدية تجعل من المتعدّر التنبؤ مقدماً بحالات المثول الأول، والطلبات الجديدة، وغيرها من الطلبات. ويمكن أن تفضي الحالات الثماني المعروضة على في عام إلى تقديم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات في عام إلى هذه الدوائر. وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة بغية التوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام.

ملاك الموظفين الحالي

- يتألف ملاك موظفي الشعبة التمهيدية حالياً من اثنتي عشرة وظيفة، وهي وظيفة مستشار قانوني - ، وستة وظائف لموظفين قانونيين من الرتبة ف- ، ووظيفة لموظف قانوني معاون - ، ووظيفة لمساعد معني بالبحوث من الرتبة خ ع-رأ، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين من الرتبة خ ع-رأ. ووفقاً لنهج الهيئة القضائية المتمثل في المرونة في تخصيص الموارد، ثمة موظف واحد من الموظفين القانونيين ذوي الرتبة ف- يقوم حالياً بمساعدة القاضي الذي مددت فترة ولايته العامل في قضية في الشعبة الابتدائية، بينما يعمل الآخرون في آن معاً على قضايا في قضايا في الابتدائية، كما يقوم موظفان قانونيان إضافيان بتقديم المساعدة إلى القضاة المنتدبين للنظر في دعاوى استئناف.

المساعدة المؤقتة العامة

- متطلب متكرر. وجود حاجة متكررة إلى موارد إضافية خلال الفترات التي يبلغ النشاط فيها أوجه فإن الشعبة ستظل تطلب المرونة في استخدام اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الموظفين القانونيين معاونين (من الرتبة ف-)، بحيث تتوفر لها قدرة عظمى كافية للنهوض بالنشاط على نحو فعال خلال الفترات التي يبلغ فيها أوجه والتي لَمَّا تستلزم الاستعانة بصندوق الطوارئ. ولذا فإن الشعبة التمهيدية تطلب تمويل مساعدة مؤقتة عامة لـ شهراً على مستوى الموظفين (-) لسد الاحتياجات الفورية إلى العمل بعقود قصيرة المدة في شتى الحالات التي تنظر فيها الشعبة التمهيدية، مثل تناول

المشتبه فيهم، وتسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة، والمثول الطوعي، والإجراءات المنطوية على تقديم وثائق سرية محتومة، بالقيام آنياً موظفين إضافيين.

- وتقر الهيئة القضائية بأن طلب هذه الاعتمادات للمساعدة المؤقتة العامة ينطوي على زيادة في القدرة الأساسية بالقياس إلى عام

على الهيئة القضائية عملياً في كل عام، للنهوض بأنشطة تمهيدية يقارب الافتراضات الحالية فيما يخص عام ، إصدار إخطار بإمكان لزوم الاستعانة بصندوق الطوارئ لسد تكاليف موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الرتبة ف- لاثني عشر شهراً ، ويبدو من السليم أن يجسّد في الميزانية العادية هذا للاحتياجات المتسم بمزيد من الواقعية. فمن شأن ذلك أن يؤتي تخفيضاً مناظراً لما يمكن أن يقوم من حاجة إلى نشدان موارد إضافية من صندوق الطوارئ، وتحسيناً في نجاعة الشعبة من خلال المزيد من استمرارية المراس المهني.

- ويضاف إلى ذلك أن استمرار إجراءات اعتماد التهم في قضية أنتاغندا أشهر إضافية من شهور العمل على مستوى موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-) عمل الفريق الذي يقوم بالتحضير للجلسات التمهيدية والمهام ذات الصلة فيما تبقى من عام بموّل حالياً بموارد من صندوق الطوارئ. ويُفترض أن تسدّد تكاليف دعم اعتماد التهم في قضية اغبغبو عن طريق المرونة في تخصيص موارد المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة في الفقرة السابقة.

- ومن المهام المعتادة لهؤلاء الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة : الأدلة لأغراض جلسات اعتماد التهم؛ تحليل وتلخيص الأدلة المتصلة بطلبات إصدار أوامر القبض على المشتبه فيهم أو أوامر بالمثول؛ دراسة طلبات المحني عليهم المشاركة في الإجراءات؛ التحليل القانوني لمشاريع القرارات بشأن مختلف المسائل المعروضة على " " " " والإعداد لهذه المشاريع، وبما فيها مشاريع القرارات بشأن الطعون في اختصاص المحكمة أو في مقبولية القضايا.

الشعبة الابتدائية

- تتألف الشعبة الابتدائية حالياً من ستة قضاة، بينهم قاض واحد لما يُدع إلى التفرغ للخدمة، في حين ينتظر أن ينتخب بديل لقاض آخر منهم في الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف . أيضاً للعمل في ثية ثلاثة قضاة آخرون يندبون عادة إلى الشعبة التمهيدية. ويضاف إلى ذلك أنه تم تمديد ولايات ثلاثة قضاة آخرين خلال عام لكي يتسنى لهم إنجاز محاكمات كانت جلساتها تجري عند انتهاء فترات ولاياتهم الأصلية.

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

- تتولى الشعبة الابتدائية محاكمتين مستمرتين، هما محاكمة كاتنغا ومحاكمة مبابا. تبدأ المحاكمات في قضيتي الحالة في كينيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة على الترتيب. وبالإضافة إلى ذلك تجري حالياً أعمال تحضير قضية بندا/جربو لجلسة المحاكمة التي ستبدأ في /

آذار/مارس

البرنامجية المعتمدة

محل القاضي أنطوني كرمونا، الذي استقال من المحكمة بعد انتخابه رئيساً لـمأ يؤدّ القسم ولما يُندب إلى إحدى الشعب.

سيحل القاضي الذي سيُنتخب في تشرين الثاني/نوفمبر لترينيداد وتوباغو. وثمة قاض من بين القضاة الذين انتخبوا في عام

- وفي قضيتي كاتنغا وأنغوجولو
إنهاء القضيتين عملاً بالبند
تشيرين الثاني/نوفمبر
تشيرين الثاني/نوفمبر
الدائرة السيد أنغوجولو شوي. وقد استؤنف هذا القرار استئنافاً يُنظر فيه حالياً. أما في قضية كاتنغا
أن يصدر نحو نهاية هذه السنة حكم نهائي عملاً بالمادة
قرارات مرتبطة به بشأن العقوبة وجبر الأضرار. ولذلك لم تُفرد مخصصات لمواصلة العمل على هذه القضية
في المرحلة الابتدائية في عام .

- وفي قضية بمبا، يُتوقع أن تواصل الدائرة الابتدائية الاستماع إلى الأدلة التي يقدمها الدفاع حتى
وفي هذه المرحلة يتوقع أن تُص
الأساسي في بداية الربع الثاني من عام ، مع إمكان عقد إجراءات تحديد العقوبة وجبر الأضرار
فيما بعد. وقد أُفرد في بند تكاليف القضاة مخصص لسد تكاليف تمديد ولاية القا
مخصصات لسد تكاليف موارد محدودة من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة
العامّة لدعم إنجاز الإجراءات.

- مخصّص
في عام
في قضية روتو وسنغ
(أ) في
أيلول/سبتمبر تاريخاً لبدء المحاكمة. وعلى نحو مماثل، رُصدت مخصّص
الإجراءات الابتدائية في قضية كنياتا
مع أن يجري في
الثاني/نوفمبر
مؤارد إضافية في إطار المساعدة المؤقتة العامة لسد
تجهيز
مخصّصات لسد تكاليف موارد إضافية مماثلة خلال عام
في قضيتي الحالة في كينيا

- وفي قضية بندا/جربو³¹
تعقبها جلسات تبدأ في /
مخصّصات لسد تكاليف مواصلة مرحلة التحضير للمحاكمة التي
، عملاً بقرار الدائرة الابتدائية الصادر في آذار/مارس

ملاك الموظفين الحالي

- ألف الشعبة الابتدائية بملاكها العادي من مستشار قانوني من الرتبة ف- ، وسبعة موظفين
موظف قانوني معاون من الرتبة ف-
معني بالبحوث من الرتبة خ ع- إداريين من الرتبة خ - .

انظر
ICC-01/09-02/11-763-Red
() في /
انظر قرار هيئة الرئاسة القاضي بـ
ضد وليام سامواي روتو وحشوا أراب سنغ وقضية المدعي العام ضد أهورو موينغاي كنياتا ICC-01/09-01/11-745 /
في / أودع الدفاع عن السيد صالح محمد جربو جاموس، المتهم في القضية المعنية مع السيد بندا، "النسخة العلنية
إخطار الدفاع بموت السيد صالح محمد جربو جاموس" التي قدمت في / .
فترض أن يُتدب شاغل وظيفة الموظف القانوني السابع من الرتبة ف-
الشعب. وعلى الصعيد العملي ليست الوظيفة المعنية حالياً للعمل في الشعبة لأنها تفرغة لفترة عامين للخدمة بصفتها رئيسة مجلس اتحاد
موظفي المحكمة. إن ندب هذه الوظيفة إلى الشعبة الابتدائية يراعي عبء العمل النشط الواقع حالياً على عاتق هذه الشعبة.

- وسيُحتاج إلى هذين الموظفين، اللازمين بمثابة موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة، لكي يضطلعوا بأنشطة محددة منها: تحليل وتلخيص الأدلة ذات الصلة التي تقدمها الأطراف؛ التحليل الأولي للطلبات، يقدمها المحني عليهم للمشاركة في الإجراءات؛ التحليل القانوني لمشاريع القرارات بشأن كل مسألة قد تبرز خلال الإجراءات وإعداد هذه المشاريع؛ إجراء بحث معمق بشأن القوانين الواجب تطبيقها لجرائم المتهم بارتكابها، وبشأن المسائل الإجرائية؛ حضور جلسات المحاكمة وإعداد محاضر إجراءات هذه الجلسات؛ الارتباط بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين؛ إعداد مشاريع التعليمات التي مساعداً للقضاة في إعداد أجزاء من أقسام الحكم النهائي المتعلقة بالجانب القانوني وبالجانب الوقائي.

- ويتعيّن التشديد على أن الموارد المطلوبة تمثل الحد الأدنى المطلق اللازم لسير شتى الإجراءات الابتدائية على نحو ناجع وفعال، بالاستناد إلى الافتراضات الحالية وللتسلسل المقدّر. فإذا حدث أن تبين أن عبء العمل المتأتي عن القضايا الحالية أكبر بكثير مما يمكن توقعه بصورة معقولة، أو حدث أن تعيّن عقد عدة جلسات محاكمة متزامنة، فقد يتعيّن على الشعبة الابتدائية طلب موارد إضافية من صندوق الطوارئ.

شعبة الاستئناف

- الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاض هو رئيس المحكمة. وتمثل الما التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي لقرارات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية التي تتخذ خلال الإجراءات، وفي دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القضائية بالبراءة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، يمكن أن يتخذ من قرارات بشأن جبر الأضرار في نهاية المحاكمة. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل أكثر بكثير من عبء العمل الذي تنطوي عليه دعاوى الاستئناف التمهيدي، لأنه قد تعين فيها مراجعة إجراءات المحاكمة بمرتها، كما قد يتعيّن

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

- في عام ٢٠١٢ بتت دائرة الاستئناف في إحدى عشرة دعوى من دعاوى الاستئناف التمهيدي وفي دعوى مماثلة متأتية من قضية بمبا أمباروشيمانا روتو وآخرين موثورا وآخرين وقضية القذافي، والحالة في كينيا؛ وقد تم إيقاف دعوي استئناف تمهيدي متأتية أنغوجولو شوي بندا/جرير. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى / أودعت دعوي استئناف تمهيدي ودعاوى مماثلة أمام دائرة الاستئناف. ويتوقع أن يشهد عام دعاوى استئناف تمهيدي يقارب عددها الإجمالي ما شهدته منها كل من الأعوام الأخيرة. وقد يزداد هذا

- ثم إن عام ٢٠١٣ إيداع أوائل دعاوى الاستئناف النهائي في قضية لوبنغا أنغوجولو شوي. ويصعب التنبؤ بالمدة التي ستستغرقها هذه الدعاوى، كما أولى دعاوى الاستئناف النهائي التي تنظر فيها دائرة الاستئناف. لكن يمكن التنبؤ إلى أن النظر في دعاوى الاستئناف النهائي، بدءاً من إيداع عريضة الاستئناف (التي تكافئ في المحكمة الوثيقة الداعمة للاستئناف) وإصدار الحكم النهائي في الاستئناف، استغرق من دائرة استئناف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ذواتي الممارسة الجمّة في مجال دعاوى الاستئناف النهائي، واللتين بتتا في كثير من المسائل القانونية بالاستناد إلى الاجتهاد القضائي.

- يفترض بناءً على تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالنظر أيضاً إلى أن دعاوى الاستئناف النهائي في قضية لوبينغا أنغوجولو شوي دعاوى الاستئناف النهائي الأولى التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية، أن تواصل دائرة الاستئناف في دعاوى الاستئناف النهائي هذه حتى الأشهر الأولى من عام على أقرب تقدير. ويضاف إلى ذلك أن من المتوقع أن تُستأنف في عام القرارات النهائية التي تتخذها الدوائر الابتدائية في قضية بمبا كاتنغا مات وجبر الأضرار.

- إن عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق دائرة الاستئناف في عام لن يقل عن نظيره في عام .

ملاك الموظفين الحالي

- يتألف ملاك موظفي شعبة الاستئناف من مستشار قانوني من الرتبة ف- ، وخمسة موظفين - ، وموظف قانوني معاون من - ، ومساعد معني بالبحوث من الرتبة خ - رأ، ومساعدين إداريين من الرتبة خ ع- .

المساعدة المؤقتة العامة

- متطلب متكرر. تنظم دائرة الاستئناف موظفيها القانونيين على شكل أفرقة. ويتولى المستشار القانوني تنسيق الأفرقة. وينتدب للعمل على كل دعوى استئناف نهائي فريق من موظفين من الفئة الفنية لا يقل عددهم عن ثلاثة؛ كما تشكل أفرقة منفصلة تعنى بدعاوى الاستئناف التمهيدي، يُفترض أن تضم اثنين من موظفي الفئة الفنية على الأقل. وعلى ضوء المواعيد المتوقعة لصدور قرارات الدوائر الابتدائية في كاتنغا بمبا والعمل على دعاوى الاستئناف الجاري النظر فيها في قضية لوبينغا أنغوجولو شوي، يُتوقع أن يتعين أن تسير الإجراءات في شتى دعاوى الاستئناف النهائي سيراً . فعلى ضوء الافتراضات المتعلقة بعبء العمل في عام ، يلزم ما لا يقل عن ثمانية موظفين من فئة للنهوض بأود دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي.

- وبالتالي فإن شعبة الاستئناف ستحتاج، كحالها ما يخص البرنامجية المعتمدة بالضبط، إلى مساعدة مؤقتة عامة على مستوى الرتبة ف- شهراً للنهوض بعبء العمل المتأتي عن الإجراءات المترامنة جزئياً في دعاوى الاستئناف النهائي في قضية لوبينغا كاتنغا أنغوجولو شوي بمبا، زيادةً على عبء العمل المتأتي عن دعاوى الاستئناف .

- إن المهام المعتادة للموظفين الذين تتمثل فيهم الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى حد بعيد المهام المضطلع بها في الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية، لكنها لا تقتصر عليها: إجراء البحوث القانونية المعمقة في المسائل الجوهرية والإجرائية المثارة في إطار الاستئناف؛ تقييم وتلخيص مذكرات الأطراف في دعاوى الاستئناف؛ مساعدة القضاة في إعداد نصوص أجزاء من القرارات المتخذة في دعاوى الاستئناف؛ الارتباط مع قلم المحكمة والأطراف والمشاركين بحسب الاقتضاء؛ المشاركة في وتقديم الدعم للجلسات في إطار دعاوى الاستئناف ضمن المحكمة.

- لتأكيد على أنه ليس من الواضح حالياً ما هو مقدار العمل الذي سيتأتي في نهاية المطاف عن دعاوى الاستئناف النهائي في إطار قضية كاتنغا بمبا. ويتوقف ذلك على أمور منها عدد مبررات الاستئناف التي تسوقها الجهات المحتمل أن تقدم الاستئناف ومدى التعقيد الذي تتسم به هذه المبررات. فإذا حدث أن زاد عبء العمل المتأتي عن دعاوى الاستئناف هذه

عن مقداره المتوقع زيادة كبيرة فقد
الطوارئ.

شعبة الاستئناف

وق

سائر موارد الدوائر من الموظفين

الخبراء الاستشاريون

- مخصص مقداره يورو لسد تكاليف موارد تعاقدية إضافية في دوائر المحكمة بغية المساعدة خلال الفترات التي يبلغ فيها النشاط أوجهُ. ومجده الموارد من أحاد المتعاقدين الإضافيين سيتسنى للدوائر تناول عبء العمل الزائد خلال هذه الفترات على نحو ناجح من خلال استئجار متعاقدين على أساس إخطار قصير الأجل لفترات قصيرة نسبياً بغية الاضطلاع بالعمل العاجل خلال الفترات التي يبلغ فيها النشاط أو في الشد.

- ستعان عادة بالمتعاقدين الذين تُستأجر خدماتهم على هذا الأساس لفترات تبلغ بضعة أسابيع أي يظلموا خلالها بالمهام التالية البيان:

() تقييم طلبات المشاركة التي يقدمها المحني عليهم؛

()

(ج) تقييم حالات حجب المعلومات في الوثائق السرية لإصدار نسخ علنية منها؛

()

- يشار على الخصوص إلى أن عبء العمل المتزايد المتأتي عن المهمة المنوطة بالمحكمة فيما يتعلق مشاركة المحني عليهم في الإجراءات، والجهود التي تبذلها الدوائر الابتدائية لتحقيق تقليص في الوقت الذي تستغرقه الإجراءات من خلال زيادة النجاعة، بفضيان إلى زيادة كبيرة في عبء العمل خلال فترات قصيرة، وتمتد إلى مواجهة هذا الوضع.

- وإذا حدث أن ظهرت احتياجات غير متوقعة فستبدل قصارى الجهود لاستيعاب النفقات

الموارد من غير الموظفين

التدريب

- متطلب متكرر. توفر الدوائر تمويلاً لفرص التدريب المتخصص للعاملين فيها، واضحة في اعتبارها أن التدريب الرامي إلى تحسين الخبرة التخصصية لدى العاملين فيها سيسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق الغايات الاستراتيجية للهيئة القضائية.

- فعلى غرار السنوات السابقة تعزز الهيئة القضائية للعاملين في الدوائر برامج تدريب رام إلى تعزيز القدرات والخبرة فيما ، وعلى وجه التحديد في مجال القانون الإنساني الدولي ومجال القانون الجنائي الدولي ومجال قانون حقوق الإنسان. ويرمى من ذلك إلى التكفل بكون العاملين في ال على علم كامل بكل ما قد تشهده هذه المجالات من مستجدات ذات صلة. ويمكن أن يشمل ذلك تنظيم أو متابعة دورات تدريب متخصص بشأن مواضيع مثل مسؤولية القيادة، والقانون الإنساني، والاجتهاد القضائي للأجهزة الدولية لحقوق الإنسان، وتقنيات المراجعة القضائية،

ت الجديدة مثل تناول الأدلة الإلكترونية أو الرقمية. ويكفّ التدريب مع ما للعاملين في الدوائر محدّدة الطابع بغية مساعدتهم على العمل الفعال والناجح بقدر الإمكان. وبالإضافة إلى التدريب القانوني التخصصي، يمكن أن يتابع موظفو الدوائر أيضاً تدريباً رامياً إلى تحسين نجاعتهم بصورة عامة، مثل التدريب على القراءة السريعة، والتدريب على إعداد النصوص القانونية، ودورات تعليم

السفر

- نقاً لتوصيات اللجنة، كما أقرتها الجمعية، أدرجت الم
ضمن ميزانية هيئة الرئاسة^{٤٣}.

من هيئة الرئاسة مقدراً الاعتمادات اللازمة لسد تكاليف أسفار القضاة للمشاركة في المؤتمرات أو حلقات العمل أو غيرها من سائر الأحداث الأساسية التي تتناول مواضيع متصلة بالمحكمة.

- لم يرصد مخصّص تكاليف أي زيارة موقعية في عام .

الضيافة

- متطلب متكرر. مخصّص مقداره

للأزمة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلوماسيون وغيرهم من الزوار الطامنين، مثل كبار الفقهاء في أنقانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية.

الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد ١
زء الثاني-هـ، والمجلد الثاني، الجزء باء- -

الجدول ١٢: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		أهداف الشعبة التمهيدية:
	> تقليص الآجال الفاصلة بين المتول الأول للمشتبه فيه واعتماد التهم :	التكفل بالعدالة والشفافية والسرعة في الإجراءات التمهيدية، والمضي في آن معاً في تجويد المعايير القانونية من خلال
- متابعة سيرورة كشف الوثائق والمعلومات عن كتب، وفرض آجال صارمة ولا سيما على مكتب		والتشجيع على وضع سيرورات موحدة (الغاية الاستراتيجية -) .
- معلومات في الوثائق السرية لإصدار نسخ علنية		كفالة حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزهة والتكفل بمشاركة المهني عليهم وتمثيلهم على نحو كاف وجدد (العايتان الاستراتيجيةتان - -) .
منها تقديماً يتم في الوقت المناسب وعلى نحو مرتب بغية ضمان معالجة الدائرة لهذه الطلبات سريعاً؛		
- سيظل تناول طلبات المشاركة التي يقدمها المهني عليهم وذلك بوسائل منها أعمال سيرورة مناسبة لتقديم طلبات جماعية.		
> إعداد القضايا للمحاكمة على النحو الأنجع، والقيام من أجل ذلك بما يلي:		
- تحديد نطاق القضايا المراد إرسالها للمحاكمة على نحو دقيق بحيث لا يتم اعتماد التهم غير المدعومة		
-		
- تقليص الآجال بين تاريخ صدور قرار التهم وتاريخ نقل ملف القضية إلى الدائرة الابتدائية.		
> تقاسم المعلومات بين الدوائر التمهيدية بغية إرساء ممارسات أنجع ووضع معايير مشتركة؛		
> القيام عند الإمكان بتذليل المسائل في المرحلة التمهيدية على نحو يؤثر إيجابياً على المرحلة الابتدائية؛		
> التكفل بعدم إرسال القضايا غير المدعومة بأدلة كافية إلى المحاكمة بغية تحقيق اقتصاد في الإجراءات القضائية وصون حقوق المتهم؛		
> المهني عليهم في الإجراءات		
> النهوض بأود التمرين الذي تجرّه المحكمة في مجال "العبر المستخلصة" بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في		
		أهداف الشعبة الابتدائية:
	> إصدار القرارات في الآجال المقررة؛	التكفل بالعدالة والشفافية والسرعة في الإجراءات الابتدائية، والمضي في آن معاً في تجويد المعايير القانونية من خلال
- تبسيط تناول طلبات المشاركة التي يقدمها المهني عليهم بالتعاون مع قلم		والتشجيع على وضع سيرورات موحدة (الغاية الاستراتيجية -) .
- النهوض بأود التمرين في مجال "العبر المستخلصة" بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في المرحلة الابتدائية		كفالة حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزهة والتكفل بمشاركة المهني عليهم وتمثيلهم على نحو كاف وجدد (العايتان الاستراتيجيةتان - -) .
سيما في المحاكمات التي أُنجزت بغية تحديد ماهية الممارسات أو الإجراءات المعمول بها في الشعبة الابتدائية التي يمكن تعديلها لخصوصاً بنجاعة الإجراءات .		
	> :	
- القانونيين وغيرهم من الموظفين القانونيين للعمل على مختلف القضايا؛		
-		
والممارسات والقرارات التي تعتمد في كل من فرادى القضايا؛		
-		
- التكفل باستدامة خطوط التواصل مع أقسام قلم المحكمة ذات الصلة؛		
> المضي في تعزيز التعاون والتواصل مع ا في الشؤون التي تحظى باهتمام مشترك، ولا سيما بخصوص نقل ملفات القضايا من الدوائر التمهيدية.		

المرضى فىما يخص عام ٢٠١٤	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		أهداف شعبة الاستئناف:
صدور القرارات والأحكام فى	> إصدار القرارات والأحكام فى دعاوى الاستئناف التمهيدى ضمن الآ	إجراء دعاوى الاستئناف
	> التقدم فى العمل على دعاوى الاستئناف النهائى ضمن الأجل المقر؛	التمهيدى والاستئناف النهائى
تقدم العمل فى الوقت المناسب؛	> لتصرف شؤون أوائل دعاوى الاستئناف النهائى، ومراجعة هذه الطرائق عند اللزوم؛	على نحو عادل وفعال وسريع
متابعة طرائق العمل فىما يخص دعاوى الاستئناف طيلة العام.	> اعة تناولها بالقياس إلى الزمن الذى يستغرقه متابعة طرائق العمل فىما يخص دعاوى الاستئناف طيلة العام.	للمعايير القانونية الرفيعة، مع السهر على إعمال حقوق جميع
	> مع احترام حقوق الأطراف؛	(
متابعة طرائق العمل فىما يخص دعاوى الاستئناف التمهيدى عند اللزوم، وذلك على الخصوص	> على ضوء الخبرة المكتسبة فى تناول دعاوى الاستئناف التمهيدى ودعاوى الاستئناف النهائى فى آن معاً؛	الاستراتيجية - -
	> ستعانة بالمبادئ التوجيهية القياسية فى مجال العمل لضمان تصرف دعاوى الاستئناف التمهيدى	(-
	> والاستئناف النهائى على نحو ناجح (من حيث الوقت المستغرق)؛	
تقدم إلى	> عروض متسقة لل	
	لاستئناف.	

الجدول ١٣: البرنامج ١٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

الدوائر	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣			ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالقياس إلى عام ٢٠١٣	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المجموع	المبلغ	%
القضاة	٤,٨٧٩,٤		٤,٨٧٩,٤	٤,٧٦١,٤		٤,٧٦١,٤	٣,٨٠٧,٦		٣,٨٠٧,٦	٨٥٣,٨	١٨,٣-
وظفو الفئة الفنية											
وظفون من فئة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢,٢٨٨,٠	٥٦١,٣	٢,٨٤٩,٣	٢,٦٧٣,٢	٧٠٩,٤	٣,٣٨٢,٦	٢,٦٩٤,٨	٧٢٠,٢	٣,٤١٥,٠	٣٢,٤	١,٠
الإضافي											
الخبراء	١٤٣,٤	٥٢٩,٣	٦٧٢,٧	١٠٠	٩٢٠,٥	١,٠٢٠,٥	١٠٠	١,٢٢٥,٢	٣٠٤,٧	٣٢,٧	
المجموع الفرعي لتكاليف الخبراء	١٤٣,٤	٥٢٩,٣	٦٧٢,٧	١٠٠	٩٢٠,٥	١,٠٢٠,٥	١٠٠	١,٢٢٥,٢	٣٠٤,٧	٣٢,٧	
اللوازم والمواد											
لآثاث والعتاد											
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمال											
المجموع	٧,٣١٠,٨	١,٠٩٠,٧	٨,٤٠١,٥	٧,٣٦٣,٦	١,٠١٨,٨	٨,٣٨٢,٤	٦,٥٣١,٤	١,٩٤٥,٤	٨,٤٧٦,٨	٥١٦,٧-	٥,٧-
تكاليف الصيانة المؤجلة											

الجدول ١٤: البرنامج ١٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

الدوائر	ملاك أساسي		ملاك متصل بالحوالات		ملاك متصل بالحوالات		ملاك أساسي		ملاك متصل بالحوالات		ملاك متصل بالحوالات	
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	١-ف	٢-ف	١-ف	٢-ف	١-ف	٢-ف	١-ف	٢-ف
الوظائف												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحوالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحوالات												
المجموع الفرعي												
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالحوالات												
المجموع الفرعي												
المجموع	١	٢	١٨	٣	٢٤	١١	١١	١١	١١	٣٥	٣٥	٣٥

٣ - البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال

المقدمة

- ICC-ASP/9/Res.4 الذي اتخذته الجمعية، لم تُفد في البرنامج المقترحة مخصصات لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي (انظر كذلك المرفق).
- ويسهم مكتب الاتصال القائم في نيويورك في تحقيق أهداف المحكمة من خلال تعزيز التفاعل بين المحكمة وبين الأمم المتحدة وتيسير التعاون بينهما. ويتأثر لأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها بغية تذييل مسائل التعاون الاشتغالي واستطلاع سبل بين المنظمتين. كما إن هذا المكتب يتابع المستجدات ذات الصلة بالمحكمة ويقوم بالإبلاغ عنها، متدخلًا في شأنها عند اللزوم.
- وإذ يتقدم في الأنشطة القضائية والتحقيقية وأنشطة التدارس الأولى فإن المحكمة قد غدت تحظى الأمم المتحدة. فتكاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع لها، وغيرها من هيئاتها، تتباحث بصورة شبه يومية بشأن عمل المحكمة في أسبقة شتى، بما في ذلك أعمالها المتعلقة بالحالات الخالة إلى المحكمة على وجه التحديد وببنوده المتعلقة بمواضيع. ويسعى مكتب الاتصال القائم في نيويورك، من خلال المواظبة على التفاعل والتواصل مع أهم الأطراف الفاعلة في هذه الأجهزة التوجيهية، إلى التكفل باحترام ولاية المحكمة وعملها. ولئن كانت هيئة الرئاسة تنهض بأود هذا المكتب من الناحية الإدارية فإنه يخدم ويمثل جميع أجهزة المحكمة، مقدماً الدعم ندادى وسائر أشكال الدعم العملي لشنى الأنشطة التي تضطلع بها في الأمم المتحدة، ولا سيما عندما في نيويورك (كما في عام ٢٠٠٧).
- فريق نيويورك العامل . وعلاوة على ذلك يقوم مكتب الاتصال القائم في نيويورك بتعميم المعلومات والعروض عن المستجدات المتعلقة بالمحكمة في أوساط الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تظل مواكبة للمستجدات ذات الصلة التي تشهدها المحكمة.
- وعلى نحو أكثر تحديداً يتولى مكتب الاتصال القائم في نيويورك المسؤولية المباشرة عن تبادل المعلومات بين المحكمة والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وعن تنظيم وتيسير الزيارات واللقاءات بين مسؤولي ومسؤولي الأمم المتحدة وممثلي البعثات الدائمة لديها في نيويورك؛ وعن استدامة الصلة الوثيقة مع البعثات الدائمة وغيرها من هيئات المجتمع الأهلي التي تتخذ من نيويورك مقراً لها؛ وعن متابعة المناقشات التي تجرى في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وعن تحليل تقارير المحكمة؛ وعن تعميم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمحكمة على المنظمة والبعثات الدائمة لديها في نيويورك؛ وعن إقامة الشبكات من خلال استدامة الصلات الشخصية المستمرة مع أهم المسؤولين؛ وعن الإسهام في إيصال طلبات المحكمة إلى المنظمة وبالعكس والاضطلاع بالعمل اللازم على صعيد المتابعة
- (
- الدول الأطراف والدول غير الأطراف) الممثلة في نيويورك. كما إن رئيس هذا المكتب يشارك في

الأهداف

- زيادة الدعم الذي تحظى به المحكمة في جميع أنحاء العالم عن طريق المضي في تعزيز ثقة الدول الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وأهم في ، وتعاون هذه الجهات (الغاية الاستراتيجية -)
- العمل مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لتشجيع المزيد من الدول على التصديق على هذا النظام أو الانضمام إليه بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالمي (الغاية الاستراتيجية -) .

الجدول ١٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

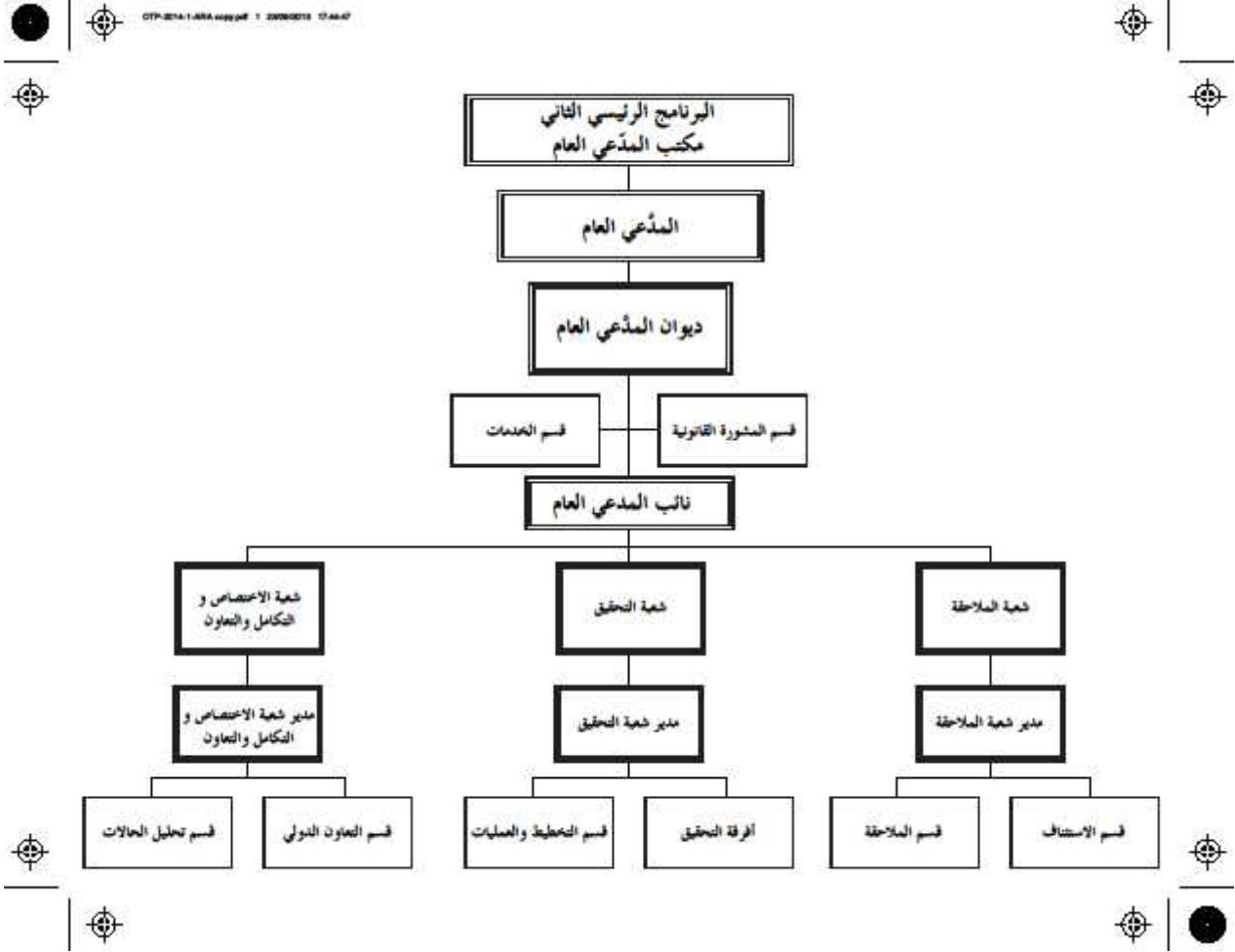
النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدفان ١ و ٢		
التشجيع على الاعتراف	- متابعة جميع طلبات المحكمة للتعاون مع الجهات المعنية في مقر الأمم المتحدة إلى أن تتم تلبية هذه	تحقيق معدل تنفيذ مقداره %
	- تنظيم الجلسات الإعلامية وغيرها من الأحداث الملائمة للدول في نيويورك؛	جلسات إعلامية/أحداث
	- تقديم الدعم إلى مسؤولي المحكمة الزائرين؛	زيارات إلى زيارة
	- والمتابعة بصورة ثنائية فيما يتعلق بالبند المطروحة في	/
	جدول أعمالها، وتقديم تقارير منتظمة في هذا الشأن إلى المحكمة؛	بموجب اللزوم
	- تقديم مُدخلات يمكن أن تُدرج في تقارير الأمم المتحدة وقراراتها بشأن المواضيع المتعلقة بالمحكمة؛	القرارات/التقارير يراوح بين خمسة
	- تعميم معلومات عن المحكمة على الدول ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المنتسبة إلى الأمم المتحدة؛	
	- المشاركة في حلقات التدارس ومحافل التباحث في المواضيع المتعلقة بالمحكمة والتدخل في هذه الحلقات	خمسة حلقات تدارس/عمل
	- تقديم الدعم الإمدادي إلى الجمعية ومكتبها وفريق نيويورك العامل؛	
	- تقديم الدعم الإمدادي والإداري إلى أجهزة المحكمة خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية	% -

الموارد من الموظفين

ملاك الموظفين الحالي

- يعمل في مكتب الاتصال القائم في نيويورك حالياً رئيسه (موظف من الفئة ف-)
- بكل العمل الجوهري الذي يقوم به المكتب، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-) يقدم الدعم بشأن جميع الشؤون الإدارية والإمدادية. ونظراً إلى محدودية ملاك الموظفين العاملين في :
- الصلات الرسمية والشبكات غير الرسمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة لديها، رصد أنشطة الأمم المتحدة التي تهم المحكمة وإبلاغ المحكمة عنها، ترتيب زيارات مسؤولي المحكمة للمنظمة، تقديم الخدمات لجلسات الجمعية وهيئاتها الفرعية.

باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



المقدمة

- يَنشُد مكتب المدعي العام في إطار هذه الميزانية المقترحة زيادة في الموارد للارتقاء بجودة عمله ونجاعته. لكن يُقترح أن تجري هذه الزيادة تدريجياً على مدى السنوات الأربع التالية، ما يجعل مبلغ الموارد المقترح في ميزانية عام البرنامجية معتدلاً. وحتى فيما يخص عام ، تأتي الزيادة على مراحل بغية مراعاة الوقت الذي يستغرقه توظيف العاملين الجدد فعلياً.

- وتلزم هذه الزيادة التدريجية في الموارد لتمكين مكتب المدعي العام من تحسين قدرته على إجراء عمليات تدارس وتحقيق وملاحقة عالية الجودة. ويهيئ إجراء الزيادة في الموارد بصورة تدريجية على فترة تمتد كثر تتواءم إلى تحسين قدرات هذا

- وتمثل المسؤوليات الأساسية المنوطة بمكتب المدعي العام في دراسة المعلومات المتعلقة بالجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة، وإجراء عمليات التحقيق والملاحقة. وقد تعلم هذا المكتب

في المستقبل يستوجب استثمار مزيد من الموارد في الوقت الحاضر.

- وتمثل "الجودة" و"النجاعة" المفهومين الأساسيين في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة الممتدة من عام إلى عام ، لأنهما مفهومان متصلان بجميع عمليات هذا المكتب .
- وبركزَ على استثمار موارد كافية استثماراً ابتدائياً لإعداد القضايا على أكمل نحو ممكن قبل الشروع في السيرورة القضائية. ويرمى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التأهب للمحاكمة عندما يأتي مكتب المدعي العام إلى جلسة اعتماد التهم. ويفترض أن يتيح ذلك لمكتب ا إلى المحاكمة عقب تأكيد التهم، مقدّم ذلك التكاليف. ثم إن التخطيط الر البداية يفترض أن يضمن التوصل إلى النجاح في إجراءات المحاكمة .
- لقد أصبح إجراء زيادة تدريجية في الموارد ضرورياً للأسباب التالية البيان:
- () أنه، إذا أُريد إجراء عمليات ملاحقة ناجحة، لم يعد من الممكن استدامة العمل على التناوبي المطبق في مكتب المدعي العام، المتمثل في نقل ه على نحو تناوبي من قضية إلى قضية يُحتاج إلى
- () أن التوصل إلى نتائج إيجابية في الإجراءات الابتدائية يستوجب استثمار مزيد من الموارد عند بداية عمليات التحقيق، بحيث يكون الادعاء على أقرب ما يمكن من بلوغ حال
- (ج) والدوائر الابتدائية على الحجج التي يقدمها الادعاء يشير إلى تتطلب من مكتب المدعي العام أكثر مما يمكن إتناؤه عن طريق عمليات تحقيق أصغر نطاقاً وأكثر تركيزاً تُستخدم فيها موارد محدودة؛
- () أنه حتى عندما يتم "تسكين" التحقيق بسبب عدم تنفيذ أمر بإلقاء ا مشبوهين، مثلاً، يظل من الضروري إجراء بعض النشاط التحقيقي بغية استدامة الصلة بالشهود والمتابعة
- () أن إدارة المعلومات غدت مهمة كبرى، لأنه يجري جمع مقدار كبير من المواد من مصادر واسعة التنوع، وتسجيل هذه المواد، وتحليلها، وتعميمه .
- لا يكفي ملاك الموظفين الحالي لتلبية كل هذه المتطلبات. وقد نُجوزت حدود الاستعانة الممكنة بالمنوال التناوبي الذي مثل أساساً لطريقة عمل مكتب المدعي العام. فقد أنشئ هذا المكتب بادئ ذي بديء لدعم فريقين منخرطين في عمليتي تحقيق متزامنتين. وعلى مر الزمن زاد إلى سبع . والحال أن هذا النشاط المزيد استوعب دون أي زيادة حقيقية في الموارد، وذلك بتقليص قد الفريق المعني بكل قضية وإرجاء أنشطة تحقيق ضرورية. وفي حينها بُرت القرارات الاستراتيجية المعنية بضرورة أن تضمن المحكمة النتائج دون تأخير، لتلبية الحاجة إلى تدخل المحكمة وللاستجابة لالتماس الدول الأطراف تفادي طلبات الزيادات في الميزانية بالنظر إلى القيود الاقتصادية التي تواجهها حكوماتها.
- ظل من المعترزم في إطار المنحى الذي يتبعه مكتب المدعي العام إتاحة المرونة في اس الموارد حينما يحتاج إليها أمس الحاجة، تبعاً لأفضل وجه استعمال لها. لكن مكتب المدعي العام تخطى حدود قدرته على العمل على أساس المنوال التناوبي، المتمثل في نقل الموارد من حالة إلى أخرى لسد المتطلبات. فمனால் العمل هذا لم يعد يحقق الفعالية المتوخاة.
- وبالطبع سيواصل مكتب المدعي العام سعيه إلى تحقيق وفورات في التكاليف وتحسين في نجاعة :

()

()

(ج) المزيد من النجاعة في وفائه بالتزاماته بكشف المعلومات والمواد للدفاع ولدوائر
بغية تفادي حالات التأخير ومساعدة الدوائر في ا

() الاستفادة من العبر المستخلصة من التجربة السالفة؛

() التعاون مع مكتب المراجعة الداخلية في المحكمة لتحسين التقيد بالقواعد الناظمة لأهم

() تقوية قدرة الأفرقة المشتركة على أن تغدو أفرقة عالية الأداء تعمل بمستوى رفيع من

- زيادة في الموارد تبرر بالاستناد إلى تقييم الأهداف التي حددها مكتب المدعي العام على صعيد الأداء
تقييماً معقولاً وقائماً على الحس السليم. ويتوافق ذلك مع مبدأ الميزنة على أساس الأداء الذي يُعَلَى من
قيمة تحقيق النتائج من خلال تطبيق المفاهيم الناظمة للجودة والنجاعة.

- عي العام على الأداء الرفيع المستوى يمكن أن تعزز بسبل متكاملة عديدة،

:

() احتياز موارد كافية؛

() تعيين موظفين مهرة ومتفانين وتنمية قدراتهم؛

(ج) تدريب الموظفين بغية تحقيق الامتياز واستحداث ثقافة تسهم في التماسك؛

() تدبر الأداء على نحو فعال؛

() ستحداث بيئة عمل منتجة.

- ولئن كانت الموارد لا تمثل إلا جانباً واحداً من المعادلة فإنها في هذه المرحلة أهم عوامل النجاح في
تحسين جودة وفعالية العمل، ولذا يركز عليها في الميزانية المقترحة. أما العناصر الأخرى التي تؤثر على
الجودة والنجاعة فيجري تناولها في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة الممتدة من عام
إلى عام . لعام إحراز النجاح الذي يريه، والذي
يتوخاه المجتمع عليهم والجماعات المتضررة والمجتمع الدولي.

- المقترحة لمكتب المدعي العام

زيادة نسبتها ، في المئة بالقياس إلى عام

حاجة هذا المكتب إلى أن يخصص لعمليات التحقيق من البداية
المزيد من الوقت والموارد. فلا يقتصر ما تستلزمه قدرة هذا المكتب على إيتاء نتائج على مجرد زيادة عدد

إضافة إلى التوصيات الواردة في تقرير المراجعة المشتركة بين الأجهزة التي أحرها مؤسسة Pricewaterhouse Coopers

المدعي العام ملاحظات ومشورات مماثلة من مصادر/أطراف مستقلة أخرى كان قد تباحث معها بشأن ملاك الموظفين ا
(مثل: الاجتماع الذي نظمته "مؤسسة العمل المفتوح" في أمستردام خلال حزيران/يونيو .)

تعداه إلى الاستثمار في وحدات متخصصة وفي خبرات وتكنولوجيات يمكن أن تسهم في جمع الأدلة وإعداد الحجج للملاحقة.

- وقد جرى في آذار/مارس التعديل البيوي الرئيسي الذي اعتمده مكتب المدعي العام - الجديد. وغدت مسؤولة ثلاث ش

المدعي العام، أي شعبة التحقيق، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة الملاحقة. ويعزز ذلك التنسيق الاستراتيجي لهذا المكتب. ولتحقيق التكافؤ في الأدوار والمسؤوليات، يهياً في ميزانية عام لوظيفة جديدة من الرتبة مد- في شعبة الملاحقة. وسيتولى المدير المعني مسؤوليات استراتيجية واشتغالية مماثلة للمسؤوليات التي يتولاها نظيره في شعبة التحقيق ونظيره في شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. على غرار السنوات السابقة النهوج والاستراتيجيات إلا بالقدر اللازم لزيادة أوجه النجاعة في ممارسات العمل.

- وعاماً بعد عام زاد مكتب المدعي العام من مقدار أنشطته، التي بلغت أوجها في عام شملت قضية في ثماني حالات مختلفة. وقد حقق هذا المكتب ذلك دون أي زيادة في عدد العاملين فيه. ولئن كانت لهذا المنحى منافع من حيث التكاليف الإجمالية فقد ظهر أن محدودية عدد العاملين مغيات ذات شأن من حيث صعوبة التوصل إلى أدلة لها المطال اللازم في جميع القضايا التي يتناولها مكتب المدعي العام في آن معاً.

- المكتب أن يزيد من تركيزه على عدد أقل من القضايا. فهكذا يقلص عدد عمليات قيق الناشطة المهياً لها في إطار الافتراضات المتعلقة بعام إلى خمس . ويغدو من اللازم تخصيص المزيد من الموارد للأفرقة المعهود إليها على وجه التحديد بعمليات التحقيق الخمس هذه.

- وسيعمل مكتب المدعي العام الموارد للإعداد للمحاكمات وإجرائها، وبما في ذلك الأنشطة التحقيقية اللازمة. فهو سيبقي على قدرة محدودة من أحل القضايا التي تنجز المحاكمات فيها، وذلك للنهوض بأود دعاوى الاستئناف و/أو تنفيذ استراتيجيات الخروج الملائمة للشهود المعنيين. ثم إنه يعمل موارد لسد الحاجة المتزايدة إلى

- أما عمليات التحقيق الأخرى فسيجري تسكينها أو سبقي عليها في حال ساكنة، مع تخصيص قدرة محدودة من الموارد لإجراء ما يلزم من أنشطة لصون البيئات والدلائل والاتصال بالشهود وحمايتهم. والغاية من ذلك هي السهر على استمرار تحديث ملفات القضايا المعنية، بحيث يتسنى استئناف العمل عليها سريعاً عند اللزوم، وبحيث يمكن للأفرقة المة أن تعاود العمليات ذات الصلة على نحو فعال.

- ويبلغ عدد عمليات التدارس الأولى المهياً لها في إطار افتراضات الميزانية المقترحة ثماني عمليات. يمثل التدارس الأولى سبيلاً بالغ الفائدة يمكن به للمحكمة، ومكتب المدعي العام بصورة خاصة، منع

جري في مكتب المدعي العام من على التخطيط التفصيلي للقدرات. وعلى أساس الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها لتحقيق النتائج المتوخاة

في مجال التحقيق، فُدر أن الفريق المشترك المخصص لذلك يجب أن يضم

التعاون الدولي (كل هذه الأرقام محسوبة بمعدل الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويظل هذا المقدار من الموارد أقل من الموارد التي يجري إعمالها في مؤسسات مماثلة (مثل: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي أعملت لكل قضية عدداً من المحققين يراوح بين - باب القانونيين وغيرهم من موظفي الدعم؛ وثمة وطنية قضائية كثيرة يخصص فيها للقضية الجنائية الواحدة أكثر من محققاً). فالمرحلة التحقيقية هي، من حيث كثافة الموارد، المرحلة التي ، وتسهم شعبة التحقيق في ذلك الإسهام الأكبر، كما يمتد توغُّعه. وعندما تدخل القضية المرحلة الابتدائية، تخصص لها شعبة ا موارد أكثر، بينما تحد شعبة التحقيق من انحراطها فيها حداً ذا شأن. بيد أن المرحلة الابتدائية تتطلب على وجه الإجمال موارد أقل مما تتطلبه مرحلة التحقيق. ثم إن التحقيق الساكن هو الحال الأقل طلباً من حيث موارد

وذلك من خلال التواصل المباشر مع الدول المتضررة في المنطقة المعنية. وتتسم عمليات التدارس الأولى بأهمية حاسمة للبت بشأن عمليات التحقيق الجديدة أو لإرساء الأساس لهذه العمليات. كما إن للتدارس الأولى أثراً وقائياً ويمكن أن يفيد في تعزيز تكامل الجهود على الصعيد الوطني.

- أما شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون فقد أبتقت من حيث الأساس ملاكها من الموظفين في المستوى الذي كان له عند إنشاء المحكمة. بيد أن عدد عمليات التدارس المجرى في كل سنة ازداد من ثلاث إلى ثماني. ومن جراء ذلك اعتمد المكتب نجحاً " - أ - " في باقي المجالات. فلم تعد تجري في إطارها إلا الأنشطة اللازمة لتحليل الحالات على مدى فترة - لكي يتسنى لنفس الموظفين ا

- ويرجَّح أن يفضي هذا المنحى إلى الحد من الأثر الوقائي الذي يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولى في النزاعات الجارية أو في أوضاع الأزمات. ففعالية التكامل تتوقف إلى حد بعيد على قدرة شعبة على الصعيد الوطني. كما إن أنشطة شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون تمثل في هذا الصدد سبباً ناجحاً التكليف إلى التعامل مع ما يمكن أن يجري في المستقبل من عمليات التحقيق التي تستلزم تكاليف أعلى بكثير (وإلى تفادي هذه العمليات). فيمكن أن يُنظر إلى تعزيز هذا المجال باعتباره استثماراً يؤدي مردوداً ملموساً.

- وباستثناء الوظيفة الجديدة لمدير الملاحقة، يبقى عدد الوظائف الدائمة في مكتب المدعي العام في عام دون تغيير. فكل القدرة الإضافية اللازمة لسد احتياجات هذا المكتب سيتعين توفيرها في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وبمخذه القدرة المؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ستتاح له تلزماته في العمل لكي يجري عمليات التحقيق المهياً لها ويدعم أعمال التحضير للمحاكمات والأنشطة اللازمة في قضايا الحالة في كينيا والحالة في دارفور والحالة في كوت ديفوار، وكذلك التقاضي ودعاوى الاستئناف في قضايا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في جم الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك يواصل العمل لصون الأدلة وحث الجهود من أجل فهم في القضايا الساكنة التي لم يتم تنفيذ مذكرات القبض على المشتبه فيهم ضمن

- المدعي العام في أنشطته واستراتيجيته إلى خمسة مبادئ أساسية:

()

() اتباع منحى إيجابي فيما يتعلق بالتكامل؛

(ج) مراعاة مصالح المحني عليهم؛

() تكثير الأثر الوقائي، ولا سيما من خلال الملاحقة الناجحة؛

() إمكانية التنبؤ والشفافية من خلال توجهه ومعايره.

- ومن هذه الناحية يبقى على الميزانية السنوية في مستوى ناجح بالقياس إلى التكاليف ناجم عن سياسة تتمثل في إجراء عمليات تحقيق وملاحقة فعالة بموجب النظام الأساسي يسعى فيها إلى تكثير أثر المحكمة الوقائي بتركيز الجهود على الذين يتحملون أكبر مسؤوليات الدعوى على الصعيد الوطني ضد الجناة الأقل مسؤولية. ففي أوغندا تعاون المدعي الوطني وتبادل المعلومات معه في التحقيق بشأن جان من جيش الرب للمقاومة يتحمل مسؤولية أدنى، وفي ملاحقة هذا الجاني. كما إن المكتب عمل بتعاون وتنسيق وثيقين مع السلطات القضائية في

١ - البرنامج ٢٠١٠: المدعي العام

المقدمة

- يتألف برنامج المدعي العام من الديوان وقسم المشورة القانونية (البرنامج الفرعي) الخدمات (البرنامج الفرعي)، التي يساعد جميعها المدعي في تنسيق وتقديم الخدمات إلى الشعب الاشتغالية والأفرقة المشتركة. وهنا يجري تقييم وإدماج سياسات مكتب المدعي العام. وتقوم اللجنة (من لائحة مكتب المدعي العام) بإسداء المشورة إلى الجوانب الاستراتيجية لجميع عم

- استراتيجية الادعاء مسخرٌ لذلك المقدار الأدنى من الموارد ومُعملةً إلى أقصى حد.

- وفي هذا الصدد يتولى ديوان المدعي العام تنسيق الأنشطة الداخلية والأنشطة المشتركة بين الأجهزة، ساهراً على تمتع العاملين فيه بكفاءات جيدة وعلى حماسهم في العمل من خلال وحدته المعنية

- جميع الشعب . وتُعد أنشطة هذا القسم وسيلة هامة لتحقيق النتائج المتوخاة في إطار الهدف . ويؤدي قسم المشورة القانونية دوراً تيسيرياً هاماً في وضع معايير المكتب. إنه يتولى إمساك أدوات قانونية متاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر، ومجموعة ملاحظات، وقاعدة بيانات من أجل المكتب. وهو ينسق العمل المتعلق بقائمة الخبراء القانونيين الخارج

- (ICC-OTP). كما يتولى قسم المشورة القانونية المسؤولية عن المراجعة الجارية للإطار التنظيمي للمكتب. ويجري تنفيذ كل ما قد يلزم من تعديلات/تنقيحات لهذا إطار، ومن المهام المنوطة بهذا القسم تنسيق الامتثال بغية استدامة مراقبة

- ويقدم قسم الخدمات في الوقت المناسب خدمات عالية الجودة متصلة بمكتب المدعي العام وجه التحديد في المجال الإداري، ومجال اللغات، والمجال التقني، وذلك باعتماده منحى مرناً وبالترباط مع قلم المحكمة لتنسيق تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس لسلسلة متواصلة من الأنشطة ترمي إلى سد احتياجات المتفاعلين بأدنى مقدار من الموارد. وتُعد أنشطة هذا القسم وسيلة هامة لتحقيق النتائج المتوخاة في إطار الهدف .

الأهداف

- يضطلع بها مكتب المدعي العام :
(المعايير) في كتيب عمل مكتب المدعي العام، ب) التنفيذ المحطّ في ذلك المزيد من التركيز على مراقبة الجودة، ج) التحسين المستمر بالاستفادة من العبر المستخلصة.

- إن غايات خطة الاستراتيجية مرتبطة بأهداف المحكمة الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. فعلى وجه الخصوص يُنغى في نطاق البرنامج الفرعي :

- إجراء وتنفيذ مراجعة السيرورت القضائية مراجعة معمقة مستفاداً فيها من العبر المستخلصة، تركّز أولاً على الإجراءات في المرحلة التمهيدية ومرحلة الإعداد للإجراءات الابتدائية و

- جلساتها، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والتشاور مع الدول الأطراف وغيرها من الأطراف/المشاركين
بموجب الاقتضاء (الهدف الاستراتيجي - -)
- إعادة تدارس بنية المحكمة وملاكها من الموظفين والموارد على ضوء التجربة العملية، وتكييف هذه البنية وهذا الملاك على أساس من تشجيع النجاعة والفعالية والسهر في الوقت ذاته على القدرة على النهوض بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها (الهدف الاستراتيجي - -)
- إدارة الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال المزيد من تدابير تحسين النجاعة التي يمكن الأخذ بها (الهدف الاستراتيجي - -)
- السهر على تطبيق معايير رفيعة فيما يتعلق بحشد الموظفين (الهدف الاستراتيجي - -)
- السهر على التقيد بمدونة المحكمة الخاصة بسلوك الموظفين (الهدف الاستراتيجي - -)

الجدول ٢١: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمي فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١-١-١		
الهدف ٢-٢-٢		
الغاية ٦ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
:		
- إسداء المشورة القانونية، وبما في ذلك المشورة المتعلقة بشؤون الانضباط، وإعداد الإطار التنظيمي	درجة رضا المتفاعلين بالمشورة القانونية التي يسديها	بلوغ نسبة الدقة والرضا %
- وضع النهج الاستراتيجية؛	عدد وثائق النهج التي يتم وضعها؛	
- تحديث كتيب العمل؛	النسبة المئوية للتحديثات السنوية؛	% <
- إضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم العبر المستخلصة والنسبة المئوية للعبر	النسبة المئوية لبنود العمل السنوي التي يتم تنفيذها؛	%
	نسبة ما يتم تنفيذه فعلاً من تدابير	% <
- تحيز مدونة المحكمة الخاصة بسلوك الموظفين والسهر على توافقها مع مدونة السلوك المعمول بها في	النسبة المئوية للموظفين المطلعين على مدونة السلوك؛	%
- السهر على اطلاع الموظفين على مدونة السلوك وعلى تقديمها		
الهدف ١-٢-٢		
الغاية ٣-٥ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
استدامة المراس المهني للمكتب مع إيلاء عناية خاصة لتدبير الأداء وقياسه:	ت في الموارد،	% من التكاليف السابقة للسيورة
- تعزيز التنسيق مع أجهزة المحكمة الأخرى وتبسيط السيرورات المشتركة بين الأجهزة؛		
- مراجعة السيرورات الداخلية تبسيطاً لتنسق تسلسل مهام العمل وزيادة النجاعة؛		
- الداخلية لمكتب المدعي العام بغية زيادة فعاليته وجماعته؛	النسبة المئوية للأخطاء والتأخر الزمني	% >
- مراجعة قياس النتائج؛		
-		
- وضع مؤشرات للربط بين استراتيجية مكتب المدعي العام وميزانيته؛		
-		
- إضفاء الطابع الرسمي على نظام إدارة المخاطر		

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	الموسم فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ٢-٢-١		
الغاية ٥-٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
استدامة المراس المهني للمكتب مع إيلاء عناية خاصة لكفاءة العاملين وحماستهم:		
-	تنفيذ برنامج تدريب من أجل إجراء مقابلات على أساس الكفاءة؛	عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم؛ %
-	إنشاء وتحديث قائمة بالمرشحين المؤهلين لشغل وظائف في مكتب المدعي العام؛	عدد الوظائف التي تتوفر فيما يخصها قائمة < % (على أن تزداد هذه النسبة من سنة إلى أخرى)
-	تنفيذ الخطة السنوية لتدريب العاملين في مكتب المدعي العام، وذلك بالارتباط مع قسم الموارد	النسبة المئوية لتنفيذ خطة التدريب السنوية %
-	مراجعة معايير حشد الموظفين	
-	تحديد النهج فيما يتعلق بتطوير المسار المهني للموظفين وتنمية قدراتهم؛	
-	معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة مكتب المدعي العام من أهم المسائل المتصلة بـجو العمل	

(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام - قسم المشورة القانونية

الموارد من الموظفين

- يحتاج مكتب المدعي العام إلى وحدة إعلام خاصة به لتناول المسائل التي تقوم في جميع الحالات والقضايا. ويشتمل ذلك على شرح استراتيجيات وسياسات هذا المكتب في إطار عمليات التدارس الأولى، وإطار انتقاء الحالات والقضايا، وإطار تعليل أنشطة المكتب التحقيقية وتقديم عروض عن مستجدات بشأنها، وإطار الدفاع عن مواقف المكتب ومصالحه. ولا يجوز أن يضطلع قلم المحكمة بهذه

- وتتولى إلى المنحى الاستراتيجي الإعلامي العام، بما في ذلك وضع استراتيجيات لوسائل الإعلام بدءاً من مرحلة التدارس الأولى للحالة وصولاً إلى

- تتولى وحدة علام المسؤولية عن توفير معلومات دقيقة وآتية في الوقت المناسب للجمهور العام وإلى مجموعات من الجمهور تُستهدف بها، من خلال شتى كتب المدعي العام. وهي تقوم، بغية الاضطلاع بذلك، بإنشاء وإعمال بِنْيَ يراد بها السهر على إشهار أنشطة المكتب ذات الصلة لدى مجموعات الجمهور على الصعيدين الوطني والدولي.

- وبالنظر إلى استقلال بالتحقيق في القضايا مة يمكن أن تختلف في توقيتها ومضمونها عن الرسائل التي

- وبالنظر إلى عبء العمل الذي تنهض به جديد الموظف المعني ؛ - الذي تم في عام نقله منها إلى قسم . ويضع المكتب في اعتباره مراجعة بنية المحكمة المقبلة المشتركة بين الأجهزة التي ستجريها PricewaterhouseCoopers. ولذا فإن المكتب سيعود إلى هذه النقطة خلال دورة أيلول/سبتمبر ، وسيقدم عند اللزوم تصويماً للميزانية المقترحة يتضمّن كل ما قد يلزم من تعديلات في طلبات تجهيز بالموظفين.

المساعدة المؤقتة العامة

- على غرار الأ لب اعتمادات لاثني عشر شهراً لمساعدة مؤقتة عامة يضطلع بها موظف من الرتبة ف- دعماً لمشاريع مخصوصة أو للنهوض بعبء العمل في الفترات المتوقعة أن يبلغ فيها أوجه فيما يتعلق بوظيفة إساءة المشورة القانونية التي يتولاها ذات أهمية أساسية للتكفل بتنفيذ

- وبتزايد اعتماد الإجراءات على الوثائق والمراسلات الإلكترونية الشكل، تتزايد درجة التعقيد التي سم بها بيئة الإعلام في الخصوص بإدارة الملفات الإلكترونية، وتجهيز المعلومات، وتدبير الأدلة، وكشف المعلومات والمواد، تمثل ، وتستلزم موظفاً متفرغاً لتنسيق

وتنخرط وحدات شتى في مراحل السيرورات المعنية التي تؤدَّى خلالها. بطابع شامل لشتى الوحدات يتطلب تنسيقاً وثيقاً لهذه المهام .

- وبناءً على ذلك تُطلب اعتمادات لسد تكاليف منسق لإدارة المعلومات . وبالنظر إلى الفاصل الزمني اللازم لاستقدام موظفين جدد فقد هُيئت في الميزانية اعتمادات للموظف المعني تسد تكاليفه لمدة ستة أشهر. بيد أن الأهمية التي يتسم بها وجود موظف بهذه الكفاءة في المكتب تستلزم سد تكاليف هذه الوظيفة في أقرب وقت ممكن. ويجب على شاغل هذه الوظيفة الإحاطة بناتج العمل، وسيرورات العمل، والعاملين في جميع وحدات المكتب. وهو سيقوم في بادئ الأمر بإعادة تصميم سيرورة تسجيل الأدلة واستغلالها، وسيرورة كشف المعلومات والوثائق. وهو سيجري، بمساعدة وخبرة من وحدة الأدلة، تقييماً للنظم التي من المناسب إعمالها، وسيقدم إلى اللجنة التنفيذية مقترحاً للتوصل مستقبلاً إلى حل مناسب في هذا الصدد.

- وعندما يتم تصميم حل وإقراره، سيقوم المنسق بما يلي:

() الإشراف على تخطيط وتنظيم مراجعة الأدلة وسيرورة كشف المعلومات من جانب كل من الأفرقة المشتركة/المعنية بالمحاكمات؛

() السهر على التقيد بالمعايير المتعلقة بتسجيل الأدلة ومراجعتها والكشف عنها من جانب كل فريق من الأفرقة المشتركة/المعنية با
ة، ومراقبة الجودة في هذا المجال؛

(ج) إبلاغ اللجنة التنفيذية عن الأداء والم

- كما سيؤدي شاغل هذا الوظيفة دوراً ذا أهمية حيوية في السهر على الارتقاء بجودة تناول الأدلة وبما في ذلك كشفها من خلال الاستفادة من العبر المستخلصة ومن المراجعات الخارجية للتكنولوجيات الجديدة المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك سيسهم شاغل هذه الوظيفة في وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة

العمل الإضافي

- لم يدرج مكتب المدعي العام أي مخصص لسد تكاليف العمل الإضافي، فهو، بالنظر إلى أنه لا يستعين بالعمل في نوبات وأنه تمكّن من تعويض معظم العمل الإضافي الضروري بمنح وقت فراغ يرى أن كل ما قد يقدم من طلبات مشروعة لدفع تعويض عن العمل الإضافي، ما كان غير ذي شأن في ستوعب ضمن نطاق ميزانية الموظفين المتاحة.

الخبرة الاستشارية

- سيواصل المكتب في عام التعاقد مع مستشارين من الخبراء في شؤون الحالات و من الخبراء دعماً لعمليات التحقيق والمحاكمات. لكن ستبذل جهود لتقليل المتطلبات في إطار حالات استئجار خدمات هؤلاء الخبراء بصورة صارمة، وسيستعان

عمل خبير من الرتبة ف- ، وإن كان المقدار الفعلي لعمل الخبراء اللازم سيحدّد على أساس العمل اللازم وخبرة الخبراء الاستشاريين المعنيين. وبهياً هذا المخصص

المستجدات في قضايا الحالات في مالي وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وكينيا. وتظل الميزانية مركزة في الديوان سهداً على التنسيق بين شتى الشعب الاشتغالية.

()

قانونيين خارجيين معينين بالجرائم الجنسانية وغيرها من المسائل. ولما كان الأشخاص المعنيون يسهمون بخدماتهم الاستشارية مجاناً، فإن تعيينهم لا يستتبع أي زيادة في الموارد المطلوبة.

الموارد من غير الموظفين

السفر

تطبق التي يجريها المكتب والقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم والإسهام في ميزانية السفر تكاليف مهمات ممثلي وحدة المشورة القانونية، ووحدة الموارد البشرية في مكتب المدعي العام، و أصحاب الشأن الرئيسيين المدعويين إلى مقابلة المدعي ممن لا يستطيعون سد تكاليف هذه الأسفار

يورو المطلوب لسد تكاليف السفر على زيادة تبلغ نسبتها

المئوية ، بالقياس إلى عام

الخدمات التعاقدية

- يطلب مبلغ مقداره علام لبعثات إعلام مستقلة في البلدان التي تعمل فيها المحكمة. والمعتمد أن تتصل التكاليف المتكبدة من هذا الباب ببرامج إذاعية، وباستئجار المراقق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وإنتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

التدريب

- تبقى ميزانية التدريب مركزة في الديوان. ويعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية من عناصر الاستراتيجية الرامية إلى استحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن مكتب المدعي العام. وقد زيد خصص المرصود له مراعاة لتوفير تدريب ملائم للموظفين الإضافيين، وتحسين مهارات الموظفين الذين خصص المعني في المئة من تكاليف الموظفين، وهذه نسبة أدنى إلى حد كبير من النسب المعتادة في المنظمات، التي تقارب في المئة. وسيستخدم هذا الاعتماد لتنفيذ برنامج تدريب وفقاً لأولويات التدريب ذات الطابع المحدد في ستئناف والتكامل والتعاون. وسيعمل المكتب، حيثما أمكن الأمر، مع منظمات أخرى وهيئات وطنية للتكفل بأقصى قدر من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، مثل تقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال الحماية ودعاوى الاستئناف مع المحاكم المختصة. ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام يعمل مع قلم المحكمة على مشاريع مشتركة مصممة لاغتنام الفرص المتاحة أكمل اغتنام وإبقاء التكاليف عند حدها الأدنى في الوقت ذاته.

(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات

المقدمة

- يتألف قسم الخدمات من أربع وحدات منفصلة، يشرف عليها المدير الرئيسي (موظف من الرتبة - () :
- ()
- ()
- (ج)
- ()

- ويتولى قسم الخدمات المسؤولية عن تقديم الدعم اللازم في مجال الخدمات إلى الشُّ
الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها وتحقيق راضاتها. وهو يعد تقديرات مفصلة للأثر المالي
للأنشطة التي يوديتها المكتب، ويسهر على فعالية رصد ومراقبة استخدام الموارد. كما إن هذا القسم يعمل
بمناخ مترابط مع قلم المحكمة في الإدارة الفعالة لطلبات الخدمات المتأتية عن احتياجات عمل مكتب
التي يعنى بها
شتي وحدات المحكمة.

الموارد من الموظفين

المساعدة المؤقتة العامة

- يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد توفّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة
والمراجعة، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من سائر الخدمات في مجال الدعم المباشر
للأنشطة المكتب. كما تلزم زيادة الموارد الحالية لدعم قاعدة المعارف فيما يتعلق بتدبير القضايا وكشف
- وتفضي الزيادة في الموارد اللازمة لتعزيز الأفرقة المشتركة إلى زيادة أحجام
الأنشطة التي يجب أن
أشهر من عمل موظف من الرتبة خ ع- رأ بصفة مساعد معني بالتسيير العام

- وفيما يخص وحدة خدمات اللغات المساعدة المؤقتة العامة ضرورية لتوفير الخدمة
بمجال اللغات القومية المتعددة التي يتعنى العمل بها في الحالات التي يحقّ فيها ولتقديم خدمات بلغات
حل إلى الشعب الاشتغالية. ومن أهم الخدمات التي تنهض بها وحدة خدمات اللغات في مقر المحكمة
الترجمة "، والمراجعة، وتلخيص الوثائق، والتحرير، والترجمة الشفوية الميدانية، والترجمة الشفوية عبر
الهاتف، وإن كانت أيضاً توفر خدمات لمصيق، بما في ذلك ما تقضي به المادة
لدعم الممثل في تمييز اللغة المتكلم بها وفي
مخصص للاستعانة في إطار المساعدة المؤقتة العامة بـ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام
كامل لعدد من شهور العمل يحدد بصورة مرنة. وينطوي ذلك على زيادة دنيا بالقياس إلى عام
موظف عامل بدوام كا .

- وتطلب وظيفة واحدة لمتّرجم للغة الكنّيروندا/اللغة السواحلية كجزء من المخصّص
المشار إليه من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويطلب

تكون هذه الوظيفة من الرتبة ف- بغية تجسيد مهام ومسؤوليات من يشغلها على نحو دقيق وفي ضوء استمرار اتسام هاتين اللغتين بأهمية حاسمة في عمليات التحقيق والدعوى الجارية (ولا سيما في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في كينيا) وضرورة توفير ترجمات جيدة للأدلة التي يتم جمعها بحيث يُضمن استناد ما يُجَدَّعي العام من عمليات تحقيق وملاحقة إلى وقائع مترجمةٍ ترجمةٍ التعويل عليها. أما الوظيفة الحالية لترجم من الرتبة ف-

- وبالإضافة إلى ذلك يُطلب مراجع للغة العربية من الرتبة ف- لمدة ستة أشهر في إطار ضلأً عن كونها واحدة من اللغات الرسمية للمحكمة، تُعتبر لغة أساسية في ثلاث من الحالات التي تنظر فيها المحكمة (الحالة في دارفور، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي). فيجب أن يتسنى لوحدة خدمات اللغات، للنهوض بعبء العمل المتزايد في مجال اللغة العربية وتناول الطيف الواسع من اللهجات العربية المتكلم بها، أن تعتمد على الخبرة والتجربة اللازمين لمواجهة المصاعب التي لا تُترجم أدلة غالباً ما تصعب قراءتها من طائفة اللهجات المتنوعة هذه إلى الإنكليزية، وللتكفل أيضاً بالجودة اللازمة لدعم سيرورات التحقيق والمحاكمة.

- وعلى غرار السنوات السابقة تظل وحدة خدمات اللغات تميزن بدرجة عالية من المرونة. ويستتبع ذلك تدبر ما يتوقع من نقص داخلي في الموارد - من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل في عام () في عام () - وذلك بتحديد أولويات عبء عملها على نحو دقيق والاستعانة بموارد خارجية، مع إبقاء السرية نصب عينها.

الجدول ٢٦: التوزيع الوظيفي للمتترجمين (الوظائف المستعان بها في إطار المساعدة المؤقتة العامة والوظائف الثابتة) والقدرة الترجمة الناتجة عنه على أساس أعباء العمل المتوقعة لعام ٢٠١٤

القدرة مقابل الطلب		توزيع معادلات عمل الموظف الواحد بدوام كامل						
القدرة على	المجموع بمعادلات	الترجمة	التنسيق/التدقيق	تلخيص	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة
الموظف الواحد	العامل بدوام	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة الشفوية	الترجمة
حجم الوثائق المترجمة	المتوقع ترجمتها في عام ٢٠١٤	عبر الهاتف	الميدانية	الترجمة الوهلية	في الخارج مثلًا	الميدانية	الميدانية	الترجمة
(بالصفحات)	(بالصفحات)	كامل	عبر الهاتف	الميدانية	الترجمة الوهلية	في الخارج مثلًا	الميدانية	الترجمة
-	٦							+
-	٥							جمهورية الكونغو الديمقراطية
	٢,٢٥							
	٠,٢٥							لغات جمهورية أفريقيا الوسطى
	١,٥							
	٥,٥							دارفور/ليبيا/مالي
المجموع بمعادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل								
١٣٨٠,٠٠٠	١٠٧٨٠	١٢١٦٠	٢٠,٥	٠,٢	٠,٤٥	٠,٨٥	٣,١	١,٩
								١٤

بما في ذلك وظائف ثابتة تمثل من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل

- وبالإضافة إلى ما تقدم يطلب المكتب ما يعادل عمل موظف من الرتبة خ ع- (من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لتوفير خدمات ترجمة شفوية ميدانية بصفة مترجم مستقل من أجل مهمات التحقيق التي تستلزم دعماً لغوياً. ويجري التعاقد مع الترجمة الميدانيين المستقلين بصفتهم مقالين منفردين بعد أن يتم حشدهم واعتمادهم وإدراج أسمائهم في قائمة الترجمة الشفوية الميدانية التي تشرف عليها وحدة خدمات اللغات ومرفق اللغات التابع لقلم المحكمة فيما يخص كلاً من الحالات.

- المعلومات مع زيادة عمليات التحقيق والقضايا وتزايد درجة حساسيتها، وتزايد الاستعانة بنظم المعلومات في مكتب المدعي العام. وسيتمتع في عام مع كثير من المستجندات الحاسمة الأهمية فيما يتعلق المعلومات. وبالنظر إلى الاحتياجات الإضافية نحو شاغلي الوظائف الدائمين منسقي قاعدة البيانات من الرتبة ف- بعبء العمل في مجال

والمحاكمات إلى عدد منسقي قواعد البيانات اثنين إلى واحد. المنحى التدريجي الذي يت في زيادة موارده، تطلب في البرنامج المقترحة

- ، المستعان به بموجب عقد في إطار المساعدة المؤقتة العامة منذ كانون الثاني/يناير . وفي هذا يضاً ستسعى الوحدة إلى استيعاب عبء العمل الإضافي الذي من شأنه لولا ذلك أن يستلزم وظيفة رابعة.

على الإسهام في جمع الأدلة، وحفظها، وإغنائها ببيانات شرحية بواسطة وحدات الخدمات المتخصصة.

معني . ولهذا الغاية يُطلب موظف من الرتبة خ ع- بالأدلة في وحدة المعلومات والأدلة.

- ن تزايد أحجام الأدلة الإلكترونية التي تجمعها أفرقة التحقيق ودرجة التعقيد التي تنسم بها أفضل مكتب المدعي العام إلى إبلء درجة عالية من الأولوية لهذا المجال. لقد احتيز عتاد وبرامجيات ملائمة، ووُفر محدّد الطابع، ويُسعى إلى الحصول على المزيد في هذا المجال. كما إن هذا المجال الجديد والواعد من مجالات عمل مكتب المدعي العام يتطلب موظفين مهرة في جميع مراحل سيرورة تمييز الأدلة وانتقائها واحتيازها وتخزينها. وعليه فإنه يُطلب ما يعادل عمل موظف من الرتبة ف- تكاليف منسق للأدلة الإلكترونية في وحدة المعلومات والأدلة لدعم الأفرقة المشتركة.

الموارد من غير الموظفين

السفر

- أ في ميزانية القسم الأساسية الخاصة بالسفر لثماني عشرة مهمة يقوم بها موظفون تقنيون وموظفون مختصون في مجال اللغات وموظفون إداريون للمشاركة في مؤتمرات مهنية.

- لوي العنصر المتعلق بالحالات من ميزانية السفر على زيادة مرتبطة بالأنشطة المجرية دعماً لأفرقة المشتركة. ويتيح ذلك إجراء مهمات متصلة بعمليات التحقيق يقوم بها موظفون معنيون بالدعم التقني من وحدة المعلومات والأدلة وتراجمة ميدانيون (يعملون على النطاق المحلي وعلى النطاق الدولي)، يدعمون بالضرورة المهمات التحقيقية الخاصة بجميع القضايا في المرحلتين التمهيديّة والابتدائية، ويشمل عدداً من المهمات في بلدان الحالات لتقييم التراجمة الميدانيين وتوظيفهم.

- ات لسد تكاليف المشاركة في مؤتمرات مهنية معنية بالتكنولوجيا المتصلة بالتقنيات المرغبة في مكتب المدعي العام أو التي يجري تقييمها من أجل هذا المكتب. فمؤتمرات الرابطة الدولية للتكنولوجيا القانونية ومؤسسة LegalTech (ة الأمريكية) تعد أحداثاً سنوية هامة حيث يجري عرض وتبادل التجارب في مجال التكنولوجيا القانونية. وعلى نحو مماثل يمكن للمكتب أن يستفيد من تجارب منظمات أخرى قائمة في أوروبا حيث تبرز احتياجات مماثلة وحيث تعمل بالفعل نظم يفكر المكتب في احتيازها. فتطبيق القرارات المستند إلى تجارب منظمات أخرى سيؤتي وفورات في الوقت والمال المسخّرين لترقية أو إعمال نظم جديدة أو تكثير المنافع التي تؤتيها النظم القائمة.

- الشهود، لم يعد تقنيو وحدة المعلومات والأدلة يسافرون في مهمات لدعم المحققين. لكن تلزم بعض الأسفار عندما تكون البيانات التي يجري جمعها ذات طبيعة تقنية معقدة، أو عندما يكون من الأنجع تقني مختص في مجال الأدلة بدلاً من محقق. ولذا أُبقي على مخصّص الأسفار. ويضاف إلى ذلك أن وحدة المعلومات والأدلة تحتاج، بصفتها جهة تقدم الخدمات لباقي وحدات مكتب المدعي العام، إلى المشاركة في قليل من المؤتمرات المعنية بالتكنولوجيا المستعان بها في مجال محافل تبادل المعارف.

لقد ازداد عدد الوثائق المسجلة في جميع الحالات من في عام إلى في عام . في عام

- وتطلب وحدة خدمات اللغات زيادة في ميزانيتها الخاصة بالأسفار بالقياس إلى ميزانية عام المعتمدة، ما يجسد الزيادة في المهمات التحقيقية وبالتالي الزيادة المترتبة فيما يُحتاج إليه في جميع مراحل التحقيق والملاحقة من الدعم الذي يقدمه المترجمون الميدانيون العاملون على الـ الدولي. وفي الوقت نفسه يجب على وحدة خدمات اللغات أن تُجري عدداً من المهمات لحشد وتوجيه ترجمة جدد بغية تجديد قائمة المترجمين وسد الاحتياجات التي تستجد مع بروز متطلبات جديدة في مجال اللغات. وبالإضافة إلى ذلك يتعين على موظفي وحدة خدمات اللغات أن يسافروا للمشاركة في عدد من المؤتمرات الهامة المعنية باللغات (مثل الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات، والمؤتمرات التي تركز على اللغات المتصلة بالحالات على وجه التحديد). كما إنهم يحتاجون إلى السفر للقاء نظرائهم الخارجيين المعنيين باللغات والخبراء للاستشارة وتبادل الخبرات بغية التكفل باتساق عمل هذه الوحدة بأقصى قدر ممكن من الفعالية، وبما في ذلك ما يتعلق باللغات غير المعتادة التي هي أقل انتشاراً.

- وعلى وجه الإجمال ازدادت ميزانية السفر بمقدار يورو، أي بنسبة مئوية مقداره ، ، بالقياس إلى ميزانية عام

الخدمات التعاقدية

- يُحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية. ومن الأنشطة المحددة المخطط لها: إدخال

مكتب المدعي العام في مجال تقصي المعلومات وتحليلها؛ تبادل المعلومات المتعلقة المتعلقة بالشهود والمعلومات المتعلقة بالوقائع التي تُجمع في إطار المراجع (يورو)؛ إدخال تحسينات على أدوات حجب وكشف المعلومات التلقائية لتحسين نجاعة هذه السيرة وتحسين أمن المعلومات التي يجري كشفها ()
النظم الجديدة التي يعتمدها قلم المحكمة () .

- وتلزم اعتمادات لتكليف مترجمين خارجيين بأعمال الترجمة دعماً لوحدة الترجمة الداخلية التابعة للمكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم بالات بلوغ النشاط أوجه بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال وحالات الوثائق التي تتعين ترجمتها إلى لغة ليس بين المترجمين الداخليين من يتقنها أو ترجمتها من هذه في جميع الحالات البالغ يورو يساوي نظيره في تغيير.

- كما يُحتاج إلى مبلغ مقداره يورو لتكليف جهة خارجية بأعمال استنساخ إلكتروني ومعاملة رقمية وطبع لبود أدلة كبيرة جداً تستلزم معدات متخصصة ليست متيسرة في المحكمة أو لـ الاقتصادي احتيازاها فيها. وسيستخدم هذا المبلغ أيضاً لتكليف جهة خارجية بكل ما قد يلزم من معالجة الوسائط الإلكترونية الواسعة النطاق.

النفقات التشغيلية العامة

- تكاليف الشحن والحمل المتصلة بمشتريات تخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد. ة أعلاه وسد

اللوازم والمواد

- ات لذلك مبلغاً مقداره يورو للإبقاء على الاشتراكات السنوية في قواعد بيانات/مجلات تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد واشتراكات مهنية (مثل الاشتراك في)
 ات في إطار هذا البند من الميزانية لشراء وسائط (بطاقات رقمية مصنونة الأمن، وأقراص صغيرة، وبطاريات، إلخ) للأجهزة التي يست :

الأثاث والعتاد

- يُحتاج إلى مخصّص مقداره بإجراء ترقية البرمجيات الخاصة بمكتب المدّعي العام على وجه التحديد وبرمجيات التطبيقات الجديدة للمساعدة في القضايا، ولا سيما استخراج محتويات الوسائط الإلكترونية، وبصورة أكثر تحديداً البرنامج الإلكتروني لتقييم القضايا المسمى CaseMap وبرنامج تحليل المعلومات المسمى 'Analysts' Notebook. ويشمل بند الميزانية هذا أيضاً مبلغاً مقداره)
 عمليات التحقيق بالوسائل السمعية البصرية/جمع البيانات).

الجدول ٢٧: البرنامج الفرعي ٢١٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

قسم الخدمات	مصرفوات ميزانية عام ٢٠١٢			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٤	
	(بآلاف اليوروات)			(بآلاف اليوروات)			(بآلاف اليوروات)			بالمقارنة مع عام ٢٠١٣	
٢١٢٠	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
وظفو الفئة الفنية											
وظفون من فئة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١ ٢٤٧,٢	١ ١٢١,٢	٢ ٣٦٨,٤	١ ٥١٨,١	١ ٠٩٤,٣	٢ ٦١٢,٤	١ ٤٧٤,٧	١ ١٧٥,٠	٢ ٦٤٩,٧	٣٧,٣	١,٤
الإضافي											
الخبراء											
المجموع الفرعي لتكاليف العاملين	٣٥,٧	١ ٦٦٧,٩	١ ٧٠٣,٦	١ ٧٠٣,٦	٢ ٠٩٠,١	٢ ٠٩٠,١	٢ ٠٩٠,١	٢ ٣٢٢,٤	٢ ٣٢٢,٤	٢٣٢,٣	١١,١
اللوازم والمواد											
لأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١٨,٤	٣١٩,١	٣٣٧,٥	٨٥,٤	٤٩١,٩	٥٧٧,٣	١٠١,٤	٥٦١,١	٦٦٢,٥	٨٥,٢	١٤,٨
المجموع	١٣٠١,٣	٣ ١٠٨,٢	٤ ٤٠٩,٥	١ ٦٠٣,٥	٣ ٦٧٦,٣	٥ ٢٧٩,٨	١ ٥٧٦,١	٤ ٠٥٨,٥	٥ ٦٣٤,٦	٣٥٤,٨	٦,٧
تكاليف الصيانة المؤجلة											

الجدول ٢٨: البرنامج الفرعي ٢١٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

قسم الخدمات	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٤-فد	٣-فد	٤-فد	٣-فد	٤-فد	١-فد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
											موظفون	موظفون	موظفون	موظفون
الوظائف											١٠	٥	١٥	٥
الملاك المتصل بالحالات											٥	١١	١٦	١٦
المجموع الفرعي											١٥	١٦	٣١	٣١
الوظائف														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الوظائف المعاد توزيعها/														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع											١٥	١٦	٣١	٣١

٢ - البرنامج ٢٠٢٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

المقدمة

- يُعتبر التعاون سبيلاً أساسياً للتحقيق في القضايا وملاحقة المشتبه بهم في الوقت المناسب. ولكل
الحالة إلى المحكمة متطلباتها الفريدة في مجال التعاون. وتسهم هذه الشعبة رئيسياً في

على نحو فعال بالمهام القضائية المنوطة به في إطار ولايته.
تتولى الشعبة أيضاً المسؤولية عن إجراء جميع عمليات التدارس الأولى للحالات على أساس إحالتها من
جانبا الدول أو من جانب مجلس الأمن والبلاغات الواردة بموجب المادة ١٠١. المكتب دوراً رائداً فيما يتعلق بالاختصاص، والمقبولية، ومصالح العدالة، والتعاون.

- هذه لدولي يقوم بإعداد وتحديث خطط التعاون فيما
يخص كل حالة بالاستناد إلى خطط التحقيق وبإيصال وتنسيق جميع طلبات المساعدة القضائية؛ وبمسك
قاعدة بيانات طلبات التعاون من أجل المتابعة؛ وإعداد ومسك قاعدة بيانات للإجراءات الوطنية لتسهيل
تلبية الطلبات؛ وبالتفاوض في ش

المعلومات؛ وبشحن الدعم من أجل إلقاء القبض على المشتبه فيهم؛ وتنسيق جميع شؤون الصلات
الدبلوماسية والعلاقات الخارجية. ويتولى هذا القسم المسؤولية عن كل ما يقدم إلى الأفرقة المشتركة والأفرقة
من دعم متعلق بالتعاون، حيث يعمل المستشارون المختصون بالتعاون بمثابة
أعضاء في قيادة الفريق المشترك والفريق المعني

مدين المشورة والخبرة بشأن جميع جوانب التعاون. كما إن هذا القسم ينسق جميع جوانب عمل
في مجال العلاقات الخارجية، بما في ذلك العمل مع فريق نيويورك العامل

- ويتولى قسم تحليل الحالات المسؤولية عن جميع عمليات التدارس الأولى ويسدي المشورة بشأن
الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح
عدالة، ولا سيما تقييمها من ناحية مصالح المحني عليهم. ولئن كان إجراء عمليات التدارس الأولى واحداً
إلى جانب إجراءات التحقيق والملاحقة (المادة ١٠١)

في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة الممتدة من عام إلى عام
حالياً النشاط الذي يُخص . كانت عمليات التدارس الأولى تنسم بأهمية حاسمة
للبت بشأن عمليات التحقيق الجديدة وإرساء الأساس لها، فيمكن أن يكون لها أيضاً أثر وقائي وأن تفيدي
في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التكامل، ويُحتمل أن تغني عن تدخل المحكمة.

- ويضاف إلى ذلك أن حصيلة العمل التحليلي الذي يجريه قسم تحليل الحالات ندرج
ضمن نطاق التحليل بمثابة مدخل ذي أهمية أساسية تحقيق في الحالة المعنية.

الأهداف

- إن جودة ونجاعة الأنشطة الرئيسية لمكتب المدعي العام تُضمنان من خلال: أ) المعايير
كتيب عمل مكتب المدعي العام، ب) التنفيذ المخطط له بعناية والخاضع للمراقبة، بما في ذلك المزيد من
التركيز على مراقبة الجودة، ج) التحسين المستمر بالاستفادة من العبر المستخلصة.

- وترتبط غايات المكتب في خطته الاستراتيجية بأهداف المحكمة الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. ومنها فيما يخص البرنامج :
- الاستمرار على إعداد تقارير منتظمة تم بشأن الحالات المشمولة بالتدريس الأولي (الهدف الاستراتيجي - -)
 - المضي في تعزيز التكامل الإيجابي من خلال رصد/تقييم الإجراءات من جانب مكتب المدعي العام ومن خلال تشجيع الجهود التي تبذلها الدول وغيرها من وبما فيها جهود المنظمات غير الحكومية وجهود المنظمات الدولية الحكومية (الهدف الاستراتيجي - -)
 - المضي في زيادة الأثر الوقائي لعمليات التدريس الأولي من خلال الأعمال التي يقوم بها (الهدف الاستراتيجي - -)
 - الارتقاء بجودة عمليات التحقيق (الهدف الاستراتيجي - -)
 - اغتنام جميع الفرص السانحة، مثل الاجتماعات الثنائية والخطابات ، لاسترعاء العناية إلى مبدأ التكامل وضرورة تعزيز الولايات القضائية الوطنية (الهدف الاستراتيجي - -) .

الجدول ٢٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١-٢-١		
الهدف ٢-٣-١		
الغاية ١-٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
المضي في الارتقاء بجودة وجماعة عمليات التدارس الأولى	—	وضع وثيقة بالنهج فيما يتعلق بمسائل التدارس الأولى؛
	—	م في الوقت المناسب إلى اللجنة التنفيذية الأولى؛
		التي للتدارس الأولى
الهدف ٢-٢-١		
الهدف ٣-٢-١		
الغاية ٤ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
بدعم المحكمة والجهود المبذولة في إطار النظم الوطنية في الحالات الخاضعة للتدارس الأولى أو للتحقيق	—	النجاح في تنفيذ خطط التعاون من أجل تقديم الدعم الحاسم الأهمية لعمليات القيام مع الشركاء الرئيسيين بوضع نماذج للتعاون تتيح الاستجابة الأسرع للاحتياجات في مجال التعاون؛
		المضي في إرساء شبكة إنفاذ القانون مع الكيانات المعنية بالتحقيق والملاحقة وغيرها
		زيادة تبادل المعلومات، وتنسيق الأنشطة وإعداد معايير شركة؛
		استهلال إجراءات قضائية وطنية حقيقية في الدول التي تُجرى فيها عمليات التدارس الأولى
الهدف ١-٦-٣		
المبادرات الإيجابية التي تتخذها الدول الأطراف في مجال التكامل بغية مساعدة غيرها من الدول الأطراف		
الغاية ٤ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام		
بدعم المحكمة والجهود المبذولة في إطار النظم الوطنية في الحالات الخاضعة للتدارس الأولى أو للتحقيق	—	عدد الاجتماعات/ المؤتمرات/ حلقات التدارس
		ة لاسترعاء العناية إلى ضرورة تعزيز

الموارد من الموظفين

- تُقترح وظائف ثابتة جديدة من أجل هذا البرنامج. وقد أُجري تعديل طفيف للتنظيم الداخلي : فوظيفة المستشار القانوني (من الرتبة ف-) في قسم التعاون الدولي تُسدى في إطارها حالياً مشورة قانونية إلى كلا القسمين (قسم التعاون الدولي وقسم تحليل الحالات) وإلى رئيس شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. و تُجرى تعديلات بنيوية طفيفة تجسيدا لواقع الحال هذا.

المساعدة المؤقتة العامة

- سيحتاج قسم التعاون الدولي إلى تمديد عقد كل بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-) المهمات التحقيقية والأنشطة الجديدة. كما سيحتاج هذا القسم إلى ثلاث وظائف لمستشار معني بالتعاون في إطار المساعدة المؤقتة العامة (يشغل اثنتين منهما موظفان من الرتبة ف- ويشغل الثالثة موظف من الرتبة ف- شهراً) للاضطلاع بكل الأنشطة اللازمة المتصلة بالتعاون دعماً للأفرقة المشتركة. لقد استُحدثت في إطار طلب عام لاستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ وظ () هما لمستشار معني بالتعاون الدولي من الرتبة ف- والأخرى لمستشار معاون معني بالتعاون الدولي من الرتبة ف-) دعماً للفريقين المشتركين المعنيين بالقضية في الحالة في مالي. وستظل هاتانوظيفتان المشغولتان في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتسمان بأهمية أساسية فيما يخص عام شهراً لكل منهما): فلا يمكن استيعاب عبء العمل الذي يتعين النهوض به في إطارها بواسطة ما يتوفر حالياً من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل ضمن الشعبة لأن سائر مخصص

المشتركة والأفرقة المعنية . ويقدر على أساس عدد الحالات المرتقب في إطار الافتراضات أنه ستلزم وظيفة إضافية لمستشار معني بالتعاون الدولي من الرتبة ف- تُشغل في إطار مدة. وبالنظر إلى الوقت اللازم لحشد وتعيين الموظف المعني فإن هذه الوظيفة تطلب لمدة

- وسيحتاج قسم تحليل الحالات إلى ست وظائف إضافية تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة: ووظيفتين محلل حالات (من الرتبة ف-) تُشغل كل منهما لمدة ستة أشهر، ووظيفتين محلل حالات مساعد (من الرتبة ف-) تُشغل كل منهما لمدة ستة أشهر، ويطلب أيضاً أن يمدد لفترة شهراً عقد كل من محللي (-) لم يتغير عدد معادلات الموظف الواحد مخصص لقسم تحليل الحالات، البالغ خمسة، بينما تزايد عدد الحالات الخاضعة للتدارس الأولى زيادة متسقة من خمسة في عام إلى أوج مقداره عشرة في عام . وجود ثماني حالات خاضعة للتدارس الأولى. ويتولى قسم تحليل الحالات أيضاً المسؤولية عن مراجعة جميع البلاغات التي تقدّم (التي يبلغ عددها في المتوسط في السنة) وعن الأولى بشأن البلاغات التي تستلزم المزيد من التحليل (التي يبلغ عددها في المتوسط في السنة). كما إ

الشفافية والتفاهم على نحو يتوافق مع غايات شتى وحدات المحكمة وغايات مكتب المدعي العام. وسيعمل محلل الحالات المساعد ذو الرتبة ف- الأولى، ورصد الجرائم، وجمع تدبرها. وسيوزع محللو الحالات معاونون ذوو الرتبة ف- ومحللو الحالات ذوو الرتبة ف- بالتساوي للعمل على الحالات التي بلغت المرحلة الثانية (وهي حالياً الحالة في أفغانستان والحالة في جزر

القمر والحالة في هندوراس والحالة في كوريا) والحالات التي بلغت المرحلة الثالثة (وهي حالياً الحالة في نيجيريا والحالة في كولومبيا والحالة في غينيا والحالة في جورجيا). وسيركز محفلو الحالات المعاونون على جمع لمعلومات عن الإجراءات القضائية الوطنية، وإعداد المذكرات التي تتناول الجوانب القانونية والمذكرات التي المحني عليهم والمنظمات غير الحكومية. وستولى محفلو الحالات إعداد صوص التقارير التي تقضي بها المواد - (أ) -

- مخصّص لسد تكاليف مساعد معني بالتعاون القضائي من الرتبة خ ع- شهراً لدعم المستشار المعني بالتعاون القضائي. فعبء العمل فيما يخص التعاون القضائي يبقى طائلاً، إذ بلغ عدد طلبات المساعدة والإخطارات المرسلّة إلى الدول والمنظمات الدولية فيما يخص عام ، مع العلم بأن كلاً من هذه الطلبات والإخطارات يستلزم تنسيقاً داخلياً مع الفريق المشترك المعني وكثيراً ما يستلزم متابعة مكثفة مع السلطات المختصة لموظف حالي.

- وتطلب خدمات موظف من الرتبة خ ع-راً لمدة اثني عشر شهراً إضافياً مساعد ثان معني بالشؤون الإدارية لدعم التسيير الإداري، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية التمديد لموظف حالي.

- إن الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتوزع التوزع التالي:

- () الدولي (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها () من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)
- () ثلاثة مستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها شهراً (ثلاثة من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) محفلا حالات (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها () الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- () أربعة محفلي حالات معاونين (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها () معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- () محفلا حالات (-) لمدة إجمالية مقدارها () معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- () مساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-راً) لمدة إجمالية مقدارها () من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) (من الرتبة خ ع-راً) لمدة إجمالية مقدارها () الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الموارد من غير الموظفين

السفر

- على وجه الإجمال تنطوي ميزانية السفر المقترحة على زيادة نسبتها ، في المئة بالقياس إلى . ويجسد ذلك زيادات تعزى إلى مهام أجزاها قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بمحالات خاضعة ندارس الأولى، منها مهمات اضطلع بها في بلدان الحالات و/أو لدى الجهات التي تق

الجدول ٣١: البرنامج ٢٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها			مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	العامات	مجموع الموظفين		
الملاك الأساسي											٦		٢	٨	
الملاك المتصل بالحالات											٩			٩	
<u>المجموع الفرعي</u>				١	١	٥	٣	٥			١٥		٢	١٧	
الملاك الأساسي															
الملاك المتصل بالحالات															
<u>المجموع الفرعي</u>															
الملاك الأساسي															
الملاك المتصل بالحالات															
<u>المجموع الفرعي</u>															
المجموع				١	١	٥	٣	٥			١٥		٢	١٧	

٣ - البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق

المقدمة

- تسهم هذه الشعبة في جودة العدالة بدعمها مكتب المدعي العام في إجراء عمليات تحقيق نزيه وسريع وفقاً لنظام روما الأساسي. إنها تتولى أيضاً المسؤولية عن إعداد الخطط الأمنية والنهوج الحمايية اللازمة فيما يخص كل حالة بغية التكفل بسلامة وخير المحني عليهم، والشهود، وموظفي المكتب، والأشخاص المعرضين للخطر بسبب تعاونهم مع المحكمة، وفقاً للممارسات الصالحة، وبالتعاون والتنسيق مع قلم المحكمة عند الاقتضاء. وهي توفر الخبرة والدعم في مجال التحقيق، وتساعد في إعداد وتنسيق موظفي المكتب في الميدان.

- وتبني هذه الشعبة أيضاً تحليلاً وقائياً للجرائم من حيث المعلومات والأدلة، دعماً لعمليات التدارس الأولى وعمليات التقييم وعمليات التحقيق وعمليات الملاحظة.

الأهداف

- تنفيذ عدد من عمليات التحقيق المخطط لها (الهدف الاستراتيجي - -).
الهدف السنوي لمكتب المدعي العام فيما يخص عام : إجراء خمس عمليات
وعملية تحقيق واحدة على الأقل من عمليات التحقيق المجرأة بموجب
، وتقديم الدعم التحقيقي لثلاث محاكمات وأربع دعاوى استئناف،
- الارتقاء بجودة ونجاعة عمليات التحقيق (الهدف الاستراتيجي - -)
الأهداف السنوية لمكتب المدعي العام فيما يخص عام :
() إنجاز المرحلة الأولى من مراجعة وتصديق معايير التحقيق؛
() السيريرية
(ج) تحديد وتجريب النموذج الجديد للتواجد الميداني؛
() المرحلة الأولى من النموذج المحسن لمراقبة الجودة؛
() تمييز وتحقيق المزيد من تحسين النجاعة من خلال مراجعة السيرورات.

الجدول ٣٢: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
زائداً زائداً % من التداوير التحقيقية المدرجة ضمن نطاق سيطرة شعبة التحقيق يسير على النحو المنشود	عدد التداوير التحقيقية المخطط لها مقابل عدد	الهدف ١-٣-١ إجراء خمس عمليات تحقيق كامل، وعمليات واحدة على الأقل من عمليات التحقيق التي تنفي بما المادّة ، وتقديم الدعم في مجال التحقيق كذلك كما تمّ وأربع دعاوى استئناف، و إلى أن يتم توقيف المشتبه فيهم
% من التداوير المندرجة ضمن نطاق سيطرة شعبة التحقيق يسير على النحو المنشود		الهدف ٢-٣-١ إنجاز المرحلة الأولى من مراجعة وتصديق معايير التحقيق؛
أعلاه		- السيريرية
أعلاه		- وتجريب النموذج الجديد للتواجد الميداني؛
أعلاه		- تنفيذ المرحلة الأولى من النموذج المحسن لمراقبة الجودة؛
% من الميزانية الإجمالية	ما يتم تمييزه	- تمييز وتحقيق المزيد من مراجعة السيرورات

(أ) البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات

الموارد من الموظفين

- لا تُطلب وظائف جديدة لعام ؛ فأعداد الموظفين تبقى كما في عام .

المساعدة المؤقتة العامة

- خصّص المطلوب في إطار هذا البرنامج الفرعي لسد تكاليف المساعدة المؤقتة العامة دعماً من معادلات الموظف الواحد

- يُبقى على أعداد الموظفين في قسم التخطيط والعمليات عند حده الأدنى الضروري، وإن كان يُستمر على جمع مقدار أكبر بكثير من الوثائق، بما فيها المواد الإلكترونية.

خصّص

- الموظف الواحد مل بدوام كامل، أي ما يكافئ عمل الموظف الواحد لـ شهرًا، يُحتاج إليها في وحدة تجهيز البيانات من أجل تجهيز البيانات داخلياً؛ وهذا يشمل معادل موظف واحد يعمل بدوام كامل (من الرتبة خ ع-رأ) طلب في عام في إطار الإحطار باستخدام مبلغ من صندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي ومعادلاً آخر من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (من الرتبة خ ع-) في الإحطار بشأن استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ من أجل القضية من قضايا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فثمة مقدار متزايد من البيانات، منها بيانات إلكترونية

- ويُحتاج إلى معادل موظف واحد يعمل بدوام كامل (من الرتبة ف-) بصفة خبير معاون معني بالمجنبي عليهم لمدة ستة أشهر بغية تعزيز الوحدة المعنية بقضايا الجنسين والأطفال، وخبير نفساني اجتماعي مالي واحد. فالزيادة المستمرة التي تسجل من عام إلى عام في عدد ضعاف الحال من الأشخاص والشهود والمجنبي عليهم في الأحداث التي يجري التحقيق فيها تعني أن هذه الوحدة الصغيرة القدر حالياً، المؤلفة من ثلاثة موظفين، تفتقر إلى القدرة على النهوض بأود خمس قضايا ناشطة، و المتصل بالقضايا الساكنة والقضايا التي بلغت مرحلة المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك يُطلب مخصّص تكاليف ما يعادل موظفاً واحداً من الرتبة ف- يعمل لشهرين من أجل التعاقد مع خبراء نفسيين اجتماعيين من المدرجة أسماءهم في القائمة التي تمسكها الو تستلزم أنشطة تحقيق متزامنة دعماً أنياً يجاوز طاقة هذه الوحدة. ويمكن أن يتولى آحاد المقاولين توفير هذا الم الإضافي للمحققين من خلال تقييم وضع الأطفال السابق لاستجوابهم ووضع الشهود المصابين بصدمات في الميدان.

- إن حماية الأشخاص الذين تعاملون مع مكتب المدعي العام تتسم بأهمية حاسمة لنجاح عمليات التحقيق وعمليات الملاحقة. وتمثل المسؤولية عن حماية الشهود واجباً تشاطره وحدة المجنبي عليهم والشهود ومكتب المدعي العام؛ وتفادياً للتداخل تم توقيع عدة مواصلة من تدابير الحماية، وتوزّع المسؤوليات بين مكتب المدعي العام ووحدة المجنبي عليهم والشهود. ويهتم مكتب المدعي العام في الوقت الحاضر بأكثر من ألف شخص يتعنى عليه فيما يخصهم تحديث تقييمات الخطر على نحو منتظم. ولذا تحتاج الوحدة المعنية باستراتيجيات الحماية إلى محللين مساعدين معينين بهذه الاستراتيجيات (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها شهرًا. كما يُحتاج إلى

شهرًا على المحلل المساعد المعني باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-) الذي طُلب في الإخطار باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي، ويتعيّن عليه أن يدعم إعداد تقييمات الأمن والمخاطر ووثائق استراتيجيات الحماية في جميع القضايا، بالإضافة إلى دعم إعداد الوثائق أجل إحالة الشهود إلى وحدة المحي عليهم والشهود. وبالإضافة إلى ذلك يُطلب مساعدان معنيان باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-ر) لمدة إجمالية مقدارها ١٠٠٠ شهرًا.

- ويُحتاج ضمن وحدة الدعم الاشتغالي، التي تضم موظفي المكتب الميدانيين، إلى ما يعادل ثلاثة موظفين إضافيين يعملون بدوام كامل، أي ما يعادل موظفًا واحدًا يعمل بدوام كامل لمدة ستة أشهر لكي يساعد في جمع المعلومات ذات الصلة وتنسيقها وتحليلها من أجل تحليل الأخطار والإعمال في أماكن جديدة أو قائمة حيث يعمل المكتب. كما يُحتاج من أجل الدعم الميداني إلى ما يعادل موظفًا في إطار الإخطار باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي (موظف معني بالعمليات شهرًا ومنسق للعمليات الميدانية من الرتبة خ ع-).
- ويُحتاج إلى معادل آخر من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (منسق عمليات ميدانية من الرتبة خ ع-ر) لمدة ستة أشهر) لدعم النشاط التنفيذي المزد في مالي، كما يلزم معادل ثالث من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل (موظف معني بالعمليات الميدانية من الرتبة ف-) في العمل على جميع مسائل الإدارة الميدانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مما يتصل بالقضايا المستأنف

- ويُحتاج ضمن وحدة الاستجابة العلمية إلى ما يعادل موظفين إضافيين يعملان بدوام كامل لمدة إجمالية مقدارها شهرًا. ويُحتاج إلى موظف مختص في التحقيق الجنائي العلمي من ا -
توفير مزيد من الدعم بحوث علمية، حيث يستلزم التركيزُ المزيدُ على الأدلة المتأتية عن التحقيق الجنائي العلمي، بما في ذلك مساح الجرمية، موظفًا إضافيًا. ويُحتاج كذلك إلى ما يعادل , الموظفين المختصين في التحقيق الجنائي العلمي من الرتبة -
مدة إجمالية مقدارها سببر .
حاليًا إلى القدرة على أن يتناول بصورة ملائمة المعلومات الرقمية بطرائق التحقيق الجنائي العلمي، وقد أوصي في إطار مراجعة مستقلة بأن يعمل في هذا المكتب ما لا يقل عن معادل ثلاثة موظفين عاملين دوام كامل مختصين في هذا المجال لإكساب المكتب القدرة على العمل بمستوى مقبول. وبالنظر إلى الوقت الذي يستغرقه حشد من يراد تعيينهم فقد هُيئ في الميزانية لتوفر هؤلاء الموظفين للعمل في النصف الثاني من السنة فقط.

- إن شعبة التحقيق أضفت في عام
مما تحقق بذلك من مكتسبات من حيث النجاعة. وتستلزم استدامة الدعم المعني ما يعادل ,
الموظفين العاملين بدوام كامل بصفة مساعد إداري لمدة إجمالية مقدارها . إلى عام
ين إداريين (من الرتبة خ ع-) ات في السنة السابقة، بينما يُحتاج
إلى ما يعادل , موظف عامل بدوام كامل (لمدة ستة أشهر) للنهوض بأود زيادة عدد العاملين في

- وكما يبين في القسم الفرعي التالي (أفرقة التحقيق) ((، غدا من الضروري تعزيز قدرة المكتب على التحقيق الفعال في القضايا المعقدة تعزيزًا كبيرًا. ويُحتاج المكتب إلى ما يعادل ,
الموظفين الإضافيين العاملين بدوام كامل من الرتبة ف- (أي ما يعادل العمل لمدة إجمالية مقدارها
)، يضطلعون بوظيفة التح - لتوفير دعم معمق كاف في مجال التحليل من أجل عمليات التح
الجارية. ويشمل ذلك ما يعادل محلاً واحدًا من الرتبة ف-
طُلب في إطار الإخطار

- باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي وما يعادل محللين من الرتبة - طلبا في إطار الإخطار باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ من أجل القضية من قضايا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ويحتاج إلى ما يعادل , موظف عامل بدوام كامل (من الرتبة خ ع-) المرتكبة في بلدان الحالات التي ليست القضايا فيها ناشطة.
- إن الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتوزع التوزيع التالي:
- () ثمانية مساعدين معنيين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة إجمالية مقدارها شهراً (ما يعادل ستة موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () خبير معاون معني بالبحوث عليهم (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل ستة موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- (ج) خبير نفساني اجتماعي (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل ستة موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () ثلاثة محللين مساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () ن باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () موظفان معنيان بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- (ز) رتبة خ ع- رأ) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () أربعة موظفين مختصين في التحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- (ط) (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- () خمسة محللين (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظفين عاملين بدوام كامل)؛
- (ك) محلل مساعد (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظف عامل بدوام كامل)؛
- () مساعد معني بالتحليل (من الرتبة خ ع- رأ) لمدة إجمالية مقدارها ستة أشهر (ما يعادل موظف عامل بدوام كامل).

الموارد من غير الموظفين

السفر

- خصَّصَ لسد تكاليف السفر البالغ مبلغاً مزيداً مقداره () زيادة نسبتها ، في المئة بالقياس إلى عام (مطلوب من أجل ممثلي قسم تخطيط التحقيق والعمليات للأغراض التالية:

() مهمات يقوم بها الخبير المعاون المعني بالمخني عليهم و/أو الخبراء النفسانيون المدرجون في قائمة الخبراء لإجراء التقييمات السابقة " السابقة " و/أو المساعدة في استجواب المحققين للضحايا/الشهود ممن تعرضوا إلى صدمات شديدة؛

() مهمات تُجرى من أجل إعداد عمليات تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحماية، والتكفل بالتقيد بالنظم المعمول بها وبفعالية العمل بها، ومواجهة أوضاع الطوارئ، والسهر بذلك على أ الموظفين الميدانيين والشهود والوسطاء؛

(ج) مهمات يقوم بها الموظفون الميدانيون الذين يضطلعون بدعم عمليات التحقيق ويؤدون مهام في مجال تدبير شؤون الشهود لجميع القضايا، الناشطة منها والساكنة؛

() مهمات تحقيق بوسائل التحقيق الجنائي العلمي دعماً للحالات التي يجري فيها التحقيق أو التي بلغت فيها مراحل المحاكمة.

الخدمات التعاقدية

- بلغات العمل وبغيرها من اللغات لمساندة أعمال التحضير للمحاكمات، وجمع الأدلة وتحليلها، على نحو ر التكاليف كما كان في السنة السابقة.

(ب) البرنامج الفرعي ٢٣٣٠: أفرقة التحقيق

الموارد من الموظفين

- لا تُطلب وظائف ثابتة جديدة في إطار هذا البرنامج الفرعي لكن يُحتاج إلى زيادة كبيرة في موارده الأساسية الم
- المكتب في الميزانيات السابقة كيف تسنى له استخدام الموارد على النحو الأنجع مخففاً الحاجة إلى طلب موارد مزيدة وذلك من خلال استعانتة التناوبية بالموظفين المعنيين بالتحقيق جاعلاً إياهم ينتقلون من قضية إلى قضية على نحو يواكب انتقال القضايا من مرحلة التحقيق إلى يدية ثم إلى المرحلة الابتدائية. وقد استند النموذج التناوبي إلى افتراض الاستعانة بفريق أساسي يتألف من أحد عشر من المحققين والمحللين، والحال أن هذا البرنامج الفرعي غدا يفتقر إلى ما يعادل الموظفين العاملين بدوام كامل للنهوض بأود سبع عمليات التحقيق الجارية في عام ، بالنظر إلى استمرار وجود القبض على المشتبه فيهم التي لمّا تنفذ وازدياد عدد هذه الأوامر، يلزم نشاط إضافي في الحالات المعنية للإبقاء على الأدلة والتكفل بحماية الشهود على نحو مستمر.
- ويظهر من النتائج القضائية الحديثة العهد، ومن التمعن في القرارات وفي مراجعات العبر المستخلصة، أن نموذج العمل في نطاق الأفرقة المعمول به في المكتب ليس كافياً للتكفل بتحقيق أعلى معايير الأداء، نظراً إلى أن الدوائر تطلب إنجاز مزيد من الأنشطة التحقيقية في مرحلة أسبق.
- ب إلى إعادة تقييم نموذج عمله فيما يخص عمليات التحقيق، موزعاً إياه إلى العمل المُجرى في إطار القضايا التي تشهد عمليات تحقيق ناشطة، والعمل في القضايا التي ينتظر توقيف المشتبه بهم في () ، والعمل في القضايا التي بلغت فيها مرحلة ^{١٤} الكمة. وتعويض الفارق بين العدد الفعلي للوظائف الثابتة وبين الموارد اللازمة، سيطلب يلزم من موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

المساعدة المؤقتة العامة

- يُحتاج إجمالاً للنهوض بأود جميع الأنشطة الآتية الذكر إلى ما يعادل موظفاً يعملون كامل (ومن ذلك ما يعادل محققاً يعملون بدوام كامل و محلاً يعملون بدوام كامل (تسد تكاليفهم في إطار بند الميزانية ذي الرمز ((. إن زيادة المتطلبات ع الوظائف الثابتة القائمة، التي يجب تحمل تكاليفها في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تبلغ ما يعا موظفاً يعملون بدوام كامل. لكن إذا أخذ في الحسبان الإحطار باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي والقضية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الزيادة الفعلية بالقياس إلى عام يعادل خمسة موظفين عاملين بدوام ك .
- فينبغي أن يتألف فريق التحقيق من رئيس له وحقق رئيسي (كلاهما من الرتبة ف-) المسؤولية عن إدارة جميع جوانب قيادة التحقيق، والتكليف بالمهام، والتسيير. وتناط أهمية حاسمة للتكفل بفعالية التحقيق ونجاعته.

:

()

()

(ج)

- إن كلاً من هذه العناصر الثلاثة يستلزم استثماراً في القدرة التحقيقية.
- وفيما يخص الجرائم، ينبغي أن يكون هناك محقق رائد (من الرتبة ف-)
- الفريق، يدعمه عدد من "الجامعين" (محقق معاون من الرتبة ف-) ومحقق مساعد من الرتبة ف-)

كافة الحوادث

- وعلى نحو مماثل، فيما يخص المشتبه فيهم، يجب على الأفرقة أن تجري تحقيقاً في أدوارهم في
- وتحقيقاً في علمهم بها، وتحقيقاً في قصدهم ارتكابها، وأن تجمع الأدلة ذات الصلة. فينبغي أن
- يضم الفريق محققاً رائداً (من الرتبة ف-) يدعمه عدد من "الجامعين" (محقق معاون من الرتبة ف-)
- ومحقق مساعد من الرتبة ف-) .

- ق له نفس التشكيلة لتدبر تنظيم وإقامة الربط بين المشتبه فيه والجريمة (محقق رائد من
- ، ومحقق معاون من الرتبة ف- ، ومحقق مساعد من الرتبة ف-) .
- والواقع أن كثيراً من القضايا المعنية هي قضايا معقدة، يتعدد فيها المشتبه فيهم والجرائم المرتكبة.
- ر في توفير مزيد من الموارد لتناول المشتبه فيهم الإضافيين والجرائم الإضافية، بغية إجراء تحقيق
- يفي بأعلى معايير الجودة ومراعاة أهمية الوقت الذي يستغرقه التحقيق.

- ويلزم محقق متخصص (من الرتبة ف-)

- اللازمين لارتكاب الجرائم، كما يلزم مساعد معني بتدبر المعلومات (من الرتبة خ ع- رأ) للتكفل بجودة
- واتساق قواعد البيانات وتدبر البيانات ضمن الفريق.

- ويفترض أن يتيح الفريق المؤلف بحسب هذا النموذج، الذي يضم ما يعادل مجموعه موظفاً
- يعملون بدوام كامل (بينهم موظفون من البرنامج الفرعي وموظفون من البرنامج الفرعي)
- إجراء عمليات تحقيق تفي على نحو أفضل بالمتطلبات القضائية المتوخى من المكتب الإيفاء بها. فالمتطلب
- التفاضلي بتقدم أدلة يتخطى مقدارها عتبة أعلى، وتكون أوسع نطاقاً، وتأتي في مرحلة أسبق من
- زم الاضطلاع بجميع الأنشطة المعنية في آن معاً. ثم إن ضرورة كثافة التحقيق الزائدة
- تستبعد المرونة التي يتيحها النموذج التناوبي السابق ما يجعل المقدار اللازم من الموارد للتمكن من إجراء
- خمس عمليات تحقيق فعال يفي بدرجة الامتياز والتقييد بالمواعيد المطلوبة من الخ
- موظفاً يعملون بدوام كامل. ويمكن توفير جزء من هذه الموارد بالاستعانة بالوظائف الثابتة القائمة. أما
- باقي هذه الموارد، المنشود في إطار المساعدة المؤقتة العامة، فيتألف من موظفين من مجموعة من عمي
- بالاستعانة بمبالغ من صندوق الطوارئ من أجل قضايا الحالة في مالي والقضية في جمهورية الكونغو
- الديمقراطية، أو من موظفين جدد يعيّنون في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وفيما يخص الفئة الأخيرة
- روعيت المدة التي يستغرقها حشدتهم وتعيينهم.

- وبحلول نهاية عام يتوقع أن تكون هناك سبع قضايا ساكنة في أربع حالات. بيد أن
- القبض على بوسكو أتناغندا مؤخراً ونقله إلى المحكمة يبرز الحاجة إلى التمكن من تحويل القضية الساكنة
- إلى قضية في المرحلة التمهيدية في غضون أجل محدود. وسيتم تعيين تخصيص موارد كافية لكي يتكفل، فيما
- يخص جميع القضايا الساكنة، بصون الأدلة عن
- وتحفيف المخاطر. وتشمل سبع القضايا الساكنة حالياً زهاء شاهداً. فاستدامة الصلات، وتحديث
- السمات، ورصد الأوضاع، والتحرك حيال الحوادث والمسائل، تستلزم ما لا يقل عن محقق واحد لكل
- حالة، أي ما مجموعه أربعة موظفين عاملاً

- ويتوقع أن تُجرى في عام أربع محاكمات. ويُحتاج إلى موارد تحقيقية في مرحلة التحضير ومرحلة الملاحقة، وفي مرحلة الدفاع. ومن الأنشطة المعنية التحقيق الرامي إلى دحض حجج الدفاع وإجراء ق مؤلف من محققين (من الرتبة ف-) على الأقل. وفي مرحلة الدفاع يلزم فيما يخص كل مدعى عليه ما لا يقل عن ثلاثة محققين (واحد من

شهاداتهم. وفيما يخص عام ، يشير عدد المدعى عليهم البالغ خمسة ووجود مزيج من مراحل ترفع الأذعاء ومراحل ترفع الدفاع في المحاكمات إلى لزوم ما يعادل ، من الموظفين العاملين بدوام كامل. ويضاف إلى ذلك أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة ملحوظة في المساعي إلى تخويف الشهود أو إيذائهم وإلى إفساد العدالة. وعليه فإن المكتب يحتاج أيضاً إلى قدرة على إجراء عمليات مركزة من عمليات التحقيق التي تقضي بها المادة . ويُفترض أن يتألف الفريق المكلف بإجراء عمليات من محقق من الرتبة ف- ' ومحقق من الرتبة ف- ومحلل من الرتبة ف- .

- خصص

بجرائم الحرب وشبكة إنفاذ القانون.

- وعلى وجه الإجمال تتوزع الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة التوزع التالي:

() (-) يعمل لمدة إجمالية مقداره شهرًا (ما يعادل موظفًا

() أربعة محققين رئيسيين (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها ثلاثة موظفين عاملين بدوام كامل)؛

(ج) عشرة محققين (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها موظفين

() محققاً معاوناً (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها موظفين يعملون بدوام كامل)؛

() ستة محققين مساعدين (من الرتبة ف-) لمدة إجمالية مقدارها موظفين يعملون بدوام كامل)؛

() معنيان بإدارة المعلومات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة إجمالية مقدارها (ما يعادل موظفين يعملان بدوام كامل)؛

(ز) موظف م (-) لمدة إجمالية مقدارها ستة () موظف عامل بدوام كامل).

الموارد من غير الموظفين

السفر

- خصص المرصود لبند الميزانية هذا مبلغاً مقداره يورو (ينطوي على زيادة بالقياس إلى عام). فمن الأساسي أن يسافر المحققون بغية جمع الأدلة في الحالات الجاري العمل عليها، وصون الأدلة عن طريق تدبير شؤون الشهود في القضايا الساك (التي لم تنفذ فيها قبض على المشتبه بهم)، صائنين بذلك الاستثمارات التي سخرت وسلامة القضية إذا حدث أن ن على المشتبه بهم أو قدموا إلى المحكمة. وقد تدبر المكتب في السنوات السابقة أمر استيعاب الزيادات

بتكليف طرائق السفر بغية استدامة التوازن الأكثر فعالية بين

النفقات التشغيلية العامة

- تنصر التكاليف التي يتصل بها بند الميزانية هذا على التكاليف التي يتكبدتها بالضرورة الشهود الذين يحضرون المقابلات والتكاليف المتصلة بواجب المكتب المتمثل بالعناية بالشهود في إطار القضايا (وبما فيها القضايا التي تُجرى في إطارها ، والقضايا التي ، والقضايا التي ما زالت ساكنة). وهكذا يُرصد مخصص مقداره في عام على زيادة مقدارها يورو بالقياس إلى عام ، لتدبر الشهود الحاليين واستيعاب زيادة في

اللوازم والمواد

- على غرار ميزانية عام لم يستحدث المكتب مخصص بالملايس الميدانية وبالعدد الخاصة بالمهمات. فإذا حدث أن تَ استبدال هذه المواد فإن تكاليف ذلك ستستوعب في إطار اعتمادات الميزانية العادية الما غير الموظفين.

٤ - البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الملاحقة

المقدمة

- الملاحقة دوراً محورياً في أعمال المحكمة، يتمثل في إجراء عمليات تحقيق وإجراءات ثنائية علنية سريعة وفعالة وعادلة وفقاً لنظام روما الأساسي. إنها تتولى المسؤولية عن إسداء الإرشادات القانونية في عمليات التحقيق والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاث^{١٠١} ب القضائية في المحكمة جميعاً، وتعد جميع العرائض الكتابية التي تقدم إلى الدوائر وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المشتركة.

- وأفرقة استئناف، يساعدها وموظفو هيون بالدعم في المرحلة الابتدائية. ويتولى رئيس هذه الشعبة إدارتها الاستراتيجية، ويشرف منسق الملاحقة على أعمال الموارد على نحو فعال والتوحيد القياسي لأعمال^{١٠٢} وملفاتهما. ويتولى وكيل المدعية العامة الأول في دعاوى الاستئناف تدبر وتنسيق جميع المذكرات والحجج في دعاوى الاستئناف.

الأهداف

- إن جودة ونجاعة الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها^{١٠٣} المعايير^{١٠٤} في كتيب عمل مكتب^{١٠٥} مع للمراقبة، بما في ذلك المزيد من التركيز على مراقبة الجودة، (ج) التحسين المستمر من خلال الاستفادة من العبر^{١٠٦}.

- وترتبط غايات المكتب^{١٠٧} في خطته الاستراتيجية بأهداف المحكمة الاستراتيجية الأوسع^{١٠٨}. ومنها فيما يخص البرنامج^{١٠٩}:

() مراجعة معمقة لـ"العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، يركز فيها أولاً على تحضير للمرحلة الابتدائية و^{١١٠} ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والتشاور مع الدول الأطراف، والأطراف/المشاركين في القضايا^{١١١} بحسب الاقتضاء (الهدف الاستراتيجي - -)

() بحق الأطفال (الهدف الاستراتيجي - -)

(ج) تنفيذ عمليات التحقيق المخطط لها (الهدف الاستراتيجي - -).

الجدول ٣٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١-١-١ الغاية ٣-٢ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام المضي في الارتقاء بجودة ونجاعة ما يلي: الملاحقة عن طريق مراجعة استراتيجياته في هذا المجال، وتحسين جودة الترافع في المدكرات التي يجري إيداعها والترافع أمام المحكمة، وتمييز وتطبيق الممارسات الصالحة التي يتم تعلمها	- معدل قبول الدوائر للحجج المقدمة ومعدل - استدامة تدني عدد الشهود في كل قضية قدر الحد الأدنى الممكن - - تقديم حجج الأدعاء فيما يخص كل قضية (مقيساً بعدد أيام جلسات المحكمة)	% للمتوسط الحالي
الهدف ٢-١-١ الغاية ٣ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام	- تنجيز وثيقة النهج فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق، ووثيقة النهج المتعلقة بالجرائم الجنسانية المنطلق بحق الجرائم المرتكبة بحق الأطفال - وضع مبادئ توجيهية بشأن السبل الجديدة إلى الجنساني المنطلق	مراجعة استراتيجية الملاحقة ومعاييرها. إعداد المبادئ التوجيهية الخاصة الأدلة، وتطبيق هذه المبادئ التوجيهية وإدراجها في كتيب على نحو جيد وفعال. إصدار مدونة السلوك (بالاشتراك مع قسم المشورة الـ) وضع سيورة محسنة لإعادة النظر في القضايا. تبيان برنامج التدريب المنقح الخاص بوكلاء التدريب السنوية وتنفيذ هذا البرنامج. تنقيح وتنفيذ الممارسة في مجال الكشف عن الأدلة، وتحديث كتيب اعدة بيانات البحوث القانونية لمكتب المدعي العام بشتى تحويل العبر المستخلصة من الأداء في مجال الملاحقة في المحكمة إلى ممارسات جيدة.
الهدف ١-٣-١ الغاية ١ من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام	إجراء عمليات تدارس أولى وعمليات تحو عمليات ملاحقة على نحو نزيه، ناجح، رفيع	خمس عمليات تحقيق ناشطاً زائداً ست عمليات تحقيق متصل

الموارد من الموظفين

- كما يُقر به في إطار التحليل الذي أجراه خبراء خارجيون بروح المبادرة في تقييم وتحليل سبل تحسين وتصميم تنظيم عملياته. ولما كان بين المهمات التي عُهد بها إلى نائب المدّعية العامة الجديد مهمة تعزيز تدبر الأداء ضمن المكتب، فيعتبر من السديد إعادة - المسؤولية على مستوى المكتب وإعادة مواءمتها. ولهذا الغاية ستكون شعب المكتب الثلاث (شعبة التحقيق، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة الملاحقة) مسؤولة أمام نائب المدّعية العامة. ويرى المكتب أنه ما من حاجة إلا لنائب واحد للمدّعية العامة يتولى المسؤولية الموزعة على هذا النحو. ويرى أن الوظيفة الثانية لنائب للمدّعي العام من رتبة "أمين عام مساعد" لم تعد ضرورية. وبدلاً من ذلك تُطلب فيما يخص عام وظيفة من الرتبة مد- لرئيس لشعبة الملاحقة، ضمناً للتساوي، ولتوزيع توزيعاً عادلاً . وستولى الموظف المعني إدارة شعبة الملاحقة على المستوى الاستراتيجي، على غرار ما يقوم به رئيس شعبة التحقيق ورئيس شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. وبذا يبقى عدد الوظائف الثابتة على حاله دون تغيير.

المساعدة المؤقتة العامة

- زيادة في الموارد المؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام تقابل الزيادة في الموارد التي حصل عليها من صندوق الطوارئ في عام الملاحقة في إطار الحالة في مالي وإطار القضية من قضايا الحالة في جمه .

معني ؛

وما يعادل نصف مساعد معني بالدعم في المرحلة الابتدائية. وستولى رئاسة الفريق قانوني في مجال المحاكمات من الرتبة ف- . وسيقوم القانوني الرئيسي المختص في مجال المحاكمات والفريق القانوني بإسداء التوجيه القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، في الأنشطة التحقيقية وبما فيها المقابلات التي تُجرى بموجب المادة () والتحضير والمساعد المعني بالدعم في المرحلة الابتدائية (العامل بما يعادل نصف موظف) افعات، ومساندة القانونيين في مهامهم.

- وتستلزم كل من القضايا التي انتقل فيها من مرحلة الاتهام إلى المرحلة التمهيديّة والمرحلة الابتدائية ملاكاً من تسعة قانونيين، يترأسه قانوني رئيسي متمرس مختص في مجال المحاكمات من الرتبة ف- - منسق معني ؛ ومساعد معني بالدعم في مجال المحاكمات. وسيقوم القانونيون بتنظيم

فيما يخص التحقيق الإضافي، وسيتمديرون أمر الكشف عن المعلومات والمواد، وسيعدون جميع المرافعات

Consultancy on ICC Organizational Structure (استشارة بشأن البنية التنظيمية للمحكمة الجنائية الدولية)؛ تقرير عن مراجعة

مكتب المدّعي العام المشتركة بين الأجهزة التي تجريها مؤسسة PricewaterhouseCoopers /

... عي العام باعتباره استراتيجية في مجال الموارد البشرية ومن زاوية

3.5.2 Organizational structure and governance: division and section level "...

(- -) الهيكل التنظيمي والحكومة: مستوى الشعب والأقسام) - Consultancy on ICC Organizational Structure (استشارة بشأن البنية التنظيمية للمحكمة الجنائية الدولية)؛ تقرير عن مراجعة مكتب المدّعي العام المشتركة بين الأجهزة التي تجريها مؤسسة PricewaterhouseCoopers /

لدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية، وسيشاركون في الجلسات، وسيجرون جلسة اعتماد التهم، وسيعدون المحاكمة. وسيتولى المنسق المعني ؛ والمساعد المعني بالدعم في مجال المحاكمات تدبر الأدلة والمعلومات والمرافعات، وسيساندون جميع القانونيين في مه .

- ولئن أمكن أن تشهد عمليات التحقيق وعمليات الملاحقة تبايناً متأثراً عن درجة التعقيد الذي نسب به القضية وعدد المشتبه بهم أو المتهمين في إطارها فإن تكوين ملاك الموظفين أعلاه مناسب في معظم القضايا التي تناولها المحكمة حالياً. وستتيح ممارسة قدر من المرونة بعض التعديلات في تكوين الأفرقة: بزيادة قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأعدق زيادة طفيفة وبتقليص قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل لمعمل في أفرقة التحقيق وفي أفرقة الملاحقة العمل الذي كان

- ويتألف قسم الاستئناف من خمسة قانونيين ومنسق معني ؛ ويحتاج إلى هذا الملاك من الموظفين لتناول جميع طلبات الإذن بالاستئناف، وجميع دعاوى الاستئناف التمهيدية، وجميع دعاوى الاستئناف النهائي. وبالإضافة إلى ذلك يسدي قسم الاستئناف الإرشادات القانونية إلى جميع

- إن المحكمة ترسي اجتهادها القضائي فيما يتعلق بتفسير نظام روما الأساسي من حيث الجوهر وشؤون الممارسات والإجراءات والأدلة، وسيواصل قسم الاستئناف أداء دور ذي أهمية حيوية - يجب أن - في الإسهام في صوغ قرارات دوائر الاستئناف وفي تطوير الا

- وتوزع الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة التوزع التالي:

() خمسة قانونيين رئيسيين
إجمالية مقدارها () من الموظفين العاملين بدوام كامل)؛
() (-) لمدة إجمالية مقدارها
(ما يعادل اثنين من الموظفين العاملين بدوام كامل)؛

(ج) () من الموظفين العام
(-) لمدة إجمالية مقدارها

() خمسة قانونيين
شهرًا (ما يعادل خمسة من الموظفين العاملين بدوام كامل)؛

() ثمانية قانونيين مساعدين
(-) لمدة إجمالية
() من الموظفين العاملين بدوام كامل)؛

() (-) لمدة إجمالية مقدارها
شهرًا (ما يعادل أربعة من الموظفين العاملين بدوام كامل).

الموارد من غير الموظفين

السفر

- خصص المطلوب لسد تكاليف السفر لا يخص تكاليف مهمات الأفرقة المشتركة التي تُ
م عمليات التحقيق فقط بل يخص أيضاً مهام التمثيل التي يضطلع بها نائب المدعية العامة من أجل
توسيع نطاق الإحاطة بأنشطة المكتب والتعاون فيما يخصها.

- خصص مبلغاً مقداره يورو، ينطوي على زيادة
في المئة، وهو مهياً من أجل مهمات يبلغ عدد الإجمالي .

الجدول ٤٠ : البرنامج ٢٤٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

٢٠١٤		مصرفوات ميزانية عام ٢٠١٢		ميزانية عام ٢٠١٣ المتعمدة			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالقياس إلى عام ٢٠١٣	
شعبة الملاحقة		صندوق		الميزانية الأساسية			الميزانية المتصلة			%	
		الميزانية الأساسية		الميزانية المتصلة			الميزانية الأساسية			المبلغ	
		الميزانية المتصلة		الميزانية الأساسية			الميزانية المتصلة			%	
وظفو الفئة الفنية											
وظفون من فئة											
المجموع الفرعي لتكاليف الوظائف		٤ ٢٩٩,٠	٣ ٤٣٨,٧	٤ ٢٩٩,٠	٤ ٠١٩,٣	٤ ٧١٨,٠	٤ ٠١٩,٣	٤ ٠١٩,٣	٤ ٢٩٩,٠	٢٢٧,١	٤,٨
الإضافي											
الحزاء											
المجموع الفرعي لتكاليف الحزاء		١ ٩٢٥,٠	١ ٨٢٧,٩	١ ٩٢٥,٠	١ ٨٢٧,٩	١ ٨٩٤,٨	١ ٨٩٤,٨	١ ٨٩٤,٨	١ ٩٢٥,٠	١ ٢٢٣,٩	٩١,٠
اللوازم والمواد											
لأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمالة		٢٢٦,٦	٢١٠,٧	٢٢٦,٦	٢٢٦,٦	١٨٥,٠	١٧٠,١	١٨٥,٠	٢٢٦,٦	٤٣,٣	٢٣,٤
المجموع		٦ ٤٥٠,٦	٥ ٤٧٧,٣	٦ ٤٥٠,٦	٦ ٤٥٠,٦	٦ ٠٨٤,٢	٦ ٠٨٤,٢	٦ ٠٨٤,٢	٦ ٤٥٠,٦	١ ٩٩٤,٣	٢٩,٣
تكاليف الصيانة الموزعة											

الجدول ٤١ : البرنامج ٢٤٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

شعبة الملاحقة		وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		١-م		٢-م		٣-م		٤-م		٥-م		٦-م		٧-م		٨-م		٩-م		١٠-م		١١-م		١٢-م	
		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة	
		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة		موظفي الفئة	
الملاك الأساسي																													
الملاك المتصل بالحالات																													
المجموع الفرعي																													
الملاك																													
الملاك المتصل بالحالات																													
المجموع الفرعي																													
الملاك الأساسي																													
الملاك المتصل بالحالات																													
المجموع الفرعي																													
المجموع		٤٦	٩	٩	٣٧	٦	٧	٦	١٠	٦	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- يتأأس قلمَ الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير عتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويعتبر قلم المحكمة
- إن قلم المحكمة منظم حالياً في شعبتين، هما شعبة الخدمات الإدارية المشتركة وشعبة خدمات المحكمة، بالإضافة إلى عدد من الأقسام التابعة مباشرة لمكتب رئيس القلم. وهذه الأقسام هي قسم دعم والسلامة. ويساند ديوان رئيس قلم المحكمة هذا الرئيس في الاضطلاع بمهامه. ولئن كان مكتب المحامي العمومي للدفاع ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومكتب المراجعة الداخلية مكاتب مستقلة من حية الوظيفية فإنها تقوم ضمن بنية قلم المحكمة وذلك رئيسياً لأغراض التسيير والإدارة. وعلى نحو مماثل للصندوق الاستثماري للمجني عليهم، ومكتب رئيس مشروع المباني ال
- وبغية زيادة الفعالية نُقل مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة إلى البرنامج الرئيسي السابع- (مكتب مدير مشروع المباني الدائمة) الذي يخضع مباشرة لإشراف مدير هذا المشروع، ما يؤتي إمكانات عمل تآزري من خلال تحسين شتى جوانب مشروع المباني الدائمة للمحكمة، وبما في ذلك المشروع الانتقالي.
- جميع المهام التي يضطلع بها قلم المحكمة والعمليات التي يجريها إلى دعم تنفيذ المحكمة في إطار ولايتها
- نية الأساسية لدعم اشتغال المحكمة جمعاء وسائر هيئاتها ذات الصلة، وعليه فإن ميزانيته تتحدد من حيث الأساس بالمستجدات القضائية والمستجدات في مجال الملاحقة وبالافتراضات التي تستند إليها.
- ويتولى قلم المحكمة مسؤولية تؤدي دوراً أساسياً في ضمان سير الإجراء على نحو ملائم وتنفيذ القرارات القضائية بصورة فعالة وتعظيم أثرها من خلال إقامة العدالة بشكل مجد للجماعات المتضررة بالجرائم المندرجة ضمن إطار اختصاص المحكمة، ألا وهي المسؤولية عن التكفل بأمور حماية المجني عليهم والشهود، وسلامة وأمن عمليات المحكمة، واحتجاز المشتبه فيهم والمتهمين، وتقديم الخدمات في قاعات المحكمة، وإجراء العمليات الميدانية، وتقديم مساعدة والدعم إلى مكتب المدعي العام وإلى الدفاع وإلى المجني عليهم المشاركين في الإجراءات، وتوعية
- ويسعى قلم المحكمة من خلال برنامجه المشترك لتقديم الدعم والخدمات إلى التكفل بأقصى قدر ممكن من النجاعة. فتسنى لقلم المحكمة، بمنحاه المركزي في تقديم الخدمات الإدارية والقضائية ضمن المحكمة، مساندة شتى جوانب عمليات المحكمة. وعلى وجه الخصوص؛ الخدمات الأساسية لمختلف المشاركين في الإجراءات القضائية بغية تيسير عمليات التحقيق والمحاکمات وسائر الإجراءات القضائية، والسهر على فعاليتها. ويضاف إلى ذلك أن قلم المحكمة يسعى، من خلال الاضطلاع بولايته المتمثلة في توفير واستدامة تشكيلة نظم تقديم الخدمات الإدارية في المحكمة، إلى ضمان إيجاد حلول شاملة لكل وحدات المحكمة تلبية ل

- تراضات المتعلقة بميزانية المح الإجمالية لعام
القضائية وأنشطتها في مجال الملاحقة زيادة كبيرة بالقياس إلى عام

عدد القضايا التي تكون قد بلغت فيها مرحلة الاستئناف النهائي، وسيجري مكتب المدعي العام أربع عمليات تحقيق جديدة في سياق الحالات التي تنظر فيها لا مناص أن يفضي إلى زيادة ذات شأن في مقدار الخدمات والدعم المطلوبين من قلم المحكمة بغية التكفل بسير عملها على نحو ملائم.

- كما إن مكتب المدعي العام يسعى إلى الارتقاء بجودة ونجاعة أنشطته في مجال التحقق وفي مجال الملاحقة، التي يستلزم جميعها زيادة كبيرة في موارده لكي يتمكن من الانتقال تدريجياً من منوال عمله التناوبي الحالي إلى نظام يمكن أن يضمن على نحو أفضل وجود ملاك الموظفين ومقدار الدعم اللازمين يلبى جميع المتطلبات في المجال القضائي وفي مجال الملاحقة. ولاستدامة وضمان مستوى الجودة هذه مكتب المدعي العام في عملياته، سيتعين على قلم المحكمة كذلك أن يوفر مقداراً أكبر من الخدمات والدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن، والعمليات الميدانية، وحماية الشهود.

- ويضاف إلى ذلك أن ثمة زيادات ضمنية في تكاليف الموظفين، يقارب مبلغها ، تنجم رئيسياً عن تطبيق النظام المشترك للأمم المتحدة وما يستتبعه من تكاليف.

- وبصرف النظر عن هذه العوامل، التي تؤثر بصورة مباشرة على عبء العمل الواقع على السواد من وحدات قلم المحكمة وعلى عمليات هذه الوحدات، ويتحدد بما نطاقهما، بذل رئيس قلم مصنية لإعداد ميزانية مقترحة لعام . يظل مقدارها بقدر المستطاع مماثلاً لمقدار المعتمدة. وقد تم تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة بوسائل منها الاستفادة مما سبق إجراؤه من استثمارات وأنشطة في مجال الشراء. وقد أتى ذلك نتيجة تتمثل في أن معظم البرامج والبرامج الفرعية المدرجة ضمن البرنامج الرئيسي لقلم المحكمة مقتر نظيره في بعض الحالات.

- فقد تسنى نتيجة للوفورات المحققة بفضل تحسين النجاعة وتخصيص الاعتمادات بعناية تخصيص الموارد وتحديد درجات أولوية لأوجه استخدامها، التوصل إلى تقليص مبلغ الزيادة البالغة ملايين يورو التي تم في بادئ الأمر تحديدها على أساس ما تم توقعه من العوامل المسببة الإضافية، تخفيضاً يقارب مبلغه ، مليون يورو. وعلى وجه الخصوص تم إلى حد كبير الزيادة في الموارد المطلوبة لدعم الأنشطة القضائية المزيدة المقدار وتقدم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيدية والابتدائية والاستئنافية، والزيادة الضمنية لتكاليف الموظفين. بيد أنه لا يمكن سد الفارق الباقي البالغ ، كبير بمستوى الخدمات المقدمة، ولا سيما في وحدات قلم المحكمة التي تتأثر متأثراً مباشراً بزيادة متطلبات

- وقصارى القول إنه لولا الحاجة إلى موارد ثمة، حتى عند مراعاة الافتراضات المتعلقة بالزيادة في المجال القضائي والزيادة الضمنية في تكاليف الموظفين، ميزانية مقترحة يقارب مبلغها ميزانية عام .

- هذا المنحى كيف تكفل قلم المحكمة بالاعتصار على نمو أدنى في الميزانية، بأداء دوره المركزي بمثابة موفر للخدمات لجميع وحدات المحكمة. وسيستمر رئيس قلم المحكمة على النظر في سبل تحقيق المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد وتحقيق أشكال من العمل التآزري بمثابة تدابير يمكن اتخاذها بغية إلى احتواء ما يلزم في المستقبل من زيادات في الموارد، والتوصل عند الإمكان إلى تمييز إلى . بالنظر إلى الضغط الكبير في مقدار الموارد المقترحة لعام جمعية الدول الأطراف استمرار واستدامة عمليات قلم المحكمة وأنشطته، قدرأ كافيأ من المرونة لكي يتسنى له، في السنوات

المقبلة، إعادة تنظيم البنى والسيرورات الحالية القائمة ضمن قلم المحكمة وإعادة تقييمها. وبالإضافة إلى ذلك سيواصل بذل الجهود مع مكتب المدعي العام بغية التوصل إلى تنسيق وسيرورات فيما بين الأجهزة أفضل وأنجع، وإيجاد أشكال إضافية من العمل التآزري حيثما أمكن ذلك.

- ووفقاً لرغبة الجمعية ورغبة اللجنة سيستمر قلم المحكمة في عام
ل وحدات المحكمة الرامية إلى تحسين
سيرورات عمل المحكمة، وتحديد درجات أولوية أنشطتها والخدمات التي تقدمها والوفورات التي تحققها في
بذلك في الإسهام في تحقيق غاية المحكمة الاستراتيجية المتمثلة في تسيير الشؤون الإدارية
على نحو فعال جيد التخطيط بالقياس إلى .

الجدول ٤٢: توزع الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث لعام ٢٠١٤، توزعاً يبين صافي النقصان والزيادة

المبلغ الإجمالي (بملايين اليوروات)	الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث لعام ٢٠١٤
,	المبلغ المخصص للبرنامج الرئيسي الثالث في م []
	ناقصاً
,	تكاليف وظيفة غير مموّ
,	(وبمن فيهم الخبراء الاستشاريون)
,	تكاليف الخدمات التعاقدية وغيرها
,	تكاليف محامى الدفاع ومحامى المهني عليهم
,	
٠,٨	المجموع المرجعي
	زائداً
,	الارتباط آجلة (تكاليف ووظفين تكاليف تطبيق النظام المشترك للأمم المتحدة)
,	
,	تكاليف الحالة في مالي
,	تكاليف برامج حماية المهني عليهم والشهود
,	تكاليف إدلاء الشهود بشهاداتهم (بما في ذلك تكاليف)
٤,٤	المجموع المرجعي
٦٨,١	المجموع
٣,٦	النمو الإجمالي (٥,٦%)

الجدول ٤٣ : البرنامج الرئيسي الثالث: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	مصرفوات ميزانية عام ٢٠١٢		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتملة		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٤	
	(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		بالقياس إلى عام ٢٠١٣	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	%
الموظفون من الفئة الفنية								
الموظفون من فئة الخدمات								
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	١٩ ٩٢٩,٥	١٤ ٤٨٦,٩	٣٥ ٩٥٥,٨	١٤ ٤٣٥,٢	٢١ ٥٢٠,٦	٢١ ٦٩٥,٤	٥٢٣,٠	١,٥
العمل الإضافي								
الخبراء الاستشاريون								
المجموع الفرعي لتكاليف العاملين	٢٥٠٢,٤	٣ ١٩٠,٧	٥ ٠٣٦,٠	٢ ٦٢٥,٢	٢ ٤١٠,٨	٢ ٦٥٥,٠	١ ٧٧٦,٦	٣٥,٣
معاد								
معاد التقى عليهم								
اللوازم والمواد								
الأثاث والعماد								
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعماد	٩ ٦٠٢,٨	١٣ ٤٠٠,٨	١٣ ٩٨٨,٨	٩ ٥٤٠,٣	٢٤ ٢٢٧,٤	٢٣ ٥٢٩,١	١ ٢٩١,٠	٥,٥
المجموع	٣٢ ٠٣٤,٧	٣١ ٠٧٨,٤	٥٠ ٩٤٤,٦	٢٦ ٥٩٩,٢	٢٤ ٤٢١,٦	٤٥ ٩٤٦,٢	٣ ٥٩٠,٦	٥,٦
تكاليف الصيانة الموزعة								

الجدول ٤٤ : البرنامج الرئيسي الثالث: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

قلم المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات	
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	العامة	الموظفين
الملاك الأساسي										١٠٨		٢٥٣	
الملاك										٨٦		٢٢٥	
المجموع الفرعي		١	٤	١٦	٣٩	٦٦	٦٢	٦		١٩٤	١٦	٢٦٨	٢٨٤
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع		١	٤	١٦	٣٩	٦٦	٦٢	٦		١٩٤	١٦	٢٦٨	٢٨٤

١ - البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة

المقدمة

- ، رئيس قلم المحكمة هو مسؤولها الإداري الرئيسي وهو، بهذه الصفة، من يتولى المسؤوليات في شتى المجالات فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها.
- ويتألف مكتب رئيس القلم من خمسة البرامج الفرعية التالية البيان:

مكتب



- يقوم ديوان رئيس قلم المحكمة بمساندته هو ونائبه وبإسداء المشورة إليهما فيما يتعلق بجميع ولياقتها، وبما في ذلك التعاون مع الدول الأطراف، وتدبير المحكمة واستراتيجياته التي تشمل بنطاقها "المسائل القانونية" وشتى وحدات كل من أقسامها.
- المشورة القانونية التقارير إلى رئيس القلم ويسدي المشورة القانونية بشأن الإطار القانوني للمحكمة فيما يتعلق بالشؤون التي تندرج ضمن نطاق المسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة. ويقوم قسم العمليات بإدارة ومساندة المكاتب الميدانية المقامة في بلدان الحالات بغية تنفيذ المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها في الميدان. وتمثل الاحتياجات التشغيلية لقلم المحكمة، ومكتب المدعي العام، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم، والمحامين، أهم العناصر التي تتحدد بها الخدمات والموارد الخاصة بالمكاتب الميدانية. ويقوم قسم الأمن والسلامة بتوفير بيئة عمل سالمة وآمنة ومصونة مقتضيات السرية، في لاهاي وفي الميدان، بغية حماية جميع الأشخاص الذين يتوجب على المحكمة أن تحيطهم بالعناية، وحماية ممتلكات المحكمة المادية وغير المادية ومواردها من المعلومات. ويقوم قسم دعم المحامين بتنسيق كل المساعدة التي إلى المحامين، وإدارة نظام المساعدة القانونية الخاص بالمحكمة.

الأهداف

- إجراء وتنفيذ مراجعة معمقة لـ"العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، المرحلة التمهيديّة من الإجراءات والتحضير للمرحلة الابتدائية وعقد جلسات المحاكمات، ثم على

إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والتشاور مع الدول الأطراف، والأطراف/المشاركين في القضايا وسائر أصحاب الشأن، بحسب الاقتضاء (- -)

- بالقياس إلى
- نحو يتوافق مع القرارات القضائية ومع حقوق الدفاع (- -)
- إعادة النظر في نظام تقديم الجنح عليهم (- -)
- إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض بالنجاعة والفعالية مع التكفل بالقدرة على تنفيذ ولاية المحكمة (- -)
- القيام في إطار مراجعة المحكمة للأدوار والمسؤوليات بمراجعة وتكييف بنى العمليات المحررة خارج سيما في الميدان (- -)
- تحسين الحوكمة والأمن وآلية إدارة المخاطر فيما يخص جميع البلدان التي تعمل فيها المحكمة، بما فيها البلدان التي عمليات التحقيق والسيرورات القضائية (- -) ، وفيما يخص جميع مراحل
- السهر على كون تدابير الأمن والسلامة مكيفة مع الظروف، وتيسير الحرص على إدراج ذلك في (- -)
- ي في تحسين التحوار بين المحكمة والجمعية وهيئاتها الفرعية من خلال إقامة مرفق لتبادل المعلومات على نحو تاجع إلى (- -)
- (بما فيها الاتفاقات التي لا تترتب عليها تكاليف) واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة وذلك على سبيل الأولوية مع الدول القريبة نسبياً من الناحية الجغرافية إلى الدول التي ينحدر منها الشهود والمتهمون (- -) .

الجدول ٤٥ : النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
		الهدف ١-١-١
%	عدد الحالات التي تعان فيها الدوائر عدم تقدم قلم المحكمة الخدمات الملائمة؛	تدبر المحاكمات على نحو ناجح؛
		الهدف ١-٤-١
%	التقييد بنهج	
		الهدف ١-٥-١
%	إجاز مراجعة نظام الطلبات التي يقدمها المحني عليهم؛	التوصل إلى نظام للطلبات التي يقدمها المحني عليهم
%	تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء؛	
		الهدف ١-١-٢
%	الانتهاء من التقييم الذي يجريه قلم المحكمة فيما يخص بنيتها وملاكها من الموظفين	للتبعات على مجمل بنية المحكمة؛
		الهدف ٣-١-٢
%	تحديد آفاق العمليات في الميدان؛	تحسين تنسيق عمل المحكمة في بلدان الحالات وزيادة أثره؛
		الهدف ٥-٦-٢
%	إعمال الخلية المعنية بالأزمات؛	لأزمات؛
		الهدف ١-٨-٢
%	عدد الحوادث المنطوية على إصابات خطيرة بسبب إهمال إداري؛	السهر على عدم وقوع حوادث بسبب نقص في العمل الوقائي أو
%	فحص جميع الأشخاص والأشياء التي تدخل مباني المحكمة؛	في محاطر يمكن للمحكمة أن تتبأ بها، وذلك مع إتاحة
%	التقييد بمعايير العمل الأمنية الدنيا؛	استمرار العمل في الوقت ذاته؛
		الهدف ١-١-٣
%	مشاركة قلم المحكمة وإسهامه في جميع ما والأحداث، إلخ؛	
		الهدف ١-٤-٣
	عدد الاتفاقات الإطارية التي تُرم دعماً لعمليات المحكمة.	

(أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة

- ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس قلم المحكمة ونائبه فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لإدارة المحكمة وتقديم الخدمات إليها. فمن المهم أن تتيسر بتصرف رئيس قلم المحكمة ونائبه بنية تتيح التواصل الفعال ضمن المحكمة، ومع الدول الأطراف وغيرها من الشركاء الشأن. وعليه يجب على هذا الديوان التواصل داخلياً ضمن قلم المحكمة وفي المحكمة جمعاء وكذلك

- ويساند هذا الديوان رئيس القلم في إعداد الميزانية البرنامجية السنوية، وفي المشاورات مع التابع للمكتب، وفي تنسيق التي تشمل بنطاقها شتى إجراءات الخاصة بمشاركة المحني عليهم والمبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء. ويتولى هذا الديوان، باعتبار الامتثالية للمحكمة وحساباتها الخاصة، التوصيات الصادرة في إطار المراجعات الداخلية والمراجعات الخارجية، ويعمل بصفته مديراً عاماً للصناديق

- وبالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه رئيس قلم المحكمة في تأمين الدعم والتعاون من جانب الدول طرف فإن ديوانه يقوم أيضاً بإيصال طلبات التعاون القضائي إلى الدول المعنية وبالسهر على تنفيذها. تتولى المسؤولية عن تنظيم حلقات تدارس أجل التفاوض مع الدول لعقد اتفاقات طوعية، مثل الاتفاقات بشأن حماية الشهود وبشأن الإفراج المؤقت

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- يتعين على رئيس قلم المحكمة، أو على من يمثله، أن يسافر من أجل زيادة المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الموارد المعنية لرئيس قلم المحكمة مواصلة تنفيذ ولايته فيما يخص المحني عليهم، والشهود، والدفاع. وتشتمل على زيادة مقدارها في المئة، لسد تكاليف السفر إلى نيويورك للمشاركة في دورة الجمعية.

الضيافة

- يهيئ قلم المحكمة قسطاً محدوداً من الضيافة بغية زيادة الدعم والتعاون بين الدول الأطراف والشركاء الخارجيين مثل الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- . تختلف من حالة إلى حالة العملياتُ المزيّدة العدد التي تجرّيها المحكمة في شتى رافياً المحليةً، والمتطلّباتُ الأمنية في الميدان بعيداً عن المقر، رئيس قلم المحكمة أن يزور الدول الأطراف والشركاء المحليين في الميدان بغية الحصول على دعمهم وزيادة تعاونهم.

() طلبات النشر: استعراض ما ينشره الموظفون قبل تقديمه إلى رئيس قلم المحكمة لكي يقره وذلك للتكفل بأن آراءهم وقناعاتهم الشخصية لا تضر بواجباتهم الرسمية أو بمصلحة المحكمة.

- النتائج المتوخاة:

() إسداء مشورة قانونية راسخة ومتسقة وآتية في حينها إلى المحكمة بشأن جميع المواضيع المسرودة أعلاه؛

() التعاون الفعال بين شتى أركان المحكمة فيما يخص الوثائق القانونية الداخلية؛

(ج) تقليص تعرض المحكمة للمقاضاة القانونية إلى حده الأدنى.

- يرأس هذا القسم مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-)
 - ، وموظف () وموظفاً قانونياً (-)
 (من الرتبة خ ع-) (من الرتبة خ ع-) . واعتباراً من الربع الثاني من عام
 يتوزع عبء عمل هذا القسم إلى ثلاثة أركان
 :

‘ ’
 تسيير شؤون العدالة والنصوص الإدارية:
 في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و() () أعلاه؛

‘ ’
 الامتيازات والحصانات، والدعم في الإجراءات القضائية:
 والخدمات المسرودة في الفقرات الفرعية () و(ز) و(ح) و(ط) من الفقرة
 أعلاه؛

‘ ’
 العقود وشؤون الشراء: ركن يشمل الأنشطة والخدمات المسرودة في الفقرات الفرعية
 (ج) و(د) و() أعلاه.

- إن المساعد القانوني مسؤول مباشرة أمام رئيس القسم وهو يقدم الدعم القانوني بحث
 وإعداد مشاريع نصوص لجميع العاملين في القسم بحسب الاقتضاء. ويقدم المساعد الإ
 إلى القسم في مجال السكرتاريا/الإد .

الموارد من الموظفين

الوظائف الثابتة

- أعيدت الآن إلى قسم إدارة المحكمة وظيفة لموظف قانوني ثان (من الرتبة ف-)
 نُقلت منه إلى قسم خدمات المشورة القانونية في عام .
 قانونية بغية تجسيد مهامه على نحو أفضل، لأنها كانت قد عدلت إذ أُضيفت إليه في عام
 الموظف القانوني الثاني (من الرتبة ف-)
 أصبحت بنيته تضم ثلاث وحدات، كل منها مسؤولة مباشرة أمام رئيسه: وحدة تسيير
 والنصوص الإدارية، التي تبقى دون تغيير، ووحدة العقود والمشورة في مجال الش
 والاتفاقات والامتيازات والحصانات. ويرأس كلاً من وحدة تسيير والنصوص
 الشؤون القضائية والاتفاقات والامتيازات والحصانات مستشار قانوني (من الرتبة ف-)
 وحدة العقود والمشورة في مجال الشراء موظف قانوني (من الرتبة ف-) . ويقوم الموظف القانوني المعاون
 (-) بدعم وحدة تسيير والنصوص الإدارية. ويرد في الفقرات الفرعية ‘
 ‘ ، ‘ ، ‘
 ه وصف للأنشطة المحددة التي تضطلع بها كل من هذه الوحدات. أما

في الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة **فيهم بما بحسب الموضوع وبحسب** توفر الموظفين.

- إن المساعد القانوني (من خ ع -) والمساعد الإداري (من الرتبة خ ع -) يخضعان كلاهما لإشراف رئيس قسم خدمات المشورة القانونية. ويقدم الأول دعماً قانونياً إلى الشعبة بحث شاريع نصوص لجميع موظفي القسم بحسب اللزوم، بينما يقدم الثاني دعماً في مجال / .

- وينبغي ملاحظة أن قسم خدمات المشورة القانونية، نتيجةً لإعادة الوظيفة الثانية من الرتبة ف- منه إلى قسم إدارة المحكمة، يقدم حالياً بملاك من الموظفين أقل بمقدار موظف قانوني واحد (من الرتبة -) نفس الخدمات التي كان يقدمها في السنة المالية السابقة. إن هذا التخفيض زاد من الضغط الواقع على قسم خدمات المشورة القانونية زيادة كبيرة. وسيُتأهبُ
د يلزم في عام تعديل لملاك هذا القسم من الموظفين لكي يستمر على صون التقيد بالمواعيد في تقديم الخدمات وجودة الخدمات المقدمة.

الموارد من غير الموظفين

الخدمات التعاقدية

- تلزم الخدمات التعاقدية لتوفير الخدمة الاستشارية والخبرة القانونية يُحتاج إليها في مقر المحكمة وفي الميدان. فأنشطة المحكمة تؤتي بحثاً إضافياً مستمراً وعملاً في مجال إعداد النصوص، قد يحتاج قسم خدمات المشورة القانونية من أجلها إلى خبرات
الراسخة والدقيقة والآتية في حينها بشأن هذه المسائل يتسم بدرجة عالية من الأهمية لتقليل تعرض المحكمة للمقاضاة القانونية، ولضمان قانونية أداء المحكمة لأعمالها وأنشطتها. وعلى وجه الإجمال قى المبلغ المطلوب في إطار هذا البند ماثلاً لنظيره فيما يخص عام .

الجدول ٥٠: مؤشرات عبء العمل الواقع على عاتق قسم خدمات المشورة القانونية وإحصائيات ذات صلة

مقدّر عبء العمل لعام ٢٠١٤	مقدّر عبء العمل لعام ٢٠١٣	عبء العمل الفعلي في عام ٢٠١٢ والنسبة المئوية لزيادته/نقصانه بالقياس إلى عام ٢٠١١	أنشطة قسم خدمات المشورة القانونية
			- تسيير
		%	
			- مستحقات الموظفين
		%	
			- حالات مراجعة المشتريات
		زيادة نسبتها , %	
			-
		زيادة نسبتها , %	
			-
		زيادة نسبتها %	
			- النصوص
		زيادة نسبتها %	
			- الدعم في الإجراءات القضائية
		زيادة نسبتها %	
			-
		%	
			- تمثيل المحكمة في الهيئات الخارجية
			-
		%	

(ج) البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة

- تتمثل مهمة قسم الأمن والسلامة في توفير بيئة عمل سالمة وأمنة ومصونة
المنتخبين وموظفيها، والخبراء، والمحامين، والمتهمين، والشهود، والزوار، وغيرهم،
مقرها وفي الميدان. ويضطلع هذا القسم بحماية جميع الأشخاص الذين يتعين على المحكمة العناية بهم،
بحماية ممتلكات المحكمة المادية وغير المادية، وموارد معلوماتها.

- المحكمة، وبما فيها هيئة الرئاسة والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول
الأطراف وأمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم، وتشمل هذه الخدمات على وجه الخصوص ما يلزم
من خدمات الأمن والسلامة من أجل إجراء جلسات المحكمة على نحو آمن ودون انقطاع.

- وفي الميدان القسم بأود الاحتياجات ذات الطابع المحدد للمتفيعين بخدماته من جميع
وحدات المحكمة، وبخاصة مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والمحامين، والصندوق الاستئماني للمحني

- وعملاً بالمبادئ التوجيهية النازمة للعلاقات بين المحكمة والوسطاء، عُهد إلى هذا القسم بمهمة
إعمال تدابير للسهل على سلامة وأمن الوسطاء في الميدان. ومن الأعمال المحيطة بهذا المجال
إجراء عمليات تقييم المخاطر الأمنية، والارتباط بالسلطات الوطنية فيما يخص تدابير الحماية
المشورة وتوفير التدريب فيما يتعلق بأفضل الممارسات.

- وترتبط الزيادة المقترحة في ميزانية هذا القسم إلى حد كبير بعاملين: الحالة الجديدة في مالي،
والزيادة في احتياجات مكتب المدعي العام إلى الخدمات.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- اثنان وعشرون مساعداً معنياً بالدعم الأمني، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً لكل منهم.
متطلب مستمر. يغتنم قسم الأمن والسلامة هذه الفرصة لتذكير

المعنيين بالدعم الأمني في المقر (كل منهم من الرتبة خ ع-).
وظائفهم هي وظائف يُشغل جميعها حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ويُدْرَج المخصَّص لها في الميزانية
المعتمدة للبرنامج الفرعي " " ، وسيظل يحتاج إلى الخدمات الأمن
التي يوفرها في المستقبل المنظور، وبما في ذلك بعد الانتقال إلى المباني الدائمة. ومن حيث المبدأ ينبغي أن
لا يستعان بالمساعدة المؤقتة العامة إلا على أساس الاحتياجات المؤقتة (ولغرض محدد بوضوح)، لفترة
محدودة. بيد أن القسم لن ينشد تحويل هذه الوظائف التي تسد تكاليفها في إطار المساعدة المؤقتة العامة
إلى وظائف ثابتة في إطار ميزانية عام عود إلى هذا الأمر في المستقبل.

العمل الإضافي

-
يكون عدد من الوظائف الأمنية مشغولاً بصورة دائمة. ووفقاً لنظام موظفي المحكمة الأساسي ونظامهم
الإداري يستحق موظفو الأمن من فئة الخدمات العامة تعويضاً مالياً عن عملهم ليلاً. ويلزم اضطلاعهم

بعمل إضافي على نحو منتظم، وذلك بالنظر إلى العطل العامة والإجازات الرسمية، ودعم المهمات، وحالات النقص في الموظفين.

الموارد المتصلة بالحالات

الوظائف الثابتة

- يعتمد هذا القسم الإبقاء على بنيتة الاشتغالية القائمة وعلى موارده العاملة في الميدان لكي من توفير الدعم للأنشطة الجارية التي يضطلع بها المتفعمون بخدماته. وهو يواصل إعادة تقييم موارده عملياته وجماعتها بالقياس إلى تكاليفها. وتشتمل بنية هذا القسم على موظف ميداني معني بالأمن من الرتبة ف-

جمهورية الكونغو الديمقراطية في عدادهما، بالنظر إلى قدها وإلى مفهوم تركيز أنشطة المحكمة . فلكل بلد من بلدان الحالات موظف أممي ميداني مساعد واحد من الرتبة خ ع- ومساعد أممي محلي واحد يُحشد محلياً، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يعمل موظف أممي ميداني مساعد واحد من الرتبة خ ع-راً ومساعد أممي محلي واحد محشود محلياً، في كل من كند وبونيا، يشرف عليهما موظف أممي ميداني من الرتبة ف- مقره كنشاسا. وسيستعان بالموارد القائمة للنهوض بأود أي أنشطة يُضطلع بها في ليبيا والسودان.

المساعدة المؤقتة العامة

- موظف أمن ميداني (من الرتبة ف-3)، وموظف أمن ميداني مساعد (من الرتبة خ ع-راً)، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. يلزم تمويل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف أمن ميداني - وموظف أمن ميداني مساعد من الرتبة خ ع-راً من أجل الحالة الجديدة في مالي. وقد أدرج هذا التمويل ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة في طلب استخدام صندوق الطوارئ فيما يخص مالي الذي قدم في عام ، وهو يُطلب الآن في إطار البرنامجية.

العمل الإضافي

- مخصَّص للعمل الإضافي بغية سد تكاليف زيادة ساعات جلسات المحكمة وحالات النقص في عدد الموظفين بسبب عدم كفاية عدد الموظفين الأمنيين. وبدون رصد مخصَّص للعمل الإضافي يتعذر على القسم توفير خدمات دعم الجلسات بعد ساعات العمل النظامية. وقد احتسب المبلغ الإجمالي المخصَّص لسد تكاليف العمل الإضافي بالاستناد إلى جدول الجلسات الحالي (انعقاد المحكمة في عام .)

الموارد من غير الموظفين

- باستثناء تكاليف السفر، التي زيد المخصَّص لها بسبب زيادة عدد الحالات وزيادة مقدار ات لسد جميع التكاليف الأخرى غير المتصلة بالحالات، على ما كانت عليه في ميزانية عام .

الموارد الأساسية

السفر

- يلزم المخصص المعني من أجل المشاركة فيما له أهمية أساسية من الجلسات الإطلاعية واجتماعات التنسيق مع الشركاء في المنظمات الدولية الأخرى، مثل إدارة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة، والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمؤتمرات المعنية غية التكفل بالعمل بأفضل الممارسات والمعايير، وتحسين القدرة على رصد ومعالجة مواطن ضعف الحال فيما يتعلق بالأمن والسلامة على النحو الأكثر فعالية والأجّج من حيث التكاليف، الترابط ، وتيسير تبادل المعلومات.

الخدمات التعاقدية

- الأمني ومسك المفاتيح وخدمات التحرك الاستجابي
يخص منازل كبار مسؤولي المحكمة. وعملاً بالتوصيات المقدمة في إطار عمليات المراجعة، وإثر التمرين على تدبير المخاطر، طبق مكتب الأمن والتحقيق فيما يتعلق بالموظفين إجراء تحقق أمني من جميع من الموظفين، بين، والمهنيين الزائرين، والخبراء الاستشاريين، والمقاولين، قبل تعيينهم أو استقدامهم.

التدريب

- جميع موظفي الأمن تدريباً منتظماً على الإسعاف و
التحرك الطوارئ مؤهلاتهم و
المحكمة وأنظمة الدولة المضيفة. ومن التكاليف المراد سدها تكاليف التدريب في مجال أمن المعلومات، وإدارة الأمن، وتدير الحوادث التي يؤخذ فيها رهائن، والسيطرة والتقييد، والحماية اللصيقة، ويعتبر ذلك فيما يخص المحكمة في مضممار الأ .

النفقات التشغيلية العامة

- الأساسية لأمن المعلومات، واشتراك العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وبالنظر إلى إرجاء تبديل مبي تُنتظر زيادة في تكاليف صيانة هذه المعدات لأنها قديمة ومعرضة للتعطيل. فوجود أمني عاملة بصورة كاملة يتسم بأهمية أساسية فيما يخص نظام الأمن في المحكمة.

اللوازم والمواد

- يشمل بند اللوازم والمواد المؤن الأساسية اللازمة لمكتب الشارات و
الأمن، والعناصر اللازمة للتدريب على الأسلحة النارية،

الأثاث والعتاد

- يشمل هذا البند شراء ومسك مقتنيات تتصل بأمن المعلومات، ومعايير
التقيّد بلوائح الدولة المضيفة وبأفضل الممارسات فيما يتعلق بما يندرج

نطاق

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- يشمل هذا البند الأسفار المتصلة بإجراء عمليات التفتيش، والارتباط بالشركاء في الميدان، مثل دائرة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة والسلطات المحلية، والتنسيق مع هؤلاء الشركاء، بغية التكفل بفعالية ممتلكات، والمباني، والتقيد بأفضل الممارسات والمعايير.

- وفي إطار سيرورة تدبر المخاطر الأمنية،

يجريه

دعماً للأنشطة على

- ويطلب مبلغ محدود لتحمل تكاليف أسفار مسؤولين إلى بلدان الحالات.

- إن ميزانية السفر المقترحة تنطوي على زيادة كبيرة بمقدار يزيد قليلاً عن في المئة. وتتصل هذه الزيادة أساسياً بالحالتين في السودان وليبيا، حيث يتعين على قسم الأمن والسلامة أن يستعين بالموارد العاملة في المقر لدعم أنشطة مكتب المدعي العام الميدانية.

الخدمات التعاقدية

- مي الخدمات الأمنية المحليين (حراسة الأمن) في ميدانية للمحكمة وأجهزة إنفاذ القانون المحلية (الشرطة والجيش). ويتعين على القسم السهر على السلامة والأمن في جميع المكاتب الميدانية ومواصلة دعم مهمات المحكمة بمساعدة الشرطة/الجيش المحليين.

التدريب

- يحتاج جميع إلى نفس

الذي يحتاج إليه

فضلاً عن التدريب المتخصص في الشؤون المتصلة بالأمن الميداني، مثل التدريب على الحماية اللصيقة

- () المسماة "نحوج السلامة والأمان في البيئات الميدانية" وذلك في إطار برنامج منظم شامل توعية الموظفين في مجال السلامة. التدريب الأمني الميداني الموفر لموظفي المقر الذين يكلفون بانتظام بالعمل في الميدان والموظفين بصورة دائمة للعمل الميداني بأهمية أساسية لتعزيز مهاراتهم في مجال الأمن والسلامة. أما على مستوى المقر دورة التدريب على "نحوج السلامة والأمان في البيئات الميدانية" توفر بالتعاون مع جيش الدولة "أما فيما يخص سائر الموظفين العاملين في الميدان"

بتوجيه وإشراف من موظفي الأمن الميدانيين التابعين للمحكمة؛ وقد تم تمييز مكانين لإجراء دورة التدريب هذه في الميدان هما كنشاسا (حيث يجري التدريب باللغة الفرنسية) وكينيا (حيث يجري التدريب باللغة). ولا تشتمل تكاليف الدورة على تكاليف السفر ولا على تكاليف بدل المعيشة اليومي، التي

النفقات التشغيلية العامة

- إن المحكمة، بصفتها عضواً في نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة،
الترتيبات الخاصة بتقاسم هذه التكاليف في كل من المجالات التي لها فيها حضور

اللوازم والمواد

- يلزم المخصص المعني لسد تكاليف متطلبات أساسية مثل البدلات الرسمية ومعدات الحماية
وغير ذلك من اللوازم والمواد الضرورية التي يستلزمها أداء المهمات الأمنية في الميدان أو في المحكمة.

الأثاث والعتاد

- يلزم المخصص المعني لسد تكاليف اشتراكات للحصول على معلومات
من أجل مكتب تحليل الأمن الميداني ضمن وحدة الأمن الميدانية.

تجارية

(د) البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية

- في عام

بالولاية المنوطة به في مجال التنسيق. وفقاً لمبدأ تحدد العمليات الميدانية بالجوانب القضائية المكاتب والفروع الميدانية تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ إجراءات المحكمة القضائية في عام المدعى العام، والمحامين، والصندوق الاستئماني للمجني

بهم، ستظل تمثل العوامل الأساسية التي تتحدد بها الأنشطة الميدانية في عام ، وسيحدد بها الحُصص لسد تكاليف الخدمات والموارد. وسيستدتم قلم المحكمة ستة مكاتب ميدانية في ثماني حالات تنظر فيها المحكمة. وسيواصل المكتب الميداني القائم في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والمكتب الميداني المتقدم الصغير القائم في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) دعم الأنشطة المتصلة بدعاوى الاستئناف ودعاوى جبر الأضرار في قضية لوبنغا كاتنغا أنغوجولو المزيدة في قضية أنتاغندا سيما في إقليم كيفو وإقليم إيتوري. كما إن المكتب القائم في نغي (جمهورية

(سيواصل أيضاً أنشطته للنهوض بأود قضية ميا بالقياس إلى تكاليفه. وسيستدتم حضور ميداني في كمبالا (أوغندا) بغية مواصلة تقديم خدمات شتغالي ستمر إلى مكتب المدعى العام والمكتب الإقليمي للصندوق الاستئماني للمجني علي يتعلق بعملهما في أوغندا وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية ولدعم عدد محدود من الأنشطة الساكنة لقلم المحكمة. وسيظل يستفاد في أعمال التحضير لإجراءات المحاكمة في قضيتي الحالة في كينيا ابي القائم في نيروبي التابع لفرقة العمل التابعة لقلم المحكمة. كم سيستدتم وجود ميداني في كوت ديفوار لرفد عمليات التحقيق في مالي المزمع إجراؤها طيلة عام .

- وبالنظر إلى الزيادات في عدد الحالات وطلبات تقديم الدعم إلى مكتب المدعى العام، وإلى تعديلات الاستر وإلى الالتزامات التعاقدية وغيرها من التكاليف الثابتة، وإلى درجة المرونة

يخص التكاليف غير المتصلة بالعامل

) فيما يخص التكاليف الأخيرة الذكر أقل طفيفاً من مقدارها

.

الموارد من الموظفين

الموارد المتصلة بالحالات

عمليات إعادة تخصيص الوظائف

- استمراراً على الحال التي شهدها عام ، واستناداً إلى الافتراضات المتعلقة بالجوانب القضائية والمتطلبات التشغيلية المتوقعة فيما يخص كلاً من بلدان الحالات في عام تخصيص وظيفتين: نقل سائق واحد (من الرتبة خ ع-رأ) من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كينيا، ونقل سائق واحد (من الرتبة خ ع-رأ) من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المساعدة المؤقتة العامة

- منسق لفرقة العمل التابعة لقلم المحكمة، من الرتبة ف-٤، لمدة ١٢ شهراً. وظيفة مستمرة.
هذا الموظف للإشراف على المكتب الميداني لفرقة العمل التابع لقلم المحكمة القائم في نيروبي كما أقره الرئيس، وتولي المسؤولية عن مجمل أنشطة التنسيق والدعم فيما يتعلق بالحالة في كينيا. ويرتقب أن يشهد جلسات محاكمة في قضيتي الحالة في كينيا
تنسيق ودعم أنشطة مزيدة زيادة كبيرة، بما في ذلك تنسيق جميع طلبات التعاضد والتعاون القضائيين الصادرة عن الدوائر في القضيتين.

- موظف مختص/مساعد معني بالدعم الإمدادي، من الرتبة خ ع-٤، لمدة ١٢ شهراً. وظيفة مستمرة. للنهوض بأود جميع الحالات الثماني والمكاتب الميدانية الستة، يلزم موظف مختص/مساعد معني بالدعم الإمدادي (وظيفة مستمرة) لأداء المهام المتصلة بالدعم والمساعدة الاشتغاليين / ، ومهمة تخطيط الدعم/تنسيقه، وتنفيذ خطط الدعم الاشتغالي وإدارة أنشطة المحكمة على نحو فعال، والسهر على تنفيذ إجراءات العمل القياسية الخاصة بالنشاط الميداني على وجه التحديد في ستة المكاتب الميدانية جميعها.

- رتبة خ ع-٤ شهراً. وظيفة جديدة (تمثل استمراراً لوظيفة كانت تمول في إطار طلب الاستعانة بصندوق الطوارئ من أجل الحالة في مالي). يحتاج إليها لدعم عمليات التحقيق المستمر في مالي المخطط لإجرائها طيلة عام ، يعمل شاغلها انطلاقاً من كوت ديفوار.

- أربعة أعوان تنظيف، من الرتبة خ ع-٤، كل منهم لمدة ١٢ شهراً. وظائف استوعبت تكاليفها الماضية عن طريق خدمات تعاقدية استعرت بما لمتطلبات تحقيق النمو الصغري في ميزانية عام ٢٠١٢. وتعتبر استعادتها في عام ٢٠١٣. تطلب هذه الوظائف في إطار المساعدة المؤقتة "١١"
أجل تحقيق الاستمرارية، لا في إطار عقود الخدمات الخاصة، التي تم مدتها بتسعة أشهر في السنة. وقد نُظر في تكليف جهات خارجية بتوفير الخدمات المعنية، لكن هذا الحل اعتبر غير قابل للتطبيق، بسبب الشواغل المتصلة بالأمن، وبسبب عدم توفر مقدمي الخدمات في الأماكن الأنأى. ويجدر التنويه إلى أن أعوان التنظيف الأربعة المقترحين (المطلعين بالإضافة إلى ذلك على ظروف عمل المكتب الميداني) قد تم التدقيق الأمني في شأنهم على الاستعانة بهم، أنهم الميداني.

- وظيفة سائق عام، من الرتبة خ ع-٤، لمدة ١٢ شهراً. وظيفة جديدة. يحتاج إليها ليحل شاغلها محل غيره من السائقين في إطار عقود خدمات خاصة خلال فترات حشد السائقين، أو فترات إجم المديد،/أو في حالة طرء متطلبات اشتغالية فورية مخصوصة في أي من الأماكن التي تقوم فيها

- وظيفة سائق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من الرتبة خ ع-٤، لمدة ١٢ شهراً. وظيفة جديدة. يحتاج إليها لتلبية متطلبات دعم المهام المزيدة المتوقع أن تشهدها قضية أنتاغندا وطلبات الخدمات

ظهر من المؤشرات المتعلقة بأعباء العمل أنه يلزم موظف مختص للاهتمام باثنين على الأقل من بلدان الحالات. وإذا تعين النهوض بأود ثماني حالات وستة مكاتب ميدانية قائمة في أماكن مختلفة، فإنه يحتاج إلى ثلاثة موظفين مختص على الأقل (المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة بالإضافة إلى الموظفين الثابتين). وتظل الوظيفة لأنشطة المحكمة في الميدان ولتفادي حالات الانقطاع في هذا العمل، وبجودة الدعم الاشتغالي والتنسيق ؛

- إن الزيادة في الموارد من الموظفين بالقياس إلى عام تجسّد تعديلات يراود بها الوفاء بتقديم الدعم الاشتغالي في بلدان الحالات وتلبية طلبٍ مزيدٍ من مكتب المدّعي العام على تقديم الخدمات. وتبلغ هذه الزيادة على وجه الإجمال أقل من

الموارد من غير الموظفين

- كما بيّن في الفقرة أعلاه، تبقى الموارد من غير الموظفين في عام عند مجرد حدها الأدنى، وأقل من المقدار الأمثل.

الرسم البياني ٢:



السفر

- الكاليف إن قسم العمليات الميدانية، بالنظر إلى طبيعة عمله، سيظل يحتاج إلى الأسفار لأغراض المراقبة، والتنسيق، والإشراف، والدعم، ومن أجل المهمات على نطاق المحكمة جمعاء، وبما في ذلك بدل المعيشة اليومي.

- وبالإشارة إلى الملاحظات التي أبدت أعلاه، تتصل الزيادة في الاعتمادات المطلوبة بالعودة إلى التكفل بالوفاء بمعايير الدعم الاشتغالي (الحالة في مالي) أسفراً متكررة من كوت ديفوار ومن المقر؛ والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والدعم المزيد للمهام في قضية لوينغا كاتنغا انغوجولو انتاغندا.

الخدمات التعاقدية

- تتصل التكاليف المتكبدة بمتطلبات دعم تقديم الخدمات إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكافحة الملايا تبخير المكاتب

- خصّص المعني أيضاً للمرة الأولى متطلبات الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من دعم يتمثل في توفير إلى المناطق التي تملك فيها، ومتطلبات دعم البعثة بتحمل إيجار المركبات لمحدد الهجرة في مالي وذلك في ظل عدم وجود للمحكمة، ومتطلبات تحمل إيجار المركبات الخاصة بمكتب المدّعي العام من أجل الحالة في كوت ديفوار

كما يرد في تبيان الاحتياجات فيما يخص عام . وذلك يعلل الزيادة المرتفعة في الاعتمادات
ة بالقياس إلى السنوات السابقة.

التدريب

- تبقى ميزانية التدريب الخاصة بقسم العمليات الميدانية متدنية المقدار للسنة الثانية على التوالي. ويعتبر المخصص المعني الميدانية. إن التدريب المهني من الأهمية بمكان للموظفين الميدانيين لكي يُعدّوا أقصى إعداد ممكن من أجل إعادة تخصيصهم بعد إغلاق المكاتب الميدانية.
- كما يظل يُحتاج إلى التدريب المتخصص المتصل بالقدرة على تدبر الأزمات دعماً للأنشطة .
- دورات تدريب الموظفين في مجال السلامة ودورات التدريب المهني المتخصص في مجال الأمن (مثل تقنيات تدريب السائقين المتخصص في مجال الحماية والأمن و/أو وسائل تحسين هذا التدريب) بأهمية أساسية فيما يخص قسم العمليات الميدانية.

النفقات التشغيلية العامة

- . يراد به سد التكاليف الثابتة مثل تكاليف الإيجار والتأمين والتخليص الجمركي فيما يخص جميع الأماكن، وسد التكاليف المتغيرة التي تترتب على وجه التحديد على الصيانة والمرافق، والتي تقيّم بالحد الأدنى المسند إلى العمر، وبيئة العمل، ووجه الاستعمال (يجدر بصورة خاصة التنبيه إلى مصر الزائد للممتلكات من المركبات الميدانية/ المسافة الزائدة المقطوعة بما/ استعمالها الزائد .
- التكاليف المعنية تزداد إلى حين تتوفر سياسة شاملة في احتياز ما ندرج في عداد رأس المال. والمبالغ المطلوبة أقل مما يناظرها في العام السابق.

اللوازم والمواد

- . يراد به رئيسياً سد تكاليف وقود المركبات والمواد في جميع أماكن المكاتب الميدانية. وسيثابر قسم العمليات الميدانية على رصده للصيق للمسافة التي تقطعها المركبات التي يملكها ومقدار الوقود الذي تستهلكه هذه المركبات والمواد العائدة له دعماً لعمليات المحكمة في الميدان. أما الزيادة التي تنوف نسبتها على في المئة فتشمل متطلبات الدعم المقدم إلى المناطق التي ليس للمحكمة ود يذكر، ودعم العمليات في الحالة في مالي واحتياجات مكتب المدعي العام إلى الخدمات في

الأثاث والعتاد

- د على استعماله الناجع لممتلكات المحكمة. لكنه، فيما يخص ممتلكات المحكمة من المركبات، يحتاج، بالنظر إلى العوامل المتصلة بالعمر/المسافة المقطوعة/وجه الاستعمال، إلى

حتى تاريخه يتدبر قسم العمليات الميدانية مركبة تملكها في أماكن ميدانية عديدة، في بعض الحالات سبع سنوات، وبلغ مجمل المسافة المقطوعة بما متر، سُجلت في سياق استعمالها منذ في الميدان للمحكمة. وتقتضي الممارسة الدولية القياسية في هذا المجال بأن لا تزيد مدة استعمال المركبات في هذه الظروف التشغيلية الق خمس سنوات وذلك لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن، وبالتكاليف أيضاً؛ لأن توفر قطع الغيار يجب أن يؤخذ با

ستثمار كبير في هذا المجال في عام ، على النحو المشار إليه في الجدول

الجدول ٥٥: البرنامج الفرعي ٣١٨٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقريب إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			٣١٨٠ قسم العمليات الميدانية
	المبلغ	النمو %	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	
								وظفو الفئة الفنية
								وظفون من فئة
								المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
								الإضافي
								الخبراء
								المجموع الفرعي لتكاليف العاملين
								اللوازم والمواد
								لأثاث والعتاد
								المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين
								المجموع
								تكاليف الصيانة الموزعة

الجدول ٥٦: البرنامج الفرعي ٣١٨٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مجموع موظفي فئة الخدمات مجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ-ع-رر	خ-ع-رأ	خ-ع-رأ العامة	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	قسم العمليات الميدانية
														الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
														المجموع الفرعي
														الملاك الأساسي
														الملاك المتصل بالحالات
														المجموع الفرعي
														الوظائف المعاد توزيعها/
														/
														المجموع

(هـ) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

- يتولى قسم دعم المحامين التنظيم المركزي لكل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين وتنسيق هذه المساعدة؛ وهو يعمل في قلم المحكمة بمثابة المنسق فيما يخص مكاتب المحامي العمومي، لأغراض الإدارية،
- لذا القسم برنامج المحكمة للمساعدة القانونية التي تقدم للمعوزين من المدعى عليهم والمجنبي عليهم. ثم إن جميع المدعى عليهم والأنشطة أجهزة الانضباط في المحكمة تندرج في إطار البرنامج الفرعي ٣١٩٠.
- وقد تسنى التخفيض في ميزانية هذا القسم لعام الجديده الخاص بالمحكمة ومتابعة أفرقة المساعدة القانونية ومراقبتها على نحو أكثر صرامة.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- موظف قانوني معاون، من الرتبة ف-، للنهوض بأود
- الزيادة في عبء العمل نتيجة للتعديلات التي قُدر في عام إدخالها على نظام المساعدة القانونية، والتي تقضي بأن يطبق قلم المحكمة ضوابط الرقابة الأكثر صرامة المشار إليها في الفقرة السابقة. وبذلك سيتكفل بتحقيق جميع الوفورات المقترحة في إطار ميزانية

الموارد من غير الموظفين

الموارد المتصلة بالحالات

المساعدة القانونية للدفاع

- حُسبت كلفة المساعدة القانونية لكل مدعى عليه معوز الذي أقر في عام ووفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية عام . ورُصد مبلغ إضافي لسد تكاليف التي يقضي بها النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولانحة المحكمة.

المساعدة القانونية للمجنبي عليهم

- كلفة المساعدة القانونية لكل مجموعة من المجنبي عليهم د في الافتراضات نظام المساعدة القانونية المعدل الذي أقر في عام . وقد رُصد مبلغ إضافي لتسديد كلفة المساعدة القانونية في

السفر

- في الميزانية لسد تكاليف السفر فيما يخص المهمات التي يقوم بها أعضاء أجهزة الانضباط للمشاركة في ست جلسات، وأربع مهمات يقوم بها المحقق المالي، وثلاث مهمات تتصل من وجه آخر

(المشاورات مع ممثلي المهنة القانونية، وتبادل الخبرات مع الجهات الأخرى التي تتولى إدارة المساعدة القانونية، إلخ).

النفقات التشغيلية العامة

- يترتب دفع اشتراك سنوي مناسب من أجل مشاركة المحكمة في شبكة صلات دولية لاستعادة

٢ - البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

المقدمة

- تقدم شعبة الخدمات الإدارية المشتركة طائفة متنوعة من الخدمات غير المحكمة برمتها. وتتألف هذه الشعبة من مكتب مديرها، وقسم الموارد البشرية، وقسم الميزانية والمالية، والاتصال. وتتحدد المهمات التي تؤديها هذه الشعبة بالمتطلبات في مجال الخدمات، وهي تتولى التنسيق الأساسي سهرًا على استخدام الموارد البشرية والمالية في جميع وحدات المحكمة بأسرها باستخدام الفعّال الأمثل.

- ويحظى بأعلى درجات الأولوية لدى الشعبة تقديم التخطيط، والناجعة من حيث التكاليف، دعماً لمهام المحكمة القضائية، مع السهر في الوقت ذاته على توفير دعم تكنولوجي وموارد بشرية ملائمين، والمضي في تطوير نظم المحكمة من أجل التخطيط والميزنة على نحو استراتيجي ناجح. إن هذه إذ تفعل ذلك، تظل ملتزمة ببيان رسالة المحكمة الوارد في خطتها الاستراتيجية، حيث تتعهد المحكمة بأن تكون "شفافة وناجعة وخاضعة للمساءلة من الناحية في الموظفين والسيورات والنظم والنهوج.

عبة المقترحة لعام
أهداف المحكمة وأولوياتها الاستراتيجية، وإلى متطلبات مختلف البرامج الرئيسية في مجال الخدمات.

- وبالتنسيق مع مختلف أصحاب الشأن الداخليين في المحكمة، تقوم هذه الشعبة بإصدار وتوفير معلومات ووثائق رسمية دقيقة وآتية في حينها لهيئات الم مسائل شتى مثل الميزانية، والموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي. ومن هذه المعلومات التي توفرها الشعبة تقارير ووثائق متعلقة بالمحكمة برمتها تنظر فيها اللجنة، ووثائق تقدّم إلى الأفرقة العاملة وإلى

- ويضاف إلى ذلك أن هذه الشعبة تتولى المسؤولية عن إدارة مشاريع خاصة تشمل بنطاقها المحكمة برمتها، منها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المقرر أن يبدأ على أرض الواقع في الأول من كانون الثاني/يناير)، وإعداد أداة تجريبية للمساءلة التحليلية المحكمة. كما إن الشعبة منخرطة طائل الانخراط، بالتعاون مع مكتب مدير مشروع المباني الدائمة، في م نجاح تنفيذ المشروع الانتقالي الخاص بهذه المباني، ومن ذلك دائمة في المجلس المعني بالمشروع. وستعمل الشعبة إلى أقصى حدود المستطاع لدعم المشروع الانتقالي بموارد داخلية، ولا حيث مشاركة الإدارة العليا في ذلك. وبالنظر إلى عبء العمل المتزايد الذي يرجح أن يتأتى عن هذه المشاركة فستحتاج الشعبة إلى الحصول على موارد إضافية من

- هذه الشعبة جهوداً كبيرة لجلع ميزانيتها المقترحة لعام ، وذلك على الرغم من الزيادات التضخمية في تكاليف السلع والخدمات والزيادة المتوقعة في عبء العمل الواقع على عاتقها، نتيجة للزيادة في الخدمات التي توفر لمكتب المدعي العام على الخصوص. وقد تسنى ذلك من خلال استمرار العمل للتوصل إلى تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة، ومن خلال المرونة في استعمال الموارد ومواصلة إعادة تحديد درجات أولوية المتطلبات حيثما

- ثم إن هذه على الحد الأدنى طلباتها الرامية إلى إجراء عمليات استثمار في استبدال المعدات واحتيازها ما أفضى إلى تخفيض مقترح مقداره يورو في تكاليف الموارد من

غير الموظفين، وذلك مراعاة للانتقال المقبل إلى المباني الجديدة ومراجعة المحكمة، بناءً على طلب ، لنهوجها في مجال استبدال المعدات، ما يؤكد أن المحكمة تتبّع أفضل الممارسات في هذا الصدد. أما فيما يتعلق بتكاليف الموظفين فإن الشعبة، عملاً بتوصيات اللجنة، لن تنشُد وظائف ثابتة جديدة ولا تحويل وظائف مشغولة منذ مدة طويلة في إطار المساعدة المؤقتة إلى وظائف ثابتة ضمن إطار ميزانية ، لكنها ستعود إلى هذه الأمور ما في المستقبل.

- في ضوء كل ما تقدم، وبالنظر إلى ولاية هذه الشعبة القاضية بتوفيرها الخدمات للمحكمة بأسرها، تقترح الشعبة زيادة صافية إجمالية زهيدة مقدارها ، في المئة (أي زهاء يورو) في . وتنبغي ملاحظة أن هذه الزيادة مرتبطة إلى حد بعيد بطلبات الخدمات الزائدة والتكاليف المباشرة الناتجة عن زيادة عدد المنفعين بخدماها، ولا سيما النمو المقترح في متطلبات مكتب المدعي العام، والالتزامات المتعلقة بالموظفين بموجب النظام المشترك للأمم المتحدة.

- توجيه إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ، الذي سيشهد إعداد المحكمة لأول مرة بيانات مالية متوافقة مع هذه المعايير.
- وسيواصل قسم الموارد البشرية التقدم الذي أحرزه على طريق إعداد وتنفيذ ورصد النهوج والاستراتيجيات والأدوات المتعلقة .
- وسيواصل قسم الخدمات العامة توفير المرافق وسائر الخدمات التي تتيح سير الأعمال الأساسية للمحكمة بصورة فعالة وسينخرط على الخصوص في المشروع الانتقالي ومشروع المباني الدائمة.
- وسيشارك قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضاً في المشروع الانتقالي، وفي تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ساهرا على بقاء التكنولوجيا التي تستخدمها المحكمة فعالة وناجعة بالقياس إلى تكاليفها.

الغايات الاستراتيجية

في مجال الإداري :

- إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، والنهوض بالنجاعة والفعالية مع السهر في الوقت نفسه على القدرة على تنفيذ المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها (الهدف الاستراتيجي - -)
- إدارة الموارد على نحو فعال، وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير الكفيلة بتحسين النجاعة (الهدف الاستراتيجي - -)
- التكفل بتطبيق معايير رفيعة في حشد الموظفين (الهدف الاستراتيجي - -)
- العمل باستراتيجية محدّثة لتدبر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات (الهدف الاستراتيجي - -)
- في تحسين تدبير أداء الموظفين (الهدف الاستراتيجي - -)

- المضي في تحسين التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي على جميع مستويات بنية المحكمة (الهدف الاستراتيجي - -)
- تحسين جو العمل باتباع نهج شفاف فيما يتعلق بالموارد البشرية والاهتمام بمبادئ قلق الموظفين الرئيسية بالتشارك معهم (الهدف الاستراتيجي - - - -)
- سار الموظفين المهني وتنمية قدراتهم، وبما في ذلك فرص الحراك التي يمكن الأخذ بها في أجل قصير (الهدف الاستراتيجي - - - -)
- المضي في تحسين سيورة إعداد ميزانية المحكمة، وبما في ذلك متابعة التحوار مع الدول الأطراف في هذا الشأن (الهدف الاستراتيجي - -)
- تجويد المخاطر في المحكمة (الهدف الاستراتيجي - -)
- تحسين قياس الأداء وتقييمه في المحكمة (الاستراتيجي -)
- تنظيم الانتقال دون عقبات من المباني القديمة إلى المباني الجديدة (الاستراتيجي -) .

الجدول ٥٩: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمي فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف الاستراتيجي ١-٢ - فيما يخص مجمل مراجعة تشمل بنطاقها كل وحداتها	- PricewaterhouseCoopers المقترحة في	- الاهتمام في إطار خطة بجميع توصيات مؤسسة PricewaterhouseCoopers
- تنفيذ استراتيجية تحسين النجاعة	- المجالات المشمولة باستراتيجية تحسين النجاعة	- التبع المنهجي لثلاثة المجالات الرئيسية للنجاعة جميعاً
- تطوير وظيفة المساءلة التحليلية	- التكاليف استناداً إلى الأنشطة	- التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع % في جميع العمليات % التكاليف استناداً إلى الأنشطة وذلك من خلال نظام يشمل بنطاقه جميع وحدات المحكمة
الهدف الاستراتيجي ٢-٢ - السهر على الامتياز في حشد الموظفين	- التقدم المحرز على صعيد مراجعة سيرورات حشد الموظفين	- سيرورة حشد الموظفين تنفيذاً
	- الرامية إلى	- إجراء المقابلات الرامية إلى فيما يخص % من المقابلات التي تجريها المحكمة
الهدف الاستراتيجي ٣-٢ - الإلكترونية ولإيداع الوثائق، يفضي إلى مزيد من	- مستوى تحديث نظم قاع	- تنجيز تحديث نظم قاعات المحكمة
- تحسين التوازن بين احتياجات المنتفعين، والحدوى المالية، وفقاً للاستراتيجية الجديدة الخاصة	- وظيفة الرصد والمراجعة على	- ذلك بنسبة %
	- مدى إنجاز الانتقال إلى إصدار عام من خادوم التبادل الإلكتروني Exchange	- إنجاز ذلك بنسبة %
	- مدى إدماج المترابط الخاص بالإدارة	- تنفيذ ذلك بنسبة %
	- مدى تنفيذ تشفير العمل في المكاتب	- تنفيذ تشفيرها بنسبة %
	- عدد سائر التحسينات التكنولوجية المبحوث	- استمرار العمل على خمسة مشاريع تجريبية

(أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

- يقدم مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة توجيهات قيادية واستراتيجية لرؤساء أقسام هذه الشعبة، ويشرف على خدمات الدعم التي يوفرها للمحكمة برمتها قسم الموارد البشرية وقسم الميزانية تكنولوجياً المعلومات والاتصال، وينسق هذه الخدمات.
- كما يتولى هذا المكتب مسؤوليات واسعة، في مجال التخطيط الاستراتيجي، والإدارة، والتنسيق، والإبلاغ، وذلك للمحكمة جمعاء وهيئات المراقبة وغيرها من الهيئات الخارجية. وهو يؤدي، بالتنسيق مع شتى أجهزة المحكمة وبرامجها الرئيسية، دوراً هاماً في التخطيط لميزانية المحكمة وإعدادها، وبما في ذلك إعداد وتنسيق الوثائق المتعلقة بشؤون الميزانية التي تقدم إلى اللجنة وإلى الأفرقة العاملة التابعة للمكتب عند الطلب؛ والمشاركة في المداولات ضمن الفريق العامل المعني بالميزانية المشتركة الوثيق مع ميسر الجمعية المعني بالميزانية وفريق التدارس المعني بالحكومة (المجموعة الثانية). كما إنه منخرط في التباحث بشأن المسائل الاستراتيجية على المستوى المشترك بين الأجهزة في إطار اللجنة الثلاثية وفي التنفيذ المتصل بهذه
- ويعمل هذا المكتب أيضاً بمثابة منسق فيما يخص التواصل بين المحكمة واللجنة. وهو يتولى على وجه الخصوص المسؤولية عن تنسيق وإحالة الوثائق، وبما فيها تقارير المحكمة الرسمية التي تُعرض على اللجنة ودود على استفسارات اللجنة وملاحظاتها، التي يعدها القسم بنفسه أو يعدها جهاز المحكمة المعني. كما يتولى هذا المكتب المسؤولية عن تجهيز إخطارات المحكمة المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ وعن مراقبة الأخذ بالتوصيات المقدمة في إطار عمليات المراجعة الداخلية وعملياتها الخارجية مما يتصل بتسيير
- تولى هذا المكتب أيضاً تدبير مجموعة من المشاريع، منها الإبلاغ فيما يتعلق ببرامجيات SAP ("النظم والتطبيقات والمنتجات")، ومشاريع مخصصة شتى تتعلق بتدبير المخاطر وإعادة تصميم سيرورات العمل وتحسينها، بغية بلوغ المرمى العام المتمثل في تحقيق مكاسب عن طريق تحسين نجاعة. كما إن هذا المكتب منخرط في إعداد نظام المساءلة التحليلية في المحكمة كما ذكر آنفاً، من خلال مشروع تجريبي لتقدير التكاليف استناداً إلى الأنشطة يوفر معلومات تديرية رفيعة المستوى بتطبيق حاسوبي مستقل. وبحسب نتيجة المشروع التجريبي يمكن أن تقرر المحكمة إدراج هذه الأداة ضمن نظامها القائم، ما من شأنه أن يستلزم موارد إضافية من أجل تصميم وتكييف الحل المعني.
- ويشارك هذا المكتب أيضاً مشاركة نشطة في المشروع الانتقالي الخاص بالمباني الدائمة، الذي لم تدرج في هذه الميزانية المقترحة موارد من أجله.
- ثائية والأنشطة في مجال الملاحقة الذي شهدته السنوات الأخيرة، وما ينتج عنه من زيادة عامة في أنشطة المحكمة، أثراً كبيراً على عبء العمل الواقع على عاتق هذا المكتب، بخاصة فيما يتعلق بمسؤولياته في مجال الإبلاغ والتنسيق والمراقبة. وإذ لم ترافق ذلك أية زيادة مناظرة في عدد العاملين في المكتب فقد تعين عليه أن يُسند درجات أولوية إلى الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها، مفاضلاً العمليات اليومية على الاضطراب في مشاريع كبرى قد تؤدي إلى المزيد من المكاسب ذات الشأن إسناد الأولويات هذه، ما قد يفضي إلى طلب إجراء تعديلات في احتياجات المكتب إلى الموظفين في الميزانيات المقترحة المقبلة.

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- . يتصل باجتماعات وأنشطة تعاون مع الدول الأطراف وغيرها من أصحاب الخارجيين واجتماعات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية مواكبة أحدث المستجدات في مجال شؤون الإدارة والجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى من أجل تحسين النجاعة. ويشهد المخصّص المعني لعام زيادة استثنائية مقدارها ، في المئة، يعزى كلها إلى كون الدورة المقبلة للجمعية ستعقد في نيويورك.

(ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

المقدمة

- يقدم قسم الموارد البشرية خدمات متصلة بالموارد البشرية لجميع البرامج الرئيسية للمحكمة. ويتأس هذا

- رئيس القسم يتولى، بالإضافة إلى مهامه المتمثلة في إدارة القسم، المسؤولية المباشرة عن إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية؛ وعن إعداد الوثائق والمعلومات المتعلقة بأنشطة الموارد البشرية ونتائج هذه الأنشطة، التي تقدّم إلى لجنة الميزانية والمالية، وجمعية الدول الأطراف وإدارة المحكمة؛ وعن وضع النهج المتعلقة بالموارد البشرية، وعن تطلعات الموظفين والشؤون القانونية ذات الصلة، وعن التعاون في إدارة الموظفين العاملين في مجال الموارد البشرية. ويساند رئيس القسم في عمله مساعد ومساعد رئيسي معني بالموارد البشرية (النهج -).

- وحدة التجهيز بالموظفين تتولى جميع الشؤون المتصلة بحشد الموظفين، وتخصيصهم، وإعادة تخصيصهم، وإدارة شؤون الوظائف، وتصنيفها وإعادة تصنيفها، وأبدال الوظائف الخاصة، وإلحاق الموظفين، وإعارتهم، ونقلهم، وتطوير مسارهم المهني. وقد سلف أن قلّص فريق العاملين في وحدة التجهيز بالموظفين فاستمرت على طلب وظيفة مقررة من الرتبة خ ع- رأ تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة منذ

- وحدة تسيير شؤون الموظفين تتحمل المسؤولية عن إصدار العقود الابتدائية، وتمديد مدة العقود، يير شؤون الرواتب والتعويضات والمستحقات، ونظم تدبر سجلات الدوام، وتدبر الأداء، وحل النزاعات والتوسط فيما يتعلق بأداء الموظفين. وتتولى هذه الوحدة المسؤولية عن الإبلاغ فيما يتعلق بالموارد البشرية، وبما في ذلك معلومات عن التمثيل الجغرافي إلى إلى إلى تطوير وترقية نظم تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالموارد البشرية، وتقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى الموظفين فيما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالموارد البشرية. وعلى الرغم من أن عدد العاملين في المحكمة ازداد باطّ يقدمون الخدمات إلى الموظفين بقي دون تغيير، ومنهم اثنان من الرتبة خ ع- رأ موظفان في إطار المساعدة

- وحدة الصحة والرعاية تتولى المسؤولية عن الصحة المهنية والمسائل الطبية فيما يخص العاملين في المقر والعاملين في الميدان، بما في ذلك الفحوص الطبية السابقة للتوظيف، والعناية بالموظفين الذين سافروا في مهمات قبل سفرهم وبعده، وتصديق الإجازات المرضية، والعناية الطبية المستعجلة. كما إنّها تتولى المسؤولية عن مسائل

- وحدة التدريب وتنمية القدرات

مخصّصات التدريب الموزعة على شتى الوحدات. وهي تساعد الإدارة في إعداد خطط التعلم السنوية، وتقوم بإعداد وتنفيذ برامج التدريب

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- مساعد معني بالموارد البشرية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. فعالية العمل ومن أجل تلبية احتياجات المنتفعين بالخدمات المعنية بالنظر إلى زيادة إجمالية كبيرة في طلبات هذه الخدمات متأتية عن مكتب المدعي العام. فقسم الموارد البشرية يحتاج إلى موارد إضافية لتلبية الاحتياجات إلى حشد الموظفين، وإعادة انتداب الموظفين الحاليين وإعادة تخصيصهم، والاضطلاع بـ أنشطة حشد الموظفين اللازمة لتسهيل شغل الوظائف الشاغرة. ومن الأعمال الأخرى ذات وتسيير شؤون المستحقات الواجبة الدفع والتعويضات للموظفين المبردي العدد وأفراد عائلاتهم الذين تستحق عنهم مثل هذه المدفوعات.

- مساعد معني بالموارد البشرية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ستة أشهر. متطلب مستمر. تكملة وظيفة ثابتة يعمل شاغلها بنصف دوام.

- مساعد معني بالتجهيز بالموظفين، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. لمساعدة المحكمة في النهوض بأود جميع الأنشطة الجارية في وحدة التجهيز بالموظفين.

- مساعد معني بالموارد البشرية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. إن هذه الوظيفة موجودة في قسم الموارد البشرية منذ عام . وهي وظيفة أساسية في ، يساعد شاغلها في إصدار العقود وتمديدها، وتسيير شؤون التعويضات والمستحقات على نحو دقيق.

- مساعد معني بالموارد البشرية/تكنولوجيا المعلومات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. إن هذه الوظيفة موجودة في قسم الموارد البشرية منذ عام . وهي وظيفة حاسمة الأهمية، ويساعد شاغلها المساعد الرئيسي المعني بالموارد البشرية/تكنولوجيا المعلومات في وضع مشاريع تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، مثل الوحدة النسقية الخاصة بالموارد البشرية من وحدات برامجيات SAP (" ") المستعان فيه بالوسائل الإلكترونية، ونظام البيئة والصحة، وإعداد تقارير الإحصائيات المتعلقة بالموارد البشرية المراد تقديمها إلى اللجنة وإلى الجمعية.

الخبراء الاستشاريون

- يُحتاج إلى موارد محدودة، يساوي مقدارها نظيره فيما يخص عام ، للمساعدة في وضع النهج فيما يتعلق بالموارد البشرية، بما في ذلك التدريب على المعايير الجديدة لإعادة تصنيف الوظائف، وإعداد كتيب عن الموارد البشرية وإطار لتحسين المسار المهني للموظفين.

الموارد من غير الموظفين

- ينبغي التنويه إلى أن المتطلبات فيما يخص جميع البنود أدناه يخص عام ، وذلك بفضل ما حقق من مكاسب عن طريق تحسين النجاعة، والمزيد من التركيز على أولوية إلى متطلبات المعنية، وتحسين تخصيص الموارد.

الموارد الأساسية

السفر

- في الاجتماعات المتخصصة ذات الصلة، وبما في ذلك شبكة الموارد البشرية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ورابطة إدارة الموارد البشرية في المنظمات الدولية، وندوة الدائرة المستديرة لتطوير المسار المهني للموظفين، ومنتدى مديري التدريب.

الخدمات التعاقدية

- يلزم لسد تكاليف احتياجات طبية، مثل عمليات التلقيح والفحوص الطبية التي تُجرى قبل التعيين.

التدريب

- يلزم لمواصلة تنفيذ برامج تنمية مهارات القيادة التدريبية، والتدريب على تدبر الأداء، والتدريب الإلزامي على الوقاية من التحرش، والتدريب فيما يتعلق بأخلاقيات/مدونة السلوك. ويشمل ذلك أيضاً تنظيم المحكمة لجلسات توجيه الموظفين الجدد، والتدريب في المجال القانوني، وتدريب الموظفين غير القانونيين لتنمية مهاراتهم الأساسية في هذا المجال.

اللوازم والمواد

- خصص لوفد الموظفين المسافرين بعدد إلزامية متصلة بالصحة والسلامة، تقيداً بالمعايير الدولية للصحة والسلامة. ليف لوازم ومواد طبية، بما في ذلك تجهيز

الموارد غير المتصلة بالحالات

السفر

- خصص المعني سد تكاليف مهمات إلى الميدان يقوم بها الموظف المعني بالشؤون الطبية، والموظف المعني الموظفين، وغيرهما من موظفي قسم الموارد البشرية. ويلزم هذا خصص للتقيد بالتوصيات المتعلقة بـ"الأخطار الكبيرة" الصادرة في إطار عمليات المراجعة الداخلية ن يقوم موظفون من قسم الموارد البشرية ذوو مستويات رفيعة مناسبة بزيارات للمكاتب الميدانية

الجدول ٦٤: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

قسم الموارد البشرية	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٣
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	
وظفو الفئة الفنية										
وظفون من فئة										
المجموع الفرعي لتكاليف الوظائف	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١ ٢٦٠,٩	١,٥
الإضافي										
الحبراء										
المجموع الفرعي لتكاليف الحبراء	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٣٣٢,٧	٢٩,٢
اللوازم والمواد										
لأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمالة	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	٥١٩,٥	
المجموع	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٢ ٥١٣,١	٤,٦
تكاليف الصيانة المؤتمنة										

الجدول ٦٥: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

قسم الموارد البشرية	وكيل أمين عام أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	موظفي الفئة	
												موظفي الفئة التقنية وما فوقها	موظفي الفئة الخدمات العامة
الوظائف												٧	١٢
الملاك المتصل بالحالات												٣	٣
المجموع الفرعي												١٠	١٥
الوظائف												٧	١٣
الملاك المتصل بالحالات												٢	٣
المجموع الفرعي												٩	١٦
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة												٧	١٣
المجموع												١٤	١٩

- وحدة الحسابات تعد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بما في الجدول الداعمة. إنها تصمم تحسينات للجوانب الإدارية والمحاسبية لهذه الوظيفة (بما في ذلك تطبيقات تجهيز البيانات والإبلاغ عنها إلكترونياً)، وتقوم بمسك سجلات ما يحصل من الاشتراكات والمساهمات وما لَمَّا يسدّد منها، وتقدم المعلومات والبيانات ذات الصلة إلى الدول الأطراف عند اللزوم.

- وحدة المدفوعات
شروط الشراء. وهي تسدّد مبالغ الالتزامات والارتباطات
التي تُؤكّد /
إلى المستوى المطلوب وتتوافق مع شروط أوامر الشراء، وتتحقق من كونها كذلك .

- وحدة كشف الرواتب تتولى بالنيابة عن المحكمة تجهيز دفع الرواتب والأبدال والتعويضات للموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة (العاملين في المقر والعاملين في الميدان)، والموظفين المعيّنين بالمؤتمرات، والمستشارين.

- وحدة الخزينة تسهر على توفر الأموال اللازمة لسد الاحتياجات إلى النقد، موفرة في الوقت نفسه سيرورات دفع بالقياس إلى تكاليفها إنها تتفاوض بشأن الاتفاقات مع المؤسسات المالية، وتقتراح مارات. وهي تقوم بتجهيز التحويلات المصرفية المأذون بها وتحيل البيانات إلى المؤسسات المصرفية التي تتعامل معها المحكمة متبعة في ذلك طرائق الدفع الأكثر تقيداً بالمواعيد والأجوع بالقياس إلى تكاليفها. وهي تقوم بإعداد ومسك التقارير المتعلقة بالسيولة النقدية، وتدير صندوق السلف الصغيرة الذي في عهدتها، وتتولى تحميل البيانات المصرفية الإلكترونية.

- وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتولى إعداد وتطبيق هذه المعايير في إطار المحاسبة الحالية وسيرورة الإبلاغ المالي للمحكمة، وتسهم في وضع استراتيجية محاسبية م للمحاسبة والميزنة بواسطة برامجيات SAP ("").

- وعلى وجه الإجمال ينطوي متطلب قسم الميزانية والمالية من الموارد فيما يخص عام تخفيض نسبته ، في المئة بالقياس إلى عام ، وذلك بالرغم من زيادة في متط عقد دورة الجمعية في نيويورك. ويعزى ذلك رئيسياً إلى التخفيض المخطط له في الأنشطة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإلى تدابير تحسين النجاعة في الخدمات التعاقدية.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- موظف ميزانية معاون، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً. . تُطلب هذه الوظيفة دعماً لجهود المحكمة الرامية إلى تضبيب سيرورة إعدادها للميزانية وتحقيق مكاسب من خلال تحسين النجاعة في الإدارة المالية. وسيقوم شاغل هذه الوظيفة بإعداد تقديرات التكاليف والميزا وتنسيقها وتحليلها ومراجعتها وتنجزها، وسيتمولى تسيير ومراقبة جميع أوجه تنفيذ الميزان .
لمهام المضطلع بها في إطار هذه الوظيفة الأنشطة المتأتية عن المناحي المتصورة الإضافية، والميزانيات التكميلية، وتقديرات التكاليف فيما يخص الإخطارات باستخدام صندوق الطوارئ، وما يناظر ذلك من تنسيق مع شتى وحدات المحكمة وأنشطة الدعم المتصلة بالاحتياجات الإضافية إلى التقارير
الإنفاق مقابل الاعتمادات المهياً لها في الميزانية. كما سيوفر في إطار هذه الوظيفة دعمٌ فيما يتعلق بمتطلبات جودة التقارير التي تقدم إلى المديرين وإلى اللجنة وإلى الجمعية.

- مساعد معني بالمالية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. تظل هذه الوظيفة لازمة للنهوض بأود مقادير العمل وتجهيز المعاملات في وحدة المدفوعات ووحدة كشوف الرواتب في . فتزايد عبء العمل على مر السنين دون أية زيادة في ملاك الموظفين أحدث ضغطاً قاسياً لية للمنجزات المنشودة، وذلك على الرغم مما تحقق في السنوات السابقة من تحسينات في شتى النظم وسيرورات العمل. وتعدو الحاجة إلى ذلك ماسة خلال قفل الحسابات، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية، وإعداد الميزانية، وإعداد التقارير عن الأداء، وتجهيز كشوف

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر والتدريب

- يُحتاج إلى المخصّص المطلوب للمشاركة في اجتماع الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة واجتماعات شبكة الميزانية والمالية ودورة الجمعية في نيويورك. كما يُحتاج إليه لسد تكاليف السفر إلى المكاتب الميدانية لمراقبة واستدامة التدريب على أعمال وحدة برامجيات SAP الرواتب/الأسفار. ويُحتاج إليه أيضاً لتكاليف السفر إلى المكاتب/البعثات الميدانية الجديدة لإعمال أدوات مراقبة المالية والمصروفات اللازمة للتكفل بالمراقبة الداخلية والمساءلة بموجب النظام المالي للمحكمة وقواعدها المالية. ويُحتاج إلى هذا المخصّص أيضاً لتحمل تكاليف تنمية المهارات في مجال الاتصال وسد تكاليف التدريب المتخصص على برنامجي Access Excel برامجيات SAP ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لقد أبقى على السفر والتدريب عند الحد الأدنى أهداً بالاعتبار للقيود على الموارد ضمن المحكمة. وستبدل جهود لإجراء التدريب الميداني عن طريق الوسائط الإلكترونية والبصرية من أجل المكاتب/البعثات الميدانية القائمة.

الخدمات التعاقدية

- خصّص المطلوب بسد كل الأتعاب المستحقة عن المراجعة التي يجريها مراجع الحسابات [(La Cour des comptes)]

التنقحات التشغيلية العامة

- خصّص المطلوب لسد التكاليف المصرفية المناظرة لحجم المعاملات المتوقّع. وقد أبقى على التكاليف المصرفية عند مقدارها المناظر فيما يخص عام . فهي لن تزداد في عام على الرغم من الزيادة المتوقّعة في حجم المعاملات، وذلك بفضل المفاوضات مع المصارف المعنية والمبادرات التي اتخذت على الصعيد الداخلي لتحسين النجاعة.

مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- ة لتمويل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مبلغاً مقداره يورو. ويلزم هذا المبلغ لتنفيذ أنشطة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ، السنة التي ستعد المحكمة فيها لأول مرة بيانات مالية متوافقة مع هذه المعايير. وقد ورد مزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ هذا المشروع وميزانيته في تقرير المحكمة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي قدم إلى اللجنة في دروتها العشرين وقد أحاطت اللجنة في التقرير عن أعمالها في دورتها علماً باقتراح إعادة توزيع الميزانية على السنوات وبنود المصروفات بسبب التعديلات التي طرأت على مواعيد أنشطة التدريب، التي كان من المقرر أن تجري في موعد أقرب إلى تاريخ التطب لمعايير ، وخلال الفترة اللاحقة للمشروع في تطبيقه .

.CBF/20/7

.ICC-ASP/12/5

الجدول ٦٦: البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليوروات)			٣٢٤٠ قسم الميزانية والمالية
	المبلغ	الميلع %	الميلع %	الميلع %	الميلع %	الميلع %	الميلع %	الميلع %	الميلع %	
										وظفو الفئة الفنية
										وظفون من فئة
										المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
										الإضافي
										الخبراء
										المجموع الفرعي لتكاليف الخبراء
										اللوازم والمواد
										لأثاث والعتاد
										المجموع الفرعي لتكاليف غير الموظفين
										المجموع
										تكاليف الصيانة المؤجلة

الجدول ٦٧: البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين	قسم الميزانية والمالية
		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م		
١٢	٧							١٩	الملاك الأساسي	
٥								٥	الملاك المتصل بالحالات	
								٢٤	المجموع الفرعي	
									الملاك الأساسي	
									الملاك المتصل بالحالات	
									المجموع الفرعي	
									الملاك الأساسي	
									الملاك المتصل بالحالات	
									المجموع الفرعي	
									المجموع	

(د) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

- يتأسس قسم الخدمات العامة رئيسه، وهو يتألف من أربع وحدات: وحدة إدارة المرافق، ووحدة أعمال المحكمة الأساسية على نحو فعال. وعلى وجه الإجمال توصل هذا القسم إلى تحقيق وفورات في المدة، بالقياس إلى عام ، وذلك بفضل تحقيق عن طريق تحسين النجاعة وتعزيز تخصيص الموارد وإسناد درجات أولوية فيما يخص استخدامها، سيما في مجال النفقات التشغيلية العامة ومجال اللوازم والمواد (انظر الفقرتين أدناه).
- ويضاف إلى ذلك أن هذا القسم سيؤدي دوراً كبيراً في المشروع الانتقالي، وسيتمتع موظفوه الحاليون بقسط كبير من العمل. فعلى مدى الفترة الانتقالية سيتمتع كثير من أنشطة وحدة إدارة المرافق وأنشطة رئيس القسم على أساس درجات أولويتها بغية إتاحة تلبية متطلبات المشروع الانتقالي. وتطلب الموارد اللازمة في إطار ميزانية هـ .
- أما مجالات :
- وحدة الشراء أن تقدم بنزاهة خدمات في مجال النقل والشراء تأتي في حينها وتتسم بالأمانة والشفافية الكاملة؛ محققة أفضل مردود بالقياس إلى التكاليف من خلال التنافس الدولي لخدمة مصالح المحكمة على أفضل وجه. كما إن هذه الوحدة تعمل للتكفل بتدبير جميع أنشطة الشراء على نحو وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في مقدار هذه الأنشطة.
- إن المؤشر الرئيسي إلى عبء العمل هو عدد أوامر/عقود الشراء التي يتعين على موظف الشراء / . ويتوقع أن يتعين على موظفي الشراء الستة أن يتدبروا شؤون عقد شراء في عام .
- وحدة الدعم الإمدادي والنقل تتولى المسؤولية عن توفير الخدمات المتصلة باستلام وفحص السلع ، وعن إرسال المشحونات، وعن تسليم اللوازم المكتبية، وعن تدبير وعن توزيع السلع، وعن الطبع الخارجي، وعن صيانة مجموعة المركبات، وعن تسيير شؤون التأمين (غير المتصلة بالموارد البشرية)، وعن المحفوظات الخارجية، وعن السعاة ، وعن البريد العادي وتوجيه البريد الرقمي، وعن آلات الاستنساخ عن بعد ()
- الأنشطة المتصلة بالمحاكمات يقتصر على نقل الشهود في المقرر. وإذ يتوقع بحسب جدول مواعيد جلسات المحاكمة أن تجري هذه الجلسات تالياً فإن الموارد التي تستلزمها ستوفر داخلياً عن طريق تقليص خدمات لمة. ويتسنى ذلك بفضل أشكال العمل التأزري الذي يتم التوصل إليه من خلال تدريب العاملين في مجال الدعم الإمدادي والمراسلات على مهارات القيادة تدريباً وحدات شتى. وتسخر هذه المكاسب التي يهيئها العمل التأزري لسد الاحتياجات خلال الفترات التي تبلغ فيها الأنشطة المعنية أوجهاً لا من أجل سد الاحتياجات المستديمة المعتادة إلى خدمات النقل المحلي. ويستعان بالعمل الإضافي وخدمات سيارات الأجرة لسد متطلبات النقل المحلي.
- وحدة السفر وشؤون الدولة المضيفة تتولى المسؤولية عن الأسفار في إطار العمل، ونقل الموظفين الذين يُحشدون حشداً عالمياً النطاق، وعن التأشيرات والامتيازات. وترتب هذه الوحدة الأسفار الرسمية للموظفين وغير الموظفين، وحجز بطاقات سفر الموظفين ، والأسفار المتصلة بالإعادة إلى الوطن، وشحن الأمتعة الشخصية. وتساعد هذه الوحدة في تقديم الطلبات الرسمية للحصول على التأشيرات، وطلبات الحصول على جوازات سفر الأمم المتحدة، وبطاقات الهوية التي تصدرها السلطات

الهولندية، والمساعدة في مجالات مثل تراخيص قيادة المركبات، والإعفاءات من الضرائب، والطلبات المتعلقة بالمركبات الآلية، ورد الضرائب، إلخ. ولا تتوقع هذه الوحدة أي زيادة في الموارد اللازمة لتوفير الخدمات في

- وحدة إدارة المرافق تتولى المسؤولية عن إدارة وصيانة المباني المؤقتة. ويشمل ذلك المرتفعات وصيانة المباني، وتعديلات المباني وإصلاحاتها الطفيفة، والأثاث والعتاد المكتسبين.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

الوظائف الثابتة

- يبقى ما يقترح من الموارد من الموظفين كما كان، دون تغيير.

المساعدة المؤقتة العامة

- لا يقترح أي تعديل في وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

- عامل عام الأشغال، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. إن هذه الوظيفة التي أنشئت في بادئ الأمر عام ، تطلب من أجل توفير خدمات مستمرة في المستقبل المنظور. بيد أن القسم لن ينشئ في إطار ميزانية عام تحويل هذه الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة ثابتة، لكنه سيعود إلى هذا الأمر في المستقبل.

العمل الإضافي

- درجت العادة على أن لا يُدفع في قسم الخدمات العامة تعويض عن العمل الإضافي المدفوعات تعويضاً عن خدمات الدعم التي تقدم في إطار مهمة يُضطلع بها بناء خارج ساعات العمل الأساسية، والمدفوعات لتقنيي المرافق عندما تتعطل نظم خارج ساء الرسمية، والمدفوعات تعويضاً عن خدمات قيادة المركبات خارج ساعات العمل. ولا يدفع تعويض عن العمل الإضافي إلا عندما يتعذر تعويضه بساعات لا يعمل خلالها.

- على غرار عام سيحتاج في عام إلى مبلغ مقداره ضات العمل الإضافي لمهام معتادة.

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- سيسافر موظفو من قسم الخدمات العامة إلى الميدان لإجراء فحوص عيانية لج بعية التكفل بالتنفيذ في هذا المجال بالنظام المالي والقواعد المالية.

- موظفون معنيون بالمرافق إلى المكاتب الميدانية لتقييم الشروط المعمول فيها والمعايير المعمول بها بعية التيقن من التقيد بالمدونات والمعايير الدولية الخاصة بالمرافق.

- وستشارك إدارة قسم الخدمات العامة في الشبكات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بإدارة لأسفار. وسيساعد ذلك المحكمة على رَؤُوس معاييرها في هذين المجالين على محكّ المعايير المعمول بها في غيرها من المنظمات الدولية.

التدريب

- خصَّصَ المعني لسد تكاليف التدريب الإلزامي للموظفين التقنيين العاملين في مجال المباني وفي مجال برامجيات تدبر الأمن، والصيانة، إلخ.

- كما ستُستد بهذا المخصَّص تكاليف توفير التدريب من أجل الاعتماد فيما يخص التقيد بمعايير النظام المشترك للأمم المتحدة.

الخدمات التعاقدية

- يحتاج قسم الخدمات العامة إلى خدمات تعاقدية من أجل طبع الوثائق الخارجي والأرشفة.

- ويحتاج إلى المشورة الخارجية فيما يخص أعمال برامجيات حاسوبية وتنجيز وضع استراتيجية المحكمة الخاصة بإدارة التأمين طبقاً للتوصيات المقدمة في إطار المراجعة الداخلية.

النفقات التشغيلية العامة

- تم تخفيض المخصَّص

في المئة، ما عوض قسطاً هاماً من الزيادات في تكاليف الموظفين وغيرها من التكاليف. وقد تُوصَّل إلى ذلك من خلال النظر الدقيق في كل مصروف متصل بالمباني، مع مراعاة الانتقال الوشيك إلى المباني الدائمة للمحكمة في عام . هذه الميزانية المقترحة على أية مشاريع كبرى تخص ترقية أو تجديدات في المباني. وكل التكاليف التشغيلية تخص المرتفعات، والتنظيف، والتزامات الصيانة الواقعة على عاتق المنتفعين بالمباني، وصيانة النظم الأمنية.

اللوازم والمواد

- توصل القسم إلى تخفيض في الميزانية المقترحة لسد تكاليف اللوازم والمواد بمقدار في المئة. ويعزى ذلك إلى تخفيض في الاحتياجات الفعلية شهده عام .

الأثاث والعتاد

- ثمة سيارتان من سيارات المحكمة ستبلغان من العمر سنة في عام . فيُقتَرَح استبدال هاتين السيارتين، وإلا فإن تكاليف صيانتهم ستغدو كبيرة.

- وبالنظر إلى حرص المحكمة على أن تنقل إلى مبانيها الجديدة أكبر قدر ممكن من أثاثها عند الإمكان، يُقترح أن تُستدام جودة حال المخزونات الحالية من الأثاث، وأن لا تستبدل إلا عندما يغدو تصليحها غير ذي جدوى.

- وعلى الرغم من الانتقال المنتظر إلى المباني الدائمة فإنه سيتعيَّن استبدال بعض مكونات نظام الأمن في عام بغية حماية سلامته، ولا سيما حراسة محيط مباني المحكمة، وذلك بالنظر إلى التظاهرات التي نُظمت خارج مباني المحكمة في الأشهر الأخيرة.

الموارد المتصلة بالحالات

العمل الإضافي

يورو لسد تكاليف العمل الإضافي للسائقين عن نقل الشهود خلال

- يُقترح تخصيص

النفقات التشغيلية العامة

أعلاه مبلغ مقداره
يوماً من أيام انعقاد جلساتها.

- خصص

الجدول ٦٨: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

قسم الخدمات العامة	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتملة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٣	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية المتصلة بالحالات	المبلغ	%
وظفو الفئة الفنية											
وظفون من فئة											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٢ ٢٢٩,٨	٢ ٨٢,٣	٢ ٦١٢,١	٢ ٨٨٨,٧	٢ ٦١٢,١	٢ ٨٨٨,٧	٢ ٦١٢,١	٢ ٦١٢,١	٥٠,٣	١,٧	
الإضافي											
الخبراء											
المجموع الفرعي لتكاليف العاملين	١٦٤,٩	٠,٢	١٦٥,١	١٥٠,٧	١٦٥,١	١٦٥,١	١٦٥,١	١٦٥,١	٨,٧	٥,٨	
اللوازم والمواد											
لأثاث والعتاد											
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢ ٨٣٨,٢	٩٢,٨	٢ ٩٣١,٠	٢ ٨٥٠,٥	٢ ٧٧٧,٢	٢ ٨٥٠,٥	٢ ٧٧٧,٢	٢ ٧٧٧,٢	-١٨١,٩	-٦,٤	
المجموع	٥ ٣٣٢,٩	٣٧٥,٣	٥ ٧٠٨,٢	٥ ٨٨٩,٩	٥ ٤٧٢,٣	٥ ٨٨٩,٩	٥ ٤٧٢,٣	٥ ٤٧٢,٣	١٢٢,٩-	٢,١-	
تكاليف الصيانة الموزعة											

الجدول ٦٩: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

قسم الخدمات العامة	وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		ملاك					
	عام	م-٢	م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي									٥	٣٦
الملاك المتصل بالحالات									٥	٣٦
المجموع الفرعي									٥	٣٣
الملاك الأساسي									٥	٣٦
الملاك المتصل بالحالات									٥	٣٣
المجموع الفرعي									٥	٣٣
الملاك									٥	٣٦
الوظائف المعاد توزيعها/									٥	٣٣
المجموع الفرعي									٥	٣٣
المجموع									٥	٣٦

(هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- يواصل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهذه التكنولوجيا التي تتضمن توجيهات بشأن عمله. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل في منظمات كثيرة وسيلة للتغيير ويستمر قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحكمة على التكفل بفعالية التكنولوجيا المستخدمة فيها ونجاحتها بالقياس إلى تكاليفها. وقد واجه هذا القسم، عند إعداد البرنامجية المقترحة متطلبات متزايدة في مجال الخدمات اللازمة، متأية على الخصوص عن النمو في أنشطة مكتب المدعي العام، وعن زيادات ناتجة عن ارتفاع في عدد الحالات التي تنظر فيها المحكمة. لكن تسنى لهذا القسم تقليص بعض هذه التكاليف من خلال إعادة النظر في بعض العقود الخاصة بالصيانة والاتصال، والتفاوض بشأن أحكامها. ويضاف إلى ذلك أن هذا القسم يجني منافع استثمارات سبق إجراؤها، أفضت إلى تخفيض تكاليف صيانة المعدات.

- أن هذا القسم، على الرغم من جهوده الطائلة في هذا المجال وغيره من المجالات، يجد نفسه مضطراً إلى طلب زيادة إجمالية في الموارد يقارب مبلغها ١٠٠ مليون دولار في السنة. ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى استثمار في احتياز ما يندرج في عداد رأس المال وإلى تدابير أمنية جديدة تخص وحدة المحي عليهم والشهود ومكتب المدعي العام.

- الهدف الرئيسي لهذا القسم فيما يخص عام أحياز في تنفيذه الاستراتيجية الخا

التي لي الخاص بالمباني الدائمة بصفته

() استدامة عمل جميع نظم المعلومات دون تعطل بنسبة من وقت عملها تبلغ في المئة؛

() تنفيذ المرحلة الثانية من الصيغ التحريية للمشاريع التي تم تمييزها في إطار الخطة الاستراتيجية لعام

(ج) المثابرة على حماية شبك

() تبسيط البنية التحتية تحضيراً للحوسبة السحابية وللحراك؛

() مبادرات العمل في المجالات الأخرى التي تستلزم خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات لدعم سيرورات العمل.

الموارد من الموظفين

المساعدة المؤقتة العامة

- مسير تقني معني بالاتصالات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. تطلب هذه الوظيفة من أجل الاتصالات بغية التوصل إلى تحقيق وفورات مستمرة في إطار جميع المتعلقة بالاتصالات في المقر وفي جميع أماكن العمل الميداني.

- تولى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال تدبير تكاليف الاتصالات تدبراً مركزياً. وتبلغ الميزانية السنوية الخاصة بالاتصال مبلغاً مقداره ١٠ مليون يورو، يتألف مما يلي:

- () التكاليف المترتبة بمقتضى العقود المتعلقة بالهواتف النقالة والحواسيب المكتبية في المقر؛
- () التكاليف اللاحقة الدفع المترتبة بمقتضى العقود المتعلقة بالهواتف النقالة الميدانية؛
- (ج) تكاليف الهواتف
- () تكاليف الهواتف
- () التكاليف المترتبة بمقتضى العقود الخاصة بشبكة الإنترنت الميدانية؛
- () " التغطية العالمية العريضة النطاق " (BGAN) - نظم للترابط الفيديوي
الساتلي فيما بين الميدان والمقر في الاتجاهين؛
- (ز) التكاليف المترتبة بمقتضى عقود الترابط بالسواتل الثابتة الخاصة بالأمم المتحدة في

- يقدر أن استحداث وظيفة جديدة يعادل العمل في إطارها عمل الموظف الواحد العامل بدوام كامل، ويركز شاغلها على تخفيض التكاليف، قد يفضي إلى تخفيض في مجمل تكاليف الاتصال تبلغ في المئة (أي أن مقداره يبلغ يورو) في المدى الطويل، ما من شأنه لا أن يستوعب تكاليف رواتب شاغل هذه الوظيفة فحسب بل أن يؤدي مزيداً من الوفورات.
- وقد بذلت محاولات لتوزيع عبء العمل الأنف الذكر فيما بين الموظفين الحاليين، لكن تبين أن ذلك متعذر، لأن تفاصيل العقود وطرائق إعداد الفواتير وبنى التكاليف تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر في حين يمكن أن تترتب على حالات الخطأ أو الإغفال تكاليف باهظة.
- تقني معني بمكتب الخدمات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً، متطلب مستمر.
قلبيص
- المزيد من تقليص مقادير الخدمات أن يفضي إلى أداء غير مقبول وأن يؤثر سلباً على المحكمة.

الجدول ٧٠: مؤشرات أعباء العمل

عبد العمل المتوقع أن يشهده عام عدد معادلات الموظف الواحد	عبد العمل المتوقع أن يشهده عام عدد معادلات الموظف الواحد	مقار القدرة لعام	النقص
٢٠١٣	العامل بدوام كامل لعام ٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤
عدد طلبات التدخل الموجهة إلى مكتب			
=			

- مساعد تقني معني بمكتب الخدمات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. يُحتاج إلى هذه الوظيفة لتدبر الزيادة المتوقعة في عدد المنتفعين بالخدمات ضمن المحكمة. ويشار على الخصوص إلى أن معظم هؤلاء الموظفين الجدد هم موظفون في مكتب المدعي العام وسيسافرون كثيراً إلى الميدان حيث يحتاجون إلى دعم أكثر مما يحتاجه الموظفون العاملون في المقر. ومن المهم أهمية أساسية أن يتلقى هؤلاء الموظفين الدعم المناسب عندما يسافرون إلى منطقة العمليات. ولا يمكن النهوض بعبء العمل الإضافي هذا بالاستعانة بالموارد الحالية، التي غدت بالفعل غير كافية لمعالجة المقدار الحالي من طلبات التدخل في الوقت المناسب.

- مساعد تقني معني بالمحكمة الإلكترونية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر.
إن الجدول أدناه يتضمن أرقام المساعدة المؤقتة العامة الحالية. وقد شهد عدد الأفرقة القانونية الخارجية مرة أخرى زيادة في عام

الجدول ٧١: مؤشرات أعباء العمل

عدد معادلات	عدد معادلات	عدد معادلات	عدد معادلات	النقص إذا لم	النقص إذا استمرت
الموظف الواحد	عبء العمل المتوقع	الموظف الواحد	الموظف الواحد	تستمر المساعدة	تستمر المساعدة
العامل بدوام كامل	أن يشهده عام	العامل بدوام كامل	مقدّر القدرة لعام	المؤقتة العامة	المؤقتة العامة
عام ٢٠١٣	٢٠١٤	عام ٢٠١٤	٢٠١٤	الحالية	الحالية

بالوسائل الإلكترونية =

- تقنيان معنيان بالدعم الميداني، للحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً لكل منهما. متطلب جديد. بحسب الممارسة الدارجة على صعيد العمل في الميدان، يتواجد موظف من للعمل في كل حالة من الحالات التي تنظر فيها دعماً للموظفين العاملين في المكتب الميداني. وبالنظر إلى الطابع المؤقت الذي تتسم به المكاتب فإن هاتين الوظيفتين ستظلان تشغلان في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموارد من غير الموظفين

- للموارد من غير الموظفين (أي زهاء ١٠٠ في المئة منها) ثمناً للخدمات التي تـمـنـو وسداً للنفقات التشغيلية العامة. وتكأف بتقديم الخدمات جهات خارجية فيما يخص المجالات التي يكون فيها تقديم الخدمة يستلزم معارف متخصصة و/أو يكون استئجار موظف يعمل بدوام كامل لتوفير الخدمات المطلوبة باهظ الكلفة. ومن الأمثلة على ذلك صيانة قاعات المحكمة، ودعم شبكة أحياز تخزين، وخدمات أمن الشبكات، وموقع المحكمة الشبكي. إن هذه الخدمات تتسم بطابع ظرفي أي أنها لا تستلزم موظفاً يعمل طيلة العام، بل نوعاً ما. هذه الخدمات لما تمكن قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من استدامة خدمات كثيرة ينهض بأود تقديمها حالياً. ويؤتي تكليف جهات خارجية بتوفير الخدمات في بعض المجالات وفورات للمحكمة.

السفر

- على الرغم من عبء العمل المزيد المضطّع به في الميدان فقد أُبقي على المخصّص المرصود في الميزانية من أجل السفر على مقداره في عام . ومن تكاليف السفر تكاليف الأسفار إلى أماكن المكاتب الميدانية للتكفل ببقاء تجهيزات المحكمة مناسبة للغرض منها ومتوافقة مع معايير الأمن ذات للمشاركة في . نية بالتكنولوجيا والمحكمة الإلكترونية بما أن تؤثر هذه التعديلات على للمشاركة في اجتماعات المستعملين التي تنظمها الأمم المتحدة للاطلاع على العبر المستخلصة من أجل العمل بالممارسات التي تم تجربتها في المنظمات التابعة للأمم المتحدة وتبين أنها ناجحة وناجعة بالقياس إلى تكاليفها.

الخدمات التعاقدية

- الخدمات التعاقدية المعنية هي الخدمات التي توفّر عندما تتطلب النظم الجاهزة التي تشتريها لالت بتعذر أن يجربها موظفو القسم . ومن البنود الرئيسية المرصود في إطارها مخصّصات من المقدار الإجمالي البالغ يورو لسد تكاليف العقد السنوي الخاص بتحسينات :

في مجال المالية والميزانية
 يورو لسد تكاليف تحسينات نظام المحكمة الإلكترونية والجلسات الإلكترونية
 عبر شبكة الإنترنت
 المعلومات على نحو مص
 التدريب

- يُطلب مبلغ حد أدنى (يورو) لسد تكاليف تدريب تقني لموظفي قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالتدريب التقني مهم لتكثير مردودات الاستثمار في تكنولوجيا ويلزم تدريب الموظفين في بعض المجالات لكي يُستدام تصديق مهاراتهم فيه. ومن الأمثلة على ذلك المهني في مجال الأمن، وتسيير النظم. ويلزم التدريب في مجالات أخرى نحو يواكب الأخذ بتكنولوجيات جديدة.

النفقات التشغيلية العامة

- على الرغم من الزيادة في عدد المتطلبات على صعيد الخدمات فقد قُلصت النفقات التشغيلية العامة فيما يخص عام يورو وذلك بفضل انخفاض تكاليف الهاتف وإعادة التفاوض بشأن العقود النافذة. وقد تسنى إجراء التخفيضات المعنية نتيجة لتقليص التكاليف وإسناد أولوية إلى أوجه صرف الموارد، وهي تخفيضات لا تستمر من سنة إلى أخرى. ومن بنود النفقات :

تكاليف أدوات الشبكة والأمن، وتكاليف الأدوات المتصلة ببرامجيات PDF ")
 الجديدة الخاصة بالمؤسسات، وتكاليف تدبير الترجمة، وتكاليف ختم ا
 ، وتكاليف نظام كشف الولوج غير المرغوب فيه، وتكاليف نظام البريد الإلكتروني
 المحفوظات، وتكاليف البرامجيات المضادة للحمات (الفيروسات) الإلكترونية، وتكاليف نظام الاطلاع
 الأمن عن بعد، وتكاليف تراخيص استعمال قواعد البيانات، وتكاليف أمن الحواسيب المحمولة، وتكاليف
 استدامة ترخيص التطبيق الإلكتروني ل"الإدارة الشاملة لمعلومات الو (TRIM)
 شبكة أحياز التخزين، وتكاليف صيانة برامجيات النظم الرديفة، وتكاليف تنظيم البيانات في مجموعات،
 وتكاليف التشكيل الافتراضي لشبكة أحياز التخزين في مكانين، وتكاليف تراخيص برامجيات
 Microsoft تكاليف تراخيص برامجيات SAP ")
 الشبكات ونظم التباحث الفيديوي عن بعد، وتكاليف صيانة نظام البث الإذاعي في الاتجاهين. وأما
 Citrix ذ إلى النظم عن بعد، وبنظم التباحث الفيديوي عن بعد،
 وبالتسجيل الصوتي في مركز الاحتجاز، وبإيجار خطّي نترنت الرئيسي والرافد الخاصين بالمحكمة، بما في
 ذلك جميع الخطوط المستأجرة للربط بشتى المكاتب الميدانية والرابط بقاعدة الدعم الإمدادي في برنديزي
 لتوفير رابط البيانات بين المتصلين من أفريقيا ومقر المحكمة.

- كالكيف المكالمات الهاتفية على الهواتف النقالة والهواتف الثابتة في
 المقر والمكالمات المجرأة مع المكاتب الميدانية. وتُبدل جهود مضمّنية لتقليص الاستهلاك في مجال الهواتف

اللوازم والمواد

- خصص المطلوب لم يتغير بالقياس إلى السنة السابقة، مع العلم بأن العامل المسبب لأكثر قدر من التكاليف يتمثل في خراطيش الحبر الخاصة بالطابعات العالية الطاقة. أما باقي الاعتمادات المعنية فيخص (USB) اللغات، ووحدات خارجية للتسجيل على الأقراص الفيديوية الرقمية، ولوازم سمعية بصرية مثل وسائل إعداد الشفائف وعرضها والسماعات الهاتفية، والكوابل الخاصة بالشبكات، وبطاريات الحواسيب

الأثاث والعتاد

- بكون الاستثمارات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات للمحكمة تدار على مستوى ملائم وتبقى مواكبة للمعايير الصناعية. وهو يشمل شراء عتاد مع رخيص برامج حاسوبية كما يلي: نظم المحكمة الإلكترونية وتراخيص برمجياتها () العتاد والبرامج اللازمة myCourtbook في إطار الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا (يورو)؛ توسيع حيز الأقراص الخاص بنظم الملفات على الشبكة (يورو)؛ برنامج استبدال جهازاً في كل سنة من الح والطابعات بنفث الحبر (inkjet) اله بصرية، مما جاوز عمره الأربع (يورو)؛ برنامج استبدال الحواسيب المكتبية التي جاوز عمرها الخمس سنوات (يورو)؛ معدات سمعية بصرية متصلة بالاستمرارية في قاعة المحكمة () وبرامجيات للشبكات (المرحلة) (يورو)؛ عتاد وبرامج حاسوبيان موزعان على مكانين بسبب مشروع استئناف العمل في حالات الكوارث (يورو). ويسهر القسم على كون جميع المعدات المعنية يتوافق مع ما تقض مراجعة ممتلكات المحكمة ويمكن نقله إلى المباني الجديدة.

الاستثمارات في احتياز ما يندرج في عداد رأس المال

- تسنى ما سبق إقراره من احتياز يندرج في تخفيض كبير في تكاليف الصيانة، لأن هذه التكاليف في الأجل القصير أدنى في حالة المعدات الجديدة التي تتضمن عقود شرائها ضمناً لفترة . ولما يزل عالماً أمر طلب استثمار في احتياز معدات أساسية لازمة لإنجاز من مراحل محفوظات البيانات الخاصة بالمؤس () لسد تكاليف الخبرة الاستشارية و يورو لسد تكاليف العتاد، بحيث يُتكفل بمسك البيانات المتوارثة على نحو فعال وناجع بالقياس إلى

المشاريع الجديدة

- ، بالنظر إلى أن تتدبر مقداراً كبيراً من البيانات السرية. ويمكن النفوذ من شبكة الانترنت نفوذاً مباشراً إلى شبكة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحكمة، ما يجعل هذه الشبكة عرضة لخطر متزايد يتمثل في الهجمات السيبرية. ولمعالجة هذه المسألة يُطلب مبلغ مقداره يورو لسد تكاليف الخبرة الاستشارية و)

العتاد والبرامجيات) بغية أعمال شبكة يوحدة المحني عليهم والشهود وبوحدة الأدلة التابعة لمكتب المدعي العام. وسيتيح ذلك لهاتين الوحدتين تخزين البيانات " " السرية على شبكة غير مربوطة بالإنترنت. ويطلب مبلغ آخر مقداره

٣ - البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

المقدمة

- متابعة عملها الأساسي المتمثل في التمكين من عقد إجراءات ابتدائية سريعة وناجعة أمام المحكمة.
- وستوفر شعبة خدمات المحكمة الخدمات المتخصصة اللازمة مثل عقد جلسات محكمة إلكترونية رفيعة الجودة، وعلى الأخص إعداد المحاضر على المنوال المباشر بكلتا لغتي العمل، ما يمثل إسهاماً أساسياً في محاكمات عادلة على نحو فعال ناجع سريع. إنها ستواصل دعم الترجمة الشفوية من الفرنسية إلى الإنجليزية، وكذلك باللغات التي يتكلمها الشهود والأشخاص المحتجزون أو المأمورون بأن يمتدوا بكلمة. كما إنها ستتولى المسؤولية عن الأشخاص المحتجزين خلال مرحلة المحاكمة الحاسمة الأهمية.
- ولتتمكن من توفير دعم فعال وناجع للإجراءات، تجمع هذه الشعبة معاً كافة المكونات النشطة في قسم الاحتجاز،
- نقسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة، ووحدة المحني عليهم والشهود، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم.
- ولما كانت المحكمة في مرحلة جبر الأضرار في إحدى القضايا المعروضة على خدمات المحكمة بوجه عام، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم بوجه خاص، سيواصلان إيلاء عناية خاصة لهذا الجانب من إجراءات المحكمة، مثابرين في الوقت نفسه على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالمحني عليهم وعلى تجهيز جميع طلبات المشاركة على نحو سلس.
- في مجال الميزانية. بيد أنها ترى أن من المهم إدراك أنه يتعين تكبد بعض التكاليف على الرغم من ذلك، ولا سيما في مجال المسؤولية عن حماية الشهود الواقعة على عاتق وحدة حماية المحني عليهم والشهود. لكن بُدلت في الوقت نفسه جهود لتقليص تكاليف السفر عن طريق الترتيب لإدلاء الشهود بإفادتهم.
- ثم إن شعبة خدمات المحكمة ستظل تسهم في العمل لتحقيق هدف المحكمة المتمثل في إجراء عمليات التحقيق، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، مساعدة في تنسيق عمليات القبض على الأشخاص مثول الأشخاص أمام المحكمة ممن تشملهم الأوامر بالمثل أمامها، وذلك بتنظيم دعم تنفيذي وقضائي مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، والدول غير الأطراف فيه، والمؤسسات الشريكة ذات الصلة، سواء في الميدان أم في لاهاي.

الأهداف

- ()
- - الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال المزيد مما يمكن الأخذ به من تدابير تحسين النجاعة (الغاية الاستراتيجية -)
- - استراتيجية محدثة معلومات وتكنولوجيا المعلومات (الغاية الاستراتيجية -)

- - السهر على تكييف تدابير الأمن والسلامة مع الظروف، وتيسير عمليات المحكمة المطلوبة، مع الانخراط من البداية في تخطيط وتنفيذ عمليات المحكمة (الغاية الاستراتيجية -)
- - إبرام اتفاقات بشأن نقل الشهود والمتهمين (بما فيها الاتفاقات التي لا تترتب عليها تكاليف) واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة وذلك على سبيل الأولوية مع الدول القريبة نسبياً من الناحية الجغرافية إلى الدول التي ينحدر منها الشهود والمتهمون.

الجدول ٧٤: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ٢-١-٢ من الأهداف ذات الأولوية	الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال المزيد مما يمكن الأخذ به	تفادي حوادث تأخير عقد
تدابير تحسين النجاعة	عقد جلسات المحكمة على نحو سليم	إلغائها، ومعالجة كل هذه الحوادث عند وقوعها معالجة
الهدف ٢-٣-١ من الأهداف ذات الأولوية	وجود نظام شامل وناجع لعقد جلسات المحكمة الإلكترونية وإيداع - ، يفضي إلى المزيد من الشفافية	و حفظ وثائق المحكمة الإلكترونية؛ - كون جميع النظم محدثة
	- تحديث نظم إيداع الوثائق	
الهدف ٢-٨-١ من الأهداف ذات الأولوية	- إجراء مراجعة سنوية لحال تأهب الموظفين وحال حماية الشهود؛	-
- تطبيق سيرورة تدبر المخاطر الأمنية بصورة منهجية على جميع أنشطة المحكمة في المقر وفي الميدان؛	- عدد الحوادث المعنية، إن وُجدت	- تفادي الحوادث؛ ومعالجة جميع ما يقع منها معالجة
- عدم وقوع حوادث بسبب نقص في العمل الوقائي أو في تدبر مخاطر يمكن للمحكمة أن تتنبأ بها، مع إتاحة استمرار العمل في الوقت ذاته إن لم يكن ذلك مبرراً؛		
- تحديث تقييم المخاطر الأمنية ومراجعة التدابير ذات الصلة سنوياً أو		
الهدف ٣-٤-١ من الأهداف ذات الأولوية	- والمتهمين (بما فيها الاتفاقات التي لا تترتب عليها تكاليف) واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة وذلك على سبيل الأولوية مع الدول القريبة نسبياً من الناحية الجغرافية إلى الدول التي	-
	طراف وغيرها من الشركاء؛	
	- جودة المعلومات التي يقدمها القسم المختص من أقسام قلم المحكمة إلى المحاورين المعنيين المهتمين بالأمر ومدى التقيد بالمواعيد في تقديم هذه المعلومات	- المعلومات على نحو سليم

الجدول ٧٥: البرنامج ٣٣٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

شعبة خدمات المحكمة ٣٣٠٠	مصرفوات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقريب إلى عام ٢٠١٣	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	المبلغ	%
وظفو الفئة الفنية											
وظفون من فئة											
<u>المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين</u>	٤ ٥٣٧,٣	٧ ١٣٧,٧	١١ ٦٧٥,٠	٧ ١٩٧,٧	١١ ٨٦٧,٣	١١ ٨٦٧,٣	٤ ٦٧٩,٦	٧ ١٩٧,٧	١١ ٨٦٧,٣	٢٥٦,٥	٢,٢
الإضافي											
التجزئة											
<u>المجموع الفرعي لتكاليف العاملين</u>	٥٣,٥	٢ ٤١٩,٩	٢ ٤٧٣,٤	٣١٦,٨	٢ ٧٩٠,٢	٢ ٧٩٠,٢	١٨٠,٠	٢ ٠٩١,٢	٢ ٣٧١,٢	٩١٨,٥	٤٠,٤
اللوازم والمواد											
لأثاث والعتاد											
<u>المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين</u>	١ ٤١٥,٠	٢ ٦٤٨,٢	٤ ٠٦٣,٢	١٧٥,٦	٢ ٣٨٨,٨	٢ ٣٨٨,٨	١ ٥٥٢,٥	٣ ٣٨٩,٠	٤ ٩٤١,٥	١ ٥٤١,٨	٣١,٦
المجموع	٦ ٠٠٥,٨	١٢ ٢٠٥,٨	١٨ ٢١١,٦	٤٩٢,٤	١٨ ٧٠٤,٠	١٨ ٧٠٤,٠	٦ ٤٠٢,١	١٢ ٦٧٧,٩	١٩ ٠٨٠,٠	٢ ٧٣٦,٧	١٤,٣
تكاليف الصيانة المؤجلة											

الجدول ٧٦: البرنامج ٣٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

شعبة خدمات المحكمة	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	ملاك					موظفي الفئة الفنية وما فوقها		موظفي فئة الخدمات العامة	
			١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف
الوظائف											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
<u>المجموع الفرعي</u>											
الوظائف											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
<u>المجموع الفرعي</u>											
الملاك											
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة											
<u>المجموع الفرعي</u>											
المجموع	١	٣	١٦	٣٢	٣٢	٣٢	٢	٤٧	٣	٦٣	١٥٠

(أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة

الموارد الأساسية

الموارد من الموظفين

الخبراء الاستشاريون

- يُحتاج أربع مرات في السنة إلى خبير استشاري يتمتع بالدراية التخصصية اللازمة في مجال الموارد البشرية لكي يقيّم ما يتلقّى من طلبات الإدراج في قائمة خبراء المحكمة.

الموارد من غير الموظفين

السفر

- إن اللقاءات المنتظمة مع ممثلي شتى المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية بغية مواكبة أحدث المستجدات ضرورية لسلامة إدارة الشعبة وهي تستلزم حضوراً رفيع المستوى. والموارد المطلوبة لسد تكاليف السفر تلزم لتنفيذ المهام المنوطة بقلم المحكمة في إطار ولايته على نحو سليم، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر مهمة حماية المحي عليهم عملاً بالمادة () .

التدريب

- بعض جوانب المهام الكثيرة الواقعة على عاتق مكتب مدير شعبة الأصول وشروط الاحتجاز المعمول بها في الأمم المتحدة. محدّد ، ومن أمثلة ذلك مفهوم تجميد

الموارد المتصلة بالحالات

الموارد من الموظفين

الخبراء الاستشاريون

- يُحتاج إلى الخبرة الاستشارية بغية تزويد مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة، وتزويد هذه الشعبة إلى حد أبعد، بالدراية التخصصية اللازمة بغية تنفيذ المهام المنوطة بها في إطار ولايتها (مثل تسهيل العمليات في الميدان والتحضير لبعض المهام المحددة في إطار الولاية المعنية وتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك الطلبات المتصلة بالاحتجاز، مع مراعاة خصائص وسمات بـ المحكمة (الحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في كوت ديفوار)).

الموارد من غير الموظفين

السفر

- (المحكمة) والتحضير للعمليات المتعلقة بالقبض على المشتبه فيهم ومثولهم الطوعي أمام المحكمة، وتنظيم إجراءات الإخطار، والأسفار إلى البلدان الممكن أن تحال إلى المحكمة حالات .

النفقات التشغيلية العامة

- خصص المطلوب لسد تكاليف جميع الجوانب التنفيذية التي تيسر ممثل الأشخاص الصادرة بحقهم أوامر بالمثل (مثل تكاليف سفر الأشخاص المأمورين بالمثل وتكاليف سكنهم).

الجدول ٧٧: البرنامج الفرعي ٣٣١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاس إلى عام ٢٠١٣		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			٣٣١٠ مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة			
المبلغ	%	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية			
٠,٩	٤,٩	٥٢٧,٦	٢٩١,٨	٢٣٥,٨	٥٢٢,٧	٢٩٠,٤	٢٢٢,٣	٥٤٨,٣	٥٤٨,٣	٣٠٤,٧	٢٤٣,٦	وظفو الفئة الفنية وظفون من فئة		
												المجموع الفرعي لتكاليف الوظائف		
												الإضافي		
												الحيزاء		
		٢٠,٠	٢٠,٠	١٥,٠	٥,٠			١١٠,٨	١١٠,٨	١٠٦,٥	٤,٣	المجموع الفرعي لتكاليف العاملين		
												اللوازم والمواد		
												لأثاث والعتاد		
												المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين		
		١١١,٨	٦٠,٨	١١٥,٢	٨٣,٤	٣١,٨	٥٤,٤	٢٢,٤	٣٢,٠	١٤,٩	٤٣,١	٣١,٥	١١,٦	
		١٤,٩	٨٥,٧	٦٦٢,٨	٣٩٠,٢	٢٧٢,٦	٥٧٧,١	٣١٢,٨	٢٦٤,٣	٧١٧,١	١٤,٩	٧٠٢,٢	٤٤٢,٧	٢٥٩,٥
														المجموع
														تكاليف الصيانة المؤتمنة

الجدول ٧٨: البرنامج الفرعي ٣٣١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
													خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين
الملاك الأساسي														١		٢
الملاك المتصل بالحالات														٣		٣
المجموع الفرعي														٤	١	٥
الملاك الأساسي																
الملاك																
المجموع الفرعي																
الملاك الأساسي																
الملاك المتصل بالحالات																
المجموع الفرعي																
المجموع														٤	١	٥

(ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة

- يضطلع قسم إدارة المحكمة في إطار ولايته بمهمتين: مسك سجل بإجراءات المحكمة والتكفل سير جلساتها دون عقبات. فمنذ عام ٢٠١٠ نظمت بهذا القسم مهمة جديدة: معالجة الأدلة الإلكترونية التي بحوزة قلم المحكمة، ما استلزم اكتساب معارف ضمن المحكمة في مجال التحقيق الجنائي " " (بتدريب موظف من الموظفين الحاليين لكي يكتسب كفاءة وخبرة من المستوى المطلوب)، وإنشاء مختبر يفني بالمعايير . فمسك سجل قضائي دقيق يستلزم تفاعلاً منسقاً بين عدد من اصوات المهنية. وتشهد المهام التي يضطلع بها موظفو هذا القسم تطوراً مستمراً، ما يجسد زورات المعمول بها في المحكمة وإطارها الإجرائي الفريد، وضرورة التطور على نحو يجاري المستجدات

- مل المسؤولية المنوطة بهذا القسم فيما يخص عقد ا
- المحكمة على نحو مناسب وإعداد سجل سمعي بصري وسجل كتابي بما يقال خلال الجلسات على المنوال الآتي، في كلتا لغتي عمل المحكمة. ويعمل هذا القسم أيضاً بمثابة مركز اتصالات للأطراف، والمشاركين، وأقسام قلم المحكمة ذات الصلة، مثل الوحدات المعنية بخدمات اللغات وبالاحتجاز وحماية الشهود، وذلك في جميع الأمور ذات الصلة بتنظيم الجلسات. وينخرط في الاضطلاع بهذه المهام موظفو هذا القسم من الموظفين المعنيين

- إن مسؤولية هذا القسم عن مسك سجل دقيق بإجراءات المحكمة تشمل، إلى جانب العناية بالسجلات المتصلة بالجلسات، استلام وتسجيل وتوزيع جميع القرارات والأوامر والوثائق، من المشاركون، في جميع الحالات والقضايا. وإذا يزداد عدد الحالات والقضايا المعروضة على كمة، يتأني عن مسؤولية القسم في هذا المجال عبء عمل متنام، بمعزل عن نشاطه المتعلق بالجلسات ضمن قاعات المحكمة. وتقع المسؤولية عن هذه المهام في المقام الأول على عاتق المساعدين بسجلات المحكمة، إلى جانب الموظفين القانونيين المعاونين/الموظفين المعنيين يساندهم المعاون المعني بتسيير نظم المحكمة الإلكترونية فيما يخص إعداد وصيانة وتحديث قاعدة البيانات والتطبيقات الإلكترونية التي يستند إليها ذلك.

الموارد المتصلة بالحالات

المساعدة المؤقتة العامة

- اثنان من مُعدّي المحاضر بالكتابة المختزلة (واحد باللغة الفرنسية، وواحد باللغة الإنكليزية)، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر.

- موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. المقرر أن يدلي خمسون شاهداً بإفادتهم في عام . ومنذ كانون الثاني/

لى جميع الشهود بإفادتهم عن طريق التواصل الفيديوي عن بعد. وعلى ضوء هذه الزيادة في الاستعانة بـ زيادة في مقدّر نسبة الشهود الذين يدلون

بإفادتهم بهذه الوسيلة من في المئة إلى في المئة. ويستغرق إلقاء الشاهد الواحد بإفادته عن طريق التواصل الفيديوي عن بعد مدة تبلغ في المتوسط أسبوع عمل واحداً. ويقدر أن عشرين شاهداً سيبدأ

بشهادتهم بهذه الوسيلة، ما يستغرق أسبوعاً، أو خمسة أشهر. ويستلزم الإلقاء بالشهادات عن طريق الفيديوي عن بعد مشاركة اثنين من الموظفين القانونيين المساعدين/الموظفين المعنيين بقاعات

المحكمة، يجلس واحد منهم في المحكمة في لاهاي، ويجلس الآخر في مكان وجود الشاهد المعني. وليس هناك حالياً إلا اثنان من هؤلاء الموظفين للنهوض بأود جلسة محكمة واحدة. فإذا غاب أحدهما فلا يمكن استمرار جلسة التواصل الفيديوي عن بعد، ما يسبب تأخيراً كبيراً في الأنشطة القضائية. كما إن الأسفار المتكررة تؤثر بدنياً على الموظفين المعنيين. ولا يمكن دائماً تخطيط جلسات التواصل الفيديوي عن بعد، وقد جرت العادة على توزيع هذه الجلسات على السنة برمتها. ويضاف إلى ذلك، في قضيتي الحالة في كينيا، أن الدوائر تعترم جعل المتهمين يتابعون الجلسات من نيروبي عن طريق التواصل الفيديوي. هذا يستتبع، فيما يخص جميع الجلسات في قضيتي الحالة في كينيا، الحاجة إلى النهوض بأود

تواصل فيديوي عن بعد فيما يخص بعض الشهود في ، ما يزيد الحاجة إلى موظف إضافي من الموظفين القانونيين/الموظفين المعنيين بجلسات المحكمة في عام زيادة أكبر.

- مساعد معني بسجلات المحكمة، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. الحاجة إلى مساعد إضافي معني بسجلات المحكمة. فبالاستناد إلى النشاط القضائي للمحكمة في السنوات السابقة، يتوقع أن يتعين في عام معاملة زهاء

طلباً من طلبات الترجمة. ويبين المؤشر إلى عبء العمل الحاجة إلى يوم عمل لكل مساعد معني بوثائق المحكمة، لكي محصّاً في المتوسط دقيقة لتسجيل وتوزيع كل وثيقة، و /طلب من طلبات الترجمة. وذلك يستلزم ما يعادل

الموظف الواحد العامل بدوام كامل. ويضاف إلى ذلك أن عبء العمل الواقع على عاتق قسم إدارة المحكمة يشهد زيادة كبيرة من جراء التباينات في الممارسات والإجراءات من دائرة إلى أخرى، وذلك على الرغم من الجهود الجارية لتحقيق الاتساق. ويتألف الفريق من معادل أربع المحكمة يعملون بدوام كامل، يتولون تجهيز عمليات الإيداع، ومساعد رئيسي معني المحكمة، يتولى . ومن المهم أهمية خاصة أن تتمتع المحكمة بقدر

كافية في مجال العمل هذا؛ فأى حالات تأخير أو خطأ في معاملة خطيراً بالإجراءات، وأن تؤثر سلباً لا على صورة القسم فحسب بل وعلى قلم المحكمة وعلى المحكمة

العمل الإضافي

- يعمل الموظفون المعنيون بجلسات المحكمة عملاً إضافياً في حالة مجاوزة وقت جلسة كمة ساعات العمل المعتادة التي تقوم طرفياً، وفي حالة العمليات المتصلة بإدلاء شهود بإفاداتهم عن بعد. كما أقر العمل الإضافي فيما يخص إيداع الوثائق بعد ساعات الدوام الرسمي. ولا يمكن تفادي ضافي عندما يتعين على قسم إدارة المحكمة

(إيداع الوثائق المتأخر، وطلبات الاستنساخ السمعي البصري العاجل التي تتعين معاملتها "على المنوال الآتي"، وتوجيه الشهود ضمن قاعة المحكمة المقدّر أن يستغرق x (إدارة المحكمة على العمل للحيلولة دون الاستعانة بالعمل الإضافي، أو يمكن ترقبه، وذلك بوسائل منها تطبيق منوال العمل على نوبات.

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

التدريب

- يلزم تدريبٌ خاص لاستدامة وتحديث القدرة بمتابعة أحد موظفي القسم دورات لتجديد المهارات.

النفقات التشغيلية العامة

- يُحتاج إلى الإبقاء على مرفق استنساخ المواد السمعية البصرية، واستدامة مختبر م

اللوازم والمواد

- عناية تكاليف أشرطة وأقراص سمعية بصرية تُستعمل لتقديم الدعم السمعي البصري لأحداث غير جلسات المحكمة، ولمرفق "مراقبة الاستنساخ السمعي البصري".

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- لم تُطلب في إطار هذا البرنامج الفرعي أية موارد خاصة بالسفر. أما الاعتمادات اللازمة تكاليف الأسفار التي يتعين أن يجريها هذا القسم فيما يتصل بالاستعانة المتزايدة بالتواصل الفيديوي عن بعد فقد أُدرجت جميعاً ضمن إطار البرنامج الفرعي (وحدة الجني عليهم والشهود) في هذه الميزانية، وقُصِر استعمالها على هذا الوجه من وجوه الإنفاق.

الخدمات التعاقدية

- يُحتاج إلى صيانة نظام عمل المحكمة الإلكترونية وإدخال تحسينات عليه. وذلك للسنة الثانية من مدة العقد البالغة ثلاث سنوات.

التدريب

- خصّص المعني لسد تكاليف دورة تدريب متخصص في مجال إعداد المحاضر القضائية بالكتابة المختزلة على المنوال الآني بغية استدامة السرعة والدقة في ذلك، تعقد في المقر. ومن المقرر أن تدوم هذه الدورة عشرة أيام.

اللوازم والمواد

- أشرطة تسجيل فيديوي من النوع المهني، وأقراص رقمية، وغير ذلك من اللوازم السمعية

القابلة للاستهلاك من أجل تقديم وتوزيع الأدلة المستخدمة في المحكمة.

(ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

المقدمة

- قسم الاحتجاز إلى توفير شروط سالمة آمنة إنسانية للأشخاص المحتجزين لد ريشما تجري محاكمتهم أو يُبت في دعاوى الاستئناف في قضاياهم. ويتمثل هدفه العام في تهيئة بيئة سليمة بدنياً وعقلياً للمشتبه فيهم والمتهمين في كل مرحلة من مراحل الاحتجاز الأولي حتى الإفراج عنهم بأمر من المحكمة أو تحويلهم إلى دولة تنفيذ العقوبة التي يُحكَمون بها.

الموارد الأساسية

الموارد من غير الموظفين

السفر

- خصَّص المعني لسد تكاليف المشاركة في مؤتمر الرابطة الدولية للسجون.

النفقات التشغيلية العامة

- سب إيجار الزنازين على أساس استئجار مجموعات كل منها ست زنازين، بما في ذلك تكاليف برنامج الحبس الاحتياطي وتكاليف الموظفين المعنيين. ويشمل المبلغ المعني أيضاً تكاليف الموظفين فيما يخص حصة المحكمة من المهام المتقاسمة في المبنى .

اللوازم والمواد

- صَّص المعني لسد تكاليف الألبسة الرسمية (ما يبلى من الألبسة الرسمية للموظفين وما يلزم من ملابس للموظفين البدلاء).

الموارد المتصلة بالحالات

الموارد من الموظفين

الخبراء الاستشاريون

- خصَّص المعني لسد تكاليف خدمات نفساني و/أو مختص في التحليل النفسي من أجل المحتجزين، على أساس التدخل في كل حالة على حدة.

الموارد من غير الموظفين

التدريب

- خصَّص المعني لسد تكاليف منها تكاليف تدريب محدّد الطابع يتصل بتدبر الاحتجاز والسجن، وبحقوق الإنسان في سياق دولي.

النفقات التشغيلية العامة

- خصص المعني لسد تكاليف تشغيل متفرقة منها تكاليف العناية الطبية وتكاليف عناصر تخص على وجه التحديد المحتجزين ذات صلة باحترام خلفيتهم الدينية والثقافية (عملاً بالبند ٢٠١٤).

الجدول ٨١: البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

قسم الاحتجاز	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالقياس إلى عام ٢٠١٣	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	المبلغ	%
وظفو الفئة الفنية										
وظفون من فئة										
المجموع الفرعي لتكاليف الوظائف	٢٦٦,٣	١٣٦,٣	٤٠٢,٦	٤٠٢,٦	٢٧١,٨	١٤٧,١	٤١٨,٩	٢٧٦,٤	١٤٨,٦	٤٢٥,٠
الإضافي										
الحبراء										
المجموع الفرعي لتكاليف الحبراء	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
اللوازم والمواد										
لأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمال	١٣٣,٥	١٤٧,٤	١٤٨,٩	٦٨,٠	١٥٤٨,٩	١٣٧,٥	١٥٣١,٥	١٣٩١,٢	١٣٦,٤	١٥٢٧,٦
المجموع	١٥٩٩,٨	٢٩٠,١	١٨٨٩,٩	٦٨,٠	١٩٥٧,٩	١٦٦٥,٨	٢٩٠,٦	١٩٥٦,٤	٢٩١,٠	١٩٥٨,٦
تكاليف الصيانة الموزعة										

الجدول ٨٢: البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

قسم الاحتجاز	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة
													موظفون	موظفون	
الوظائف														٢	١
الملاك الأساسي														٢	١
الملاك المتصل بالحوالات														٢	١
المجموع الفرعي														٥	٢
الوظائف														٣	٢
الملاك الأساسي														٣	٢
الملاك المتصل بالحوالات														٢	٢
المجموع الفرعي														٥	٢
الوظائف المعاد توزيعها/														٣	٢
الملاك الأساسي														٣	٢
الملاك المتصل بالحوالات														٢	٢
المجموع الفرعي														٥	٢
المجموع														٥	٢

(د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة

- يوفر قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة ("قسم الترجمة في المحكمة") خدمات في مجال اللغات من أجل نجاعة سير عمل المحكمة. إن هذا القسم يقدم الخدمات في مجال اللغات إلى الدوائر، وهيئة الرئاسة، وقلم المحكمة، وبما في ذلك ترجمة وثائق المحكمة ومراجعتها وتحريرها؛ والترجمة بعية والفورية من أجل جلسات المحاكمة، والمؤتمرات الصحفية، والاجتماعات، وغيرها من الأحداث، في مقر المحكمة وفي أماكن أخرى؛ والمساعدة والإرشاد في مجال المصطلحات والمراجع؛ وتدبر كد من استعمال مصطلحات متسقة في جميع أجهزة المحكمة. كما يتكفل هذا القسم بحشد التراجمة الميدانيين، وتدريبهم، واعتمادهم، وذلك بصورة مشتركة مع وحدة خدمات اللغات التابعة لمكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى توفير الخدمات بلغتي العمل (الفرنسية والإنجليزية الرسمية) (كما تُحدّد في المادة من النظام الأساسي)، تعيّن على هذا القسم تدريب التراجمة على الترجمة من اللغات المستعملة في قضايا الترجمة إلى هذه اللغات. وثمة لغات كثيرة تحتاج إليها المحكمة من أجل إجراءاتها وغالباً ما تتوفر مترجمون وترجمة مهنيون مؤهلون فيما يخصها. فلولا هذا التدريب المكثف لسب الاحتياجات لواجهت المحكمة صعوبة كبيرة في إجراء جلساتها على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦. جهوده لتلبية المتطلبات فيما يخص كل لغة قد تستجد الحاجة إلى استعمالها في الجلسات، من اللغات التي يتكلمها المتهمون أو التي يتكلمها الشهود.

- وفيما يخص عام ، يطلب قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة موارد إضافية ستأنف في عام .
رة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتوفير خدمات في مجال اللغات من أجل محاكمة بندا/جربو
أجل المحاكمتين في القضيتين في إطار الحالة في كينيا. أما الزيادات المطلوبة الأخرى فيناظر جميعها
م إلى مختلف أقسام المحكمة فيما يتصل ببرامجها
- وإذا قورن دور قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة بدور أقسام اللغات في محاكم
أخرى، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو
أن قسم الترجمة في المحكمة الجنائية الدولية يترجم جم
الوثائق القضائية التي تُعد قبل بدء المحاكمة بوقت طويل والتي تُعد بعد جلسات المحاكمة بوقت طويل.
ومن حيث الموارد المتاحة يبلغ عدد العاملين في قسم الترجمة في المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من
مُوضه بالخدمات في مجموعة متعددة من اللغات -
خدمات المؤتمرات واللغات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فلماً يزل
موظفاً، يضطلعون بخدمات لغات يبلغ عددها كحد أقصى خمسة، بينما يعمل في قسم خدمات اللغات
في المحكمة الخاصة بلبنان موظفاً، ينهضون بخدمات اللغات بثلاث لغات.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

- يلزم خصص المعني لسد تكاليف تراجمة مستقلين .
التراجمة عندما يكون هناك نقص في عدد التراجمة الموظفين و/أو لتوفير الترجمة ال شفوية بلغات غير لغات
عمل التراجمة الداخليين الحاليين، من أجل أحداث متصلة بولاية المحكمة، بما في ذلك الاجتماعات

ات غير الحكومية، والمؤتمرات الصحفية، والجلسات المتعلقة بالجوانب الانضباطية، واجتماعات الصندوق الاستئماني للمحني عليهم، لعدد إجمالي من أيام الترجمة الـ

- يلزم محرر باللغة الإنكليزية يعين لفترة قصيرة من أجل تدقيق وتحرير الوثائق المراد تقديمها إلى اجتماعات لجنة الميزانية والمالية، بما في ذلك تقارير المحكمة والميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة. وينطوي هذا العمل على السهر على كون جميع الوثائق مكتوبة بالأسلوب، ومشاراً فيها إلى المراجع على نحو سليم، وحسنة المبنى. ولا يمكن القيام بهذا العمل داخلياً بسبب تعارضه مع متطلبات ترجمة الوثائق القضائية.

- يلزم مترجمون يعينون لفترة قصيرة لترجمة الجزء المتعلق بالبرنامج الرئيسي الثالث من وثيقة الميزانية المقترحة إلى اللغة الفرنسية. لم يعد من الممكن إنجاز هذا العمل داخلياً بسبب عبء العمل في مجال ترجمة الوثائق القضائية.

الموارد المتصلة بالحالات

المساعدة المؤقتة العامة

- منسق ترجمة شفوية ميداني معاون، من الرتبة ف-2، لمدة 12 شهراً. متطلب مستمر. شاغل هذه الوظيفة بمهام أساسية في مجال اختبار وتدريب المترجمين الميدانيين، إذ تعتبر مهاماً للتمكين من القيام في الموعد المحدد باعتماد مترجمين ميدانيين مؤهلين في المرحلة التمهيدية من جميع الإجراءات والدعم المستمر للمترجمين المدربين في قائمة قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة من أجل جميع الحالات. فوجود هذه الوظيفة يعد شرطاً مسبقاً لا بد منه لقدرة القسم على توفير نشاطات من الأنشطة التي تضطلع بها أقسام قلم المحكمة والتي تنطوي على تواصل وجاهي مع أشخاص يتكلمون بلغات من لغات الحالات في الميدان وفي المقر. وتفي هذه الوظيفة بمتطلبات تحويلها إلى وظيفة ثابتة. لكن القسم لن ينشئ ذلك في إطار ميزانية عام المقترحة، بل سيعود إلى هذا الأمر في المستقبل.

- أربعة مترجمين مساعدين للغة الكانجيين، من الرتبة ف-1، كل منهم لمدة ستة أشهر. متطلب مستمر. يوفر الفريق المؤلف من أربعة المترجمين هؤلاء الترجمة في الحالة في كينيا (مرافعات الدفاع). وسيكون قسم الترجمة في المحكمة قد درب هذا

- ترجمان للغة السواحلية من أجل القضايا في كينيا، من الرتبة ف-3، لمدة تسعة أشهر. متطلب مستمر. يلزم من ثلاثة مترجمين موظفين.

- مساعد في مجال اللغات من أجل لغة السنغو، من الرتبة خ ع-ر، لمدة ستة أشهر. متطلب مستمر. اعد في مجال اللغات دعماً لغوياً للمحني عليهم والشهود. وتحتاج وحدة المحني حاجة مستمرة إلى هذه الخدمات.

- أربعة مترجمين مساعدين للغة الزغاوة، من الرتبة ف-1، كل منهم لمدة ثمانية أشهر. متطلب جديد. إن فريق أربعة المترجمين المساعدين هؤلاء يوفر الترجمة من لغة الزغاوة ومن اللغة العربية إليهما من أجل محاكمة بندا/جربو تبدأ في أيار/مايو. وسيكون قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة قد درب هذا الفريق على مدى فترات مختلفة في عام

- أربعة تراجمة للغة العربية من أجل قضية بندا/جربو، من الرتبة ف-3، كل منهم لمدة ثمانية أشهر. متطلب جديد. بالنظر إلى المحاكمة المقرر عقدها في هذه القضية، تُعتبر الاستعانة بفريق من تراجمة اللغة نون في إطار المساعدة المؤقتة العامة أفضل بكثير من الاستعانة بفريق من التراجمة المستقلين، وذلك بالنظر إلى نقص التراجمة العرب وإلى عامل الاستمرارية.

- تراجمة تنفيذيون/ميدانيون. متطلب مستمر. يتباين المتطلب المعني من سنة إلى سنة. وعلى الرغم من أن الاعتمادات المعنية مدرجة في قسم المساعدة المؤقتة العامة فإن التراجمة المعنيين يعينون لفترات قصيرة في إطار عقود خدمات خاصة. فيختار آحاد التراجمة الذين يتم التعاقد معهم من قائمة التراجمة الميدانيين المعتمدين. ويتعين على التراجمة الميدانيين والتنفيذيين أن يقدموا

بالخدمات: وحدة المحني عليهم والشهود، وقسم دعم المحامين، وقسم الاحتجاز، وقسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، ومكتب المحامي العمومي للدفاع، ومكتب المحامي العمومي للمحني عليهم، لوق الاستثماني للمحني عليهم. ويُحتاج إلى التراجمة التنفيذيين لكي يقدموا خدماتهم قبل عقد

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- يلزم السفر للمشاركة في الاجتماع الدولي المعني بترتيبات اللغات (IAMLADP)، والاجتماع السنوي المعني بالترجمة المستعان فيها بالحواشيب (JIAMCATT) واجتماع رؤساء أقسام الترجمة الشفوية (HINTS). المعنيين في الاجتماعات السنوية ضرورية لمواكبة التعديلات التي تطرأ على السيرورات والنظم والتطورات التكنولوجية. إن اجتماع رؤساء أقسام الترجمة الشفوية يعقد مرتين في السنة ولا تشارك مديرة قسم الترجمة في المحكمة إلا في اجتماع سنوي واحد، هو الاجتماع الذي يعقد في أوروبا.

الخدمات التعاقدية

- يلزم واصله تحسين نظام عمل المحكمة الإلكترونية فيما يتعلق بالوحدات النسقية الخاصة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والميدانية. وثمة كثير من أوجه التحسين المنشود لا يمكن إجراؤها بموارد داخلية.

- يلزم تكليف مترجمين خارجيين بترجمة وثيقة الميزانية المعتمدة، وتكليف مترجمين خارجيين بتولي ترجمات نصوص ، وتكليف مترجمين خارجيين بتولي ترجمات نصوص للصندوق الاستثماني للمحني عليهم.

اللوازم والمواد

- لشراء قواميس ومواد مرجعية بلغتي العمل وبسائر اللغات الرسمية ودفع تكاليف الاشتراكات في قواعد بيانات وقواميس يرجع إليها على شبكة الإنترنت إلكترونياً يحتاجها المترجمون والمراجعون والترجمة

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- . يلزم من أجل الترجمة الشفوية التنفيذية، بما في ذلك توجيه الشهود، والرصد، وكتابة المحاضر، والمتطلبات المستمرة في مجال الترجمة الميدانية، التي لا يتيسر محلياً فيما يخصها إلا قلة من الترجمة المؤهلين. كما يلزم من أجل استدامة توفر قائمة كافية بالترجمين يتقنون اللغات ذات الصلة بالحالات المعنية، وسيؤتى بعدد من الترجمة الذين تم اختبارهم إلى مقر المحكمة لتدريبهم فيه. وقد خطط لمهمة لاعتماد الترجمة تخص اللغات المتصلة بالحالة في مالي.

التدريب

- . ب في مجال المصطلحات لموظف واحد لكي يشارك في المدرسة الصيفية الدولية المعنية بالمصطلحات في عام .

الخدمات التعاقدية

- . جهات خارجية بترجمة وثائق متعلقة بالتعاون القضائي تقضي بها من النظام الأساسي، وترجمة بلاغات إلى الدول الأطراف وبلاغات منها، إلى اللغات ذات الصلة .
- . تكليف مترجمين خارجيين بترجمة وثائق متعلقة بمحاكمة بندا/جربو الزغاوة وإليها.
- . تكليف مترجمين خارجيين بترجمة وثائق قضائية لا يمكن استيعاب ما تمثله بسبب آجال قضائية متضاربة.
- . تكليف مترجمين خارجيين بترجمة الحكم في قضية *كاتنغا* إلى الإسبانية من النظام الأساسي تقضي بأن تترجم الأحكام إلى اللغات الرسمية . تيعاب العمل الذي تمثله ترجمة الأحكام المعنية ضمن إطار بند الميزانية العادية الخاص بالاستعانة بجهات خارجية.
- . تكليف مترجمين خارجيين بترجمة الحكم في قضية *أنغوجولو* إلى الإسبانية من النظام الأساسي تقضي بأن تترجم الأحكام إلى اللغات الرسمية للمحكمة. ولا يمكن استيعاب العمل الذي تمثله ترجمة الأحكام المعنية ضمن إطار بند الميزانية العادية الخاص بالاستعانة بجهات خارجية.
- . يُحتاج إلى خبراء استشاريين للعمل ضمن فريق معني بلغة متصلة بإحدى الحالات يُفترض أن يتألف من ثلاثة خبراء استشاريين يعملون معاً في المقر على مسائل متنازع فيها بشأن .

اللوازم والمواد

- . شراء قواميس ومواد مرجعية بلغات متصلة بالحالات يحتاج إليها المترجمون والمراجعون والترجمة والمختصون في مجال المصطلحات.

الموارد المتصلة بالحالات

الموارد من الموظفين

المساعدة المؤقتة العامة

- نفساني/خبير في مجال الصدمات، من الرتبة ف-٣، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. وحدة المحني عليهم والشهود في المقترحات في إطار الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة، احتياجها إلى هذه الوظيفة والمهام الواقعة على عاتق من يشغلها. وما ورد في ذلك الإطار يبقى صحيحاً. وعلى وجه الخصوص تود وحدة المحني عليهم والشهود أن تعتم هذه الفرصة مرة أخرى للإشارة إلى أن الوظيفة التي يغطيها المادة ٤٠ (٢) من نظام روما الأساسي، التي تنص على أن "تضم الوحدة موظفين ذوي خبرة في مجال الصدمات النفسية، بما في ذلك الصدمات ذات الصلة بجرائم العنف الجنسي"، وإلى أنه أُوعز إلى الوحدة عن طريق قرار شفوي صادر عن الدائرة الابتدائية الأولى بأن تسهر على أن الدائم نفسانياً محترف.

- نفساني معاون، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. كانت هذه الوظيفة المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة قد أقرت فيما يخص ميزانية عام وتقوم وحدة المحني عليهم النفساني المعاون المعني بتقييمات نفسانية وسيسهم في لتحقيق أكبر قدر ممكن من أسباب الخير العام للمحني عليهم والشهود المقبول اشتمالهم ببرنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية وضعاف الحال من الشهود والمحني عليهم

- موظف قانوني مساعد، من الرتبة ف-١، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. في الأنشطة القضائية للمحكمة حشد موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-١) في عام معاد الموظف القانوني المعاون العامل في وحدة المحني عليهم والشهود على النهوض بأود عبء العمل القانوني الدائم التزايد. ومنذ ذلك الحين بقي عبء عمل الموظفين القانونيين العاملين في الوحدة عالياً باستمرار. ولا يتوقع له أن ينخفض في عام

- مساعد حماية، من الرتبة خ ع-٢، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. ثمة في وحدة المحني عليهم والشهود حالياً وظيفة ثابتة لمساعد حماية ووظيفة تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة تم إقرارها في وسوف يُحتاج إليها في عام الفضلى في مجال حماية الشهود بأن يعمل الموظفون المعنيون المنخرطون فيها ثناءً بغية التكفل بسلامتهم العبر المستخلصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ذلك من الأهمية بمكان. وتتسم هذه الممارسة الآمنة في العمل بسداد خاص فيما يتعلق بالمساعد المعني بالحماية وحدة المحني عليهم والشهود، الذي تمثل مهمته الأساسية في تدبير شؤون الشهود المشمولين ببرنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية.

- مساعد معني بالحماية، من الرتبة خ ع-٢، لمدة ١٠ أشهر. متطلب جديد. بالإضافة إلى الوظيفة الثابتة للمساعد المعني بالحماية العامل في المقر والوظيفة الحالية المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة عامة للمساعد المعني بالحماية، ت ب وحدة المحني عليهم والشهود إنشاء وظيفة ثالثة لمساعد معني نهوض بعبء العمل ويتكفل بتقيد وحدة المحني عليهم والشهود بأفضل الممارسات في مجال حماية الشهود. كما سيحتاج إلى هذه الوظيفة الجديدة لتيسير حركة الشهود المشمولين بالحماية الذين يدلون بإفاداتهم في المحاكمات في الحالة في كينيا.

- مساعد معني بالحماية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٠ أشهر. متطلب جديد. يُحتاج إلى هذه الوظيفة رئيسياً للمساعدة في تنفيذ استراتيجيات الخروج الخاصة بالشهود المشمولين ببرامج الحماية للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- موظف دعم معاون، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٠ أشهر. متطلب جديد. لمة في وحدة المحني عليهم والشهود حالياً موظفا دعم معاونان، يعمل أحدهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً للحالة فيها وللحالة في كوت ديفوار، ويعمل الآخر في المقر، مساعداً في أنشطة المحكمة الجارية في المقر ومسانداً في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في أوغندا، وكذلك في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (فيما يتعلق بالمحني عليهم).

إلى متطلبات العمل، أتبع منحى يتمثل في إسناد حالتين لكل موظف دعم معاون. بيد أنه يلزم موظف معاون جديد من أجل الحالة في كينيا، بالنظر إلى عبء العمل وإلى المهام المتعددة التي ينهض بها موظفاً الدعم الحاليان. وسيقوم موظف الدعم المعاون الجديد بتناول جميع المهام المتصلة بالدعم فيما يخص برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية في الاجتماعي والمتعلق بضعف الحال.

- مساعداً دعم، من الرتبة خ ع-رأ، كل منهما لمدة ١٠ أشهر. متطلب جديد. الدعم المعنيان لتناول ثلاث محاكمات تجرى تتابعياً في عام نقل الأشخاص المشمولين ببرنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية. ومن المسؤوليات المنوطة بجم الدعم للمحني عليهم والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة للإدلاء بإفاداتهم، ودعم مراقبيهم من الأشخاص والمعاليين، وتقديم الدعم والتنسيق نقل الأشخاص المشمولين ببرنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية في مختلف الحالات التي تعمل المحكمة في إطارها. وحتى الآن خصص نقل الأشخاص المشمولين ببرنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالإضافة إلى المهام المتصلة بالمحاكمات.

- محلل أعمال، من الرتبة ف-٣، لمدة ستة أشهر. متطلب جديد. يُحتاج إلى محلل الأعمال هذا لكي يساعد في التخطيط الاستراتيجي لوحدة المحني عليهم والشهود، والتخطيط المالي والتنسيق، وإجراء مراجعة وافية للسيروورات المتبعة في وحدة المحني عليهم والشهود فيما يتعلق بتدبير الأداء. وسُستعان بهذه الوظيفة لتعزيز نظام تدبير الأداء والثقافة ذات الصلة ضمن وحدة المحني عليهم والشهود. ومن المهام الحاسمة مية المراد أن يُضطلع بها في إطار هذه الوظيفة تمييز الممارسات التي تستغرق من الوقت وتستلزم من أكثر مما تحبته من قيمة مضافة إلى أنشطة وحدة المحني عليهم والشهود. إن شاغل هذه الوظيفة أيضاً في زيادة متانة نظام الحماية للشهود والمحني عليهم الذين يُستقدمون للمثول في شتى المحاكمات أمام المحكمة. ويُتوقع أن هذا التركيز الشديد على الأداء في مجال التدبير سيفضي إلى تخفيض في عدد حالات التأخر في المحاكمات الجارية أمام كل دائرة، ضامناً بذلك اتسام

- كاتب معني بإدخال البيانات وضمان الجودة، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٠ أشهر. متطلب جديد. يتولى الكاتب المعني بإدخال البيانات وضمان الجودة مسؤولية إدخال جميع المعلومات بالحماية إلى قاعدة المعلومات الإلكترونية (IBase) مواظباً على تحديث هذه المعلومات بفحص جودة الصلة بين المحني عليهم والشهود والعاملين في وحدة المحني عليهم والشهود. فليس في الوحدة حالياً وظيفة متيسرة ليقوم شاغلها بهذا العمل ولا يجري تحديث المعلومات باستمرار، بسبب الافتقار إلى القدرة على ذلك ضمن وحدة المحني عليهم والشهود. والحال أن الافتقار إلى القدرة على تحديث المعلومات على المحكمة وعلى وحدة المحني عليهم والشهود.

العمل الإضافي

- متطلب متكرر. تقترح المحكمة أن يُبقى دون تغيير مجموع المدفوعات للعاملين في وحدة المحني عليهم والشهود في المقر وفي الميدان عن العمل الإضافي الذي يؤديه فيما يتعلق بتنسيق حالات الشهود المشاركين في برنامج الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة للإدلاء بأفادتهم. الخاص ؛ مة إلى

الموارد من غير الموظفين

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- متطلب متكرر. من أسفار الموظفين الأسفار التنفيذية المتصلة بتوفير الحماية للشهود وخدمات الدعم، بما في ذلك الأسفار المتصلة بمرافقة الشهود خلال سفرهم إلى مقر المحكمة نقل الشهود لكي يتخذوا موطناً في مكان آخر/ في الاجتماعي، وتقييم الدعم، وتنفيذ إجراءات الحماية المحلية، وإقامة نظم التحرك الاستجابي الأولي اختبار. إن وحدة المحني عليهم والشهود تقدم ميزانية للسفر تنطوي على زيادة مقدارها يورو بالقياس إلى عام 2011. في الفقرة التالية، يعزى أكثر من نصف هذه الزيادة (يورو منها) إلى زيادة في تكاليف التواصل الفيديوي عن بعد.

عتمادات المعنية في الأغراض العامة لوحدة

المحني عليهم والشهود.

- لقد قررت المحكمة زيادة استخدامها لوسائل التواصل الفيديوي عن بعد: فقد هُيئ في الميزانية لسد التكاليف المعنية على افتراض أن المئة من الشهود سيدلون بشهادتهم عن طريق الرابط ارتفاعاً كبيراً إلى افتراض السنة الماضية المتمثل في إدلاء ١٠ في المئة من الشهود اداتهم بواسطة هذه الوسيلة، يقلص به مبلغ التكاليف المترتبة على موظفي وحدة المحني عليهم المعنيين إلى قاعة المحكمة تخفيضاً مقداره يورو. ويتوصل إلى تحقيق هذه الوفورات على افتراض أن التواصل الفيديوي سيُجرى في بلدان الحالات التي تعمل فيها المحكمة وأن الموظفين لوحدة المحني عليهم سيكونون بالتالي متاحين لتقديم الدعم اللازم إلى الشهود في الميدان. فقد رأت المحكمة أن من الأنجع إيفاد موظفين عاملين في قسم إدارة المحكمة وموظفين عاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الميدان لإعمال الروابط الفيديوية، بدلاً من استقدام الأشخاص إلى المحكمة، مع كل ما يقترن به ذلك من عمل تنظيمي إضافي ونفقات تترتب عليه. ولذا وارد المطلوبة لسد تكاليف السفر على ما يسد تكاليف سفر موظف قانوني معاون/موظف معني بجلسات المحكمة وموظف مختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصال للتواجد في مكان كل رابط فيديوي من

- العنصر الكبير الآخر من عناصر الزيادة في ميزانية سفر الموظفين ()

في تكاليف متصلة بحماية الشهود، ما يجسد ارتفاع عدد
فقد ازدادت طلبات برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية من سبعة طلبات في عام
إلى طلباً في عام ؛ وازدادت الطلبات المتعلقة بعمليات النقل المشمولة بالمساعدة من
طلباً في عام إلى طلباً في عام وازداد عدد البلدان التي طُلبت إقامة وصيانة نظم

للتحرك للاستجابي الأولي فيها من أربعة بلدان في عام إلى خمسة بلدان في عام . وبالتالي
قد ذهب ذلك بالوفورات التي تحققت عن طريق زيادة الاستعانة بالاتصال

التدريب

- وحدة المحني عليهم والشهود لدورات التدريب المتخصص التالية البيان فيما يخص عام
:

() تدريب على الإسعاف في إطار دورة التدريب الإلزامية لتحديد مهارات موظفي وحدة
المحني عليهم والشهود في مجال الإسعاف؛

() تدريب في مجال اللغتين الفرنسية والإنجليزية

(ج) لتعلم بالوسائل الإلكترونية برنامج Access
Microsoft

()

()

() تدريب على برنامج Analyst Notebook (الخاص بتحليل القضايا) بإصداره الجديد

(ز) IBase

() جمع المعلومات بوسائل السيري؛

(ط) المباشر عبر الإنترنت.

النفقات التشغيلية العامة

- متطلب متكرر.

:

() البيف متصلة بالمحاكمات، بما فيها تكاليف سفر المحني عليهم والشهود وتكاليف
سكنهم في الميدان وفي بلد مقر المحكمة، وتكاليف الأشخاص الداعمين المرافقين لهم، وتكاليف إعداد
وثائق السفر، والملابس، والأبدال، والتأمين الصحي، والأبدال التي يتقاضاها الشهود. فبحسب افتراضات
من المحني عليهم والشهود للإدلاء بإفادتهم في عام .

في الفقرة المتعلقة بالسفر فيما تقدم، هيبى للتكاليف على افتراض أن في المئة من الشهود يمكن أن
لوا بشهادتهم عن طريق التواصل الفيديوي عن بعد. ويمثل ذلك زيادة كبيرة ستتيح تحقيق وفورات في
تكاليف في إطار شتى البنود الأخرى لميزانية وحدة المحني عليهم والشهود، مقلصاً في الوقت نفسه ما
ووجه في شتى وحدات المحكمة من مصاعب تستلزم قدرأ كبيراً من الموارد على نحو مثبط
بالتأثيرات والأذون ومسائل المطالبات في مجال اللجوء؛

() الطوارئ الطبية؛

(ج) لتحرك الاستجابي الأولي بغية التحرك إزاء التهديد المباشر للمحني عليهم
والشهود، وذلك في ست حالات تعمل المحكمة في إطارها، منها الحالة الجديدة في مالي؛

()

()

() في مجال الحماية وتدابير الحماية المحلية.

اللوازم والمواد

- متطلب متكرر. لسد تكاليف اللوازم والمواد المحتاج إليها فيما يخص قاعات انتظار الشهود ، وحدة المحني عليهم والشهود في مقر المحكمة، وتحديد الاشتراكات السنوية في النشرات الإلكترونية التي يستخدمها المحلل العامل في وحدة المحني عليهم والشهود.

(و) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم

- مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم هو الوحدة المتخصصة ضمن قلم المحكمة، المنصوص عليها في البند ١٠٠ (٦) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتختلف مراحل الإجراءات وجبر الأضرار وفقاً لأحكام منها القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويتولى هذا القسم عمليات في الميدان، لتمكين المجني عليهم من تقديم طلباتهم، لكي يمثلوا قانونياً في الإجراءات ويشاركوا فيها بصورة فعلية، وفي مقر المحكمة، لتدبير طلبات المشاركة وعمليات جبر الأضرار وكافة الوثائق الأخرى المتعلقة من المجني عليهم، بغية إحالتها إلى من يشاركون في الإجراءات ذات الصلة، وللمساعدة الدوائر بتحليل الطلبات وفقاً للمعايير المحددة قضائياً وإعداد التقارير

- ويضطلع هذا القسم بالمرحلة الأولى من عمله في الميدان. فالحضور الميداني المبكر والمستدام في حالة تشهد إجراءات قضائية قد ينشأ فيها المجني عليهم المشاركة يُعتبر أمراً أساسياً من أجل الأغراض المذكورة. التكفل بتقديم معلومات دقيقة عن مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وبالتالي الخيلولة دون إغراق المحكمة بطلبات ليست متصلة بالدعوى أو ليست كاملة؛ انتقاء الوسطاء وتدريبهم ومراقبتهم حتراس من إساءتهم التصرف؛ تمكين المجني عليهم المرتبطين بالدعوى من اتخاذ القرارات عن علم ومن ندعم طلباتهم؛ التشاور مع المجني عليهم بشأن التمثيل القانوني وتدبير توجيحاتهم، ولا سيما فيما يخص تعويضات جبر الأضرار.

- عندما تُستلم الطلبات في لاهاي، تجري مراجعتها لتبين ماهية الدعوى التي تتصل بها، وما ن يُحتاج إلى إعدادها من أجل إيداعها الفوري أو تجهيزها والاحتفاظ بها لإيداعها في تاريخ لاحق إذا ان ذلك جائزاً، ما يتوقف على التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن الدائرة المختصة. ويجري استنساخ جميع الطلبات إلكترونياً وتسجيلها، ويُدخل في قاعدة البيانات ما يمكن أن يُحتاج لاحقاً إلى استخلاصه وإدراجه في تقارير تُرفع إلى الدائر أن يُحتاج إليه لأغراض أخرى، وتعد صيغ من الطلبات محجوبةة. ويقوم بذلك المساعدون المعنيون بتجهيز البيانات. ونتيجة للجهود المستمرة الرامية إلى زيادة نجاعة وإنتاجية المساعدين المعنيين بتجهيز البيانات وترقية النظم ذات الصلة لإتاحة المزيد من الأتمتة فيها، غدا بمستطاع المساعد الواحد المعني بتجهيز البيانات تجهيز طلباً في الشهر (مقابل سابق). وبهذه الجهود يتسنى للقسم الإبقاء على الموارد من الموظفين التي تحتاج إليها وحدة قاعدة البيانات عند حده الأدنى على الرغم من ازدياد عدد الدعوى القضائية والتنوع الحالي في النظم المستخدمة. وقيل أن تودع الطلبات لدى الدائرة ذات الصلة، تدقّق الوحدة القانونية فيها من حيث اكتمالها، وتحللها، وتعد تقارير بشأن الطلبات المحالة، بالاستناد إلى التعليمات الصادرة عن كل إن موظفي الوحدة القانونية على بلاغات وطلبات كثيرة تُتلقى من الممثلين القانونيين للمجني عليهم ومن الدوائر ومن جهات أخرى، ويعدّ تقارير دورية وتقارير مخصوصة عن شتى ون التي تندرج ضمن نطاق مسؤولية قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وطلبات المحجوبة فيها معلومات، وينظمون سيرورات الانتقاء فيما يخص الممثلين القانونيين المشتركين.

- مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم

الحالات، والمرحلة التي بلغت في الإجراءات، وعدد طلبات المشاركة وجبر الأضرار التي يتعين تجهيزها وإيداعها لدى الدوائر. وينزع عبء العمل إلى بلوغ مقاديره العظمى خلال الأشهر التي تسبق جلسة اعتماد التهم أو المحاكمة، عندما يتعين القيام في الوقت المناسب بتجهيز طلبات المجني عليهم المشاركة في المرحلة المعنية من الإجراءات بغية تمكين الدوائر من البت في شأن هذه الطلبات قبل الإجراء ذي الصلة الذي يودون المشاركة فيه. وفي بعض القضايا، مثل قضية بمبا، يستمر تجهيز طلبات المجني عليهم حتى بعد

بدء المحاكمة. ويمكن النظر في الطلبات الجديدة في مراحل الإجراءات، بما في ذلك مرحلة الاستئناف.

- ولهذا التقلب المرتبط بمواعيد مختلف مراحل الإجراءات القضائية تبعات فيما يخص عبء العمل، قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم وما يقوم به من تخطيط. فمن ناحية أولى يتعين القسم أن يخطط لاحتياز

لشقي المستجندات في الدعاوى التي تستلزم منه العمل، سواء اتصلت بالتمثيل القانوني، أم بتوفير المعلومات بشأن مقدمي الطلبات أو المحني عليهم، أم بتلبية شتى الأوامر القضائية بما فيها الأوامر بتقدم وترد في الجدول التالي بعض البيانات عن هذا الجانب من جوانب عمل القسم، بالإضافة إلى معالجة

الجدول ٨٧: إيداع الطلبات لدى الدوائر، ومذكرات إحالة الطلبات، والبلاغات المتعلقة بالدعاوى

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
		*	**
عدد البلاغات المرسله فيما يتعلق بالدعاوى إلى الممثلين القانونيين للمحني عليهم، والدوائر،		(+) (+) (+)	

* يستند التوقع إلى الأرقام الفعلية المسجلة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣ وإلى الأنشطة المخطط للاضطلاع بها خلال الفترة الباقية من السنة.
** يستند التقدير إلى متوسط العددين الخاصين بعام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٣ والافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٤.

يغدو من الضروري معالجة أعداد كبيرة من الطلبات في غضون أجل قصير. وكما بين في الفقرة السابقة، يطرأ ذلك عادة في الأشهر التي تسبق مباشرة جلسة اعتماد التهم أو المحاكمة. وينطوي ذلك على صعو جسيمة تواجه القسم، الذي يعمل بملاك موظفين منقوص نقصاً شديداً منذ عدة سنوات. وللإضطلاع بوظيفة الموظف القانوني المعاون وبوظيفة المساعد المعني بتجهيز البيانات، لا في أوقات بلوغ عبء العمل أوجه فحسب بل أيضاً من أجل النهوض بالمهام الأساسية، تعين على القسم

- مختلف الدوائر حالياً جهوداً لإعادة النظر في نظام طلبات المحني عليهم. وقد اعتمد مختلف الدوائر أنواعاً متباينة من استمارات الطلب وسيرورات الطلب. ويترتب على الاستجابة لذلك، في الأجل القصير، أثر على عبء العمل الواقع على عاتق القسم إذ تنطوي هذه الاستجابة على تصميم القسم استمارات وسيرورات مختلفة وعلى تعديل قاعدة البيانات ونظام الإبلاغ في كل مرة. أما في الأجل الطويل فيؤمل، وفقاً لطلب الجمعية في دورتها الحادية عشرة، أن يفضي ذلك إلى مزيد من طلبات المحني عليهم. لكن لا يتوقع أن يؤثر ذلك أثراً كبيراً على احتياجات القسم إلى الموظفين لكي ينهضوا بعبء العمل الأساسي. فالزيادات الدنيا المطلوبة لسد تكاليف الموظفين فيما يخص تجعل وضع القسم يرتفع بعض الشيء ليلبغ المستوى الأدنى اللازم للنهوض

الأساسي. أما إذا أُجيز بقاء أعداد الموظفين في القسم كما كانت في عام أخرى أن يطلب موارد إضافية من خارجه، ما قد يكون غداً غير متاح بالنظر إلى القيود التي تواجهها الشعبة جمعاء على صعيد الميزانية.

الموارد الأساسية

الموارد من غير الموظفين

الخدمات التعاقدية

- يُحتاج إلى لسد تكاليف الطبع الخارجي للاستمارات القياسية لطلب المشاركة في الإجراءات، وكتيب إيضاحي مرافق، وغير ذلك من المواد الإعلامية المساعدة لمقدمي الطلب، مما تتعين إتاحتها في الحالات والقضايا الجديدة وإتاحته بصورة عامة لأغراض الإعلام والتدريب.

الموارد المتصلة بالحالات

الموارد من الموظفين

المساعدة المؤقتة العامة

- مساعدان معنيان بتجهيز البيانات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً لكل منهما. متطلب مستمر. يظل من اللازم توفير القدرة على سد الاحتياج إلى تجهيز البيانات المتأتية عن الافتراضات المتعلقة مثل المهام الرئيسية التي يضطلع بها الموظفون المعنيون بتجهيز البيانات فيما يلي: تسجيل طلبات المشاركة وحبر الأضرار "المتلقاة من المخني عليهم" إلكترونياً وكذلك البيانات المتلقاة بصورة منفصلة، إلى قاعدة البيانات؛ تحديث السجلات بتضمينها المعلومات الجديدة المتلقاة؛ استخراج البيانات من قاعدة البيانات لإدراجها في التقارير التي تقدّم إلى الدوائر؛ إعداد مشاريع صيغ الوثائق المحجوبة فيها معلومات؛ التحقق من جودة الوثائق وتحضيرها لإيداعها؛ مسك الوثائق المطبوعة، وغير ذلك من المهام الإدارية.

- موظفان قانونيان معاونان، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً لكل منهما. متطلب مستمر. ستظل هذه القدرة لازمة طيلة العام للمساعدة على سد ما يتأتى عن الافتراضات المتعلقة بالميزانية من احتياجات إلى قدرة قانونية وللاضطلاع بالمهام التالية على وجه التحديد: إجراء التحليل القانوني للطلبات وتجهيزها ومراجعة صيغها المحجوبة فيها معلومات؛ إعداد التقييمات الفردية للطلبات ومشاريع تقارير المتعلقة بها التي تقدم إلى

بالموظفين الميدانيين من أجل المتابعة فيما يتعلق بالطلبات، وتنظيم التمثيل القانوني المشترك، وتنفيذ كل ما قد يصدر عن الدوائر من أوامر ذات صلة؛ تقديم إسهام بشأن مسائل النهج وبما في ذلك إجراءات العمل؛ وإجراء البحوث القانونية النصوص. فللهوض بعبء العمل هذا زيد المطلوب زيادة طفيفة إلى ما يعادل مجموعه شهراً للموظفين بدلاً من شهراً كما في عام .

- مساعد إداري ميداني، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. تُطلب هذه الوظيفة في المقر من جديد بغية دعم القسم في الميدان ودعم الأنشطة الميدانية في جميع الحالات، وبما في ذلك تخطيط المهمات، وإعداد ومراقبة الميزانية والشؤون المالية، ودعم جميع موظفي القسم العاملين في الميدان بوجه عام. وتُطلب الاعتمادات لاثني عشر شهراً لستة أشهر، وذلك لسد الاحتياجات الفعلية المقدرة بالاستناد إلى تجربة عامي .

- موظف ميداني معني بالحالة في كينيا، من الرتبة ف-٢، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر.
 نور الميداني لقسم مشاركة المحني عليهم وجر أضرارهم في كينيا سيغدو أمراً أساسياً عندما تُجرى
 المحاكمات. وسيقوم الموظف الميداني المعني بتخطيط وتنفيذ الأنشطة عملاً " " .
 المحني عليهم في المحكمة، الذي يُطلب فيه من قلم المحكمة أن يعمل مع الممثلين القانونيين
 المشتركين للمحني عليهم لتمييز المحني عليهم المرتبطين بالقضايا وتقديم تقرير عنهم إلى الدائرة، وتمكين من
 يود التسجيل من المحني عليهم من أن يفعل ذلك. ويشتمل ذلك على تمييز الوسطاء، وانتقائهم، وتدريبهم،
 ودعمهم، ومراقبتهم، وإتاحة استمارات التسجيل وجمع ما يُملأ منها، وإعداد رسالات أساسية تبلغ إلى
 المحني عليهم والوسطاء تبين فيها المستجدات في الإجراءات، وتنفيذ كل ما قد يصدر عن الدائرة من أوامر

- مساعداً ميدانيان معنيان بالحالة في كينيا، من الرتبة خ ع-٢، كل منهما لمدة ١٢ شهراً.
 متطلب مستمر () . يظل يُحتاج إلى مساعدين ميدانيين محشودين محلياً لدعم ما أُشير إليه
 أعلاه من أنشطة القسم
 معه بحيث يستخران في عملهما درابتهما بالسياق المحلي فيمكنان القسم من التفاعل مع المجموعات
 المتضررة من الأهالي. وهما يدعمان الموظف الميداني فيما يتعلق بجميع الأنشطة الميدانية.

- مساعد ميداني معني بالحالة في كوت ديفوار، من الرتبة خ ع-٢.
 يظل للقسم مساعد ميداني موظف محلياً لدعم أنشطة القسم الأساسية في الميدان طيلة
 المرحلة التمهيديّة في قضية اغب . المساعد الميداني مله
 ويختمه بحيث يستخر في عمله درابته بالسياق المحلي ويمكن القسم من التفاعل مع المجموعات المتضررة من
 الأهالي. ويُحتاج إلى استمرار تواجد الحد الأدنى هذا في كوت ديفوار من أجل مراقبة الوسطاء
 وإبلاغ الرسائل الأساسية، وتيسير مهمات موظفي القسم وتنفيذ كل ما قد يتأتى عن الإجراءات

الخبراء الاستشاريون

- التجربة أن استئجار خدمات الخبراء الاستشاريين لكي يُعدّوا وصفاً
 مصلاً لجماعات المحني عليهم والأشخاص الذين يمكن أن يؤدي دور الوسطاء أمر ضروري وناجع بالقياس
 إلى تكاليفه، يتيح اكتساب خبرة فريدة في الوقت المناسب، يمكن أن تنبني عليها أنشطة القسم الميدانية.
 ليه تُطلب اعتمادات لسد تكاليف خبراء استشاريين يُعدّون وصفاً للمحني عليهم.

الموارد من غير الموظفين

السفر

- خصّص المعني لسد تكاليف سفر الموظفين إلى الميدان ومنه، وتكاليف مهمات الموظفين
 ميدانيين ضمن البلدان المعنية (كأن يقوموا ببعثات من المكتب الميداني إلى المناطق التي يوجد فيها المحني
 عليهم). ويبدل القسم جهوداً صارمة لتقليل الأسفار إلى المقر ومنه، ومعظم الرحلات هـ " " .
 ما الموظفون الميدانيون مضطلعين بأنشطتهم ضمن البلد المعني. وعلى غرار السنوات السابقة، يُهيا لزيارة
 جميع الموظفين الميدانيين للمقر مرة واحدة في السنة، ما يُعتبر أمراً أساسياً للتخطيط السنوي والتدريب
 ولتعزير إحاطة الموظفين المعنيين بالمحكمة.

الخدمات التعاقدية

- البيانات. متطلب مخفض. ستنجز بحلول نهاية عام المراحل الثلاث الأولى من إعداد مشروع قاعدة بيانات طلبات المحني عليهم لدى قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم. وفي - سيمضي بي إعداد مرحلة التكامل الميداني، ما يجعل من الممكن عندما يتم إعمال العناصر - مثل الصلات المستقرة عبر شبكة الإنترنت والمعدات اللازمة - تجهيز طلبات المحني عليهم في الميدان. ولما كانت مرحلة الإعداد هذه تتطلب موارد أقل مما تطلبت المراحل السابقة فقد حفض المبلغ المطلوب لسد تكاليف خدمات تجهيز البيانات تخفيضاً مقداره

- . يُحتاج إلى المخصّص

القياسية لطلب المشاركة في الإجراءات، وكتيب إيضاحي مصاحب، وغير ذلك من المواد الإعلامية المساعدة لمقدمي الطلب، مما تتعين إتاحتها في الحالات والقضايا الجديدة وإتاحتها بصورة عامة لأغراض

نكمة المتمثل في تيسير مشاركة المحني عليهم في الإجراءات وتقديم الإخطارات إلى المحني عليهم. ويشتمل ذلك على طبع الاستمارات القياسية لطلب الأشخاص والمنظمات المشاركة في الإجراءات الات جبر الأضرار، وتسجيل المحني عليهم (تستخدم هذه الاستمارة فيما يخص السياق في كينيا)، وكتيب إيضاحي مصاحب، ومواد إعلامية أخرى لمساعدة مقدمي الطلبات. كما يُحتاج إلى اعتمادات سد تكاليف أنشطة موظفي القسم الميدانيين فيما يخص اللقاء بالمحني عليهم والتواصل مع الوسطاء، وتقييمهم، وانتقائهم، وتدريبهم، ومراقبتهم. وتشمل التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة تعويض تكاليف السفر المحلي، وتكاليف الاجتماعات، إلخ. وعلى ضوء الافتراضات المتعلقة بالميزانية يُتوقع أن تتركز هذه الأنشطة في عام رئيسياً على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وجمهورية التي يوجد فيها المحني عليهم في قضية بناد/جربو. وعلى الرغم من ضغط الموارد بغية مواجهة زيادة العمل منذ عام 2008 في العديد من الحالات التي قد يلزم فيها في عام

التدريب

- أصل موظفو قسم مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم مع المحني عليهم والوسطاء في بيئات عالية الحساسية ويحتاجون إلى تدريب مستمر ودعم من خبراء مؤهلين لكي يتسنى لهم تدبر هذا التواصل على نحو ويجول دون إلحاق الأذى بهم وبالمحني عليهم. سيستخدم معظم الاعتمادات المعنية من أجل نشاط تدريبي واحد ينظم خلال يتسنى لجميع موظفي القسم أن ينتفعوا به.

اللوازم والمواد

(USB) ومغلفات قابلة للختم، تمكيناً لهم من صون أمن الوثائق والمعلومات السرية، والاضطلاع بأنشطتهم على نحو آمن. ويفتقر معظم الوسطاء إلى هذه القدرة، ما ينشأ عنه خطر الإضرار البيانات المتصلة بالمحني عليهم. إن هذه الممارسة، التي شرع باتّباعها في عام المبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها، بغية تزويد وسطاء

امنة على الحماية ومراقبة أنشطتهم، تفادياً لتعرض المخني عليهم والوسطاء المنخرطين في العمل مع المحكمة للخطر. وستستخدم هذه الأدوات حينما يُحتاج إليها أمس الحاجة تبعاً لأنشطة الوسطاء المتصلة بما يخص
يتوقع أن تلزم هذه الأدوات على الخصوص في جمهورية
الكونغو الديمقراطية وكينيا وجمهورية أفر

٤ - البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والوثائق

المقدمة

- يسعى قسم الإعلام والوثائق إلى توسيع نطاق الإحاطة بولاية المحكمة وبعملها ونطاق الدعم تحظى به للتهوض بهما، ولا سيما لدى المحي عليهم وجماعات المتضررين في الحالات مثل الأوساط القانونية والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين وجموعات الجمهور العالمي، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الدعم الدولي الذي تحظى به المحكمة. ويستتر القسم في عمله باستراتيجية استراتيجية.

- ولئن كان هذا القسم سيواصل إيلاء الأولوية لإتاحة إمكانية الاطّ القضائية للجماعات المتضررة في الحالات المعروضة على المحكمة، فسيبذل أيضاً المزيد من الجهود على صعيد توسيع نطاق الدعم الدولي الذي تحظى به المحكمة من خلال البرامج المح التي تنفذها شتى وحداته. وما من تغير في ميزانية

- وتتولى في القضايا المعروضة على المحكمة بالإجراءات القضائية في جميع مراحل الدعاوى التي تنظر فيها هذه الجماعات على معلومات محايدة عن هذه الإجراءات. تجربة هذه الوحدة التوعوي الفعال والمستدام الذي تجريه المحكمة يمكن أن يسهم في اتقاء الخاطئة و المعلومات المنحازة.

- وتقوم وحدة التوعية، على أساس التجربة والعبر المستخلصة، بمراجعة مناحيها وإسناد درجات أولوية إلى عملياتها. وفي عام ستتركز الأنشطة رئيسياً على كينيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما ستبقى العمليات فيما يخص السودان وأوغندا محدودة جداً بسبب عدم وجود سحجات في القضايا المعنية نتيجة لعدم تنفيذ ما صدر من أوامر بالقبض على المشتبه بهم فيها. وعلاوة على ذلك تضي الظروف الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا صعوبة بالغة على الوصول إلى مجموعات الأهالي المحلية بواسطة أدوات التوعية التقليدية. وعليه فسيشدد على إعداد وتوزيع مواد سمعية بصرية خاصة بالمحكمة، وزيادة العمل مع وسائل الإعلام ومن خلالها، ومن خلال الوسطاء عندما يمكن ذلك وح

- وتعمل وحدة الشؤون العامة على جعل الإجراءات القضائية في الحالات الثماني علنية جمهور العالمي. كما إنما تعمل لتحسين الإحاطة بالمحكمة، وولايتها، وأنشطتها، لدى الجمهور العام المجموعات، فة، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في كسب دعم

- وفي عام الإذاعة والتلفاز، والمواد المطبوعة، مع بذل قصارها في الوقت ذاته للاستفادة من الفرص التي تتيحها نترنت ومحافل الجديدة؛ وبما في ذلك الترابط الإلكترونية، البصرية السهلة التنزيل، والأجهزة النقالة. وبتعزيز الموقع الشبكي والتوسع في استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الجديدة والوسائط الاجتماعية، سيتسنى لهذه الوحدة بلوغ جمهور أوسع في

جميع أنحاء العالم على نحو أنجع بالقياس إلى وأكثر مراعاة للمنتفعين به. كما إن هذا النهج سيمثل سبيلاً هاماً إلى استهداف جماعات الأهالي في بلدان الحالات التي تشهد قيوداً أمنية.

- ثم إن وحدة الشؤون العامة ستواصل تعزيز الدعم الدولي لدور المحكمة وأنشطتها وذلك بالانخراط في تحاور مع الجهات التي
بها المجتمع والمنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق شراكتها مع الأوساط والمنظمات غير الحكومية.

- تحقيق نفس الأهداف لكن بأدوات مختلفة فإنها ستوا
زيادة اطلاع الجمهور على جلسات المحكمة عن طريق تجهيز مكتب المعلومات في حيز المحكمة بالموظفين، والرد على طلبات واستفسارات الزوار الذين يشاركون في الجلسات. كما إن هذه الوحدة ستنهض بأود زيارات الشخصيات المرموقة/ لمسؤولي المحكمة وزيادة ز
الشأن في المحكمة لها، والزيارات الرسمية العامة. وعلى وجه الإجمال تزايد عدد هذه الزيارات في السنوات الأخيرة، وذلك دون شك بفضل الأهمية التي تكتسبها المحكمة على المستوى الدولي. ويتعين على المحكمة ذلك على رغم مما تبدله من جهود للمثابرة على مراجعة الإجراءات بحيث يتسنى لها الخدمات على أمثل وجه وعلى النحو الأكثر نجاعة بالقياس إلى
ذلك ستواصل هذه الوحدة تنظيم ودعم المراسم القضائية وغيرها من الأحداث ذات الصلة التي تشمل المحكمة برمتها، متكفلة بالتنسيق بين الأجهزة ومتفادية الازدواج في العمل.

- وتقوم وحدة المكتبة والوثائق بمسك وثائق المحكمة، ومجموعة
بيانات المستقلة المتصلة بها، مثل أفرقة محامي المحني عليهم
قة محامي الدفاع، إلى المعلومات. كما إن المكتبة تقوم حالياً في حدود مواردها المتيسرة بتوفير
للعاملين في وحدة التعاون القضائي في الاتحاد الأوروبي (")
الانتفاع بمقتنياتها في عين المكان و

الأهداف

- إجراء أنشطة فعالة لتوعية المحني عليهم والجماعات المتضررة والتواصل معهم وفقاً لوثائق المحكمة الاستراتيجية ذات الصلة (الهدف الاستراتيجي ٠-٠٠-٠)
- النهوض بسيرورات تنمية الثقة مع الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيره الشركاء وأصحاب الشأن في المحكمة من خلال تبادل المعلومات أثناء حلقات التدارس، والمؤتمرات، وسائر المناسبات التي قد تسنح (الهدف الاستراتيجي - -) .

الجدول ٩٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	النتائج المتوخاة
مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	النتائج المتوخاة
الهدف ١-٧-١	في البلدان المعنية:	زيادة الإحاطة بإجراءات المحكمة لدى المحني
-	طرح من أسئلة تبين أن درجة الإحاطة غدت أعمق؛	زيادة الإحاطة بإجراءات المحكمة لدى المحني
-	زيادة	زيادة الإحاطة بإجراءات المحكمة لدى المحني
-	% بالقياس إلى عام	زيادة الإحاطة بإجراءات المحكمة لدى المحني
-	النسبة المئوية للمشاركين الذين يقولون إنهم تعلموا شيئاً جديداً في زوددهم على الدراسات الاستقصائية التي تجرى في نهاية كل	زيادة قدرة مجموعات الأهالي المحلية على

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١-٢-٣		
تعزير ثقة أصحاب الشأن في المحكمة والتزامهم تجاهها "من خلال زيادة إمكانية"	- زيادة عدد زوار الموقع الشبكي للمحكمة؛	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
"	- زيادة عدد المسجلين في التوزيع البريدي	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
"	- عدد الزوار الذين يشاركون في الجلسات	زيادة في عدد الزوار نسبتها % بالقياس إلى عام
الهدف ١-٢-٣		
تعزير ثقة أصحاب الشأن في المحكمة والتزامهم تجاهها "من خلال زيادة إمكانية"	- عدد زيارات المسؤولين المرموقين/الرفيع المستوى مسؤولي	(نفس الرقم الذي شهده عام
"	- عدد زيارات أصحاب الشأن؛) %
"	- عدد الأحداث	بالقياس إلى الافتراض المتعلق بعام
		(
		مراسم الترحيب بالدول الأطراف الجديدة، والحدث الرمزي المتمثل في الاحتفال بـ تموز/يوليو، يوم العدالة الجنائية الدولية، والجولات النهائية من المسابقات التي تجرىها المحكمة في مجال المحاكمات،
		الخاصة بالمنظمات غير الحكومية،
		زيارة تجرى طلباً للمعلومات مامة، يقوم بها زوار يبلغ مجموعهم
	- عدد ما يتعين تلقيه من الزيارات المجرأة طلباً للمعلومات العامة	..
الهدف ١-٢-٣		
تعزير ثقة أصحاب الشأن في المحكمة والتزامهم تجاهها "من خلال زيادة إمكانية"	- زيادة عدد المقالات التي تُنشر في صفحات في صحف مختلف البلدان؛	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
"	- زيادة عدد المقابلات التي تجرى مع مسؤولي المحكمة؛	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
"	- زيادة عدد المتابعين على شبكة تويتر؛	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
	- زيادة عدد جلسات التفاعل الإعلامي مع الصحفيين؛	خمس جلسات وزيارات دراسية يُتوقع تجرى ويشارك في كل منها
	- زيادة	زيادة نسبتها % بالقياس إلى عام
	- بأنشطة المحكمة في المقر وفي الميدان، وزيارات الشخصيات)
	(

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- مساعد معني بالمراسم والمناسبات، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١١ شهراً. متطلب جديد.
يشهد عدد زيارات أصحاب الشأن زيادة في المئة في عام
الحكمة. وسيكفل شاغل هذه الوظيفة بتمكين الوحدة من تجهيز مكتب الإعلام في الحيز العمومي
بالموظفين، مواصلاً في الوقت نفسه دعم جميع الأحداث المراسمية، ، وزيارات كبار الشخصيات
. وسيعاد النظر في الحاجة إلى الإبقاء على هذه الوظيفة إبان الانتقال إلى
المباني الجديدة.

- موظف معاون معني بالشؤون العامة، من الرتبة ف-٢، لمدة ستة أشهر. متطلب جديد. يُحتاج
إلى هذه الوظيفة نتيجة لإعادة صوغ أنشطة القسم، التي غدت الأولوية بموجبها تُسند إلى الأ
والوسائط الاجتماعية في حين بقيت الوسائط التقليدية ذات أهمية أساسية في بعض البلدان. ويُفترض أن
يتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية عن إنتاج الملفات الرقمية السمعية البصرية السهلة التنزيل، وإعداد
مشاريع من أجل الأوساط القانونية والأوساط ووضع مبادئ توجيهية
للسهر على تواجد المحكمة في الوسائط الاجتماعية والمدونات على شبكة الإنترنت.

- مساعد مصمم معني بالموقع الشبكي والوسائط الإلكترونية، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ستة أشهر.
متطلب مستمر. يُحتاج إلى هذه الوظيفة بسبب تزايد عدد وثائق المحكمة التي يتعين بانتظام تحميلها على
الموقع الشبكي (يصل عدد ما يتعين تحميله منها إلى في الشهر). إن بروز القضايا الجارية حالياً،
والزيادة في النشاط القضائي، يستلزمان ما يعادل ، من الموظفين العاملين بدوام كامل. وعلاوة على
ذلك ثمة مهام جديدة ناتجة عن إعادة تحديد أولويات المهام في القسم، والزيادة في التواجد على شبكة
الإنترنت على المنوال المباشر، والاستعانة بتكنولوجيات جديدة، بما في ذلك المعارض السمعية البصرية،
والكتب الإلكترونية، والتطبيقات النقالة.

الموارد المتصلة بالحالات

الوظائف الثابتة

- يُقترح فيما يخص عام أن تبقى وظيفة الموظف القانوني المعاون (من الرتبة ف-٢)
وظيفة المنسق القانوني الميداني المعني بالتوعية الخاص بالسودان (من الرتبة ف-٢) غير ممو
بالموافقة النهائية وربما تتم مراجعة الخطة الاستراتيجية العامة للتوعية

المساعدة المؤقتة العامة

- مساعد إداري ومالي، من الرتبة خ ع-رأ، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر. تشمل العمليات في
السودان على عدد كبير من المهام الإدارية والمالية. ويوفر شاغل هذه الوظيفة دعماً إدارياً وإمدادياً عاماً،
بما في ذلك إعداد ا

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- يُحتاج إلى عدد محدود من أسفار رئيس القسم للترابط الشبكي مع أصحاب الشأن وللناطقة باسم القسم للمشاركة في اجتماعات وجلسات إعلامية مع وسائل الإعلام. فعلى غرار الأعوام السابقة سيشترك في الاجتماع السنوي لشبكة الأمم المتحدة للمكتبات والمعلومات من أجل

الخدمات التعاقدية

- نشر بيانات صحفية ومقالات في أركان الرأي في الصحف والإذاعة المسموعة والتلفاز في بلدان غير بلدان الحالات، ورصد وسائل الإعلام، و توفير خدمات ساتلية من أجل المؤتمرات الصحفية. إن تقليص طبع المواد المنطوية على " (QR) " التي يمكن أن تقرأها الهواتف الذكية لجعل صيغ النصوص الإلكترونية

- مخصص وائل من أجل مؤتمر صحفي وأربعة مؤتمرات صحفية لمكتب المدعي العام (ييوم كل منها ساعة واحدة)، كما طلبه هذا المكتب. ويستمر على استدامة انخفاض التكاليف المعنية عن طريق تنظيم مؤتمرات صحفية تستغرق أقل من ساعة واحدة واستدامة الحصول من الجهة التي تقدم الخدمات المعنية على سعر أفضل لهذه الخدمات بفضل إقامة علاقة جيدة معها .

مخصص

ي القوائم الوصفية المتعددة اللغات. إن تكاليف جميع هذه الخدمات تزايد إلى أخرى، ما يفضي إلى تقليص في العمل في مجال التجليد، وفي عدد أيام عمل معدي القوائم الوصفية المتعددة اللغات. ولاستيعاب الزيادة ستلغى خدمات المقتنيات المرجعية في عام خدمات التجليد. وسيفضي اقتناء عدد أقل من الكتب إلى تخفيض عدد الساعات التي يستغرقها إعداد القوائم الوصفية. بيد أنه سيتعين أيضاً إعداد قوائم وصفية بالموارد الإلكترونية، ومنشورات المحكمة والمؤلفات التي توهب لها. كما إن المكتبة تتلقى طلبات خدمات من الأقسام لتجهيز شراء النسخ الخاصة بها من المقتنيات في غضون أسبوع من تلقيها؛ مع ال

- كما تلزم موارد من أجل تنظيم أحداث مثل الجولات الختامية من المسابقات التي تنظمها المحكمة في مجال المحاكمات واستئجار واري الإعلام لإحياء اليوم الدولي للعدالة الجنائية.

التدريب

- يشتمل ذلك على دورة تدريب في مجال المراسم لموظفي وحدة المراسم المشاركة فيها أيضاً لموظفين آخرين من القسم ومن أجهزة أخرى في المحكمة تتعامل بانتظام مع الزوار من كبار الشخصيات/ الوفود، سواء في المحكمة أو خارجها، مثل مسؤولي العلاقات الخارجية في دواوين رؤساء بل ذلك أيضاً تدريباً في مجال التصوير الضوئي، بغية تحقيق وفورات في تكاليف الاستعانة بمصورين محترفين للحصول على صور تُستخدم في الموقع الشبكي والمنشورات، وتدريباً محدداً ال للعاملين في قسم الإعلام والوثائق بغية تحسين مهاراتهم في التعامل مع وساء

النفقات التشغيلية العامة

- قد غدت تُشتري مجموعة من قواعد البيانات تقتصر على الحد الأدنى اللازم، ما يزيد أيضاً من السعر السنوي المتحمل. وتُشتري المنتجات المعنية عن طريق مجموعة منظومة الأمم المتحدة لاقتناء المعلومات الإلكترونية، كلما أمكن ذلك، ويقترح إدراج المنتجات الجديدة ضمن مجموعة الأمم المتحدة بغية تحقيق وفورات في التكاليف.

اللوازم والمواد

- تشمل التكاليف المعنية تكاليف الكتب والمقتنيات من الإصدارات المتسلسلة. وسيتعين تقليص إبقاؤها على

لأنها مهمة للباحثين من جميع أجهزة المحكمة. وقد تعين أن تُأسعار الإصدارات المتسلسلة وارتفاعها المتأني عن التضخم النقدي (في المئة كل عام). وإذا تعذر تحمل هذه الزيادات فسيتقلص مقدار قمتنى من الإصدارات المعنية.

- وتلزم ميزانية صغيرة لشراء معدات تخص الملفات الرقمية السمعية البصرية السهلة التـ USB لحفظ النسخ الإلكترونية، وغير ذلك من المعدات الضرورية.

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- تلزم اعتمادات لتمكين الموظفين من تنظيم جلسات توعية في مناطق واقعة خارج أماكن عملهم، وذلك بصورة رئيسية في كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وإلى مدى أقل في نندا. وتتطلب اللقاءات بالجنبي عليهم والجماعات المتضررة ممن يقيمون في مناطق ناء مسافات شاسعة، إما جواً أو براً، وفي بعض الأحيان بواسطة القوارب. ويجري خلال حل هذه تقديم شروح عن التي ملخصات عن الجلسات وغيرها من العروض الفيديوية ذات الصلة. وتجيب الأفرقة القائمة بالنشاط التوعوي عن أسئلة المشاركين وتتناول شواغلهم، فتزيد بذلك إحاطتهم بعمل المحكمة، توحياتهم منها إلى مستوى واقعي.

- ويتعين أن يسافر منسقو التوعية الميدانيون مرة واحدة في السنة على الأقل من بلدان الحالات إلى المقر لأغراض التخطيط والتنسيق والتدريب.

الخدمات التعاقدية

- أن يوزَّ تدل من المواد المطبوعة على أهم المجموعات المستهدفة في الميدان. على مجموعات الجمهور المتوسطة مستوى التعليم أو العاليته أدوات أسئلة وأجوبة.

- صلة بتنظيم جلسات التوعية مع الجنبي عليهم والجماعات المتضررة، وبما في ذلك إيجار أماكن عقد هذه الجلسات، والجهود الترويجية التي تبذل لتعبئة المشاركين، وشراء وقت للبت الإذاعي والتلفازي بغية تعزيز أثر المحكمة وإعلام من منحترين انخراطاً مباشراً في العمل معها. وتشمل العقود المبرمة مع الوسائط المحلية أيضاً ترجمة منتجات المحكمة إلى اللغات المحلية، المراد إبلاغها إلى الجماهير وتقارير عن هذه الجماهير. إن التحسين الأمثل للعمل

التخطيط والتقييم الاستراتيجيين. أما فيما يخص المستجدات القضائية الهامة فيطلب ما يسد تكاليف بث ساتلي لمدة ساعة واحدة لكي يتسنى تزويد وسائل الإعلام المحلية بملخصات عن الإجراءات في نفس يوم .

النفقات التشغيلية العامة

- خصص المعني لسد تكاليف معدات للتحريز وإعداد الأفلام، وشراء بنود صغيرة وقطع غيار.

٥ - البرنامج ٣٧٠٠: المكاتب المستقلة والمشاريع الخاصة

المقدمة

- أجريت إعادة تنظيم أخرى لهذا البرنامج بضم البرنامج الفرعي (باني الدائمة لقلم المحكمة) إلى البرنامج الرئيسي السابع- (مكتب مدير مشروع المباني الدائمة) حيث سيعمل موظفوه تحت إشراف مباشر من مدير المشروع . أما البرامج الفرعية البرنامج : مكتب المحامي العمومي للدفاع؛ مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم؛ مكتب المراجعة الداخلية. ويضاف إلى ذلك أن وظيفة الموظف بمجلس الموظفين ستبقى أيضاً ضمن هذا البرنامج، وفقاً للبرنامجية . ويمثل مكتب المحامي العمومي للدفاع مصالح الدفاع، ويسدي مشورة قانونية إلى أفرقة الدامي العمومي للمجني عليهم دعماً ومساندة قانونيين للمجني عليهم ولممثليهم القانونيين، ويرافع التابعون إلى هذا المكتب أمام المحكمة في الشؤون المتصلة بمشاركة المجني عليهم في الإجراءات. ويجري مكتب المراجعة الداخلية تحليلاً للمخاطر، ويضع خططاً لعمليات المراجعة وينفذ هذه الخطط. ويجلس اتحاد الموظفين فيمثل مصالح العاملين في المحكمة أيضاً بالنهوض .
- ولئن كانت هذه البرامج الفرعية مختلفة من حيث مواضيع اختصاصها، وكان كل منها قائماً بذاته، فإنها مع ذلك تشابه بعض التشابه من حيث وضعها الاشتغالي. وقد تم على وجه التحديد تجميع كلاً من البرامج الفرعية المذكورة أعلاه في برنامج واحد، وذلك وفقاً للبرنامجية للمجني عليهم ومجلس الموظفين، والتي تضمن البرنامج فما تعمل على نحو مستقل، على الرغم من ارتباطها الإداري بقلم المحكمة.
- (ب) من نظام الموظفين الأساسي أنشئت هيئة ممثلة للموظفين، تتألف من موظف واحد من الرتبة ف- : الموظف زفين. إن هذه الوظيفة مدرجة ضمن البرنامج - لأغراض الميزانية - لكن شاغلها لا تخص .
- مخصصة لهذه الوظيفة؛ إذ تتقاسم تكاليفها جميع الأجهزة .

يضاً فيما يلي البرنامج الرئيسي السابع-

إن هذه الوظيفة مدرجة في جدول الموظفين الوارد في المرفق الأول.

إضافة إلى الموارد، لأن المحكمة ستطرح في هذه الحالة إلى الاعتماد على مدرّبين خارجيين لتوفير نفس المستوى من الخبرة لدى .

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- . يُحتاج إلى الأسفار المتصلة بالحالات لتيسير تمتع المحامي العمومي للدفاع بالقدرة على العمل بصفة محام مناوب يمثل مشتبه في الميدان أو يمثل حقوق الدفاع فيما يتعلق بالفرصة الوحيدة للتحقيق في .
 يجري تمارين تدريبية في الميدان للمحامين المدرجين في قائمة المحكمة ولمن يمكن أن يضطلع بدور المحامي المناوب وغيرهم من المحامين في بلدان الحالات، بغية شحذ وعيهم بإجراءات المحكمة،
 مسؤولياتهم فوراً لحماية مصالح المدعى عليهم إذا حدث بهم في الميدان.

الخدمات التعاقدية

- . يحتاج مكتب المحامي العمومي للدفاع إلى اعتمادات لسد التكاليف المرتبطة
 / بحلقات التدارس التدريبية الخاصة بالدفاع في البلدان المتضررة المناوب، التي ستجرى بالتشارك مع أقسام أخرى.

التدريب

- . يقدم مكتب المحامي العمومي للدفاع مساعدة متخصصة إلى أفرقة الدفاع بشأن الكشف عن الأدلة وتحليلها. ويُحتاج إلى تدريب متخصص في مجال تقنيات تحسين هذه القدرة على أمثل وجه، بحيث يُضمن نفس المستوى من تدريب جميع أفرقة الدفاع.

- . عندما يلتقي ممثلو مكتب المحامي العمومي للدفاع مع مشتبه في الميدان يعملون بصفة محامين فيما يتصل بالفرصة الوحيدة للتحقيق، يكون من الضروري لهذا المكتب أن يوفر مكاناً ومرافق آمنة لإجراء اللقاء المعني.

الجدول ٩٦: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			٣٧٤٠ مكتب المحامي العمومي للدفاع			
	المبلغ	النسبة %	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية الأساسية
											وظفو الفئة الفنية
											وظفون من فئة
											المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
											الإضافي
											الخبراء
											المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمالة
											اللوازم والمواد
											لأثاث والعتاد
											المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمالة
											المجموع
											المؤنعة

الجدول ٩٧: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مكتب المحامي العمومي للدفاع	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-١	م-٢	م-٣	م-٤	م-٥	م-٦	م-٧	م-٨	م-٩	م-١٠	م-١١	م-١٢	م-١٣	م-١٤	م-١٥	م-١٦	م-١٧	م-١٨	م-١٩	م-٢٠	م-٢١	م-٢٢	م-٢٣	م-٢٤	م-٢٥	م-٢٦	م-٢٧	م-٢٨	م-٢٩	م-٣٠	م-٣١	م-٣٢	م-٣٣	م-٣٤	م-٣٥	م-٣٦	م-٣٧	م-٣٨	م-٣٩	م-٤٠	م-٤١	م-٤٢	م-٤٣	م-٤٤	م-٤٥	م-٤٦	م-٤٧	م-٤٨	م-٤٩	م-٥٠	م-٥١	م-٥٢	م-٥٣	م-٥٤	م-٥٥	م-٥٦	م-٥٧	م-٥٨	م-٥٩	م-٦٠	م-٦١	م-٦٢	م-٦٣	م-٦٤	م-٦٥	م-٦٦	م-٦٧	م-٦٨	م-٦٩	م-٧٠	م-٧١	م-٧٢	م-٧٣	م-٧٤	م-٧٥	م-٧٦	م-٧٧	م-٧٨	م-٧٩	م-٨٠	م-٨١	م-٨٢	م-٨٣	م-٨٤	م-٨٥	م-٨٦	م-٨٧	م-٨٨	م-٨٩	م-٩٠	م-٩١	م-٩٢	م-٩٣	م-٩٤	م-٩٥	م-٩٦	م-٩٧	م-٩٨	م-٩٩	م-١٠٠	م-١٠١	م-١٠٢	م-١٠٣	م-١٠٤	م-١٠٥	م-١٠٦	م-١٠٧	م-١٠٨	م-١٠٩	م-١١٠	م-١١١	م-١١٢	م-١١٣	م-١١٤	م-١١٥	م-١١٦	م-١١٧	م-١١٨	م-١١٩	م-١٢٠	م-١٢١	م-١٢٢	م-١٢٣	م-١٢٤	م-١٢٥	م-١٢٦	م-١٢٧	م-١٢٨	م-١٢٩	م-١٣٠	م-١٣١	م-١٣٢	م-١٣٣	م-١٣٤	م-١٣٥	م-١٣٦	م-١٣٧	م-١٣٨	م-١٣٩	م-١٤٠	م-١٤١	م-١٤٢	م-١٤٣	م-١٤٤	م-١٤٥	م-١٤٦	م-١٤٧	م-١٤٨	م-١٤٩	م-١٥٠	م-١٥١	م-١٥٢	م-١٥٣	م-١٥٤	م-١٥٥	م-١٥٦	م-١٥٧	م-١٥٨	م-١٥٩	م-١٦٠	م-١٦١	م-١٦٢	م-١٦٣	م-١٦٤	م-١٦٥	م-١٦٦	م-١٦٧	م-١٦٨	م-١٦٩	م-١٧٠	م-١٧١	م-١٧٢	م-١٧٣	م-١٧٤	م-١٧٥	م-١٧٦	م-١٧٧	م-١٧٨	م-١٧٩	م-١٨٠	م-١٨١	م-١٨٢	م-١٨٣	م-١٨٤	م-١٨٥	م-١٨٦	م-١٨٧	م-١٨٨	م-١٨٩	م-١٩٠	م-١٩١	م-١٩٢	م-١٩٣	م-١٩٤	م-١٩٥	م-١٩٦	م-١٩٧	م-١٩٨	م-١٩٩	م-٢٠٠	م-٢٠١	م-٢٠٢	م-٢٠٣	م-٢٠٤	م-٢٠٥	م-٢٠٦	م-٢٠٧	م-٢٠٨	م-٢٠٩	م-٢١٠	م-٢١١	م-٢١٢	م-٢١٣	م-٢١٤	م-٢١٥	م-٢١٦	م-٢١٧	م-٢١٨	م-٢١٩	م-٢٢٠	م-٢٢١	م-٢٢٢	م-٢٢٣	م-٢٢٤	م-٢٢٥	م-٢٢٦	م-٢٢٧	م-٢٢٨	م-٢٢٩	م-٢٣٠	م-٢٣١	م-٢٣٢	م-٢٣٣	م-٢٣٤	م-٢٣٥	م-٢٣٦	م-٢٣٧	م-٢٣٨	م-٢٣٩	م-٢٤٠	م-٢٤١	م-٢٤٢	م-٢٤٣	م-٢٤٤	م-٢٤٥	م-٢٤٦	م-٢٤٧	م-٢٤٨	م-٢٤٩	م-٢٥٠	م-٢٥١	م-٢٥٢	م-٢٥٣	م-٢٥٤	م-٢٥٥	م-٢٥٦	م-٢٥٧	م-٢٥٨	م-٢٥٩	م-٢٦٠	م-٢٦١	م-٢٦٢	م-٢٦٣	م-٢٦٤	م-٢٦٥	م-٢٦٦	م-٢٦٧	م-٢٦٨	م-٢٦٩	م-٢٧٠	م-٢٧١	م-٢٧٢	م-٢٧٣	م-٢٧٤	م-٢٧٥	م-٢٧٦	م-٢٧٧	م-٢٧٨	م-٢٧٩	م-٢٨٠	م-٢٨١	م-٢٨٢	م-٢٨٣	م-٢٨٤	م-٢٨٥	م-٢٨٦	م-٢٨٧	م-٢٨٨	م-٢٨٩	م-٢٩٠	م-٢٩١	م-٢٩٢	م-٢٩٣	م-٢٩٤	م-٢٩٥	م-٢٩٦	م-٢٩٧	م-٢٩٨	م-٢٩٩	م-٣٠٠	م-٣٠١	م-٣٠٢	م-٣٠٣	م-٣٠٤	م-٣٠٥	م-٣٠٦	م-٣٠٧	م-٣٠٨	م-٣٠٩	م-٣١٠	م-٣١١	م-٣١٢	م-٣١٣	م-٣١٤	م-٣١٥	م-٣١٦	م-٣١٧	م-٣١٨	م-٣١٩	م-٣٢٠	م-٣٢١	م-٣٢٢	م-٣٢٣	م-٣٢٤	م-٣٢٥	م-٣٢٦	م-٣٢٧	م-٣٢٨	م-٣٢٩	م-٣٣٠	م-٣٣١	م-٣٣٢	م-٣٣٣	م-٣٣٤	م-٣٣٥	م-٣٣٦	م-٣٣٧	م-٣٣٨	م-٣٣٩	م-٣٤٠	م-٣٤١	م-٣٤٢	م-٣٤٣	م-٣٤٤	م-٣٤٥	م-٣٤٦	م-٣٤٧	م-٣٤٨	م-٣٤٩	م-٣٥٠	م-٣٥١	م-٣٥٢	م-٣٥٣	م-٣٥٤	م-٣٥٥	م-٣٥٦	م-٣٥٧	م-٣٥٨	م-٣٥٩	م-٣٦٠	م-٣٦١	م-٣٦٢	م-٣٦٣	م-٣٦٤	م-٣٦٥	م-٣٦٦	م-٣٦٧	م-٣٦٨	م-٣٦٩	م-٣٧٠	م-٣٧١	م-٣٧٢	م-٣٧٣	م-٣٧٤	م-٣٧٥	م-٣٧٦	م-٣٧٧	م-٣٧٨	م-٣٧٩	م-٣٨٠	م-٣٨١	م-٣٨٢	م-٣٨٣	م-٣٨٤	م-٣٨٥	م-٣٨٦	م-٣٨٧	م-٣٨٨	م-٣٨٩	م-٣٩٠	م-٣٩١	م-٣٩٢	م-٣٩٣	م-٣٩٤	م-٣٩٥	م-٣٩٦	م-٣٩٧	م-٣٩٨	م-٣٩٩	م-٤٠٠	م-٤٠١	م-٤٠٢	م-٤٠٣	م-٤٠٤	م-٤٠٥	م-٤٠٦	م-٤٠٧	م-٤٠٨	م-٤٠٩	م-٤١٠	م-٤١١	م-٤١٢	م-٤١٣	م-٤١٤	م-٤١٥	م-٤١٦	م-٤١٧	م-٤١٨	م-٤١٩	م-٤٢٠	م-٤٢١	م-٤٢٢	م-٤٢٣	م-٤٢٤	م-٤٢٥	م-٤٢٦	م-٤٢٧	م-٤٢٨	م-٤٢٩	م-٤٣٠	م-٤٣١	م-٤٣٢	م-٤٣٣	م-٤٣٤	م-٤٣٥	م-٤٣٦	م-٤٣٧	م-٤٣٨	م-٤٣٩	م-٤٤٠	م-٤٤١	م-٤٤٢	م-٤٤٣	م-٤٤٤	م-٤٤٥	م-٤٤٦	م-٤٤٧	م-٤٤٨	م-٤٤٩	م-٤٥٠	م-٤٥١	م-٤٥٢	م-٤٥٣	م-٤٥٤	م-٤٥٥	م-٤٥٦	م-٤٥٧	م-٤٥٨	م-٤٥٩	م-٤٦٠	م-٤٦١	م-٤٦٢	م-٤٦٣	م-٤٦٤	م-٤٦٥	م-٤٦٦	م-٤٦٧	م-٤٦٨	م-٤٦٩	م-٤٧٠	م-٤٧١	م-٤٧٢	م-٤٧٣	م-٤٧٤	م-٤٧٥	م-٤٧٦	م-٤٧٧	م-٤٧٨	م-٤٧٩	م-٤٨٠	م-٤٨١	م-٤٨٢	م-٤٨٣	م-٤٨٤	م-٤٨٥	م-٤٨٦	م-٤٨٧	م-٤٨٨	م-٤٨٩	م-٤٩٠	م-٤٩١	م-٤٩٢	م-٤٩٣	م-٤٩٤	م-٤٩٥	م-٤٩٦	م-٤٩٧	م-٤٩٨	م-٤٩٩	م-٥٠٠	م-٥٠١	م-٥٠٢	م-٥٠٣	م-٥٠٤	م-٥٠٥	م-٥٠٦	م-٥٠٧	م-٥٠٨	م-٥٠٩	م-٥١٠	م-٥١١	م-٥١٢	م-٥١٣	م-٥١٤	م-٥١٥	م-٥١٦	م-٥١٧	م-٥١٨	م-٥١٩	م-٥٢٠	م-٥٢١	م-٥٢٢	م-٥٢٣	م-٥٢٤	م-٥٢٥	م-٥٢٦	م-٥٢٧	م-٥٢٨	م-٥٢٩	م-٥٣٠	م-٥٣١	م-٥٣٢	م-٥٣٣	م-٥٣٤	م-٥٣٥	م-٥٣٦	م-٥٣٧	م-٥٣٨	م-٥٣٩	م-٥٤٠	م-٥٤١	م-٥٤٢	م-٥٤٣	م-٥٤٤	م-٥٤٥	م-٥٤٦	م-٥٤٧	م-٥٤٨	م-٥٤٩	م-٥٥٠	م-٥٥١	م-٥٥٢	م-٥٥٣	م-٥٥٤	م-٥٥٥	م-٥٥٦	م-٥٥٧	م-٥٥٨	م-٥٥٩	م-٥٦٠	م-٥٦١	م-٥٦٢	م-٥٦٣	م-٥٦٤	م-٥٦٥	م-٥٦٦	م-٥٦٧	م-٥٦٨	م-٥٦٩	م-٥٧٠	م-٥٧١	م-٥٧٢	م-٥٧٣	م-٥٧٤	م-٥٧٥	م-٥٧٦	م-٥٧٧	م-٥٧٨	م-٥٧٩	م-٥٨٠	م-٥٨١	م-٥٨٢	م-٥٨٣	م-٥٨٤	م-٥٨٥	م-٥٨٦	م-٥٨٧	م-٥٨٨	م-٥٨٩	م-٥٩٠	م-٥٩١	م-٥٩٢	م-٥٩٣	م-٥٩٤	م-٥٩٥	م-٥٩٦	م-٥٩٧	م-٥٩٨	م-٥٩٩	م-٦٠٠	م-٦٠١	م-٦٠٢	م-٦٠٣	م-٦٠٤	م-٦٠٥	م-٦٠٦	م-٦٠٧	م-٦٠٨	م-٦٠٩	م-٦١٠	م-٦١١	م-٦١٢	م-٦١٣	م-٦١٤	م-٦١٥	م-٦١٦	م-٦١٧	م-٦١٨	م-٦١٩	م-٦٢٠	م-٦٢١	م-٦٢٢	م-٦٢٣	م-٦٢٤	م-٦٢٥	م-٦٢٦	م-٦٢٧	م-٦٢٨	م-٦٢٩	م-٦٣٠	م-٦٣١	م-٦٣٢	م-٦٣٣	م-٦٣٤	م-٦٣٥	م-٦٣٦	م-٦٣٧	م-٦٣٨	م-٦٣٩	م-٦٤٠	م-٦٤١	م-٦٤٢	م-٦٤٣	م-٦٤٤	م-٦٤٥	م-٦٤٦	م-٦٤٧	م-٦٤٨	م-٦٤٩	م
-----------------------------	---------------	----------------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	---

(ب) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

- من لائحة المحكمة، كما فُسر على نحو متسق في ممارسة دوائر المحكمة، يعمل مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بصفة ممثل قانوني للمجني عليهم في الإجراءات أمام المحكمة؛ ويقدم الدعم والمساعدة إلى الممثلين القانونيين الخارجيين بحسب الاقتضاء محدّدة الطابع. كما إنه يجاز لهذا المكتب أن يتولى تقديم عرائض إلى الدائرة بالنيابة عن المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات وفقاً للبند

- بحلول / كان مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم قد عُـ ممثلًا قانونياً مجني عليه في مختلف الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة. وعلاوة على ذلك تعهد الدوائر إلى هذا المكتب على العموم بمهمة تقديم المساعدة القانونية وتولي التمثيل القانوني للمجني عليهم فيما يخص إجراءات مثل الإجراءات التي تقضي بها المادة مؤخرًا في قضية القذافي وآخرين؛ وكما حصل في وقت أحدث في إجراءات متعلقة بجبر الأضرار لتمثيل ملح المجني عليهم الذين لم يقدموا طلبات لكن يمكن ضمن نطاق جبر الأضرار. يلاحظ في "الأخيرتي" أن عدد المجني عليهم الذين يتعين تمثيلهم مرتفع بصورة خاصة لأنه، في أولى، لا تقتصر مجموعة من يمكن أن يقدموا ملاحظات على المجني عليهم الذين ذن لهم بالمشاركة في الإجراءات، بل تشمل بصورة عامة "المجني عليهم" الذين اتصلوا بالمحكمة بينما يمكن، في القضية الثانية، أن تضم مجموعة المجني عليهم جماعة من الأفراد. ثم إذ عليهم الذين يختارون أيضاً هذا المكتب بصفته ممثلهم القانوني. ويجب أن يضاف إلى العدد الآنف الذكر عدد الأشخاص الذين اتصلوا بالمكتب من بلدان يجري تدارس أولى للحالة فيها (زهاء شخص). ونتيجة لجمع العوامل الآنف الذكر، ظل عدد المجني عليهم الذين يمثلهم المكتب، في مرحلة أو في أخرى من مراحل الإجراءات، يتزايد في عام ٢٠١٤ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٤. ممثلًا قانونياً في جميع الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة من خلال إسداء المشورة القانونية وتقديم البحوث في هذا المجال. وقد قدم هذا المكتب في الأشهر الأولى من مثل هذه الخدمات في

الجدول ٩٨: مؤشرات عبء عمل مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

عدد معادلات	عدد معادلات	عدد معادلات	عدد معادلات
الموظف الواحد	عبء العمل المتوقع للموظف الواحد	النقص دون	النقص دون
العامل بدوام كامل	أن يشهده عام	النقص مع احتساب الموارد الإضافية	النقص دون الموارد الإضافية
لعام ٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
م للممثلين القانونيين من بحوث وما أسدي إليهم من	()		
عدد ما أسدي إلى المجني عليهم من مشورات =	()		
عدد حالات المشاركة/المساعدة في جلسات المحكمة =	()		
عدد من تم تمثيلهم من المجني عليهم =	()		
عدد ما تم تسجيله وتصنيفه من الوثائق ^(١) الإلكترونية والمطبوعة المنسلة بالمجني عليهم وسجلات المحكمة =			
()			
()			

(١) رنين المشتركة الخارجية في قضيتي الحالة في كينيا، لأنهما لا يؤديان مهام وظيفة هما بسبب هذا الإخفاق.

()

()

الموارد من الموظفين

المساعدة المؤقتة العامة

- موظف قانوني، من الرتبة ف-٣، لمدة ١٢ شهراً. متطلب جديد. تستمر الحاجة إلى هذه وظيفة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المحني عليهم الممثلين خلال الأشهر الأخيرة كما تم بيانه في الفقرة السابقة، في حين فقد المكتب اثنين من موظفيه، متتداً .

المشركين بين في قضيتي الحالة في كينيا. بل إن من المرجح أن يزداد هذا العدد زيادة أخرى من جراء المستجدات في دعوى بوسكو، حيث يساعد المكتب بالفعل المحامين الخارجيين. فالمكتب يمثل حالياً أكثر محني عليهم في قضية لوينغا اغبغبو بمبا القذافي كوني وآخرين أنتاغندا، وتم تعيينه بصفة ممثل قانوني للمحني عليهم في الدعوى المتعلقة بالمقبولية في قضية السنوسي، وبصفة ممثل قانوني لمقدمي الطلبات في دعوى استئناف الحكم في قضية لوينغا. وكانت الوظيفة المطلوبة قد مؤلت في إطار صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤. ومن الأساسي تجديد هذه الوظيفة إذا أُدرجت في البرنامج. ويستمر على العمل على نحو مرضٍ لأداء المهام المنوطة به في إطار ولايته.

الموارد من غير الموظفين

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- . تعتبر الأسفار .

تنب. فلا غنى عن اللقاءات الوجيهة مع المحني عليهم بغية تقديم المساعدة والدعم إليهم وتمثيلهم على نحو مجد .

على الرغم من أن المستجدات في القضايا/الحالات القائمة والمتوقعة تشير إلى أن الحاجة إلى اللقاءات الوجيهة والعمل الميداني يمكن أن تزيد، ولا سيما في سياق الدعاوى المتعلقة بالمقبولية وبجبر الأضرار.

الخدمات التعاقدية

- . يجري تنجيز اختبار مشروع قاعدة البيانات الخاصة بالمحني عليهم .

يحتاج إلى الخدمات التعاقدية بغية تكييف اشتغال هذا المشروع مع احتياجات المكتب (ولا سيما نظام Ringtail TRIM

بران أداتين أساسيتين لتمكين مستعمليهما من متابعة الدعاوى).

- يحتاج أيضاً إلى الخدمات التعاقدية للاضطلاع
لكتيبه الخاص بالممثلين القانونيين.

النفقات التشغيلية العامة

- . خصص في إطار هذا البند لسد تكاليف منها على الخصوص التكاليف المتصلة بالمباني التي يمكن فيها اللقاء بالمحني عليهم لقاءً آمناً، على نحو يصبوون العلاقة المتميزة بين

(ج) البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: مكتب المراجعة الداخلية

سيرورات المحكمة وسيرواتها الفرعية وكياناتها. ويجرى تقييم المخاطر هذا مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للمحكمة والأنشطة الجاري الإعداد لها.

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

المساعدة المؤقتة العامة

- مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات، من الرتبة ف-٣، لمدة ١٢ شهراً. متطلب مستمر.
المعني بتكنولوجيا المعلومات في تنفيذ خطة مراجعة تكنولوجيا المعلومات التي
ضعت في عام ، وبما في ذلك المهمات في المكاتب الميدانية. كما إنه سيقدم الدعم لسائر مراجعي
المكتب في تناول

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- خصص المعني لسد تكاليف رحلة واحدة ضمن أوروبا لزيارة مراجعين من
ادل المعارف والخبرات.

التدريب

- نفقات التدريب المخطط لإجرائه فيما يخص عام نظيره
هذه النفقات تكاليف دورة واحدة لكل موظف ضمن أوروبا في موضوع ذي صلة
بالمراجعة، وفق خطة المراجعة والاحتياجات إلى تنمية قدرات المراجعين.
يورو للشخص الواحد، بحسب الموضوع وعدد أيام الدورة المعنية (في المتوسط).

المقدرة أيضاً تكاليف حلقتي تدارس

" " .
يشترك فيهما مدير
المهنية المستمرة تمثل متطلباً فيما يخص المراجعين
من معايير معهد المراجعين الداخليين يقضي بأنه "ينبغي للمراجعين الداخليين
يعززوا معارفهم ومهاراتهم وسائر كفاءاتهم من خلال تنمية قدراتهم المهنية على نحو مستمر".

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- . ضعت خطط خاصة بالأسفار إلى المكاتب الميدانية بحيث يُ
بمهمة أو بمهمتين في هم المكاتب بحسب أنشطة المحكمة الحالية (نغبي ونيروبي و)
ين شكل المهمات المعنية بحسب خطة المراجعة، التي درجت العادة على وضعها
بعد تسوية أمر الميزانية. فلا تتوفر في المرحلة الحالية تفاصيل دقيقة في هذا الشأن.

دال - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

المقدمة

- أمانة جمعية الدول الأطراف إلى هذه الجمعية ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها - أمانتها بموجب النظام الأساسي. ومن المهام التي تضطلع بها هذه الأمانة في مجال المؤتمرات تخطيط وإعداد وتنسيق اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلام وثائقها وتقريرها وقراراتها، وترجمة هذه المواد واستنساخها وتوزيعها.

- وبالإضافة إلى ذلك تقدم هذه الأمانة خدمات التقنية تقدم خدمات السكرتاريا القانونية والتقنية، مثل توفير الوثائق

الجمعية. ومن مهامها الأخرى إسداء المشورة بشأن النظام المالي والقواعد المالية وإعداد مشاريع القرارات المتعلقة بالاحتياجات المالية والاحتياجات في مجال الميزانية.

- المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع على انخفاض إجمالي نسبته في المئة، يعزى رئيسياً إلى انخفاض في تكاليف الدورة السنوية للجمعية، المقرر عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستنابر الأمانة على السعي إلى تقليص تكاليفها الإجمالية من خلال المزيد من تدابير تحسين النجاعة، ولا سيما في مجال ترجمة الوثائق واستنساخها، أعمال المرونة التي أجازتها الجمعية في استخدام الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العام القصيرة

- قد أوصت اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة، في التقرير عن أعمالها في كل التكاليف المتصلة باجتماعاتها. ر مبدئياً أن تبلغ تكاليف عقد اجتماع لهذه اللجنة في لاهاي لمدة يوم واحد مبلغاً مقداره مة إلى لاهاي. وينتظر أن تقدم هذه اللجنة ميزانية لها أكثر تفصيلاً بعد اجتماعها في ج الم ر مؤقتاً لتكاليف اجتماع اللجنة الاستشارية في من الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع إلى حين اتخاذ الجمعية قراراً يقضي بذلك.

الأهداف

- تنظيم جلسات جيدة للدورة الثالثة عشرة للجمعية في نيويورك، ودورتين للجنة الميزانية والمالية في لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك ستقدم الأمانة من الهيئات الفرعية للجمعية، التابع للمكتب، ولجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة، واللجنة بترشيحات

- كين الجمعية وهيئاتها الفرعية من الاضطلاع بمهامهم على نحو فعال من خلال ما يلي: تقديم الخدمات والدعم الجيدين إليهما، مثل تخطيط وتنسيق خدمات المؤتمرات؛ ومراقبة تنفيذ شتى أجهزة المحكمة بالقواعد الناظمة لإعداد الوثائق وتقديمها في الوقت المناسب؛ وتمييز

. فقد أنشئت هيئات جديدة، لم يهيا لها قط في الإطار الأصلي الذي نظرت فيه اللجنة التحضيرية في عام هذه الهيئات زيادة طائلة تحطت ما كان متوقعا. ومن هذه الهيئات المكتب، وفريقه العاملان في لاهاي ونيويورك، ولجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة اعتباراً من عام .

لية ازدادت بمقدار يوم واحد بالقياس إلى التنويه إلى أن الأمانة، على الرغم من قائمة في لاهاي، تقدم الخدمات التقنية لرئاسة الجمعية، ومكتبها، وفريقه العامل في نيويورك، عن ل الدورات ووثائق ما بعد الدورات. وتتيح الوظيفة المطلوبة للأمانة تقديم دعم أفضل إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية.

- مساعد معني) ، من الرتبة خ ع - ()
وظيفة المساعد المعني للأمانة
واستدامة شبكة ارتباط خارجي خاصة
في
بيانات الصحفية وما إلى ذلك على ترنت.

- مساعد خاص للرئيسة من الرتبة ف - ()
مذه الوظيفة على دعم الأنشطة المزيدة التي تضطلع بها رئيسة الجمعية وعلى النهوض بما يلزم من مساندة الرئيسة والمكتب فيما يخص فترة ثلاث إلى عام
تستطيع الاعتماد على موارد بعثتها لدى الأمم المتحدة. ويقوم المساعد الخاص بمساعدة الرئيسة في أمور منها إعداد وثائق رسمية من قبيل المذكرات الشفوية، والرسائل، والمذكرات، والملاحظات المستعان
إلخ، والاهتمام بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة؛
والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما إن هذا الموظف يقدم خدمات تقنية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه إلى المكتب والهيئات الفرعية للجمعية القائمة في نيويورك .

-) ؛ مستمر من العام الماضي). ستحتاج الأمانة إلى مساعدين
الفترة الممتدة على مدى
انتهاء تلك

وبما في ذلك تحديد المتطلبات من الأحياز والاحتياجات إلى المعدات، وتسجيل الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية، والتواصل .

- موظف دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات ()
هذا الموظف (خ ع -) سد احتياجات أفرقة الترجمة إلى
الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات على نحو سليم فيما يتعلق بعناد
وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب في مكان الدورة، والسهر على توفر موظفين

- موظف () ؛ مستمر من العام الماضي). موظف قانوني رئيسي (من الرتبة
-) وموظف قانوني (من الرتبة ف -) يقومان، خلال عدد محدود من الأيام،
للجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق/أوراق ما قبل الدورة
الموظف الرئيسي للموظف المجموعة الرئيسية للموظفين

- تتوقع أمانة جمعية الدول الأطراف أن يماثل عدد الوثائق في عام نظيره في عام
لمتزم إعداد الوثائق تحرير وترجمة ومراجعة وثائق رسمية للجمعية وللجنة الميزانية والمالية .
موظفين يعملان بدوام كامل (مترجم ومراجع) من أجل الترجمة والتحرير بكل لغة .
إلى زيادة الوفورات عن طريق تحسين النجاعة، وذلك بوسائل منها تكليف مهنيين خارجيين بتولي
الترجمات.

الجدول ١٠٤ : مؤشرات عبء عمل أمانة جمعية الدول الأطراف

البنء	٢٠١٢ ^(١)	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤ ^(٢)	٢٠١٣ ^(٢)	٢٠١٤	٢٠١٣ ^(٢)	٢٠١٤ ^(٢)
الوثائق الرسمية والورقات غير الرسمية (بالإضافة إلى:) وترجمتها و/أو مراجعتها	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللغات الرسمية الأخرى (الإسبانية والعربية والفرنسية) ^(١) (^(٢) لميزة) المحررة والمترجمة و/أو	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(^(١) المحررة والمراجعة و/أو المترجمة إلى ثلاث لغات ()	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠ ٤٨٢	١١ ٨٦٠	١١ ٨٦٠	١١ ٨٦٠	٨	٨	٨	٨	٨

(١) عدد الكلمات في الصفحة الواحدة =

(٢) مترجم ومراجع لكل لغة - يبدأ كامل في تموز/أب - أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر من كل سنة. وتعتمد الأمانة خلال الأشهر الأخرى من السنة على الاستعانة

(١) تترجم الوثائق الرسمية إلى الإسبانية والعربية والفرنسية فقط .

(٢) بالإضافة إلى الدورة والوثائق الرسمية، لإصدار عدد من المنشورات وتم إصدارها: المعنية بخطة العمل؛ المجموعة الخلل

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات

- ات للمساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على انخفاض نسبته ، في المئة
بالقياس إلى ميزانية عام نقل جزء من هذا المتطلب إلى بند الخدمات
التعاقدية، ما يتيح للأمانة مزيداً من المرونة في توفير الموارد لتقديم الخدمات ل
من تحقيق وفورات كبيرة عن طريق تحسين النجاعة. وتلزم المساعدة المؤقتة بصورة خاصة لترجمة
الوثائق الرسمية للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتسجيل المنسقين، وإصدار الشارات، واستنساخ الوثائق بأعداد
كبيرة وتوزيعها، إلخ، وتيسير مشاركة المنسقين في الدورة في نيويورك بوجه عام.

الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20) المجلد الثاني، الجزء بـ -

يتوقف إصدار الأمانة للوثائق الرسمية في الموعد المحدد على تقديم المحكمة لمشروع الوثائق على نحو تدريجي مرتب وفقاً لجدول المواع
الذي أعدته الأمانة عملاً بكتيب الإجراءات الذي اعتمده

الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20) أول، الجزء الثالث، القراران

.ICC-ASP/7/Res.7 ICC-ASP/7/Res.6

العمل الإضافي

- تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين تُستأجر خدماتهم لمدة قصيرة ويُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة في الفقرتين 111 و 112 أعلاه - بالضرورة أن يعملوا لمدة تجاوز ساعات الـ وقد تمتد عطلة نهاية الأسبوع، خلال دورة أو فيما يتعلق بدورة الجمعية ودورات هذه اللجنة.

الموارد من غير الموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- ميزانية السفر لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، لرحلات المنتظر أن يقوم بها أعضاء اللجنة للمشاركة في جلسات مع العامل ومسؤولي الخصاص في إطار هذا البند من الميزانية يسد تكاليف سفر مكتب رئاسة الجمعية، وبما في ذلك الزيارات المنتظمة رحلات إلى أديس أبابا وغيرها من الوجهات الأفريقية. وينطوي ذلك على زيادة نسبتها ، في المئة، ومقدارها يورو، تعزى رئيسياً إلى أسفار موظفي الأمانة لتقديم الخدمات للدورة الثالثة عشرة للجمعية التي ستعقد في نيويورك، وسفر بضعة أعضاء من اللجنة إلى الم

الضيافة

- خصص لسد تكاليف الضيافة على زيادة حد أدنى مقدارها رو بالقياس إلى

الخدمات التعاقدية

- على الرغم من الحاجة إلى موارد إضافية بسبب نقل جزء من المتطلبات مقداره الخاصة بالاجتماعات، كما بيّن في الفقرة أعلاه، فإن بند الخدمات التعاقدية يشهد انخفاضاً صافياً تبلغ نسبته ، في المئة بالقياس إلى ميزانية عام المعتمدة، ناتج المحققة عن طريق تحسين النجاعة والوفورات البالغة زهاء دورة الجمعية الثالثة عشرة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.
- إن بند الميزانية هذا يشمل أيضاً تكاليف ترجمة الوثائق وطبعتها.

التدريب

- خصص في إطار هذا البند لتدريب الموظفين بغية استدامة مواكبتهم للمستجدات في المجالات المتصلة بعملهم على وجه التحديد، ويبقى مقداره مساوياً لنظيره في ميزانية عام .

النفقات التشغيلية العامة

- خصص في إطار هذا البند المصروفات على إرسال المطبوعات بالبريد إلى الدول الأطراف، وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية، وأعضاء اللجنة الاستشارية

المعنية بترشيحات القضاة، وإرسالها في بعض المناسبات إلى حلقات التدارس بغية النهوض بعملية نظام روما الأساسي، إما بالبريد العادي أو بالبريد المسجّل.

اللوازم والمواد

- خصّص في إطار هذا البند تكاليف اللوازم المكتبية، وبما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (القرطاس، وخرطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير، الخ). ويشمل ذلك لوازم الكتابة لدورتين من دورات لجنة الميزانية والمالية، واجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، والدورة السنوية.

الأثاث والعتاد

- تدبرت الأمانة أمر زيادة النجاعة من خلال استعمال وحدات ذاكرة إلكترونية للحفاظ USB، توزّع على المندوبين المشاركين في دورة الجمعية. وتحتوي وحدات الذاكرة هذه على الوثائق الرسمية لما قبل الدورة باللغات الرسمية، ما يؤتي وفورات يقارب مبلغها يورو في تكاليف طبع النسخ الورقية من هذه الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها.

الجدول ١٠٥: البرنامج الرئيسي الرابع: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقريب إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
	المبلغ	الصدور	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	
								وظفو الفئة الفنية
								وظفون من فئة
٤,١	٣٦,١	٩٢٦,٩	٩٢٦,٩	٨٩٠,٨	٨٩٠,٨	٧٦٨,٢	٧٦٨,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
								الإضافي
								الخبراء
٢٠,٩-	٢١٢,٦-	٨٠٢,٥	٨٠٢,٥	١٠١٥,١	١٠١٥,١	٦٤٤,٨	٦٤٤,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الخدمات
								اللوازم والمواد
								لأثاث والعتاد
٥,٨	٦١,١	١١٠٦,٩	١١٠٦,٩	١٠٤٥,٨	١٠٤٥,٨	١٢٢٢,٥	١٢٢٢,٥	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمال
٣,٩-	١١٥,٤-	٢٨٣٦,٣	٢٨٣٦,٣	٢٩٥١,٧	٢٩٥١,٧	٢٦٣٥,٥	٢٦٣٥,٥	المجموع
								تكاليف الصيانة الموزعة

الجدول ١٠٨: البرنامج الفرعي ٤٢٠٠: أمانة الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢				٤٢٠٠ أمانة الجمعية
بالتقريب إلى عام ٢٠١٣		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)				
%	المبلغ	الخصم	الميزانية المتصلة بالحلالات	الميزانية الأساسية	الخصم	الميزانية المتصلة بالحلالات	الميزانية الأساسية	المجموع وفقا لـ ذلك		الميزانية الأساسية
								صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وظفو الفئة الفنية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وظفون من فئة
١٢,٧٠	١١٣,٢-	٧٧٧,٦	٧٧٧,٦	٨٩٠,٨	٨٩٠,٨	٧٦٣,٣	٧٦٣,٣	٧٦٣,٣	٧٦٣,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإضافي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخبراء
٣٠,٧٠	٨١,٣-	١٨٣,١	١٨٣,١	٢٦٤,٤	٢٦٤,٤	١٨٥,٨	١٨٥,٨	١٨٥,٨	١٨٥,٨	المجموع الفرعي لتكاليف العاملين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لأثاث والعتاد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٨,١-	٥٧,٣-	٩٢,٨	٩٢,٨	١٥٠,٠	١٥٠,٠	١٠٥,٠	١٠٥,٠	١٠٥,٠	١٠٥,٠	المجموع
١٩,٣-	٢٥١,٧-	١٠٥٣,٥	١٠٥٣,٥	١٣٠٥,٢	١٣٠٥,٢	١٠٥٤,١	١٠٥٤,١	١٠٥٤,١	١٠٥٤,١	

- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ()

(فريق نيويورك العامل)

بالمباني الدائمة، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات ا
الكبرى المدرجة في إطار البرنامج الفرعي .

الجدول ١٠٩ : البرنامج الفرعي ٤٣٠٠ : لجنة الميزانية والمالية

النمو في موارد عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢		٤٣٠٠	
بالتقريب إلى عام ٢٠١٣		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		لجنة الميزانية والمالية	
%	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحلالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحلالات	الميزانية الأساسية	المجموع وفقا لـ		الميزانية المتصلة بالحلالات	الميزانية الأساسية
						صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ		
									وظفو الفئة الفنية
									وظفون من فئة
	١٤٩,٣	١٤٩,٣	١٤٩,٣						المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									الإضافي
									الخبراء
	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠						المجموع الفرعي لتكاليف العاملين
									اللوازم والمواد
									لأثاث والعتاد
	٣٤٣,٦	٣٤٣,٦	٣٤٣,٦						المجموع الفرعي لتكاليف غير الموظفين
	٥٥١,٩	٥٥١,٩	٥٥١,٩						بالمعاملين
									المجموع

- أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ()

، مثل تكاليف الترجمة الشفوية المدرجة في إطار بند

وتكاليف الترجمة التحريرية المدرجة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف سفر أعضاء اللجنة ووظيفة

أدرجت في إطار البرنامج الفرعي

أخرى، مثل تكاليف الموظفين ستأجرة خدماتهم خلال الدورات

وغيرها.

هاء - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة

- يد إلى إدراج البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) في الميزانية المقترحة للمحكمة بغية تزويد أصحاب الشأن بعرض واضح عن متطلبات المحكمة من الموارد فيما يخص تكاليف إيجار وصيانة مبانيها المؤقتة في لاهاي إلى حين انتقالها إلى مبانيها الدائمة.
- وتبلغ الميزانية الإجمالية المقترحة لهذا البرنامج الرئيسي مبلغاً مقداره . وستسهم الدولة المضيفة بتحمل جزء من التكاليف الإجمالية المقترحة مقداره في المئة من إيجار المباني المؤقتة للمحكمة، بحد أقصى مقداره يورو في السنة عن السنوات

البرنامج ٥١٠٠: المباني المؤقتة

المقدمة

- يمكن للمحكمة أن تعمل على نحو سليم بدون مبان مناسبة. ويرتبط برنامج المباني المؤقتة بجميع الأهداف الاستراتيجية للمحكمة، ويؤثر على تحقيقها .

الأهداف

- القيام على نحو فعال بتدبير الموارد وتمييز وتنفيذ المزيد من التدابير التي يمكن الأخذ بها تحسباً للنجاحة (الهدف الاستراتيجي ٣ - ١ - ٠).

الجدول ١١١: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمي فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١		
تنفيذ الاستراتيجية المحسّنة	الممارسات القياسية في المنظمات الدولية: عدد الموظفين العاملين في ظروف تفي بالمعايير الدولية مقسوماً على مجموع الموظفين؛	%
	تلبية الاحتياجات إلى حيز في المباني	%
	: نسبة ما يلي من طلبات	%

الموارد الأساسية

النفقات التشغيلية العامة

- تكاليف الإيجار في هذه الميزانية المقترحة حسبت على أساس التكاليف المتفاوض بشأنها مع شتى مالكي المباني المؤقتة وهي تنطوي على نسبة مقدّرة للزيادة في مؤشر الأسعار الاستهلاكية تبلغ اثنين في المئة. أما تكاليفها المعروفة فيما يخص عام ٢٠١٤، فقد حسبت على أساس تكاليفها المعروفة فيما يخص عام ٢٠١٣. وتنتوي أيضاً على زيادة لمؤشر الأسعار الاستهلاكية تبلغ نسبتها اثنين في المئة.

واو - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

المقدمة والأهداف

- يدعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الأنشطة التي تتناول الأذى الناجم عن الجرائم، رجة ضمن إطار اختصاص المحكمة وذلك بمساعدة المجني عليهم في العودة إلى حياتهم الكريمة في اعانهم وإسهامهم فيها. ويؤدي هذا الصندوق مهمتين: (١) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأ المحكمة بحق الشخص المدان (٢) تسخير موارد تُرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة في إطار كلتا هاتين المهمتين الدعم إلى المجني عليهم في جرائم الإبادة .

- الافتراضات المتعلقة بالميزانية فيما يخص أنشطة هذا الصندوق لعام في الثالث بالميزانية البرنامجية المقترحة الذي تبين فيه افتراضات المحكمة. ومن أهم الأنشطة ذات الأولوية التي سيضطلع بها الصندوق في عام : بين تعبئة الموارد ونتائج جمع الأموال؛ تعزيز وتوسيع " خطة الهجرة في إطار مهمة الصندوق المتمثلة في المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، وجمهورية أفريقيا " وضع الإطار العالمي للبرنامج؛ وإجراء ن باب المتابعة لتقييم الأثر على المجني عليهم الذي أجري في عام عمليات جبر الأضرار وتنفيذها إذا أمرت بها المحكمة؛ إجراء دراسات لتقييم الأنشطة في بلدان أخرى من " كوت ديفوار، بحسب توفر الموارد للبرنامج. وفي " آذار/مارس " قرر هذا الصندوق أن يعلق أنشطته في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى إشعار آخر وذلك بسبب تردّي الوضع الأمني في هذا البلد. ورشما تُجرى الدراسات التقييمية الآتية الذكر، ليس بوسع الصندوق بتاريخ ثيقة الحالية أن يؤكد، بالنظر إلى عدم اليقين الذي يكتنف حالياً الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، ما إذا كان سيتسنى له تنفيذ مشروعه في مجال المساعدة في هذا البلد.

- ويرجّح أن تؤدي هذه الأنشطة عبء عمل مزيداً لأمانة الصندوق الصغيرة، ومن الأساسي له الموارد اللازمة لتهيئة القدرة الكافية على تدبر أمر هذه الأولويات وتنفيذها، واستدامة أثر البرنامج وفعاليتها في شتى الحالات المتعددة.

- يخص تنفيذ عمليات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، لم يزل يتعين الصندوق إلى الموارد على وجه الدقة، ريثما تُعرف نتيجة مرحلة جبر الأضرار في قضية . التنويه إلى أن المحكمة، في القرار الصادر عن الدائرة الابتدائية الأولى في هذه القضية بشأن مبادئ جبر ، أسندت إلى الصندوق الاستئماني أدواراً ومسؤوليات كبيرة في إعداد وإعمال المكافآت التي تُمنح جبراً للأضرار على النحو المناسب. ورثما تُعرف نتيجة دعاوى الاستئناف في هذه القضية، لا يمكن لأمانة الصندوق أن تتناول التكاليف المرتبطة بمهمتها المتمثلة في إعمال مكافآت التي تأمر بها جبراً للأضرار ولا هذه التكاليف كميّاً.

() () ()

في هذا الصندوق يرجى الرجوع إلى الموقع

()

<http://trustfundforvictims.org/legal-basis>

كما يرد تعريفها في المواد

تُرسى بمقتضاه المبادئ والإجراءات الواجب تطبيقها على جبر

انظر قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في آب/أغسطس

- أقر مجلس إدارة الصندوق، في اجتماعه السنوي الذي عقد في آذار/مارس نطاق خطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام إلى عام حتى نهايته، وسيرورة إعداد خطة استراتيجية جديدة تشمل الفترة الممتدة من عام إلى عام . هذه الخطة إلى مجلس الإدارة لكي يقرها في اجتماعه الذي سيعقد في آذار/مارس . غايات الصندوق فيما يخص عام ة أدناه تتسم بطابع محض إرشادي، وتبقى في الوقت ذاته على صلة وثيقة بأهداف الميزانية المصوغة فيما يخص عام وبالنتائج التي سي مجلس الإدارة في اجتماعه السنوي الذي سيعقد في آذار/مارس . ومن غاي : ' إحداء أثر وإيتاء نتائج بفعل اضطلاعاه بالمهام المنوطة به في إطار ولايته؛ ' تحسين برونه للعيان ' ، ' فعالية الحوكمة وحسن توازن (الاشتراكات المقررة والتبرعات). ويمكن أيضاً أن تتصل هذه الغايات بالغايات الاستراتيجية للمحكمة (للفترة الممتدة من عام إلى عام) على النحو التالي:

الجدول ١١٤ : غايات الصندوق الاستثماني للمجني عليهم

غايات الصندوق الاستثماني للمجني عليهم (ميزانية البرنامج أهداف الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة الممتدة من عام الرئيسي السادس لعام ٢٠١٤) ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧	
إحداء أثر وإيتاء نتائج بالصندوق في إطار ولايته (المساعدة وجبر الأضرار)	السهر على جبر الأضرار مجدية والنجاح في إعمال الأوامر بجبر الأضرار (-)
تحسين برون الصندوق والاعتراف به بصفته مؤسسة	المضي في تنمية عالمي النطاق والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيره (-)
فعالية الحوكمة وحسن توازن التطوير التنظيمي	تماسك الحوكمة ونجاعة الممارسة التدرية وطابعها الاستجابي (-) النزاهة والمراس المهني والتنوع (-) توفر بيئة صحية وتمكينية لتنمية الموارد البشرية (-) تحقيق الأمن على نحو ملائم للموظفين وسائر أصحاب الشأن (-)
(الصندوق؛ التبرعات؛ المكافآت؛ المضي في تطوير النظم (-)	التخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك (-)

- إن غايات الصندوق تبرز الأهمية الاستراتيجية التي ينيطها مجلس إدارته بأداء البرنامج والإدارة، والبروز للعيان والحظو بالاعتراف، وفعالية التطو نموه كما هيأت له الدول الأطراف.

- ولئن كانت استراتيجية المحكمة واستراتيجية الصندوق متصلتين صلة مباشرة فإن غايات فوق ترتبط على وجه التحديد بولايته المزدوجة المتمثلة في تقدم المساعدة إلى المجني عليهم وجبر أضرارهم ضمن إطار احتصاص المحكمة وفي إطار خاص للحكومة. كما إن مشاريع دعم المجني عليهم التي ينفذها هذا الصندوق لا تمول من الاشتراكات المقررة بل تمول رئيسياً عن طريق التبرعات والهبات التي تمولها جهات خاصة؛ وهي تمول في حالة جبر الأضرار بالمكافآت والغرامات .

- وبين الجدول التالي النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء فيما يخص هذا الصندوق وأمانته في عام

الجدول ١١٥: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء

غاية الصندوق	النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء/المرامي	الملاحظات
إحداث أثر وإيحاء نتائج بالصندوق في إطار ولايته (المساعدة وجبر الأضرار)	في المساعدة: مواصلة أنشطة الصندوق والارتقاء بها وتعزيزها	قيام الصندوق فعلياً بتنفيذ برامج المساعدة في المحكمة، داعماً زهاء عليهم المستفيدين من هذه المساعدة مباشرة	وعلى الدخل المتأتي التبرعات لصندوق
المهمة المتمثلة في جبر الأضرار: استهلال الاهتمام بالمكافآت وتصميمها الفعلي وإعمالها	قيام الصندوق بإعداد وتنفيذ خطط جبر الأضرار فيما يتصل بقضية أو قضيتين من القضايا التي الاستئناف	يتوقف ذلك على نتيجة الدعاوى القضائية وبما في ذلك مرحلة جبر الأضرار الاستئناف	
تحسين بروز الصندوق هـ بالاعتراف	بروز الصندوق للعيان والاعتراف به بصفته أداة فعالة للعدالة على صعيد جبر الأضرار في سياق القانون الجنائي الدولي	الإشارة إلى الصندوق في الميدان العمومي (وساء الإعلام، المؤتمرات) على نحو إيجابي وبناء [مرمى]	قدرة الصندوق التوعوية محدودة، وهو ليس مدججاً رسمياً ضمن استراتيجية استراتيجية
توازن التطوير التنظيمي	كون مجلس إدارة الصندوق مسؤولاً على نحو كامل وشفاف أمام الجمعية، والجهات للحجة، والمنظفين من المحني عليهم، عن إدارة الصندوق وموارده، ومسؤولاً أمام المحكمة عن تدبير واستخدام المكافآت الممنوحة جبراً للأضرار، والغرامات،	خلوص (المهمة المساعدة ومهمة جبر الأضرار) إلى نتائج المحني عليهم والجماعات المعنية رون الصندوق إيجابياً [مرمى نوعي]	يتوقف ذلك على توفر الموارد اللازمة
تمويل أمانة الصندوق بصورة كافية الاشتراكات المقررة شكيلها بحسب	تمويل أمانة الصندوق بصورة كافية الاشتراكات المقررة شكيلها بحسب	الصندوق من اقتران الموارد بالشركات (مع الجمهور، والجمعية الأهلية، والقطاع الخاص) سهلوسن بيرون، سليليا، ويستلطة، للممثل في جمع	سينطوي عدم تحقيق ذلك على خطر مجاورة عبء العمل الواقع على عاتق أمانة الصندوق طاقتها - كفاية اضطلاعها بوظيفتها الجوهرية
كون الموظفين تجسّد المسؤوليات على نحو ملائم؛ وإجراء عمليات تحويل الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة وإعادة النظر في رتب الوظائف بحسب اللزوم؛ وعلى مستوى الموظفين	إعادة النظر في أوصاف الوظائف، وإجراء عمليات تحويل الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة وإعادة النظر في رتب الوظائف بحسب اللزوم؛ ثلاث سنوات إلى وظائف ثابتة	إعادة النظر في أوصاف الوظائف، وإجراء عمليات تحويل الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة وإعادة النظر في رتب الوظائف بحسب اللزوم؛ ثلاث سنوات إلى وظائف ثابتة	المتملة بالمساعدة ومهمتها المتمثلة في جبر الأضرار
التبرعات: زيادة الدخل الوارد من الدول؛ والتنوع في استحلاب تبرعات من الجهات المانحة الخاصة	تقديم الدول (الأطراف) وغيرها من الجهات المانحة تبرعاً لا يقل عن ثلاثة ملايين يورو	تقديم الدول (الأطراف) وغيرها من الجهات المانحة تبرعاً لا يقل عن ثلاثة ملايين يورو	يتوقف ذلك على الآفاق الاقتصادية والمالية لأهم الجهات المانحة

الموارد غير المتصلة بالموظفين

الموارد الأساسية

السفر

- إنه يشمل أسفار أعضاء مجلس إدارة الصندوق، وأنشطة جمع الأموال، والاجتماعات مع الجهات المانحة، والشركاء، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب الشأن، والمشاركة في

الضيافة

- سد به تكاليف الأحداث، و الاجتماعات مع الجهات المانحة بغية زيادة بروز الصندوق للعيان، وتكاليف المبادرات في مجال تعبئة

الخدمات التعاقدية

- :

() اجتماع مجلس إدارة الصندوق (المكان،)

- (ج) دعم المضي في تطوير الوحدة النسقية الخاصة بتدبر المنح من وحدات برامجيات SAP ") لأغراض منها تعديل إدارة المنح بهذه البرامجيات لكي تفي بمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتيسير إدارة الموارد والأصول فيما يتعلق بإعمال المكافآت التي تأمر المحكمة بمنحها جبراً للأضرار؛

- () إعداد أدوات ووسائط لدعم وزيادة بروز الصندوق لدى الجمهور ا
- ويهيأ لخدمات الخبرة الاستشارية التالية البيان: المساعدة في أنشطة التواصل والتسويق المتصلة بتنمية موارد الصندوق، بما في ذلك تنويع مداخله بالتوجه نحو الهبات التي تقدمها جهات خاصة وإشراك

التدريب

- لتدريب الموظفين في مجال الإبلاغ عن البرامج والمشاريع، بما في ذلك الرصد

النفقات التشغيلية العامة

اللوازم والمواد

- لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المواد المكتبية غير المعمد .

الأثاث والعتاد

- لسد تكاليف معدات لازمة من أجل الاجتماعات وحلقات العمل، وبما في ذلك الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الصندوق.

الموارد المتصلة بالحالات

السفر

- أعضاء مجلس إدارة الصندوق، وأنشطة جمع الأموال، والاجتماعات مع الجهات المانحة، والشركاء، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب الشأن، والمشاركة في دورات الجمعية.
- لسد تكاليف أسفار متصلة بالمهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته
- بما الموظفون العاملون في المقر والموظفون الميدانيون، وبما في ذلك زيارة المشاريع والشركاء دعماً لتخطيط
- غ عنها، واجتماعات الموظفين في الميدان، والاجتماع السنوي في

الخدمات التعاقدية

- :
- ()
- في عليهم التي أجراها الصندوق في عام ، لتقييم التغيرات والمستجدات في المجموعة التي استهدفت بالدراسة الاستقصائية الأصلية عن العدالة والمساءلة وجبر الأضرار؛
- () استتجار المركبات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو
- وبهياً لخدمات الخبرة الاستشارية التالية البيان:
- () المساعدة التقنية المتخصصة في مجال إعداد البرامج إطار برامج الصندوق القائمة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى) وبرامجه الجديدة.
- ()

التدريب

- تدريب الموظفين في مجال الإبلاغ عن البرامج والمشاريع، وبما في ذلك الرصد والتقييم.
- النقصات التشغيلية العامة

- خصص المعني لسد مصروفات الدعم الإمدادي، لأن موظفي الصندوق يعملون في أماكن م فيها درجة الخطر، حيث لا توجد بنية تحتية أساسية أو توجد بنية تحتية أساسية ليست بكافية.

اللوازم والمواد

. لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المواد المكتبية غير المعمّ .

-

الأثاث والعتاد

. لسد تكاليف معدات تلزم من أجل الاجتماعات وحلقات العمل في

-

.

الجدول ١١٦ : البرنامج الرئيسي السادس : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقريب إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليوروات)			٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	
	المبلغ	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وظفو الفئة الفنية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وظفون من فئة	
٠,٥-	٣,٦-	٧٢٧,٨	٥٠٢,٠	٢٣٥,٨	٧٤١,٤	٥٠٩,١	٢٢٢,٣	٨٠٥,٦	٨٠٥,٦	٥٨٨,٠	٢١٧,٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤,١	١٥,٥	٢٩٢,٧	١٧٩,١	٢١٣,٦	٣٧٧,٢	١٢٨,٣	٢٤٨,٩	١٩٩,٧	١٩٩,٧	٧١,٧	١٢٨,٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠,٧	٣,٣	٤٦٤,٧	٢٢٦,٦	٢٢٨,١	٤٦١,٤	٢٣٠,٦	٢٣٠,٨	٣٢٢,٥	٣٢٢,٥	١١٣,٠	٢٠٩,٥
١,٠	١٥,٢	١٥٩٥,٢	٩١٧,٧	٦٧٧,٥	١٥٨٠,٠	٨٦٨,٠	٧١٢,٠	١٣٢٧,٨	١٣٢٧,٨	٧٧٢,٧	٥٥٥,١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الجدول ١١٧ : البرنامج الرئيسي السادس : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة للموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع
		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	مساعد	وكيل أمين عام	
٢	١										١
٥	١										٤
٧	٢	٢									٥
٧	٢	٢									٥

زاي - البرنامج الرئيسي السابع- ١ والبرنامج الرئيسي السابع- ٢: مشروع المباني الدائمة

- يتألف البرنامج الرئيسي السابع - من برنامجين فرعيين هما البرنامج الفرعي
أما البرنامج الفرعي
- ويتألف البرنامج الفرعي من مكتب مدير مشروع المباني الدائمة وسيواصل في إطاره التركيز على إدارة وتدبير عقد المقاول العام والمهام المتصلة به. وسيستمر العمل في المشروع في طور الإنشاء طيلة عام
- وعملاً بالقرار المشترك الذي اتخذته رئيس قلم المحكمة ولجنة الرقابة في تموز/يوليو لة، غدا المشروع يشمل فيما يخص عام مدير المشروع. وتم توسيع نطاق مكتب مدير المشروع ليضم موظفي مكتب المباني الدائمة التابع لقلم (باني الدائمة")
- (البرنامج الرئيسي الثالث-) لتبسيط بنية إدارة المشروع وقنوات الإبلاغ عنه، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بوقعه المالي على الدول الأطراف، والتهيئة لتحقيق المزيد من الوفورات عن من خلال استبعاد كل ما قد يكون هناك من الازدواج في الموارد والتكاليف،
- ويتصل البرنامج الفرعي بالدعم الحاسم الأهمية الذي تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. كما يوفر مدير مشروع المباني الدائمة الأموال للأقسام المنخرطة انخراطاً طائلاً في دعم المشروع، بغية تعزيزها على دعمه. وتم فيما يخص عام توسيع نطاق هذا الدعم ليضم المتطلبات الضرورية للمشروع الانتقالي، وأعملت اتفاقات مماثلة للنهوض بأود هذه الزيادة في الأنشطة على أنجع ما يمكن.
- يجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع- على قرض الدولة المضيفة، التي أن يتم في عام المساهمة في تحملها لدفعها إلى الدولة في أجل أقصاه شباط/فبراير
- يتولى مدير المشروع المسؤولية عن مراقبة ميزانية الإنشاء، مع العلم بأنه مكلّف أن لا تتجاوز هذه الميزانية مبلغاً إجمالياً مقداره مليون يورو. ويقترح أن تزداد هذه الميزانية الشاملة لعدة سنوات (بما فيها ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المدججة) لتبلغ الانتقالية، متيحة بذلك تعويض تكاليف تعويضاً جزئياً بما قد يتحقق من وفورات في مشروع الإنشاء. أما تمويل هذا المقدار الإضافي البالغ خمسة ملايين يورو فيخضع لقرار لاحق تتخذه لجنة . أما الإفادة عن الميزانية المجمعة للإنشاء

في

١ - البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

الجدول ١١٨: البرنامج الرئيسي السابع-١: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

٢٠١٤ النمو في موارد عام ٢٠١٤ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢		٧١٠٠	
بالتقريب إلى عام ٢٠١٣		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		(بآلاف اليوروات)		مكتب مشروع المباني الدائمة	
المبلغ	%	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع وفقا للملاك		الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة
						صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ		
									وظفو الفئة الفنية
									وظفون من فئة
٦٧,٢	٢٣٩,٩	٥٩٦,٩		٣٥٧,٠		٣٥٧,٠	٣٥٢,٣	٣٥٢,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									الإضافي
									الخبراء
							٣٧,٣	٣٧,٣	المجموع الفرعي لتكاليف العاملين
									اللوازم والمواد
									لأثاث والعتاد
٨,٢	٥٢,٥	٦٩٢,٢		٦٣٩,٧		٦٣٩,٧	١٩٧,٠	١٩٧,٠	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعمال
٢٩,٣	٢٩٢,٤	١ ٢٨٩,١		٩٩٦,٧		٩٩٦,٧	٥٨٦,٦	٥٨٦,٦	المجموع
									تكاليف الصيانة الموزعة

الجدول ١١٩: البرنامج الرئيسي السابع-١: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

مجموع موظفي فئة الخدمات		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		٧١٠٠		مكتب مشروع المباني الدائمة	
مجموع الموظفين	العام	شخ-ع-رأ	شخ-ع-رر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف
٥	١			٤			
٥	١	١		٤	١		١
٥	١	١		٤	١	١	١

(أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

المقدمة

- يتمثل هدف مكتب مدير المشروع في المباني اللازمة بتنظيم التنافس لانتقاء الجهة التي تتولى التصميم المعماري، وانتقاء هذه الجهة من بين المتنافسين. تم وضع التصميم النهائي في الأول من الثاني/نوفمبر . كُرِّ في عام على إنجاز إجراء استدرج العروض لاختيار العام، الأمر الذي تم بنجاح، وعلى الشروع في أعمال ، التي استمرت في عام . وسيركز في جميع الأنشطة . وستضاف إلى ذلك أيضاً في عام بحلول نهاية عام المباني

الجدول ١٢٠: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٤

المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤	مؤشرات الأداء	النتائج المتوخاة
الهدف ١		
	للأداء المنصوص	المباني الدائمة اللازمة للم
%	ه	تحقيق غاياتها عليه في وأهدافها الاستراتيجية
%	تقيّد في المشروع بالمواعيد المقرّة	
%	أن يتواصل إنشاء المباني الدائمة وفق الجدول الزمني المحدد	
الهدف ٢		
	أن يشتمل المشروع على كافة الأنشطة اللازمة	التكفل بانتقال المحكمة من المباني المؤقتة إلى المباني الدائمة على نحو سلس وناجح ومتقيّد فيه بالمواعيد
%	تقيّد في المشروع بالأجال المقرّة	
%	أن يُسهر على تمييز جميع تجموع وإجراءات العمل وعلى التقدم في الاضطلاع بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة	
الهدف ٣		
	أن يُسهر على مواومة النقل من المباني المؤقتة إلى المباني الدائمة على النحو الأكثر نجاعة بالقياس إلى التكاليف، مع تقليل حالات التداخل إلى الأدنى	التكفل بعودة المباني المؤقتة إلى عهدة الدولة المضيفة على النحو الأنجع من حيث التكاليف والأكثر فعالية وتقيّداً
%		

الافتراض الأساسي

- ففترض أن يكون النمو الاسمي في الميزانية صفرية بالقياس إلى ميزانية عام .
ات في إطار بعض بنود ميزانية عام .
ض بتحقيق المقترحة على زيادات بالقياس إلى ميزانية عام .
وفورات من خلال تحسين النجاعة في بنود أخرى من بنود الميزا .

- ويسري هذا الافتراض أيضاً على ضم مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة سابقاً (البرنامج الرئيسي الثالث -) إلى البرنامج الرئيسي الـ وتوسيع نطاق أنشطة الدعم الذي يقدمه موظفو شمل الأنشطة اللازمة من أجل الانتقال إلى المباني الدائمة.

الجدول ١٢١: مكتب مدير المشروع - الميزانيات المقارنة

بند الميزانية	ميزانية عام ٢٠١١	ميزانية عام ٢٠١٢	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة	الفرق	مئات الفرق المهيأ له
	المعتمدة (بالآلاف اليوروات)	المعتمدة (بالآلاف اليوروات)	(الأساس المرجعي)، الصفرية النمو الاسمي (بالآلاف اليوروات)	المقترحة (بالآلاف اليوروات)		
الموظفون من الفئة الفنية (العاملون في مكتب مدير المشروع)					+	
الموظفون من الفئة الفنية (العاملون في مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)						
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢٢٠,٤	٢٢٠	٢٣٣,٠	٢٣٣,٤	+	
						م غ
السفر (للعاملين في مكتب مدير (+	
السفر (للعاملين في مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	١٢,٤	٥,٢	٥,٨	٢,٨	-	
						م غ
)						
(-	
الخدمات التعاقدية (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	١٧١,٨	١٩٤,٣	١٠٠,٠	٠,٠	-	
						م غ
)						
(
النفقات التشغيلية العامة (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	٥,٠	٥,٠	٣,٠	١,٥	-	
						م غ
السوازم والمواد)						
(
الأثاث والعتاد					-	
الأثاث والعتاد (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	١٠,٠					
المجموع/الفرق (مكتب مدير المشروع/مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	٤٩٢,٢	٤٩٣,١	٤٦٠,٤	٤٥٥,٩	-	
بالتقريب إلى الأساس المرجعي	٤١٩,٦	٤٢٤,٩	٣٤١,٨	٢٣٧,٧	-	
المجموع	٩١١,٨	٩١٨,٠	٨٠٢,٢	٦٩٣,٦	-	

*يشتمل على أرقام مستقاة من البرنامج الرئيسي الثالث - ٣٧٧٠ السابق وذلك لأغراض المقارنة.

الموارد الأساسية

الموارد من الموظفين

الوظائف الثابتة

- لقد حدّدت مهام مكتب مدير المشروع في المرفق الرابع بالقرار ICC-ASP/6/Res.1 ولاية هذا المكتب بأن يسهر على تشييد المباني الدائمة للمحكمة في الوقت المناسب، وضمن حدود

- رد في المرفق الخامس بالقرار المذكور أعلاه مزيد من التفاصيل عن موارد مكتب مدير المشروع من الموظفين. وتتألف هذه الموارد من مدير المكتب (من الرتبة مد-) () (-) ومساعد معني بالمكتب (من الرتبة خ -).

- بناء على قرار رئيس قلم المحكمة ولجنة الرقابة الذي اتُخذ في تموز/يوليو (أعلاه) تمت فيما يخص عام إعادة تخصيص الموظف من الفئة الفنية العاملاً في مكتب المباني الدائمة (البرنامج الرئيسي الثالث -) الموظف من الرتبة ف- والموظف من الرتبة ف- ، بانتدابهما للعمل في

باشرة. وقد تم ذلك سهرًا على المحكمة إلى مبانيها الجديدة بأقصى قدر من السرعة والتنسيق والنجاعة، وبكون المباني الجديدة بحلول نهاية عام إدماج جميع هذه الأنشطة

- وسيظل مكتب مدير المشروع يعمل إلى ما بعد إنجاز مشروع إلى المباني الجديدة في أواخر عام ٢٠١٢، وإرساء عملياتها الجديدة بصورة كاملة في أوائل عام ٢٠١٣. وقبل إضافة موظفين من الفئة الفنية إلى مكتب مدير المشروع على هذا النحو، تمت خلال عام

إعادة التنظيم هذه ونتائجها فيما يتعلق بملاك الموظفين عرضاً أكثر تفصيلاً في البرنامجية المعتمدة تصنيفها إثر تنفيذ نصح المحكمة المعدّ في الميزانية المقترحة الحالية.

- وسيُضطلع في إطار الوظائف الثابتة التي كانت فيما سبق ضمن مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة والتي نقلت إلى مكتب مدير المشروع بأمر منها توفير الدعم الحاسم اللازم من المباني المؤقتة وإنجاز وضع نصح نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى العموم جميع النهج والإجراءات المتعلقة باستعمال المباني الدائمة، وتنسيق هذه النهج والإجراءات والاتفاق بشأنها مع كافة الأقسام المعنية في غضون الآجال المطلوبة.

الموارد من غير الموظفين

السفر

- أدرجت في الميزانية تكاليف السفر إلى نيويورك على افتراض أن دورة الجمعية في أقل بكثير من نظيره في ميزانية الأسفار المعتمدة في ذلك العام أيضاً في نيويورك.
- يبي استخدام ميزانية السفر لسد تكاليف زيارات المقاول العام وزيارة مشاريع مرجعية، ما يؤتي إمكانية تحقيق وفورات ذات شأن. ويشار على سبيل التوضيح إلى زيارة لباريس يوم واحد بغية إيجاد حلول لمسألة حج مباني المحكمة المقترح إنشاؤه. وقد آتت هذه الزيارة نتيجة تتمثل في تحقيق وفورات في إطار المشروع مقدارها مليون يورو.
- كما ينوي مكتب مدير المشروع زيارة مورّ اختيار المواد (واجهات، تشطيبات للأرضيات، آجرٍ لخ) من أجل المباني الجديدة واختيار مورّ الخدمات المناسبين. ويرد توزيع التكاليف في الجدول أدناه. وهذا مع العلم بأن التكاليف تبقى رهناً

الجدول ١٢٢: توزيع تكاليف أسفار العاملين في مكتب مدير المشروع

الغرض	الوجهة	عدد الزيارات/الأشخاص المسافرين	الكلفة (بالآلاف اليوروات)
دورة الجمعية في نيويورك	نيويورك	x	,
		x	,
/		x	,
/	(للأنشطة)	x	,
(
المجموع			١٨,٠

الضيافة

- يحتاج مكتب مدير المشروع إلى ميزانية لمضيافة. فمدير المشروع والفريق المعني بالمشروع يلتقون بانتظام بشركاء خارجيين، لقاءات منها ما يجري في عين المكان، وبالتالي يتعين أن يكون الإطعام ضمن المحكمة لتأدية هذه

الخدمات التعاقدية

- يلزم أن يخصّص مبلغ محقّق في إطار الميزانية بغية سد
- الترجمة التحريرية: الحصول على خدمات ترجمة خارجية لأن قدرة المحكمة على الترجمة بمواردها الداخلية لا تكفي لسد احتياجات مكتب مدير المشروع في مجال الترجمة. ويراد بالخدمات المطلوبة ترجمة رسائل من الدولة المضيفة وغيرها من المشروع من اللغة الهولندية

إلى اللغة الإجمية بعض الوثائق (مثل النشرات الإعلامية، ونصوص الإنترنت، ونصوص شبكة الترابط الداخلي (إنترنت)) من الإجمية إلى الفرنسية. ويُختار لتقدم هذه الخدمات المترجمون الذين يوصى بالاستعانة بهم قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة.

الجدول ١٢٣: ترجمة الوثائق

نوع الوثيقة	لغة النص الأصلي	اللغة المترجم إليها	عدد الصفحات	الكلفة (بآلاف اليوروات)
() مسح الأرض، التقارير عن فحص التر التقارير عن متطلبات الترخيص (لخ)؛	المولندية	المولندية	,	,
النشرات الإجمية، المناشير الإعلامية، نصوص شبكة الإنترنت وشبكة الترابط الداخلي (إنترنت) (لخ)			,	,
المراسلات الرسمية الواردة من الدولة	المولندية		,	,
المجموع				٢٥,٥

- : تلزم نسخ ورقية بغية تقييم ومراجعة الرسوم والوثائق التقنية التي يقدمها المقاول. ويتعين لذلك الحصول على خدمات خارجية بسبب حجم ومقاس المواد المعنية.
- مواد العروض البيانية: تلزم مواد بصرية بغية التكفل بالتواصل المناسب بشأن المشروع والتقدم في تنفيذه. لك على تحديث مواد معدة وعلى إعداد مواد جديدة (العروض الفيديوية عن مراحل سير الأعمال العروض الفيديوية عن التقدم فيها (لخ).
- الخدمات الهاتفية: سيكون لمكتب مدير المشروع، خلال فترة الإنشاء، مكتب فرعي صغير في موقع التشييد. ولكي يتسنى لهذا المكتب أن يعمل عن بعد، لا بد له من إمكانية الاتصال عبر شبكة الإنترنت. لذا تلزم عقود متعلقة بخدمات البيانات النقلة.

التدريب

- . يتعين أن تتوفر للموظفين المعارف والأدوات المناسبة للتكيف مع بيئة صناعة البناء التي تتغير تغيراً سريعاً بصورة خاصة. وتشمل التكا "عقود الأعمال الهندسية الجديدة" (NEC)

النفقات التشغيلية العامة

- تتصلة بعرض تصميم المباني، وتكاليف النقل بأحداث التواصل الخارجي.

(ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة

المقدمة

- يتصل البرنامج الفرعي بالدعم الحاسم الأهمية المطلوب أن تقدمه أقسام المحكمة إلى . تعلق ذلك بدعم رئيسي في مجال الشراء لانتقاء مقاول عام أبرم معه أكبر وأعقد عقد تبرمه المحكمة حتى الآن. ويحتاج في عام إلى دعم مستمر لتدبير شؤون هذا العقد. وستستمر الحاجة إلى هذا الدعم طيلة عام وفيما بعده، على مدى عمر المشروع.
- لقد اتسم هذا البرنامج الفرعي بأهمية حاسمة للنجاح في اجتياز كل مراحل المشروع الهامة على . فيما يخص عام ، تم توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل الأنشطة الانتقالية ذات الأهمية الحاسمة التي يستلزمها تحضير المحكمة للمباني الجديدة لكي تكون تماماً وإعادة المباني إلى .
- قام مكتب مدير المشروع بإضفاء الطابع الرسمي على عقود الخدمة المبرمة مع أقسام المحكمة الرئيسية المنخرطة في مشروع الإنشاء وفي الأنشطة الانتقالية، حيث يُبين ما يُنتظر من هذه الأقسام في المشروع، ويحدد ما يجب أن تتقاضاه من البرنامج لقاء خدماتها على أن تترك للأقسام المشاركة حرية البت في كيفية استخدام المبالغ المدفوعة لسد تكاليف وقت عمل الموظفين الذي يستلزمه ذلك. **الصدد في إنشاء الأقسام المعنية ووظيفة مؤقتة يضطلع شاغلها بالأنشطة اليومية، بحيث يتمكن موظف ذو مراس من موظفي القسم من العمل على المشروع بدوام كامل. وبذلك تتوفر الخبرة اللازمة للتكفل بكون المباني الجديدة مصممة عمل في المستقبل على نحو متمم بأكبر قدر ممكن من النجاعة والطابع الوظيفي.**
- سيحتاج إلى موارد موظفي لكل مدة مشروع المباني الدائمة ومدة انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة. أما السيولة النقدية اللازمة المقدرة حالياً لفترة السنوات الثلاث التالية فهي كما يلي:

الجدول ١٢٥: الموارد من موظفي المحكمة

بملايين اليوروات	٢٠١٣ (العام الحالي)	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	المجموع
البرنامج الفرعي					

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٤
الهدف ١		
• الاضطلاع بمهام الدعم الحاسم الأهمية الضروري لمشروع المباني الدائمة لكي يحقق غاياته وأهدافه الاستراتيجية	• تلقي مشروع المباني الدائمة من المحكمة إسهاماً جيد يأتي في الوقت المناسب؛	%
	• استفادة مشروع المباني الدائمة أكبر استفادة ممكنة من الخبرة والتجربة المتوفرين ضمن المحكمة	%
الهدف ٢		
• الاضطلاع بمهام الدعم الحاسم الأهمية اللازم للأنشطة الانتقالية التي يستلزمها النجاح في انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة وجعل هذه المباني	• تلقي مشروع المباني الدائمة من المحكمة إسهاماً في الأنشطة الانتقالية يأتي في الوقت المناسب؛	%
	• في الأنشطة الانتقالية أكبر استفادة ممكنة من الخبرة والتجربة المتوفرين ضمن المحكمة	%

الموارد من الموظفين

الموارد الأساسية

الخدمات التعاقدية

- إثر إعداد عقود الخدمات مع أقسام المحكمة ذات الصلة، تم الاتفاق على أن يُدفع لفترة السنوات الثلاث القادمة مبلغ مقطوع لقاء ما يُقدَّم المحدد الذي يتقاضاه الاستخدام الذي يستنسبه. وتوخياً للوضوح في الإبلاغ، أُذفت الإشارة إلى المكافئ المالي للوظيفة. ويظهر المبلغ المحدد المعني في بند
- وترد في الجدول أدناه تفاصيل التكاليف المحمهيأ لها في الميزانية فيما يخص عام

الجدول ١٢٦: تكاليف عقود الخدمات

العناصر	المبلغ المطلوب في إطار ميزانية عام ٢٠١٤ (باليوروات)
العقد الخاص بالخدمات التي تقدمها وحدة إدارة المرافق	
العقد الخاص بالخدمات التي يقدمها قسم الأمن والسلامة	
العقد الخاص بالخدمات التي يقدمها قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	
الخدمات التي تقدمها أقسام أخرى (مثل الوحدات المعنية بالمراجعة والشراء الخ)	
مجموع تكاليف الخدمات التي يقدمها موظفو المحكمة	٥٩٥٥٠٠

- همية فيما يخص فيما يخص
- لأنشطة الانتقالية. وبغية إتاحة قدر كاف من المرونة للأقسام المعنية لكي تنظم المهام التي تدرج في إطار مسؤوليتها ضمن نطاق المشروع، مع مواصلة تقديمها خدماتها دعماً لعمل المحكمة، يُقدَّم إلى هذه الأقسام دعم مالي يتمثل في مبلغ محدد، لها حرية استخدامه، بحسب ما تستنسبه، للتعاقد بشأن خدمات تُقدَّم لها أو إنشاء وظائف دعم مؤقتة لتعويض وقت عمل الموظفين المطلوب.

الجدول ١٢٧: البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاس إلى عام ٢٠١٣		ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			٧١٢٠
المبلغ	%	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	المجموع وبنها في اللائحة			ما يخصّص لمشروع المباني الدائمة من الموارد من موظفي المحكمة ومن دعم إداري
						صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	
									وظفو الفئة الفنية
									وظفون من فئة
									<u>المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين</u>
									الإضافي
									الخبراء
						٢٤,٦	٢٤,٦	٢٤,٦	<u>المجموع الفرعي لتكاليف الأبحاث</u>
									اللوازم والمواد
									لأثاث والعنات
		٥٩٥,٥	٥٩٥,٥	٣٨٦,٣	٣٨٦,٣	٨٩,٣	٨٩,٣	٨٩,٣	<u>المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعامات</u>
٥٤,٢	٢٠٩,٢	٥٩٥,٥	٥٩٥,٥	٣٨٦,٣	٣٨٦,٣	١١٣,٩	١١٣,٩	١١٣,٩	المجموع

٢ - البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض

المقدمة

- في عام ٢٠١٠، قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ١٠٠ مليون يورو، على مدى فترة مقدارها ١٠ سنوات.
- وتلبية لطلب اللجنة وطلب الجمعية أنشأت المحكمة، في إطار ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١٠، البرنامج الرئيسي السابع-٢ للإبلاغ عن مبالغ الفائدة المتوقع أن تدفع على مبالغ القرض التي تتلقاها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة .
- ولا تترتب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الـ ١٠ سنوات.
- وينص العقد المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في أجل الاستحقاق (أي أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من السنة التقويمية التالية) مبلغ الفائدة .
- المحكمة أنها ستحتاج في عام ٢٠١٠ إلى الحصول على مبلغ من القرض مقداره ١٠٠ مليون يورو. وسيبلغ مقدار الفائدة عما لم يسدّد القرض ١٠٠ مليون يورو، يستحق دفعه في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير بموجب العقد المبرم مع الدولة المضيفة بشأن القرض.
- سحب من القرض مبلغ آخر مقداره ١٠٠ مليون يورو، يستحق في الثاني/يناير دفع المساهمات اللازمة لتسديده.
- وبمساعدة من الدولة المضيفة تسنى فيما يخص المشروع التفاوض بشأن اتفاق مع مكتب الضرائب الهولندي يُعفى بموجبه المشروع من ضريبة القيمة المضافة على ما يخصه من المشتريات من من دين الهولنديين. ولما كان المقاول العام الذي اختير لتنفيذ المشروع هو منشأة هولندية تتحقق في يورو في المدفوعات لتسديد الفوائد على القرض، لأنه لن يُحتاج إلى الحصول على مبالغ من القرض لتمويل دفع مبلغ ضريبة القيمة المضافة مسبقاً.
- وبغية تقليل مبلغ الفائدة الذي تدفعه الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة، تُسحب المبالغ من القرض بصورة شهرية. ففي أجل أقصاه اليوم العاشر من كل شهر تقويمي تقوم المحكمة بإعلام الدولة المعنية كتابياً باحتياجها إلى التمويل بالسحب من القرض فيما يخص الشهر التقويمي التالي. تُسحب المبالغ من القرض في أجل أقصاه اليوم العاشر من كل شهر تقويمي التالي.

ICC-ASP/7/Res.1 الثاني.

الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20) الثاني، الجزء ألف، القسم زاي.

ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

- العقد المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ آذار/مارس ٢٠١٠.

- ويتوصّل إلى تخفيض آخر لمبلغ الفوائد المستحقة من خلال تمديد الفترة التي يمكن فيها للدول أطراف أن تأخذ بخيار الدفعة الواحدة حتى نهاية مرحلة الإنشاء في منتصف عام .
- عتزم أن يواصل في إطار المشروع سحب مبالغ من قرض الدولة المضيفة حتى آب/أغسطس من ، ولذا فإن الفائدة على هذا القرض ستظل تستحق على المحكمة للدولة المضيفة حتى ذلك .

الجدول ١٢٨ : المبالغ المستحقة وأثر تسديدها على مدى السنوات التالية

		باليوروات (*)
...	(**)	
١ -	الفائدة	
-	-	
-	دّة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير)	
٢ -	تسديد القرض	
-	-	
-	دّة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة)	
مجموع المبالغ المستحقة		
مجموع المبالغ المسدّدة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير)		
		(*)
		(**)

- في المحكمة، وفاءً بالتزاماتها القانونية تجاه الدولة المضيفة، أن تسدد فوائد القرض إثر .
- في مشورة أسدتها اللجنة، قُرّر أن تكون الفوائد صفرية التمويل في عام . وسيجري التمويل تبعاً للسيولة التقديرية، ما يجعل الأموال مستحقة الدفع للدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير .
- في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير .
- ويعتزم أن ترسل في تشرين الثاني/نوفمبر إلى كل من الدول الأطراف تبيّن فيها مساهمتها في تحمل الفوائد المستحقة في عام ، والتي يجب على الدولة المعنية أن تسدّها بحلول كانون الثاني/يناير . الاستعانة بصندوق رأس المال العامل لتسديد الفوائد المستحقة للدولة المضيفة بحلول الأول من شباط/فبراير إذا لم تحصّل مساهمات الدول تحملاً لها في الأجل المحدد. وينطبق ذلك على الفوائد المستحقة في عام .

حاء - البرنامج الرئيسي السابع- ٥: آلية الرقابة المستقلة

المقدمة

- أت الجمعية في دورتها الثامنة البرنامج الرئيسي السابع- (آلية الرقابة المستقلة) من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة فعالة ومجدية في المحكمة. يبيح لاشتمال نطاق أنشطة آلية الرقابة المستقلة على التحقيق والتقييم والتفتيش. وقد قررت الجمعية في دورتها الحادية عشرة أن تنظر في هذه منظوراً شاملاً في دورتها الثانية عشرة^{٧٩}.

- ولا يجسد ملاك موظفي هذا الجهاز حالياً إلا ما تستلزمه المهمة التحقيقية، وذلك عملاً بالقرار ICC-ASP/9/Res.5. وكما بُيِّنَ آنفاً، سببت الجمعية خلال دورتها الثانية عشرة في مسألة ما إذا كانت آلية الرقابة المستقلة ستكلفت أيضاً بإجراء عمليات التفتيش و/أو عمليات التقييم. وبالنظر إلى خلوص جمعية في قرارها ICC-ASP/9/Res.5 إلى أن سيعاد النظر في تجهيز هذه الآلية بموظفين إضافيين على ضوء ما يضاف إلى المهام التي تضطلع بها في إطار ولايتها فإن هذه الميزانية لا تجسّد إلا الوظائف التي أنشئت لكي شاغلوها بالمهام التحقيقية المعهود بها إلى هذه

ب على دعم الأنشطة التحقيقية التي يضطلع بها هذا الجهاز. أما المقترحات المتعلقة بما يلزم من موظفين إضافيين وميزانية تشغيلية إذا قررت الجمعية أن تعهد إلى آلية بمهمة التفتيش حدة في المرفق السابع.

- ونظراً إلى التأخر في أعمال آلية الرقابة المستقلة بصورة كاملة فإن الموارد الم إطار بند الخدمات التعاقدية وبند الأثاث والعتاد لن تنفق. ويتوقع أن تلزم هذه الموارد في عام هذا الجهاز ندما يكتمل ملاك موظفيه.

الموارد من الموظفين

- يُرتقب حالياً أن تكون في آلية الرقابة المستقلة وظيفتان، كلاهما من الفئة الفنية (-) . ويشغل الوظيفة ذات الرتبة ف- (وظيفة الرئيس) موظف من الأمانة العامة للأمم المتحدة يعمل في إطار إعارة يجب تعويضها. وبالنظر إلى التأخر في تفعيل مهام فريق المعهود بها إلى آلية الرقابة المستقلة لم يوظف حتى الآن من يشغل الوظيفة ذات الرتبة ف- ولم يهيا لشغلها في عام ٢٠١٢. "وظائف من فئة الخدمات" ينهض شاغلوها بأود في هذا الجهاز.

ICC- الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20) بلد الأول، الجزء الثالث ASP/11/Res.4 .

ICC- الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20) لأول، الجزء الثالث، القرار ASP/9/Res.5 تنص "ن تقوم هذه الآلية بوظيفتها المتعلقة بالتحقيق فقط، وأن تتألف الآلية من موظفين اثنين، أحدهما يكون رئيساً - ، والآخر موظفاً بالمكتب برتبة ف- . وظيفتي التفتيش والتقييم لآلية الرقابة المستقلة، ستقوم الجمعية أيضاً، عند الاقتضاء، باستعراض الملاك الوظيفي للآلية ورتبة الرئيس والموظفين الآخرين".

الموارد من غير الموظفين

الخدمات التعاقدية

- يجب تحمّل نفقات علي خدمات تعاقدية تلزم لدعم أنشطة تحقيق محددة تتطلب الاستعانة . رتقب أيضاً أن تُتكد نفقات إضافية في إطار تعاقدى خلال المراحل آلية الرقابة المستقلة في استحداث نظمى مصونى الأمن لمسار تسلسل الأعمال ولتدبر المضامين والمحفوظات الإلكترونية المتعلقة بالقضايا.

السفر

- الاعتماد المعنى يُهين لسد تكاليف السفر إلى المكاتب الميدانية بغية إجراء عمليات التحقيق المحكمة وللاضطلاع بأنشطة تقييم البرامج المتصلة بالخدمات الميدانية. كما يتعين تحمّل متصلة بالسفر لتمكين رئيس آلية الرقابة المستقلة من السفر للمشاركة في دورة الجمعية، المقرر أن تعقد في نيويورك في عام .

التدريب

- يُحتاج إلى متابعة موظفي هذا الجهاز من الفئة الفنية تدريباً لترقية مهاراتهم التقنية والتيقن من أهم على دراية بأفضل الممارسات الدولية في مجال . يورو بحسب الموضوع وعدد الأيام المعنية (يبلغ متوسط مدة الدورة الواحدة ثلاثة .).

اللوازم والمواد

- هذا الجهاز جارى الإنشاء فيلزم تمويل احتياز لوازم أو مواد لدعم أنشطته. وتطلب أيضاً أموال لاحتياز أثاث له وعتاد.

الجدول ١٣٠: البرنامج الرئيسي السابع-٥: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

آلية الرقابة المستقلة	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٣ المحتملة (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)			النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٣
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	
وظفو الفئة الفنية										
وظفون من فئة										
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١٢٤,٧	١٢٤,٧	١٢٤,٧	١٢٧,٨	١٢٧,٨	٣,١	
الإضافي										
الخبراء										
المجموع الفرعي لتكاليف العاملين	١٢٨,٠	١٢٨,٠	١٢٨,٠							
اللوازم والمواد										
لأثاث والعتاد										
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين	١١,٤	١١,٤	١١,٤	٨١,٢	٨١,٢	٨١,٢	٨١,٣	٨١,٣	٠,١	
المجموع	١٣٩,٨	١٣٩,٨	١٣٩,٨	٢٠٥,٩	٢٠٥,٩	٢٠٥,٩	٢٠٩,١	٢٠٩,١	٣,٢	١,٦
تكاليف الصيانة المؤجلة										

الجدول ١٣١: البرنامج الرئيسي السابع-٥: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤

آلية الرقابة المستقلة	ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات	المجموع الفرعي	ملاك الموظفين المقترح	
										ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات
وظائف	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
وظائف											
وظائف المعاد توزيعها/											
المجموع	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢

المرفقات

المرفق الأول

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامج المقترحة،
وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٤، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة
الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٤، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ نظرت في
البرنامج المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")
والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذه الميزانية الواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") عن أعمال
دورتها الحادية والعشرين،

أولاً- الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٤

إن جمعية الدول الأطراف،

- توافق على اعتمادات مجموعها يورو في أبواب الاعتمادات التالية البيان:

باب الاعتماد	بآلاف اليوروات
البرنامج الرئيسي الأول	الهيئة القضائية
البرنامج الرئيسي الثاني	
البرنامج الرئيسي الثالث	
البرنامج الرئيسي الرابع	أمانة جمعية الدول الأطراف
البرنامج الرئيسي الخامس	المباني المؤقتة
البرنامج الرئيسي السادس	أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
البرنامج الرئيسي السابع-	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
البرنامج الرئيسي السابع-	فوائد قرض مشروع المباني الدائمة
البرنامج الرئيسي السابع-	آلية الرقابة المستقلة
المجموع	١٢٦ ٠٧١,٧

- توافق أيضاً على الجداول التالية لملاك الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

أمانة الصندوق							
مكتب	قلم	أمانة جمعية	الاستئماني للمجني	مكتب مدير	آلية الرقابة المستقلة	المجموع	
الهيئة القضائية المدعي العام	المحكمة	الدول الأطراف	عليهم	المشروع			
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
٣٢	١٥٣	١٩٤	٥	٥	٢	٣٩٥	المجموع الفرعي
-	-	-	-	-	-	-	خ ع -
-	-	-	-	-	-	-	خ ع -
١٦	٦٤	٢١٤	٤	٢	١	٣٧١	المجموع الفرعي
المجموع							

ثانياً- صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٤

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرّر تحديد موارد صندوق رأس المال العامل لعام بمبلغ مقداره وتؤذن لرئيس قلم المحكمة بإجراء سلف من هذا الصندوق وفقاً للأحكام ذات الصلة من النظام المالي

ثالثاً- جدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرّر فيما يخص عام أن تُحسب الاشتراكات المقررة التي يتعيّن على الدول الأطراف أن تدفعها على أساس جدول أنصبة متفق عليه، مستند إلى جدول أنصبة الاشتراكات الذي اعتمده الأمم لاً وفق المبادئ القائم عليها تحديده

تحيط علماً، فضلاً عن ذلك بأنه ينبغي أن يطبق على جدول أنصبة الاشتراكات المقررة الخاص بالمحكمة كل حد أقصى للاشتراكات التي تدفعها الدول ذات الاشتراكات الأكبر قد تقرّر الأمم المتحدة تطبيقه فيما يخص ميزانيتها العادية.

رابعاً - تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٤

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرّر
، تمويل اعتمادات الميزانية البالغ مقدارها يورو، وموارد صندوق رأس المال العامل البالغ مقدارها يورو، التي () والقسم ثانياً من هذا القرار، على الترتيب، وفقاً من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

خامساً - صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تدرك ICC-ASP/3/Res.4 الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ مقداره يورو، الذي طلبت فيه من المكتب النظر في الخيارات المتاحة لتحديد موارد صندوق الطوارئ وموارد صندوق رأس المال العامل،

وإذ تحيط علماً بالمشورة التي أسندتها لجنة الميزانية والمالية في التقارير عن أعمال دورتها الحادية

تقرّر إبقاء موارد الصندوق عند مستواها الحالي فيما يخص عام

تقرّر ينبغي لها، إذا أصبح مقدار موارد الصندوق بحلول نهاية السنة أقل من أن تبت في شأن تحديد موارده بحيث يبلغ مقدارها المبلغ الذي تستنسه، على أن لا يقل هذا المبلغ عن

تطلب قبي قيد التدارس المقدار الأدنى لموارد صندوق الطوارئ البالغ يورو في ضوء المزيد من الخبرة بعمل هذا الصندوق.

المرفق الرابع

قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)

الغاية ١: في المجال القضائي ومجال الملاحقة	الغاية ٢: في مجال الإدارة والتدبير	الغاية ٣: في مجال التعاون والدعم
- التكفل بالعدالة والشفافية والسرعة في الإجراءات القضائية، والمضي في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير القانونية والتشجيع على إعداد سيرورات ناجحة	- توفير الحكومة الفعال بالقياس إلى تكاليفه المنوطة بالمحكمة مع الحفاظ على القدرة على الاستجابة الفعالة للمستجدات غير المتوقعة.	- مساعدة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في ممارسة رقابتها الإدارية مع الاحترام الكامل لاستقلال
- إجراء عمليات تدارس أولي مستقل ونزيه ومواصلة زيادة أثرها فيما يتعلق بالتكامل الإيجابي والوقاية من الجرائم.	- استدامة العمل بمعايير رفيعة للنزاهة والمراس المهني واحترام التنوع.	- المضي في تنمية ما تحظى به المحكمة من دعم عالمي النطاق عن طريق تعزيز ثقة وثقة غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن
-	- في الملائم للأنشطة القضائية	- بتحديد الأصول وتتبعها وتجميدها.
- ضمان حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزيهة.	- توفير الموارد البشرية الكافية لتنفيذ المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها واحترام التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني.	- بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة.
- كفل مشاركة الجاني عليهم في الإجراءات وتمثيلهم فيها على نحو ملائم ومجيد.	- تهيئة واستدامة بيئة صحية مشجعة العناية للموظفين وغيرهم من المشاركين في عمل المحكمة، والسعي إلى تهيئة فرص لتطوير مساهمة المهني على أكمل وجه.	- الهدف النهائي المتمثل في عالميته.
- السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر الأضرار الجاني عليهم.	- المضي في تقوية نظم المحكمة بغية التخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك تدبيرها للمخاطر وللاداء على نحو ناجح.	- تشجيع وتيسير
- زيادة وعي الجاني عليهم والجماعات المتضررة بالمحكمة والسيرورات المعمول بها فيها على السواء، وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات المعنية بحسب مراحل الإجراءات أمام	- الإسهام في العمل لكي	- في
- توفير الأمن المناسب للموظفين وغيرهم من الأشخاص مع المحكمة، وتوفير الأمن للملائم للمعلومات		

المرفق الخامس (ج)

رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام ٢٠١٤ (بألاف اليوروات)

التكاليف	هيئة الرئاسة:
'	
٢٨,٠	<u>المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة</u>
	الدوائر: ١٧ قاضياً
'	-
'	- تقاض مُددت فترة ولايته لأربعة أشهر من أجل قضية بما
'	غير المتفرغين
'	
٣٣٥٧,٧	<u>المجموع الفرعي للدوائر</u>
'	المستحقات عن الإجازات
'	
'	مقدّر نفقات إجازات زيارة الوطن ومنح التعليم
'	- , - %
'	- لقاض واحد
'	- لقاض واحد
٤٤٩,٩	<u>المجموع الفرعي للمتطلبات الأخرى</u>
٣٨٣٥,٦	مجموع رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام ٢٠١٤

المرفق الخامس (د)

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين
في المقر لعام ٢٠١٤ (بآلاف اليوروات)

رتبة الوظيفة	صافي الراتب	تكاليف الموظفين العامة	بدل التمثيل	المجموع (١)+(٢)+(٣)=(٤)
	١	٢	٣	(٤)
	'	'		
	'	'		
-	'	'		
-	'	'		
-	'	'		
-	'	'		
-	'	'		
-	.	.		
-	.	.		
خ ع-	.	.		
خ ع-	.	.		

تأخير التوظيف:

() في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: %

() في البرنامج الرئيسي الثالث من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: %

رتبة الوظيفة	(%)	(%)	(%)
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			
-			
خ ع-			
خ ع-			

المرفق السادس

جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق

النمو في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاس إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٣ المعممة (بآلاف اليوروات)	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٢ (بآلاف اليوروات)	المحكمة جمعاء										
%	المبلغ	الصندوق	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الصندوق	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الصندوق		الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية	الميزانية الأساسية	الميزانية الأساسية	
								صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ					
١٨,٣-	٨٥٣,٨-	٣٨٣٥,٦			٤ ٦٨٩,٤			٥ ٢٧٨,٠	٣٩٨,٦	٤ ٨٧٩,٤			٤ ٨٧٩,٤	القضاة
														الموظفون من الفئة الفنية
														الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٩	١ ١٨٣,٧	٦٤ ٣٢٥,٣	٣١ ٤٩٣,٩	٣٢ ٨٣١,٤	٦٣ ١٤١,٦	٣١ ١٨٣,٧	٣١ ٩٥٧,٩	٥٩ ٤٣٧,٢	٩٣,٢	٥٩ ٣٤٤,٠	٢٩ ٨٩٨,٣	٢٩ ٤٤٥,٧	الصندوق الفرعي لتكاليف الموظفين	
														العمل الإضافي
														الجزاء الاستشاريون
٦٧,٢	٨ ٥٣٧,٢	٢١ ٢٤٦,١	١٧ ٣٥١,١	٣ ٨٩٥,٠	١٢ ٧٠٨,٩	٨ ٨٦٦,٢	٣ ٨٤٢,٧	١٤ ٠٣٤,١	٦٣,٠	١٣ ٣٩٧,١	٩ ١٦٦,٤	٤ ٢٣٠,٧	الصندوق الفرعي لسائر تكاليف المحكمة	
														عماد
														عماد - الخلق عليهم
														اللوازم والمواد
														الأثاث والعتاد
٦,٠	٢ ٠٨٤,٣	٣٦ ٦٦٤,٧	١٨ ٩٩٩,٥	١٧ ٦٦٥,٢	٣٤ ٥٨٠,٤	١٦ ٦٣٢,٢	١٧ ٩٤٨,٢	٢٨ ٧١١,٤	١ ٢٢٢,٨	٢٧ ٤٨٧,٦	١٥ ٩٤٢,٦	١١ ٥٤٥,٠	الصندوق الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعماد	
٩,٥	١٠ ٩٥١,٤	١٢٦ ٠٧١,٧	٦٧ ٨٤٤,٥	٥٨ ٢٢٧,٢	١١٥ ١٢٠,٣	٥٦ ٦٨٢,١	٥٨ ٤٣٨,٢	١٠٧ ٤٦٠,٧	٢ ٣٥٢,٦	١٠٥ ١٠٨,١	٥٥ ٠٠٧,٣	٥٠ ١٠٠,٨	المجموع	

الميزانية المؤقتة لآلية الرقابة المستقلة

المقدمة

- إذا قررت الجمعية إضافة مهمة التفتيش ومهمة التقييم إلى المهام المنوطة حالياً بآلية الرقابة المستقلة في إطار ولايتها فإن المتطلبات التالية تمثل تكملة الحد الأدنى لملاك الموظفين اللازم لأداء هذه المهام على نحو ملائم.

الموظفون

وظيفة من الرتبة ف-٥ (رئيس آلية الرقابة المستقلة)

-

بالإشراف على الموظفين من الفئة الفنية برنامج العمل العام لهذه الآلية (تنظيم التقييم والإشراف عليه، والإشراف على عمليات التفتيش وعمليات التحقيق، والطلبات المخصصة، وجميع أنشطة المكتب في المجال الإداري والمالي). كما سيتولى رئيس آلية الرقابة المستقلة المسؤولية عن إبلاغ الجمعية بأداء المهام المنوطة به. كما سيتولى رئيس آلية الرقابة المستقلة مسؤولية إبلاغ الجمعية بحساسية خاصة تستلزم خبرة جمة و/أو معاملة سرّ.

وظيفة من الرتبة ف-٤ (اختصاصي رئيسي معني بعمليات التقييم)

- إن من شأن توسيع نطاق ولاية آلية الرقابة المستقلة لكي يشمل التفتيش والتقييم أن يستلزم ضم موظفين إلى هذا الجهاز والخبرة في هذين المجالين. ويضاف إلى ذلك أنه، في تق، سيستلزم الطابع المتشعب لهذا الجهاز أن يعمل المهني المعني بالتقييم بدرجة كبيرة من الاستقلال. ثم إنه، بالنظر إلى أنه يُنتظر من الشخص المعني أن يعمل بصفة مدير مشروع فيما يخص الخبراء الخارجيين المساعدين بهم وأفرقة الخبراء الرفيعة المستوى المعنية بعمليات المراجعة من جانب النظراء نسب الحالة فينبغي له أن يكون ذا أقدمية كافية في العمل على نحو ملائم بهذه الصفة.

وظيفة من الرتبة ف-٢ (محقق معاون)

- فنترض أن يتولى المحقق المعاون المسؤولية الرئيسية عن إجراء رئيس آلية الرقابة المستقلة. فنترض بشاغل هذه الوظيفة، إذا خف عبء مهام التحقيق في فترات، أن يدعم خلال هذه الفترات أنشطة الاختصاصي الرئيسي المعني بعمليات التقييم من خلال الخبرة الداخلية المتوفرة في شتى المكاتب والمشاريع ضمن المحكمة وأن يقوم بالبحث كما يوء.

وظيفة من الرتبة خ ع-رأ (مساعد إداري/معني بعمليات التحقيق)

- ليس لآلية الرقابة المستقلة موظفون معنيون بالدعم الإداري. وعندما تصبح هذه الآلية شغالة بصورة بمهامها في مجال التحقيق والتفتيش والتقييم، ستتعيّن مجموعة موظفيها من الفئة الفنية بموظفي دعم إداري من فئة الخدمات العامة. كما يمكن لهذا الموظف، إذا تمتع بمهارات في مجال / التقييم، أن يقدم دعماً هاماً في عمل التقني متناولاً في الوء.

الموارد من غير الموظفين

الخدمات التعاقدية

- يتعين تحمّل نفقات تعاقدية إضافية دعماً لتكليف جهات خارجية بعمليات تقييم آحاد البرامج من جانب الجمعية في كل حالة على حد . ولما كان من المفترض أن تشهد آلية الرقابة المستقلة أول سنة لها في العمل فلا يُتوقع أن تلزم موارد إضافية من أجل الخدمات التعاقدية.

التدريب

- سيتعين تحمل نفقات لتوفير تدريب لموظفي هذا الجهاز من الفئة الفنية بغية ترقية مهاراتهم التقنية في مجال تقييم البرامج. وتراوح كلفة دورات التدريب المعنية بين - يورو بحسب الموضوع وعدد أيام الدورة (ثلاثة أيام في المتوسط). وبالنظر إلى زيادة ملاك موظفي آلية

السفر

- سيتعين تحمل نفقات لسد تكاليف السفر إلى المكاتب الميدانية للقيام ببعض عناصر تقييم البرامج بحسب الحاجة، عندما تشمل البرامج الجاري تقييمها عمليات ميدانية. ويفترض أن تلزم موارد إضافية يورو لإتاحة الأسفار المتعلقة بعمليات تقييم البرامج والأنشطة المحررة في الميدان.

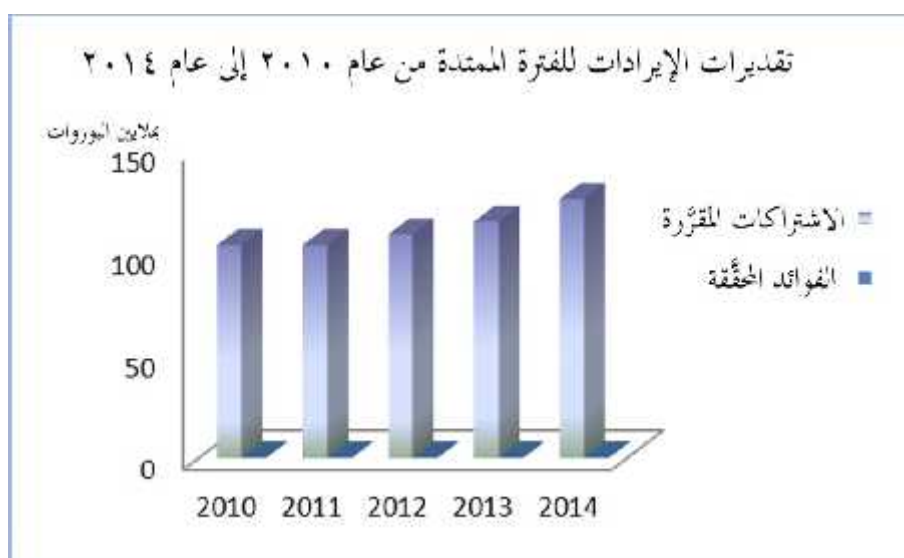
الجدول ١: البرنامج الرئيسي السابع-٥: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤

النموذج في موارد عام ٢٠١٤ بالتقاس إلى عام ٢٠١٣	ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة (بآلاف اليوروات)		ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة (بآلاف اليوروات)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليوروات)			٧٥٠٠ آلية الرقابة المستقلة
	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالتحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
								الموظفون من الفئة الفنية
								الموظفون من فئة
	٢٥٥,٥	٢٨٠,٢	٢٨٠,٢	١٢٤,٧	١٢٤,٧	٠,٤	٠,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
								العمل الإضافي
								الخبراء الاستشاريون
						١٢٨,٠	١٢٨,٠	المجموع الفرعي لتكاليف العاملين
								اللوازم والمواد
								الأثاث والعقاد
		٨١,٢	٨١,٢	٨١,٢	٨١,٢	١١,٤	١١,٤	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٢٤,٩	٢٥٥,٥	٤٦١,٢	٤٦١,٢	٢٠٥,٩	٢٠٥,٩	١٣٩,٨	١٣٩,٨	المجموع

المرفق العاشر

الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ (بملايين اليوروات)

الوصف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الاشتراكات المقرّرة	,	,	,	,
المجموع	١٠٣,٩	١٠٩,٢	٠,٣	٠,٤



المرفق الحادي عشر

بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٤
الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً

البند	باليوروات
مقدّر الإيرادات لعام ٢٠١٤	
تبرعات المانحين	
المجموع الفرعي للإيرادات	٥٠٠٠٠
مقدّر المصروفات لعام ٢٠١٤	
المجموع الفرعي للمصروفات	٥٠٠٠٠
صافي الإيرادات لعام ٢٠١٤	٠

المرفق الثاني عشر

توطئة إلى المهام المضطلع بها في إطار البرامج والبرامج الفرعية

- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
- البرنامج : هيئة الرئاسة
- () : تسيير شؤون المحكمة والتنسيق بين أجهزتها؛
- () : م الدوائر، وإنفاذ العقوبات والاضطلاع بمهام أخرى منوطة بهيئة الرئاسة وفقاً للنظام الأساسي والنصوص الفرعية؛
- (ج) مهمة في مجال العلاقات الخارجية: توسيع نطاق الإحاطة بعمل المحكمة، وتنسيق أنشطة المحكمة في مجال التواصل الخارجي.
- البرنامج :
- ()
- ()
- (ج) الاستئناف.
- البرنامج :
- () مكتب الاتصال القائم في نيويورك: تعزيز التفاعل وتيسير
- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
- البرنامج :
- () البرنامج الفرعي : /
- ‘ ’ استراتيجية: توجيه الاستراتيجيات التي تستند إليها استراتيجية الملاحقة؛
- تقييم المعايير والنهوج القانونية، ومراقبة جودة الأنشطة والعمليات التي يضطلع بها المكتب؛ تنسيق استراتيجيات وسيرورات تدبر المعلومات ضمن مكتب المدعي العام؛
- استراتيجية أعمال الموارد البشرية؛
- ‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة القانونية إلى الشعب الاشتغالية
- ‘ ’ مهمة في مجال اصل: شرح استراتيجيات مكتب المدعي العام ونهجه في عمليات التدارس الأولي، وانتقاء الحالات والقضايا؛ شرح أنشطة التحقيق وتقديم
- عن المستجندات فيما يتعلق بها؛ الدفاع عن مواقف

() البرنامج الفرعي :

،

:

البشرية وتقديم الدعم التنفيذي إلى الأفرقة المشتركة وإلى الشعب؛

’ وحدة خدمات اللغات: توفير خدمات الترجمة التحريرية والترجمة ال

’ وحدة قاعدة المعارف: تقديم الخدمات التكنولوجية الأساس إلى المدعي العام

،

ز أمام المحكمة

- البرنامج : شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

()

’ : بالاهتمام (الجديدة والقائمة) من حيث

مصالح العدالة، ومسائل التكامل والمقبولية؛ تحليل ما يرد من بلاغات وإحالات

تهيئة قدرة مخصص

الحالات للأفرقة المشتركة فيما

’ مهمة في مجال إسداء المشورة:

() التعاون الدولي

’ مهمة في مجال العلاقات الخارجية: إقامة الشبكات الدولية، والتفاوض بشأن

،

:

’ التعاون الدولي والقبض على المشتبه فيهم: تنفيذ استراتيجيات التعاون الدولي،

والنهوض بالجهود الوطنية والتعاون العام بشأن مسائل القبض على المشتبه فيهم؛

’ تهيئة قدرة متخصص إسداء المشورة في مجال التعاون الدولي لكل من

الأفرقة المشتركة.

- البرنامج :

() البرنامج الفرعي :

’ وحدة الدعم في مجال العمليات والتحقيق: دعم ومراقبة العمليات الميدانية

توفير خبرة في مجال التحقيق العلمي الجنائي

بلغتي غيرهما

،

:

يتعلق بمسائل المحي عليهم/الشهود؛

’ وحدة الاستراتيجيات : وضع استراتيجيات التحقيق، وإجراء

وضع معايير العمل في مجال التحقيق والتحليل ومواصلة

تنمية الشبكات مع الوكالات الوطنية وهيئات إنفاذ القانون.

() البرنامج الفرعي :

‘ ’
اشتغالية: تشمل ما للأفرقة المشتركة
والمسؤولة عن جمع الأدلة في الميدان وعن تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التحقيقية
من قدرة في مجال التحقيق وفي مجال العمليات الميدانية؛
‘ ’ يقوم موظفون
بمؤازرة الفريق المعني بالمحاكمة خلال المرحلة الابتدائية
استئناف.

- البرنامج :

()

‘ ’
قضائية: الترافع أمام الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية، وإعداد نصوص
الحجج () ()

‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء الإرشاد القضائي للأفرقة المشتركة في وضع
استراتيجيات التحقيق وإعداد

() دعاوى الاستئناف

‘ ’
: الترافع في دعاوى الاستئناف؛ إعداد الحجج
بدعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي، وتقديم مرافعات شفوية
في دعاوى الاستئناف؛
‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة القانونية إلى المكتب بشأن دعاوى
الاستئناف المرفوعة أو التي يمكن أن ترفع.

- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- البرنامج :

() البرنامج الفرعي :

‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة:
إلى
وسائر أجهزتها إعداد الصكوك القانونية والنهوج والمبادئ التوجيهية الداخلية
والتفاوض بشأنها ومراجعتها؛
‘ ’ مهمة في مجال العلاقات الخارجية: الارتباط بالدولة المضيفة بشأن تنفيذ اتفاق

() البرنامج الفرعي :

‘ ’

القانونية المشتركة بين جميع أجهزة المحكمة؛ حماية المصالح القانونية للمحكمة
وموظفيها وتقليل احتمال التعرض للمقاضاة؛ التفاوض بشأن الصكوك القانونية وبما
صوغ
هوج
أدى التوجيهية الداخلية؛ تمثيل المحكمة في الدعاوى القانونية؛

‘ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة القانونية إلى رئيس قلم المحكمة وأقسام و/أو وحدات قلم المحكمة، وسائر مسؤولي المحكمة، بشأن المسائل المتعلقة بالإطار القانوني العام الناظم

(ج) البرنامج الفرعي :

‘ : تولى المسؤولية عن الأمن المادي للمحكمة؛

‘ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة فيما يتعلق بالسلامة

() البرنامج الفرعي :

‘ : تنسيق أنشطة المكاتب الميدانية ومراقبة إدارتها؛

‘ : مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة بشأن الأنشطة المضطلع بها في

() البرنامج الفرعي :

‘ : مساعدة الأشخاص

الدفاع والأفرقة القانونية للمجني عليهم، والسهر على استقلال أفرقة الدفاع والأفرقة القانونية للمجني عليهم، والتواصل مع سائر الأجهزة والمحاورين من خارج المحكمة.

- البرنامج : قسم الخدمات الإدارية المشتركة

() البرنامج الفرعي :

() البرنامج الفرعي :

‘ وحدة حشد الموظفين؛

‘ وحدة إدارة شؤون الموظفين ومتابعتها؛

‘ وحدة تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم؛

(ج) البرنامج الفرعي :

‘ وحدة الحسابات: التدبير المالي؛

‘

‘

‘

‘

‘ وحدة الاشتراكات والمساهمات؛

‘ : تدبير شؤونها.

() البرنامج الفرعي :

‘

‘

()

‘ ’
: .
والأوساط والأوساط القانونية ووسائل الإعلام النهوض بعمل المحكمة،
بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الدعم الدولي الذي تحظى به؛
‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة بشأن استراتيجيات

(ج)

‘ ’
م ودعم الزيارات التي تقوم بها شخصيات مرموقة،
الزيارات التي يقوم بها أصحاب الشأن، والزيارات العامة، والمؤتمرات والأحداث؛
‘ ’ مهمة في مجال إسداء المشورة: إسداء المشورة لأربعة أجهزة بشأن النهج
بعة في مجال مراسم والأحداث.

()

‘ ’
: النهوض بأود احتياجات مكو
والهي المستقلة المرتبطة بالمحكمة، مثل أفرقة محامي المجني عليهم وأفرقة محامي
الدفاع، إلى المعلومات، ومسك

البرنامج :

() البرنامج الفرعي :

‘ ’
: توفير الدعم والمساعد‘ ’
العمل على نحو مستقل .

() البرنامج الفرعي : مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

‘ ’
: توفير الدعم والمساعدة للمجني عليهم وللممثلين القانونيين

للمجني عليهم؛

‘ ’
العمل على نحو مستقل .

(ج) البرنامج الفرعي :

‘ ’
: تبين ما إذا كانت المعاملات المالية قد أجريت على نحو

- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

() :

لتقنية إلى جمعية الدول الأطراف، ومكتبها، وهيئاتها الفرعية؛

() مهمة في مجال إسداء المشورة: المساعدة

نصوص وبيانات فيما يخصها.

- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
() : تزويد أصحاب الشأن بعرض عام واضح عن متطلبات المحكمة من الموارد
- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
() : التكفل بتدبير وتنفيذ مهام الصندوق وأنشطته وذلك تحت إشراف مجلس
- () العمل على نحو يخضع خضوعاً كاملاً لسلطة مجلس الإدارة
المحكمة في المجال المالي والمجال الإداري والمجال القانوني.
- زاي - البرنامج الرئيسي السابع- : مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
() : خصص لذلك
في الميزانية، وفي الموعد المقرر، وبأدنى كلفة ممكنة للملكية حالياً وفي المستقبل؛
() تم منذ عام توسيع نطاق هذه
عقبات من مبانيها المؤقتة إلى مبانيها الدائمة الجديدة، وبما في ذلك المباني المؤقتة إلى
وإرساء العمليات الناجعة في المباني الجديدة إرساءً تاماً.
- البرنامج الرئيسي السابع- : الفوائد على القرض الخاص بالمباني الدائمة
() : تدبر دفع الفوائد على القرض الذي منحتة الدولة المضيفة.
- البرنامج الرئيسي السابع- : آلية الرقابة
(أ) : إتاحة رقابة مستقلة فعالة مجدية من خلال عمليات التحقيق والتقييم
والتفتيش.

المرفق الثالث عشر

مسرد مصطلحات الميزانية

المبلغ الذي تعتمد عليه جمعية الدول الأطراف بالتصويت لأغراض محددة لفترة مالية معينة ويمكن تكبد التزامات على هذا المبلغ لهذه الأغراض بما لا يجاوز المبالغ المصوّت عليها.

الارتباط بالتزام سابق الارتباط بالتزام سابق

أكبر فرع لميزانية المحكمة يجوز إجراء عمليات نقل الأموال ضمنه دون موافقة مسبقة من جمعية الدول

مجموعة من الأنشطة المنصبة على تحقيق واحد أو أكثر من واحد من الأهداف.

البرنامج

إنه، ضمن البنية البرنامجية، فرع للبرنامج الرئيسي أدنى منه مباشرة يسهم في تحقيق واحد أو أكثر من واحد من أهداف البرنامج الرئيسي المعني.

وحدة رئيسية في المحكمة يحدّد لها من الأهداف واحد أو أكثر من واحد.

البرنامج الرئيسي

إنه، ضمن البنية البرنامجية، فرع للبرنامج أدنى منه مباشرة يسهم في تحقيق واحد أو أكثر من واحد من أهداف البرنامج المعني.

البرنامج الفرعي

ترتيب البرامج التراتبي (أي ترتيبها على شكل برامج رئيسية، وبرامج، وبرامج فرعية، وعناصر برنامجية).

البنية البرنامجية

التكاليف اللازمة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية واستدامتها بصفتها منظمة ذات قدرة أساسية على التأهب للتحرك حيال الحالات قبل مباشرة التحقيق .

المسؤولين المنتخبين ودعمهم، وتكاليف الخدمات الأساسية اللازمة لاستدامة اضطلاع المحكمة بمهامها الإدارية الأساسية ولصيانة مبانيها، وتكاليف القدرة اللازمة للاضطلاع أولاً بمهام تحليل وتحقيق وملاحقة

مبالغ التكاليف المستخدمة لأغراض الميزنة ومراقبة الميزانية، التي تمثل تكاليف الوحدة المرمي إلى تحقيقها

التكاليف المتأتية عن الأنشطة المترتبة عن قرار مباشرة التحقيق في حالة من الحالات (يتخذ المدعي العام ، أو تتخذه الدائرة التمهيدية بموجب الفقرة

).

هي التكاليف المتأتية عن شروط استخدام الموظفين، غير تكاليف رواتبهم.

تكاليف الموظفين العامة

الفترة التي تبدأ ببداية الأول من كانون الثاني/يناير وتنتهي بنهاية من كانون الأول/ديسمبر من السنة.

حساب يُنشأ بشروط تخصيص معينة وبموجب اتفاقات محدّدة لتسجيل عمليات تحصيل التبرعات المقدمة من أجل تمويل كل أو بعض تكاليف أنشطة تتوافق مع غايات المحكمة وسياساتها، وتسجيل عمليات صرف هذه التبرعات.

الصندوق الاستئماني

صندوق لسد النفقات غير المتوقعة.

صندوق الطوارئ

<p>صندوق ينشئه الجهاز التشريعي المختص لأغراض تمويل اعتمادات الميزانية ريثما تحصل اشتراكات الدول الأطراف ولأية أغراض أخرى قد يُخص بها.</p> <p>بند جديد يدرج في الميزانية بسبب أنشطة جديدة أو زيادة في الأنشطة القائمة.</p> <p>ة عمل المحكمة أو إدارتها وفقاً للميزانية المعتمدة للإبقاء على مقدار المصروفات مندرجاً ضمن حدود</p> <p>كل ما تدير شؤونه المحكمة من الموارد غير موارد الميزانية العادية.</p> <p>الخطة المحددة من الناحية المالية لتنفيذ برنامج أنشطة لفترة معينة.</p> <p>الأهداف المنشودة منه: إنها تشدّد على الغايات المراد</p> <p>تحقيقها وتحسّدها على شكل تكاليف لازمة لتحقيقها؛ وتعلق القرارات ذات الصلة بمقادير الموارد اللازمة وبالتائج المراد تحقيقها.</p> <p>عملية إعداد الميزانية التي تدير على النحو التالي:</p> <p>(توضع وحدات المحكمة ميزانيتها على نحو محور مجموعة من الأهداف والنتائج المتوخاة المحددة مسبقاً؛</p> <p>ب) تبرز النتائج المتوخاة الموارد المطلوبة المحسوبة انطلاقاً من النواتج اللازمة لتحقيقها والمربطة بها؛</p> <p>ج) يقاس الأداء الفعلي في تحقيق النتائج</p> <p>إنه، كما تعرفه لجنة الميزانية والمالية، كون القيمة العددية للبند أو للميزانية المعنية لا يتغير. ولا يضاف ما عن التضخم النقدي. فهو يسمى أحياناً بالنمو الصفري الاسمي.</p> <p>كون الميزانية المقترحة للسنة الجارية مزيدة زيادة تقتصر على ما يتأتى عن التضخم النقدي أو عن غيره من زيادات الأسعار فيما يخص السنة التالية، مع بقاء العوامل الأساسية ثابتة.</p> <p>حالاً يُنشَد الوصول إليها أو تُنشَد استدامتها من خلال واحد أو أكثر من واحد من الأنشطة.</p> <p>الوظائف التي تقرر السلطة المختصة إعمالها لفترة محدودة ضمن حدود المخصصات ذات الصلة في الميزانية.</p> <p>ترخيص باستخدام شخص، أو عدة أشخاص على نحو متسلسل، للاضطلاع بعمل تحتاج إليه المحكمة.</p>	<p>صندوق رأس المال</p> <p>الميزانية البرنامجية</p> <p>النتائج</p> <p>الهدف</p> <p>الوظائف</p> <p>الوظيفة</p>
---	--

أولاً - المقدمة

ألف - افتتاح الدورة واعتماد جدول الأعمال

- عُقدت الدورة العشرون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، التي اشتملت على عشر جلسات، في الدولية ("الحكمة") في لاهاي، من إلى / .
- هيون سونغ، كلمة ترحيبية بمناسبة افتتاح هذه الدورة.

- وقد دُعيت اللجنة إلى دورتها الـ وفقاً للقرار الصادر عن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الذي أُخذ في الجلسة رتعا الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر .

انتخاب هيئة المكتب

- أعادت اللجنة انتخاب السيد جيل فنكلشتاين (فرنسا) رئيساً لدورتها العشرين، وانتخبت السيدة

في التناوب السنوي في شغل منصب نائب الرئيس. وأعربت اللجنة عن تقديرها للإسهام المتميز الذي () .

نظامها الداخلي، السيد هوغ أدسيت (كندا) مقرراً.

- ووفرت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات التقنية للجنة، وعمل أمين اللجنة التنفيذي، السيد فخري الدجاني، أميناً لها.

- وأقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال التالي (CBF/20/1):

- هيئة

- استعراض

- مباني

- الصندوق الاستئماني

- وحضر الدورة العشرين للجنة أعضاؤها التالية أسماؤهم:

- هوغ ()

- ()
- أوبازو (المكسيك)
- ()
- فوزي غرايبة ()
- . . (سيراليون)
- جوهاني ليميك ()
- إزكيردو ()
- غيرت ()
- أوغو ()
- ()
- ()
- قد دُعيت أجهزة المحكمة التالي بيانها إلى المشاركة في جلسات اللجنة لكي تقدم لها التقارير: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة.

باء - مشاركة المراقبين

- قبلت اللجنة طلب "التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية" وممثلي مجلس الموظفين عرض أمامها.

انياً - النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها العشرين

ألف - استعراض المسائل المالية

1. حال الاشتراكات

- استعرضت اللجنة حال الاشتراكات إلى غاية / () .
- الاشتراكات غير المسددة من السنة السابقة كانت قد بلغت .
- والاشتراكات غير المسددة لعام ، ، ، . الاشتراكات غير
- صندوق الطوارئ ، ، ، الاشتراكات غير المسددة مبلغا
- إجمالاً قدره ، ، يورو. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه إلى غاية
- / لم يتم تسديد سوى ، في المائة من الاشتراكات المستحقة في عام
- بينما تم تسديد ، في المئة في عام
- راف سددت كل اشتراكاتها بصورة كاملة. وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على بذل قصارى
- من النظام المالي

٤- تجديد موارد صندوق الطوارئ: تعديل الأنظمة

- قررت الجمعية في القسم " " ICC-ASP/11/Res.1^(١) تجديد صندوق الطوارئ .
- بطت اللجنة علما في دورتها بأنه في الوقت الحالي ليس هناك أي احتمال لأن يكون من المطلوب الوصول إلى صندوق الطوارئ في المبلغ المتوخى أصلا في قرار الجمعية المشار إليه أعلاه.
- غير أنه تم تقدير الدول الأطر معتادة وتجديد صندوق الطوارئ. ومن ثم طلبت المحكمة مشورة اللجنة بشأن المقاربة التي ينبغي اعتمادها في خطابات تقديرها التي ينبغي تسديدها و لإبلاغ صندوق الطوارئ.
- في امثال كامل للفقرتين من القرار ICC-ASP/11/Res.1. وكان من رأي اللجنة أيضا، من أجل ضمان الاتساق والشفافية في عمل صندوق الطوارئ، أن يفي مراجعة السياسة المتعلقة بتجديده، واتفقت على القيام بذلك في دورتها .
- يخضع الوصول إلى صندوق الطوارئ للبند النظام المالي و باقي النص الحالي دون تغيير كبير منذ عندما تم إنشاء صندوق الطوارئ.^(٢)
- منذ ذلك الحين، تم اكتساب خبرة مع صندوق الطوارئ قواعد حمائية لا يتضمنها النص الأصلي للنظام المالي و النظام المالي
- لمالية بسبب الانتقال إلى نظام المعايير لمقطع العام. وفي رأي اللجنة سيتيح المتعلقة بصندوق الطوارئ.

٥- صندوق رأس المال العامل

- تم إنشاء صندوق رأس المال العامل^(٣) مشكلات السيولة قصيرة المدى في انتظار استلام الاشتراكات المقررة.
- في دوق رأسمالها^(٤) والنظر فيما إذا كان مستواه الحالي المقدر ب , زال كافيا. وتم إبلاغ ملايين يورو تقريبا، ومن ثم فإن المستوى

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهام، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

ICC-ASP/11/20) الثالث، القسم "واو" من القرار ICC-ASP/11/Res.1

^(٢) ICC-ASP/9/Res.4 تم استبدال ضرورة تقديم المسجل إخطارا "قصيرا" بشأن الميزانية الإضافية بالمطالبة

الوثائق الرسمية... الدورة الأولى... ٢٠٠٢... (ICC-ASP/1/3) ICC-ASP/1/Res.13

^(٣) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢... (ICC-ASP/11/20) الثاني

الحالي لصندوق رأس المال العامل يمثل أقل من شهر من الإنفاق ومن ثم ليس كافٍ

- نظرت اللجنة في تقرير المحكمة عن صندوق رأسمالمها⁽¹⁾ العامل وأشارت إلى المخاطر المرتبطة بالمستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل كما حددته المحكمة مثل تأجيل تسديد الاشتراكات المقررة، وتوجُّه إلى تسديدٍ على دفعتين توزعان على الميزانية السنوية، وتوقيت المستقبل لقرض الدولة المضيفة.

- أبلغت المحكمة اللجنة بأنها لم تلجأ إلى مد الآن إلى صندوق رأس المال العامل.

- رأت اللجنة أن المعلومات المتاحة لم تكن كافية للتوصية بتصرُّ ومن ثم طلبت اللجنة

جانب معلومات تبيِّن متى قامت الدول الأطراف بتسديد اشتراكاتها. كما طلبت اللجنة

النقدية إلى الخارج

بتسديد قرض

هذه المعلومات للجنة في دورتها الحادية والعشرين.

- وأشارت اللجنة أيضا على المحكمة بالنظر في إمكانية تأجيل أي التزامات مالية، كلما دخلت

في علاقة تعاقدية، إلى وقت لاحق جل تقليص مخاطر السيولة في الشهور الأولى

باء - شؤون المراجعة

- وأوصت اللجنة في دورتها العشرين باعتماد تدابير لضمان قدر كبير من الشفافية والموضوعية

والتمثيل الجغرافي العادل عند تعيين أعضاء خارجيين.⁽²⁾ وتنتهي عهدة ثلاثة أعضاء في لجنة المراجعة

كانون الثاني/يناير

- ست اللجنة معلومات في اليوم الأخير من دورتها وهو ما جعل تحليلها صعبا. وأوصت

بمداد تقرير قبل دورتها الحادية والعشرين يورد تركيبة لجنة المراجعة منذ كانون الثاني/يناير

مد التي تحكّم تعيين الأعضاء والتوجيهات السارية حاليا وأيضا معلومات محيئة عن الترتيبات

- وأشارت اللجنة إلى عرض شفوي قدّمه مدير مكتب المراجعة الداخلية. ودعت اللجنة

المكتب لتقديم معلومات كافية عن عمله وحجم العمل في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام

وتقديم تقرير مكتوب عن حطة عملها لدورتها الثانية والعشرين.

(1) ICC-ASP/12/7.

(2) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20) المجلد الثاني،

جيم - شؤون الميزانية

١- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٢

- نظرت اللجنة في التقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام () .
بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ الميزانية العادية، بناءً على الأرقام الأولية غير المراجعة، في المائة، أو ما يعادل مبلغاً إجماليًا مقداره ، مليون يورو. وتم
صندوق الطوارئ بنسبة ، في المئة أي ما يعادل ،
المبلغ الإجمالي المصرح به وهو ، ملايين يورو. ومن ثم
بأخذ الميزانية العادية ومجموع صندوق الطوارئ معاً،
في الإنفاق مقداره ،
تنفيذ كل من الميزانية العادية والإنفاق المشترك كان أقل من معدلات عام .

- ن معدلات تنفيذ الميزانية العادية من البرامج الرئيسية كانت ، في المئة
لهيئة المحكمة و ، في المئة لقلم المحكمة و ، في المئة لأمانة جمعية
في المئة لأمانة الصندوق الاستئماني لل ، في المئة لمشروع مكتب
في المئة لآلية الإشراف المستقلة وأن معدلات التنفيذ للإنفاق المشترك لهيئة المحكمة وقلم
في المئة على التوالي.

- حيطت الجمعية في دورتها الحادية عشرة المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر

معدلات التنفيذ المقدرة للميزانية العادية وصندوق الطوارئ كانت ، في المئة ما يعادل ،
في المئة، أو ، ومن ثم الإنفاق المشترك المقدر البالغ ،
إلى قرار الجمعية بتحديد صندوق الطوارئ بمبلغ ،

- أشارت اللجنة إلى أنه كان هناك فرق بحوالي مليون يورو بين الإنفاق المقدر في وقت
ت وتقرير أداء البرنامج يعود ذلك بوجه خاص إلى وجود
والشهود (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والمباني الدائمة
وبرنامج الانتقال إلا المباني الجديدة، وهو ما بالتالي أقل من في المئة من الرقم .

- اللجنة أن معدلات التنفيذ المتعلقة بالدوائر وشعبة مصالح المحكمة لعام
في المئة و ، في المئة على التوالي، بينما كان عدد أيام المحكمة
في افتراضات الميزانية. و

وموظفي المحكمة
موظفي
الآخرين عملوا أيضا خارج قاعة المحكمة
إعداد والمتابعة. وفي هذا
سد، أوصت اللجنة بأن تقوم المحكمة بتنقيح افتراضاتها للميزانية بإدراج مؤشرات ملائمة لحجم

(1) ICC-ASP/12/9

العمل. وكان من رأي المحكمة أن وجود ميزانية منقحة ومؤشرات حجم العمل لن يعزز الشفافية فقط تقدير أفضل لأداء البرنامج وتنفيذ الميزانية.

- أن القضاة الذين تم التمديد لهم يتمتعون بنفس الأجر والمنافع الأخرى كالقضاة في خدمتهم العادية باستثناء المنح المستحقة بعد تسع سنوات. وبناء على استفسار، أُلحقت باللجنة بأن حجم العمل الحالي للقضاة الذين تم التمديد لهم في المرحلة الأخيرة قبل اعادة. ولا يمكن للجنة تقديم أية توصية في هذه المرحلة بسبب غياب مؤشرات ملائمة لحجم العمل ولكنها خلصت إلى أنها ستُ

- وفي هذا السياق للجنة أيضا أن الجمعية في دورتها الحادية عشرة كانت قد طلبت من المكتب بالتشاور مع المحكمة والهيئات ذات الصلة الاستمرار في النظر في ترتيبات الأجور الملائمة وكل أتوات القضاة الذين تم لهم عملا بالفقرة الأولى من المادة وتقديم تقرير عن ذلك للجمعية في دورتها الثانية عشرة. ()

- - اللجنة أن أداء الميزانية في الطلبات صندوق الطوارئ كشف عن تنفيذ أعلى في تكاليف القضاة وتكاليف الموظفين وتنفيذ أقل في تكاليف الموظفين الآخرين والخدمات التعاقدية، ونفقات العمل العامة والتوريدات والمواد والتجهيزات بما في ذلك الأثاث. وفهمت اللجنة أن كان هناك نقص في إنفاق مراعاة التوظيف والش وفي هذا الصدد أوصت اللجنة قع في الطلبات المستقبلية على صندوق الطوارئ والتعديلات الممكنة بعد

٢- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٣: الربع الأول من السنة

- صعيد تنفيذ ميزانيتها إلى غاية آذار/مارس () المقرة التي تبلغ

الاستمرار في رصد الوضع في دورتها الحادية والعشرين.

٣- عملية الميزنة (برنامج الانتقال إلى المباني الجديدة)

- لقت اللجنة ورقة مناقشة أعدتها المحكمة تمويل المشاريع متعددة السنوات () للمحكمة بشأن شروط الميزنة وتمويل المشاريع التي يمكن أن تمتد

خارجية تتجاوز سيطرة المحكمة. واستنادا إلى التقرير فإن الميزانية العادية تتميز بغياب المرونة بما أن الميزانية غير المستعملة يجب أن تعاد في نهاية كل عام في

- وضع تمويل على مدى سنوات عديدة من خلال حساب خاص سيسمح بالتخصيص السنوي للأموال على أساس مخطط تمويل شامل، ويتم كل عام ترحيل الاعتمادات التي لم تنفق إلى اعتمادات الأعوام اللاحقة التي لم تنفق. ووصفت المحكمة برنامج الانتقال (المكسر لتحويل عمليات) بأن له كل خصائص المشروع متعدد السنوات.

- اللجنة باهتمام ورقة المناقشة فقد اعتقدت أن مثل هذا الإجراء يطرح في هذه المرحلة مجموعتين من الم :

() أولاً، تعدد الشروط المستخدمة في ورقة المناقشة بين أن الخطوط العامة لما يسمى "مشروعاً" ما زالت في حاجة إلى تحديد ويجب أن تُربط بوضوح بعمليات البرمجة المعينة. ورغم أن المفهوم مطبق في النظم الوطنية للموازنة من الضرور للمحكمة أن تحدد أهدافها مسبقاً وتحدد بدقة ما من شأنه أن يدرج في نطاق المشاريع متعدد السنوات وتضع مجموعة قواعد تسمح بالي

() ثانياً، يجب أن يكون المنطق في دعم مثل هذا الإجراء قائماً على أساس تمويل الترتيبات التي تبرر الاستثناءات من قاعدة سنوية الميزانية. ويعود الأمر إلى المحكمة لإحراز تقدم في إعداد مسودة دقة جدا ورسمية أجل ضمان عمليات موثوق بها.

- بالنظر إلى (معايير الدولية في القطاع العام، الحاسبة التحليلية) طلبت اللجنة تقديم تقرير بهذا الشأن في دورتها الحادية والعشرين عن برنامج الانتقال (في) .

٤- الميزنة الصفيرية

- تم تقديم تقرير مفصل للجنة () ات التوعية والمعلومات في سياق الممارسة التي تهدف إلى النظر في جدوى الميزنة الصفيرية. رت المحكمة إلى بعض المنافع في مقارنة الميزنة الصفيرية ولكنها أشارت أيضاً إلى أنها تتطلب وقتاً

- رير استعراضاً للنشاطات الرئيسية التي قامت بها الشعب المختلفة، إضافة إلى وصف نشاطاتها و أهدافها ومجموعاتها المستهدفة والتكاليف. وتضمن أيضاً تقديرات للوقت الذي كرسه موظفو

- بيتها التنظيمية قبل استخلاص أية نتائج نهائية بشأن حاجاتها المعدلة من الموارد. وطلبت اللجنة من المحكمة إبلاغها عن نتيجة هذه المراجعة حالما تستكمل.

دال - الشؤون الإدارية

١- تدابير النجاعة

- قامت اللجنة بتحليل التقرير الموسوم ب"التقرير المرحلي الثامن عن التقدم الذي أحرزته المحكمة نحو تدابير النجاعة"^(١). ووجدت اللجنة أن الوفورات التي حققتها المحكمة في عام سبب عوامل مختلفة، من قبيل تجم قررة في ع يخص تكاليف الأجور عند ميزانية المقررة في العام بينما تم دفع أجور الموظفين عند مستوى بسبب التزامات تعاقدية. وأبلغت المحكمة اللجنة أنه في ضوء حجم العمل المتوقع في تحقق مزيد من الوفورات الناجمة. غير أن ا ستستمر في ذلك.

- دعت اللجنة المحكمة إلى محا النجاعة رغم الضغط على موارد المحكمة الحالية وتقديم تقرير لدورتها الثانية والعشرين.

٢- المحاسبة التحليلية

- أشارت اللجنة إلى أن المحكمة أحرزت ندما جيدا وأنها اختارت نظام التكلفة على أساس النشاط وقابلية استعماله الذي ة محاكمة على () آنية غالبة. و اللجنة إلى أنه في هذه المرحلة لم تكن هناك حاجة للاعتماد على وقت عمل الموظفين فرادى حسب النشاط على أساس متواصل (أي بإدخال نظام الكشوف الزمنية) بما التكلفة لن يحتاج إلى معلومات على مثل هذا المستوى من التفصيل لتوفير معل الذي تم فيه قضاء وقت عمل كل شخص. وأبلغت المحكمة اللجنة في تقريرها بأن المشروع م المفروض أن يستكمل في نهاية .

٣- استبدال استثمار رأس المال

- استعرضت اللجنة في تقرير المحكمة عن تقويم اللجوء إلى خدمات " كشركة مستشارين خارجيين لدراسة سياستها في هذا المجال بغرض تحسين الم " " بفحص السياسات التنظيمية والممارسات لأصول ملموس وتعويضها وتحويلها. وتبعاً لهذا العمل الأولي أنشأت المحكمة فريقاً مسؤولاً عن رصد هذه المسألة أن تم المقترحات للقواعد الداخلية.

(١) ICC-ASP/12/16.

(٢) الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20) المجلد الأول الثالث، القسم دال من القرار ICC-ASP/7/Res.4.

(٣) CBF/20/14.

(٤) ICC-ASP/12/17.

- أوصت اللجنة بضرورة إدماج هذه الجهود المختلفة عند صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٢. وبالنظر إلى الأثر المالي لهذه السياسة، طلبت اللجنة تقريراً في دورتها الحادية

٤- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- تمت إحاطة اللجنة علماً بشأن التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولاحظت إعادة التخصيص المقترحة للميزانية بين السنوات وبنود الإنفاق بسبب التعديلات في توقيتات النشاطات التدريبية التي كانت مبرمجة قريبا من تاريخ التنفيذ الفعلي وفي فترة ما بعد التنفيذ. ولاحظت اللجنة أيضا أن برمجة التدريب قريبا من تاريخ التنفيذ الفعلي وفي فترة ما بعد التنفيذ الفعلي كان قد تم بده باعتباره أفضل ممارسة من منفاذي الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل نشاطات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودعم استقرارها.

- أكدت المحكمة للجنة بأن المشروع سيستكمل في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.
- ت اللجنة من المحكمة بأن تقدم في دورتها الحادية والعشرين وبعد استشارة المراجعين إلى القواعد والإجراءات المالية (صندوق الطوارئ) سياسة الاهتلاك (إلخ) ذات الصلة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.^(١)

٥- المشتريات: التوجيه الإداري بشأن سياسات مكافحة الغش والتبليغ عن المخالفات

- ت اللجنة في تقرير المحكمة عن تطور سياساتها (١) وكانت اللجنة قد طلبت خلال عملها في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة بأن تضع المحكمة سياستها في هذا المجال وتشرها. ووافقت الجمعية على هذا الانشغال ودعت المحكمة إلى اعتماد سياسات في أقرب وقت ممكن.
- كمة بأن تبعا لتعاون وثيق بين "آلية الإشراف المستقلة" و"مجلس نقابة الموظفين" وشركاء آخرين للمحكمة أنه تنفيذ سياسات مكافحة الغش والتبليغ سيكون قريبا بواسطة توجيهات رئاسية. وأفادت المحكمة أن هذه السياسات صممت خصيصا لتكون في المتناول عموما ويفهمها غير لقانون. وأشارت اللجنة إلى هذه التطورات وطلبت تقريراً إلى جانب نسخة من التوجيهات الرئاسية وأية بيانات قدمت عن هذه المسألة في دورتها الثانية والعشرين.

- ت اللجنة بشدة" في دورتها السابعة عشرة "بأن تقوم المحكمة بتنفيذ التصريح الشخصي بالأصول لكل الموظفين في وحدة المشتريات و"مشروع المباني الدائمة" باعتبارها مسألة ذات أولوية لا سيما في ضوء مشروع المباني الدائم ". وفي هذا الصدد لاحظت اللجنة أنه لم يتم اليوم تنفيذ التوصية ومن ثم فإنها تتوقع أن التصريح الشخصي كجزء من تدابير مكافحة الغش

(١) الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20) المجلد الأول الثالث، القسم كاف من القرار ICC-ASP/11/Res.1. CBF/12/8(١)

الوثائق الرسمية ... الدورة العاشرة ... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20) المجلد الثاني،

وتنازع المصالح التي تمت مناقشتها أن يتم إدراج توصية التصريح الشخصي بالأصول في التوجيهات الإدارية ذات الصلة. وطلبت اللجنة من المحكمة تقديم تقرير عن التنفيذ لدورتها الثانية والعشرين.

- أحاطت اللجنة علماً باشتراك وحدة المشتريات في نشاطات شراء مشتركة مع منظمات دولية لاهاي. وعبرت اللجنة عن دعمها لهذه العملية الجارية وطلبت أن يقدم إلى دورتها الحادية والعشرين تقرير تفصيلي عن ممارسة المحكمة وتجربتها إلى اليوم إلى جانب تعزيز نطاق الشراء المشترك عملاً بالبند ١، النظام المالي والقواعد المالية جل إيجاد فرص لمزيد إلى التعاون في المشتريات مع المنظمات الدولية ووكالات الحكومية المحلية / الخاص.

٦- الهيكل التنظيمي للمحكمة

- الهيكل
- () (").
- أن الوثائق التي تم تقديمها تخص فقط قلم المحكمة ورئاسة المحكمة والدوائر. تضاف إلى في حزيران/يونيو .
- استناداً إلى البيانات التي تم جمعها إلى حد الآن تم اله بين مختلف أجهزة المحكمة. وبعيد " " وهو لفظ لا ورة ملائمة الغرض من هذه المراجعة ويتوقف على افتراضات تتعلق بمكتب العمل توجهات لتغيير اله التنظيمي للمحكمة تطلبته التغييرات التي طرأت على .
- وتمت الإشارة وجه خاص إلى أن التغييرات في الهيكل التنظيمي للمحكمة يجب أن تعزز الحرية الداخلية وتصلح الإجراءات الداخلية وتعيد تحديد المهام. ويجب على المحكمة أن تعبرن طرائقها لبلوغ محكمة نموذج تلي تطلعات جماعة الدول الأطراف.
- ختمت اللجنة بأن التغييرات في تتطلب مناقشات ونتائج على عدة مستويات بما في ذلك:

() والفرق المختلفة.

() ضمان اشتراك الإدارة ومساءلتها.

(ج) المحافظة على القدرات العملية عند مستويات عالية من الفعالية.

(د) تحديد المهام المرتبطة بالمخطط الاستر .

(هـ) ضمان اضطلاع المديرين

- يجب أن تكون التغييرات قائمة على تخصيص المورد وهو شرط أساسي لينجح هذا المشروع.

- وأخيراً، شددت اللجنة أيضاً على أنه رغم أن يجب النظر في كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة من أجل ضمان تحقيق تغييرات الهيكل التنظيمي فإن هناك حاجة أيضاً إلى مراعاة القيود الاقتصادية والتمويل الذاتي المحدود.

هاء - الموارد البشرية

- ()، والموظفين المبتدئين من الفئة () . وهت اللجنة ببعض التطورات الإيجابية ول

لم تم معالجتها. وأعربت اللجنة من جديد عن قلقها بشأن استمرار اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي في المحكمة الذي بينته إحصائيات الموارد البشرية التي قدمت للجنة (انظر المرفق الثاني).

١- التوظيف: الشروط المرجعية للجنة الانتقاء

الفئة و

- التوظيف الإلكتروني و للموظفين المسؤولين عن التوظيف تتم بالاشتراك بين شعبة الموارد البشرية وبين مجلس نقابة الموظفين وقبل كل شيء إنشاء مجلس مراجعة الانتقاء بمشاركة ممثلي الموظفين. ولاحظت اللجنة أنه تم وضع " طيف " ويجري تحويلها إلى " دليلاً للمقابلة على أساس المهارة وبرنامجاً للقائمين على التوظيف كإذ

- ورحبت اللجنة بتضمين أحكام خاصة لإدراج مرشحين من رعايا البلدان غير الممثلة أو ناقصة التمثيل في المحكمة في توجيهات التوظيف الجديدة، وبالاهتمام الخاص الذي أولاه مجلس المكلفين بالتوظيف شرط انتقاء مرشحين مؤهلين من البلدان غير الممثلة المخطط لها تماشياً وتوصية

- وأوصت اللجنة بأن تدرج المحكمة التدابير المتخذة والنتائج والاقتراحات المتعلقة بالتوظيف في تقرير الإدارة عن التوظيف ليتم تقديمه إلى اللجنة في دورته الثانية والعشرين.

٢- المساعدة المؤقتة العامة

- ت اللجنة باقتراح عن استخدام المساعدة المؤقتة العامة رداً على توصيتها في دوراتها

الاقتراح. ولاحظت اللجنة أن المحكمة لم تضع القواعد لموظفي المدى القصير رأتها كليات التعيين المؤقت. وأوصت اللجنة بأن تقوم المحكمة، في سياق تقرير إدارة الموارد البشرية في

() ICC-ASP/12/26

() ICC-ASP/12/4

موضوعاتي جيد للتوجيهات الإدارية

- لاحظت اللجنة الزيادة في السن الإلزامية في المنظمات المشاركة في صندوق المعاشات التقاعدية المشترك التابع للأمم المتحدة. ورأت اللجنة أن على المحكمة أن تتبع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تقديم اقتراح في دورتها الحادية والعشرين مشفوع بمعلومات عن قرار الجمعية العامة وسياسة المنظمات الأخرى في العناصر التقديرية والآثار المتوقعة على المحكمة كـ بشري وبيئة العمل والانعكاسات المالية المحتملة إذا كانت هناك أي انعكاسات.

- في مجال رفاه الموظفين إلى جانب
أن نتائج الاستطلاع الأخير للموظفين ارتفاع في عدم رضا موظفي المحكمة في الأجهزة الرئيسية إلى جانب المستوى الحالي للعطل المرضية.
- أوصت اللجنة بأن تدرك المحكمة تمام الإدراك الدروس التي استقتها الأمم المتحدة بشأن إدراج نظام إدارة عدالة جديد عندما تنظر في أية تغييرات للإدارة الحالية لنظام العدالة الداخلية للمحكمة.
- عبرت اللجنة عن تطلعها إلى النظر خلال دورتها الثانية والعشرين، تماشياً مع توصيتها، في اقتراح المح

- لاحظت اللجنة احتياجات المحكمة من التدريب والتعليم وستنظر في اقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لهم ووضعة في اعتبارها طبيعة المحكمة و موظفيها وتنفيذ برانيتها في السنوات الأخيرة والمسائل الأخرى ذات الصلة. ودعت اللجنة المحكمة إلى تقديم تبرير كاف في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام
وأولاً وقبل كل شيء متابعة تحقيق وفورات فعالة في القيام بالتدريب من خلال الوسائل المتاحة وجها المعلومات والمواد التجارية والوصول إلى فرص التدريب في المنظمات الأخرى
ليم فرص التدريب في حدود ميزانيتها المقررة دون المساس بتنفيذ نشاطاتها الجوهرية المخولة لها.

٥- الموظفون المبتدئون من الفئة الفنية

- نظرت اللجنة في اقتراح المحكمة بشأن استحداث برنامج للموظفين المبتدئين من الفئة الفنية ()
التوجيهات واستمارة طلب موظفين مبتدئين من الفئة الفنية وعم
مذكرة تفاهم بين المحكمة وبلد
التالية من قبيل تحديد وظائف معينة وأعداد الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية
بما في ذلك التفاوض على مذكرات تفاهم ممكنة، بشرط أن تقدم المحكمة اقتراحاً منقحاً
ة تخاتياً في دورتها الحادية والعشرين تماشياً مع التوصيات الآتية:

()

()
ICC-ASP/12/4

- () ضمان ألا يؤثر تقديم البرنامج على التمثيل الجغرافي و/أو التوازن الجنساني من خلال:
- . إدراج وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تم إقرارها، بالإضافة إلى الوظائف الثابتة، تشير التوجيهات و الأخرى ذات الصلة إلى منع شغل وظائف
 - ة التي يضطلع بها الموظفون عادة.
 - . إدراج وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تم إقرارها، بالإضافة إلى الوظائف الثابتة، تشير التوجيهات والوثائق الأخرى ذات الصلة إلى اظر في طلبات العمل في
 - لموظف مبتدئ من الفئة الفنية آخر
 - بتوجيهات التوظيف و شروط المرجعية
 - . إضافة جانب تحسين التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء غير الممثلة أو منقوصة التمثيل في

- () م تحديد كل التكاليف المرتبطة بالبرنامج واستعادتها كلها من البلدان :
- . إدراج بنود خاصة في مذكرة التفاهم بين المحكمة والبلد المانح في هذا الصدد.
 - . إدراج عملية واضحة للتسديد في التوجيهات ومذكرة التفاهم.
 - . لاسترداد كل التكاليف الإدارية الهامة التي يمكن تحديدها.

واو - المساعدة القانونية

- ()
- نظام المساعدة القانونية المحيّن يعمل بصورة تامة ويلبي حاجات مستخدميه النهائيين
- التوازن بين موارد الدفاع والادعاء ووسائلهما ونظم التعويض الموضوعية والشفافية والاستمرارية والمرونة. ولاحظت بوجه خاص عوضت بعض النقائص التي ظهرت من تنفيذ النظام المطبق. ولاحظت أنه في غياب إتمام دورة قضائية تامة كان من السابق لأوانه إجراء مراجعة للنظام في المجالات التي ما زالت تشهد خبرة غير كافية. وبما أن اللجنة تعتبر المساعدة القانونية أحد محركات التكلفة ا إبلاغها بأي مراجعة وتغييرات إضافية في نظام المساعدة القانونية الموجود.
- بين فحص التقارير الأثر الأول للمساعدة القانونية. لى فرق الممثلين القانونيين المعينين من
- / تم توفير , يورو لفترة / فرق الدفا وممثلي الضحايا.
- الإصلاح قلّص التكاليف المتعلقة بفرق الدفاع التي باشر قضايا لم تبدأ بعد جلسة
- استماعها الأولى بمبلغ , يورو في فترة / . وأخيراً، فيم يتعلق بالفرق السبع عشرة الأخرى
- العاملة أمام المحكمة، أشارت المحكمة إلى أنه تم توفير , يورو في شهر كانون الثاني/يناير
- تقليص تكاليف المقدمة للفرق من , إلى , كانت هناك

، يورو للعام الحالي. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن هذا لم يتضمن الجوانب الأخرى من الإصلاح التي لم تكن مطبقة إلى اليوم بالنظر إلى مرحلة إتمام بعض الملفات.

- كان من المتوقع أن يقلص إصلاح المساعدة القانونية الأثر المتزايد لطلبات مشاركة الضحايا بما في ذلك إجراءات التعويضات التي كانت متوقعة في . غير أن اللجنة القانونية ستكون حوالي ، ملايين يورو لفرق الدفاع و ، ملايين لممثلي الضحايا في عام . () وفي كانت هناك ثماني فرق دفاع (ماوز العدد) يمكن رؤية نفس التوجه م (يتجاوز) .

- ومع ذلك، فإن إصلاح المساعدة القانونية إذا كان النشاط القضائي عند المستوى الذي تصوره المحكمة. وفي تم عقد جلسة للمحكمة. ولهذا : تمديد الإجراءات، وثانيا زيادة في الحاجة إلى المساعدة القانونية. وطلبت اللجنة من المحكمة تقديم بر في دورتها الحادية والعشرين عن التنفيذ التدريجي للنظام المعدل للمساعدة القانونية وعن الوفورات التي تم .

زاي - مباني المحكمة

١- المباني المؤقتة

- تلقت اللجنة من المحكمة تحيينا شفويا عن حال المباني المؤقتة.

٢- حيز المكاتب الخاص بفرق الترجمة

١- ذكرت اللجنة بتوصياتها السابقة القاضية بأن تواصل المحكمة توفير حيز المكاتب اللازم لفرق مترجمي الأمانة في المبنى المؤقت الثاني (Haagse Veste)، ما تسنى خلال السنوات السابقة، فتنفادى بذلك كل ما قد يترتب من تبعات على الميزانية فيما يخص استئجار حيز للمكاتب. ()

٣- المباني الدائمة

- الرئيسية التي سعت فيها لجنة الإشراف إلى تقديم المشورة للجنة. وكان أمام اللجنة التقرير المؤقت عن نشاطات () إلى جانب ورقة إضافية. وبالإضافة إلى ذلك كان أمام اللجنة تقرير المحكمة عن التقدم في برنامج الانتقال إلى المباني الدائمة () .

٤- حال المشروع

- أشار رئيس لجنة الإشراف إلى أنه بعد أن انطلق البناء الفعلي في آذار/مارس استمر مشروع المباني الدائمة في البقاء الميزانية المعتمدة وفي آجاله. وكان من المتوقع أن تستكمل المباني الجديدة في

() ICC-ASP/12/2

() الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20) المجلد الثاني،

() CBF/20/18

() CBF/20/13

وتكون جاهزة لتشغيلها المحكمة في ذلك الوقت. والنتيجة أن الفترة بين أيلول/سبتمبر
وكانون الأول/ديسمبر /
وللمحكمة لإتمام انتقالها من المباني المؤقتة إلى الدائمة. وقد
وتسييره أهما كانا عاملا في النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها إلى الآن.

٥- أسئلة إلى اللجنة

- اف إلى استقاء آراء اللجنة في ثلاثة أسئلة تتعلق بما يلي:

()

(أ) آجال (إنهاء عقود الإيجار الحالية للمباني المؤقتة في الوقت المحدد).

(ج) مراجعة تكاليف المجموعة أي تكلفة تجهيزات المباني الجديدة غير المدججة

(ألف) الإدارة

(١) خلفية

- بصت اللجنة في دورتها التاسعة عشرة بأن تقوم المحكمة سريعا بوضع مخطط مفصل قابل للتحكم فيه
لإدارة الانتقال إلى المباني الجديدة على أساس (٣١)
عملا بالتعاون مع مدير المشروع، اتخاذ كل التدابير التحضيرية اللازمة لضمان استعدادها لشغل المباني الدائمة في
أجل أقصاه كانون الأول/ديسمبر " ()

٩١- ا على هذه الطلبات وضعت المحكمة مشروع كما تم بيانه في تقر المحرز في برنامج الانتقال وقدمته للجنة الإشراف للمناقشة
(المرفق الثاني). وتبع لذلك، سيخضع مشروع الانتقال عند مستوى البرنامج " مجلس برنامج " ب المصلحة الرئيسيين. ولم تشرح المحكمة

بتفصيل أكثر. غير أنه

السابق، يديره مدير المشروع الذي يقدم تقاريره إلى لجنة الإشراف.

متمازين ومختلفين.

٩٢- غير أن لجنة الإشراف أوصت بأن مشروع المباني الدائمة مستقبلا من منظور شامل باعتبارها
هدفا يشمل الانتقال التام من المباني المؤقتة إلى المباني الجديدة حتى يتم بلوغ هذا الهدف الكلي في الآجال والميزانية
إلى

ف إلى أ:

التي تمت بها

(٢) ملاحظات اللجنة

- زالت جارية. وفي هذه المرحلة، وعلى أساس المتاح من معلومات وتحليل، لاحظت اللجنة أنه ليست بعد في وضع
يسمح لها بتقديم توصية نهائية.

(١) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء ب-ء.

(٢) الرجوع لنفسه، المجلد الأول، القسم الثالث، ICC-ASP/11/Res.3.

- من الجوهرى أن ينص أي ترتيب للإدارة
المباني الجديدة. وينبغي أن يتم وضعه في إطار قرارات الجمعية و
اعترفت
خبراء لجنة
نظرا للطبيعة المترابطة للتحديات. وستستفيد من الخبرة الجيدة في إدارة مشروع

- وافقت اللجنة لجنة الإشراف على الطابع الطارئ لحل مشكلة الإدارة. وشجعت لجنة
يب ملائم في أقرب وقت ممكن.

(باء) الآجال

(١) خلفية

- لاحظت لجنة الإشراف أن عقود إيجار بناية "آرك" (Arc) التي تشغيلها لمحكمة حاليا تم تجديدها مؤخرا إلى
غاية آخر شهر آذار/مارس . ان هناك خطر أن يبقى على المحكمة تسديد إيجار حتى بعد أن تكون قد
غادرت مبانيها المؤقتة الحالية، رغم أن بعض المرونة في حالة التأخرات غير المتوقعة ستكون ملائمة. وينبغي
استئناف المفاوضات مع مالك المباني المؤقتة ج بند يتعلق بالمرونة في العقد، وذلك ل
(أو لاحق) حسب الضرورة. وقد تم إيلاء اهتمام بالغ بما أن نتيجة هذا التفاوض قد

(٢) ملاحظات اللجنة

- وافقت اللجنة لجنة الإشراف على أنه ينبغي معالجة المسألة في الوقت المناسب. وقد دعت لجنة
والمحكمة للبحث عن تفاهم بشأن مفهوم واستراتيجية في باشرة العمل. وبدا أن استئجار
المباني في "ساتورنوس شترات" (Saturnusstraat) لى . إلى تقديم تحليل
في أقرب وقت ممكن عن كل عقود الإيجار الحالية فيما يتعلق بترتيبات المالية الناجمة عن ذلك.

(جيم) مراجعة تكليف المجموعة ٢

(١) خلفية

- أوصت اللجنة في دورتها التاسعة عشرة تستعرض
التكاليف المتوقعة بما في ذلك الاستخدام الملائم للتجهيزات الموجودة وتمديده. وفي وقت لاحق، طلبت الجمعية
ة الإشراف أن تضع خيارات جديد لتقليل عناصر "المجموعة"
في ذلك ملاءمة استخدام التجهيزات الموجودة وتمديده وتقديم تقرير بالتفصيل عن ذلك للجمعية من خلال لجنة
()

- إلى أن "مراجعة تكلفة المجموعة الذي قامت به المحكمة في شهر آذار/مارس
الرقم التقديري لعناصر المجموعة ، مليون يورو إلى ، مليون يورو. ولم تكن لجنة

(المرجع نفسه، المجلد الأول، القسم الثالث، ICC-ASP/11/Res.3)

راف على علم بأي تحضير "لخيارات لتقليص عناصر المجموعة" بما في ذلك من تمديده". وقد أعلمتها المحكمة بأن أي تقليص للتكلفة لن يكون متاحا إلا في وقت إيداع

(٢) ملاحظات اللجنة

- أن، في الواقع، استعراض خيارات خاصة لتقليص تكاليف "الخ" لم تحقق تقدما كبيرا في نصف السنة الأخير. ولم تكن المسألة تتحمل مزيدا من التأجيل بالنظر إلى نطاقها وتعقيدها. وينبغي وضع مخطط عملي قبل أن يرتفع نفاق "المجموعة" في ليرتفع إلى ذروته في وكانت اللجنة تطلع إلى اقتراحات تفصيلية في دورتها الحادية والعشرين.

(دال) تمويل تكاليف "المجموعة ٢"

(١) خلفية

- وضعت لجنة الإشراف في وقتها الإضافية بتاريخ نيسان/أبريل استراتيجية ممكنة لتقليص أثر، إذا كان هناك من أثر، تكاليف الانتقال على الاشتراكات المقررة للدول الأطراف. واقترحت لجنة الإشراف توحيد ميزانية مليون يورو. ويتم وضع هدف أدنى وأقصى لتقليص تكلفة "المجموعة" إلى ملايين يورو. وقد اقترحت أيضا آلية تمويل مصممة لتفادي أية اشتراكات إضافية من الدول الأطراف "المجموعة" إلى غاية. ويمكن ردم هوة الفترة تسبيقات من صندوق رأس المال ال

(٢) ملاحظات اللجنة

- لاحظت اللجنة أنه يمكن لهدف ملائم لتقليص تكلفة "المجموعة" خيارات ملموسة. وأحاطت اللجنة علما أيضا بآلية التمويل التي اقترحتها لجنة الإشراف التي تطلبت مزيدا من

(هاء) الانتقال إلى المباني الجديدة

- المحرز الذي قدمته المحكمة عن برنامج الانتقال إلى المباني " () ووضعت المحكمة أيضا في تقريرها خيارات التمويل ومشروع".
- ت المحكمة أن الانتقال سيكون المهمة الأكثر تعقيدا تقوم بها المحكمة على مدار السنوات الثلاث القادمة. وستشمل مخاطر عملياتية ومالية كبيرة. وستتم إدارة البرنامج على أساس مناهج راسخة جدا وواسعة في إدارة البرامج والمشاريع على هذا المستوى من التعقيد. وقد تم توظيف مستشار في إدارة برامج المشاريع لدعم نشاطات الإدارة على أساس يومي. وكانت تجر

- رحبت اللجنة بجهود المحكمة لتكون على استعداد تام لانتقال في الوقت المحدد وسلس. وأعر
تطلعها إلى الحصول على تقرير عن التقدم في دورتها الحادية والعشرين.
- تم تناول المسائل المتعلقة بخيارات التمويل و دارة في ملاحظات اللجنة في الفصول الأخرى

(واو) التكلفة الإجمالية للملكية

- ذكرت اللجنة بالآثر المالي الكبير لمجموع تكلفة الملكية على اشتراكات الدول الأطراف مستقبلاً. ورحبت
بإقامة مجموعة العمل بشأن مجموع تكلفة الملكية التي ستراجح امات الممكنة للتعامل هذه التكاليف. و
عبرت إلى تقرير عن التقدم يقدم إلى دورتها الحادية والعشرين.

(زاي) دورات جمعية الدول الأطراف في لاهاي

- لاحظت لجنة الإشراف أنه ليس مجدياً من الناحية الفنية تكييف التصميم الحالي للمباني الجديدة
ويمكن امتصاصها في ميزانية البناء. و
عقد اجتماعات الجمعية في المباني أن يؤدي إلى وفورات كبيرة مقارنة بالاجتماعات في مركز مؤتمرات المنتدى
العالمي في لاهاي أو مقر الأمم المتحدة في نيويورك الولايات المتحدة. ولاحظت اللجنة أن كانت هناك ثلاثة
جوانب مختلفة جديدة بأن يبحثها أصحاب المصلحة بعناية: (أ) سياسي وب) عملي وج) مالي. وأشارت اللجنة
أنها لن تنظر إلا في الجانب الثالث الذي يدخل في اختصاصها. غير أن اللجنة شارت أيضاً إلى أن عوامل
القدرات الوظيفية للمرافق والخدمات المتاحة في المباني الدائمة والآثر العملي

- شجعت اللجنة لجنة الإشراف على إجراء تحليل مالي نسبة المنفعة إلى التكلفة. وإيجاد
في المباني الجديدة للسماح بعقد اجتماعات الجمعية سيكون إجراء فنياً متاحاً خلال الفرصة البناء ما ز
في مرحلة مبكرة

(حاء) التسديد دفعة واحدة

(أ) خلفية

- يمكن للدول الأطراف أن تقدم مساهمتها في تكلفة بناء المباني الجديدة بإحدى طريقتين: ()
قما أو بدلا عن ذلك () من خلال حصة تناسبية من قرض
على مدى ثلاثين عاماً. وفي كانون الأول/ديسمبر
دفعة واحدة إلى غاية كانون الأول/ديسمبر .
بأنه بحلول آذار/مارس
مليون يورو. وكانت هناك دول أكثر تفكر في
لتحاق. ولجذب أكبر مدد ممكن من الدول اعتمدت لجنة الإشراف مقارنة معاً حيث تقوم الدول الأطراف
في

(٢) ملاحظات اللجنة

- جددت اللجنة رأيها بأن جذب تسديدات دفعة واحدة كان إجراء جيدا لزيادة اليقين المالي للمشروع. ذكرت بأن عمليات التسديد دفعة واحدة ستخضع لقرار نهائي حالما تعرف التكلفة النهائية للمشروع والمبلغ إعانة الدول المضيفة عند إتمام المشروع. وسيضمن هذا قيام كل الدول الأطراف بتسديد المبلغ

حاء - الصندوق الاستئماني للضحايا

إدارة مخاطر معدل الصرف للصندوق الاستئماني للضحايا: خيارات التخفيف من مخاطر العملة

- مازال الصندوق الاستئماني لا يتعرض لمواقف معدّل صرف مفتوحة في بلد وأوصت اللجنة في دورتها التاسعة عشرة بأن تقوم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للخيارات المتاحة للتخفيف من مخاطر الصرف^(١٧) وشجعت أمانة الصندوق على
- بأسة تحدد مستويات معقولة من مخاطر العملة في عملياتها إلى جانب إجراءات للإمء على هذه المخاطر في
- بما. أمانة الصندوق لتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها العشرين.
- اللجنة تقرير المحكمة وأمانة الصندوق عن إدارة خطر معد () والأمانة نتائج الاستعراض المطلوب. وقدم مدير أمانة الصندوق عرضا شفويا أيضا.
- واستنادا إلى ذلك فإن خسارة دولار التي تم تكبُّ انخفضت إلى المخاطر. وبلغ مجمل الخسائر من إلى () يمكن أن يظهر مزيد من الخسائر في
- حددت المحكمة وأمانة الصندوق خيارين لتخفيف الخطر بدأ أنهم ممكنة. وشمل هذا ترتيبات المعدل المستقبلي التي لم تكن مع ذلك ممارسة شائعة للعملة غير القابلة للصرف بالنظر إلى المخاطر العالية المرتبطة بالتقلبات غير المتوقعة. و صالح تحويل مخاطرة معدل الصرف لى شركاء "صندوق الاستئماني

(١٧) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢... ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء بـ-

(١٨) CBF/20/12.

() تم :

الخاص للـ " المنفذين. ومع ذلك سيزيد هذا عبـ
الصندوق إلى مخاطر عملياتية.

() - لقد اعترفت أمانة الصندوق أن تستكشف أكثر إجراءات لتقليل المخاطرة التي يمكن
() إيجاد رغبة في المخاطرة وتحديد تكاليف المخاطرة للعمليات المختلفة .
أشارت أيضا إلى أنها، تماشيا مع توصيات مراجع الحسابات الخارجي، بصدد وضع إطار شامل لإدارة المخاطر.
" (De Toilette) لهذا الغرض.

- اللجنة بالصعوبات التي واجهها الصندوق في إدارة تعرضه في مجال العملات غير القابلة
للصرف. وكانت مع ذلك قلقة أن الصندوق، في حالة غياب سياسة مخاطرة محددة، مازال معرضا لخسائر غير
متوقعة ناجمة عن تأرجح عشوائي لمعدل الصرف. وأشارت إلى أنه ينبغي إجراء تحليل أكثر عمقا لعوامل المخاطر
الصندوق. لوضع سياسة محددة لإدارة المخاطر وتنفيذها في أقرب
وقت ممكن. وعبرت عن بها إلى تحيين في الوقت المحدد يقدم لها في دورتها الحادية والعشرين.

طاء - شؤون أخرى

١- طرائق العمل

- سعت اللجنة في الأشهر الأخيرة إلى بناء روابط جديدة مع "فريق عمل لاهاي" ومع ممثلي الموظفين
أيضا. وتم عقد اجتماعات تماشيا مع استقلال الأطراف ساعد على تعزيز تفاهم أفضل للمشكلات التي
تواجه المحكمة. وأتاحت هذه المناقشات فرصة للتعرف بصورة أفضل على شركاء المحكمة المعتادين إلى جانب

- وبالإضافة إلى ذلك " في كل
دورة. وأهمية الوثائق التي تم توزيعها في هذا اللقاءات تعكس نوعية للمناقشات.

- ورغم أن جدول أعمال كل دورة مزدحم إلا أن اللجنة يسرُّها أن تتمكن من إثارة موضوعات مختلفة على
أساس خاص بالشفافية .

٢- الوثائق الخاصة بالوسطاء

- تلقت اللجنة العديد من الوثائق عن مشروع التوجيهات التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء
ومشروع مدونة سلوك للوسطاء. وتهدف هذه الوثائق إلى وضع معايير وتكون مشتركة
المختلفة والمحامي. وطلبت الجمعية في القرار ICC-ASP/11/Res.8 بأن تتم دراسة المسألة بعمق أكبر. ()
إلى الانعكاسات المالية لنظام الوسطاء قدمت المحكمة هذه المشاريع للجنة من أجل دراستها.

() - أشارت اللجنة إلى أن تنفيذ مشروع التوجيهات ستكون له ا
بالميزانية من حيث التوظيف والتدريب والسفر. غير أنه لم تكن اللجنة المعلومات الكافية لتقدير الآثار.

() الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء الثالث ICC-ASP/11/Res.8
() :

- بالنظر إلى التأثير الذي سيكون لا محالة لتنفيذ مشروع التوجيهات على الجانب المالي ل
 تقرير في دورتها الحادية والعشرين عن العمليات الرئيسية التي تم اختيارها وآثارها على الميزانية.
 كما طلبت اللجنة معلومات عما إذا كانت هناك إلى وضع أحكام لدفع أجور أو تعويضات للوسطاء
 و، إذا كان الأمر كذلك، سَلِّم الأجر أو التعويض المرتبط بذلك.

٣- تنظيم الأمانة

- ناقشت اللجنة تنظيم أمانتها. وفي الوقت الحالي يقدم الأمين التنفيذي تقاريره مباشرة إلى اللجنة من
 إداريا في أمانة الجمعية،^(١) وتشارك في مهام مختلفة بالإضافة إلى تلك
 التي تشكل جزءا من وصف الوظيفة. غير أن زيادة حجم العمل يعني أنه لا بد الآن من التخطيط لإعادة تنظيم
 يُمح الأولوية إلى زيادة في الدعم المتاح خلال الدورات والمراحل التحضيرية على حد سواء. ومن ثم فإن اللجنة
 شاركت إلى نيتها في العودة إلى هذه المسألة في دورتها الحادية والعشرين وتواصل مراجعة المه التنظيمي للأمانة
 ب الضرورة على أساسا وظيفتها وحجمها وعلاقتها مع الأجهزة الأخرى.

٤- زيادة مركز الاحتجاز

- قامت اللجنة بزيارة مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية الموجود في مركب سجن الهولندي في
 " (Scheveningen) في ضواحي لاهاي. وتم تقديم إيجاز للجنة من مسؤول السجن عن الخدمات التي
 تقدم من المحكمة وعن التحسينات الأخيرة على نوعية الخدمة. وتم إبلاغ اللجنة بهذه المناسبة بأن الدولة المضيفة
 تخطط لغلق مركب السجن في " نتيجة قرار وزارة العدل الهولندية غلق سجننا في كل

٥- موعد عقد الدورة الحادية والعشرين للجنة

- قرّرت اللجنة أن تعقد دورتها الحادية والعشرين في لاهاي من إلى أيلول/سبتمبر .

(١) الوثائق الرسمية... الدورة العاشرة... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء -

المرفق الأول

حال الاشتراكات إلى غاية ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣

مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات من الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات عن الأعوام السابقة	الاشتراكات المقرّرة عن الأعوام السابقة	الدول الأطراف
لصندوق الطوارئ	غير المسددة	عن عام ٢٠١٣	من عام ٢٠١٣	عن عام ٢٠١٣	عن عام ٢٠١٣	عن الأعوام السابقة	عن الأعوام السابقة	
772,810	3,434	769,376	-	769,376	-	7,297,111	7,297,111	
39,389		39,214	-	39,214	-	167,985	167,985	
5,231,937	23,628	5,208,309	86,234	5,294,543	-	39,727,262	39,727,262	
-	-	-	3,693,497	3,693,497	-	24,387,158	24,387,158	أستراليا
-	-	-	71,257	71,257	-	312,702	312,702	
15,385		8,851	-	8,851	6,452	25,146	31,598	
78,348		77,998		78,316	-	372,412	372,412	
		-	17,814	17,814	-	94,584	94,584	
5,513,647	56,753	5,456,894	7,260,273	12,717,167	-	116,522,250	116,522,250	
12,306		3,585	-	3,585	8,629	22,973	31,602	
			14,229	14,229	-	90,707	90,707	
94,873		92,657	-	92,657	1,802	488,378	490,180	أوروغواي
10,657		10,609		10,644	-	68,829	68,829	أوغندا
-	-	-	744,391	744,391	-	5,892,756	5,892,756	آيرلندا
-	-	-	48,065	48,065	-	517,976	517,976	آيسلندا
6,590,500	35,351	6,555,149	1,366,163	7,921,312	-	68,734,639	68,734,639	
39,825		17,814	-	17,814	21,665	91,880	113,545	باراغواي
5,248,397	23,318	5,225,079	-	5,225,079	-	19,030,288	19,030,288	البرازيل
			13,333	14,229	-	121,142	121,142	
833,155	3,767	829,388	14,718	844,106	-	6,906,175	6,906,175	البرتغال
-	-	-	1,777,284	1,777,284	-	14,924,036	14,924,036	
-	-	-	83,694	83,694	-	343,088	343,088	
1,783		1,775		1,793	-	13,762	13,762	
52,107		11,204	-	11,204	40,473	-	40,473	بنغلاديش
43,390		43,183	3,089	46,272	-	292,466	292,466	
10,207		5,378	-	5,378	4,805	23,027	27,832	
59,124		30,251	-	30,251	28,738	172,073	200,811	
10,273		5,378	-	5,378	4,831	25,045	29,876	
1,77		1,770		1,793	-	12,138	12,138	
-	-	-	30,251	30,251	-	106,610	106,610	والمرسك
-	-	-	1,640,148	1,640,148	-	8,179,920	8,179,920	
)
16,094		16,022	-	16,022	-	100,740	100,740	(
224,751		208,394	-	208,394	15,427	1,196,349	1,211,776	بيرو
-	-	-	78,316	78,316	-	424,114	424,114	ترينيداد وتوباغو
3,561		3,545		3,585	-	13,750	13,750	
58,714		58,428	5,659	64,087	-	63,738	63,738	
3,642		3,585	-	3,585	-	13,603	13,644	- ليشي
		-	8,851	8,851	-	24,067	24,067	
10,568		1,793	-	1,793	8,729		9,332	
			1,662	1,793	-	6,452	6,452	جزر كوك
7,158		1,793	-	1,793	5,319	8,443	13,762	
								جمهورية أفريقيا
3,859		1,793	-	1,793	2,020	11,742	13,762	
-	-	-	687,363	687,363	-	1,736,583	1,736,583	

مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة لصندوق الطوارئ	المحصّلات من الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٣	المحصّلات من الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٣	الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٣	الاشتراكات غير المسددة عن الأعوام السابقة	المحصّلات عن الأعوام السابقة	الاشتراكات المقررة عن الأعوام السابقة	الدول الأطراف
210,182	1,955	80,108	-	80,108	128,119	249,980	378,099	
5,345	24	5,321	57	5,378	-	41,904	41,904	جمهورية الكونغو
36,014		11,204	-	11,204	24,456	65,945	90,401	جمهورية تنزانيا
3,489,834	15,848	3,473,986	77,109	3,551,095	-	28,214,381	28,214,381	جمهورية كوريا
45,761		14,229	-	14,229	31,202	51,687	82,889	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
5,402		5,378	-	5,378	-	6,295	6,295	جمهورية
656,111	2,957	653,154	9,336	662,490	-	4,518,268	4,518,268	
-	-	-	12,436	12,436	-	53,693	53,693	
10,162		1,793	-	1,793	8,323	5,243	13,566	جيبوتي
-	-	-	1,202,073	1,202,073	-	10,078,459	10,078,459	الدامرك
6,235		1,793	-	1,793	4,396	9,366	13,762	
1,808		1,793	-	1,793	-	1,603	1,610	
116,347	1,796	114,551	287,895	402,446	-	1,417,014	1,417,014	
10,692		10,644	-	10,644	-	32,134	32,134	زامبيا
			1,681	1,793	-	13,644	13,644	
3,416		1,793	-	1,793	1,610	11,956	13,566	وغرینادين
-	-	-	5,378	5,378	-	40,668	40,668	
-	-	-	1,793	1,793	-	9,332	9,332	
5,243	46	1,793	-	1,793	3,404	-	3,404	
-	-	-	304,524	304,524	-	1,176,147	1,176,147	
-	-	-	178,143	178,143	-	1,287,707	1,287,707	
20,312		10,644	-	10,644	9,620	59,508	69,128	
2,395		2,363	4,808	7,171	-	15,825	15,825	
-	-	-	1,709,612	1,709,612	-	14,383,826	14,383,826	
-	-	-	1,864,563	1,864,563	-	16,291,293	16,291,293	
6,236		1,793	-	1,793	4,397	9,365	13,762	سيراليون
1,645		1,637	-	1,793	-	6,808	6,808	
	2,655	298,212	296,606	594,818	-	1,183,118	1,183,118	
10,550		10,232	61,025	71,257	-	355,264	355,264	
2,195		2,171	3,207	5,378	-	18,447	18,447	
108,410	691	35,629	-	35,629	72,090	73,928	146,018	غابون
-	-	-	1,793	1,793	-	13,762	13,762	غامبيا
34,835	178	24,985	-	24,985	9,672	55,376	65,048	غانا
4,068		1,793	-	1,793	2,251	-	2,251	غرينادا
-	-	-	1,793	1,793	-	12,138	12,138	غيانا
7,920		1,793	-	1,793	6,043	21,094	27,137	غينيا
3,281		1,793	-	1,793	1,480	-	1,480	
4,784,342	44,451	4,739,891	5,220,541	9,960,432	-	84,892,253	84,892,253	
135,568	1,224	134,344	139,929	274,273	-	168,138	168,138	
945,710	4,983	940,727	175,860	1,116,587	-	3,174,062	3,174,062	فنزويلا (جمهورية -)
-	-	-	924,327	924,327	-	7,620,082	7,620,082	
2,772		2,748	2,630	5,378	-	50,679	50,679	

مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات من الاشتراكات غير المسددة	المحصّلات من الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٣	الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٣	المحصّلات عن الأعوام السابقة	الاشتراكات المقررة عن الأعوام السابقة	الدول الأطراف
7,913		7,539	76,155	83,694	-	590,852	590,852	قبرص
225,419	1,002	224,415	-	224,415	-	848,672	848,674	
2,393		2,361	4,810	7,171	-	27,832	27,832	
-	-	-	5,314,150	5,314,150	-	41,126,985	41,126,985	
8,156		7,854	59,818	67,672	-	434,224	434,224	
237,974	2,059	235,915	225,352	461,267	-	1,872,973	1,872,973	
13,755		8,851	-	8,851	4,831	17,046	21,877	
3,478		3,374	19,818	23,192	-	121,688	121,688	
22,070		21,696	61,998	83,694	-	324,321	324,321	
-	-	-	144,195	144,195	-	1,157,592	1,157,592	لكسمبرغ
7,452		1,793	-	1,793	5,613	6,525	12,138	ليبيريا
20,096		19,516	110,450	129,966	-	541,601	541,601	
-	-	-	16,022	16,022	-	110,071	110,071	
-	-	-	1,683	1,793	-	13,762	13,762	
-	-	-	28,458	28,458	-	217,553	217,553	
14,682	146	7,171	-	7,171	7,365	20,467	27,832	مالي
10,438		5,378	-	5,378	4,922	13,566	18,488	مدغشقر
-	-	-	3,280,407	3,280,407	-	23,937,199	23,937,199	المكسيك
5,221		3,585	-	3,585	1,610	12,533	14,143	
1,801		1,793	-	1,793	-	1,738	1,738	
6,948,195	41,160	6,907,035	2,316,065	9,223,100	-	88,460,083	88,460,083	
5,402		5,378	-	5,378	-	18,447	18,447	
5,280		5,176	18,016	23,192	-	151,400	151,400	
4,802		4,722	13,092	17,814	-	92,571	92,571	
-	-	-	1,706	1,793	-	13,762	13,762	
-	-	-	1,515,560	1,515,560	-	10,676,869	10,676,869	النرويج
-	-	-	1,421,110	1,421,110	-	11,963,213	11,963,213	
14,181		3,585	-	3,585	10,504	7,943	18,447	
118,589	716	117,873	42,456	160,329	-	787,256	787,256	نيجيريا
-	-	-	450,511	450,511	-	3,451,359	3,451,359	نيوزيلندا
13,549		13,485		14,229	-	82,721	82,721	
-	-	-	473,703	473,703	-	3,020,742	3,020,742	
-	-	-	2,945,521	2,945,521	-	24,866,342	24,866,342	
15,779,481	86,096	15,693,385	3,598,826	19,292,211	-	104,685,721	104,685,721	
1,121,496	5,071	1,116,425	19,769	1,136,194	-	8,344,460	8,344,460	
				11-				تقريب الفوارق
60,603,717	367,421	59,745,216	52,294,395	112,039,600	491,080	822,275,183	822,788,596	المجموع

: شتراكات المقررة للميزانية البرنامجية وتحديد موارد صندوق الطوارئ لا تشمل السلف المستحقة لصندوق رأس المال.

المرفق الثاني

جداول الموارد البشرية

الجدول ١: التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية

إلى غاية آذار/مارس

* مجموع موظفي الفئة الفنية:

مجموع جنسياتهم:

التوزيع بحسب المنطقة:

المنطقة	الجنسية	العدد
أفريقيا	أوغندا	
	توغو	
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
	جمهورية تنزانيا	
	زيمبابوي	
	سيراليون	
	غامبيا	
	غانا	
	غينيا	
	الكاميرون	
	مالي	
	نيجيريا	
المجموع		٥٤
المنطقة	الجنسية	العدد
آسيا		
	إيران (جمهورية -)	
	جمهورية كوريا	
	(-)	
	قبرص	

* موظف لغات.

٢٠	المجموع
	أوروبا الشرقية
	البوسنة والهرسك
٢٣	المجموع
	أمريكا اللاتينية
	والكاربيبي
	البرازيل
	بيرو
	ترينيداد وتوباغو
	فنزويلا (جمهورية -)
	المكسيك
٢٦	المجموع
المنطقة	المنطقة
	أوروبا الغربية والدول
	الأخرى
	أستراليا
	آيرلندا
	البرتغال
	الدانمرك
	نيوزيلندا
١٩٦	المجموع

الجدول ٢: التمثيل الجغرافي للموظفين من الفئة الفنية لكل رتبة، بحسب المنطقة:

إلى غاية آذار/مارس

عدد الموظفين لكل رتبة، بحسب المنطقة:

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
مد-١			
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	المجموع الأمريكية	١
		المجموع الأمريكية اللاتينية والكاريبي	١
			١
			٢
			١
			١
			١
		المجموع الأوروبية وغيرها	٦
		المجموع للرتبة مد-١	٨
ف-٥			
		مالي	
		المجموع الأمريكية	٦
	آسيا		
		المجموع آسيا	٣
		المجموع الأوروبية الشمالية	٢
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
		المجموع الأمريكية اللاتينية والكاريبي	٢
		أستراليا	
		البرتغال	
		أيرلندا	
		المجموع أوروبا الغربية والدول الأخرى	١٦
		المجموع للرتبة ف-٥	٣٢
ف-٤		جمهورية الكونغو الديمقراطية	
		جمهورية تنزانيا المتحدة	
		سيراليون	
		غانا	

* موظف لغات.

* موظف لغات.

نيجيريا		
١	<u>المجموع الأمريكية</u>	آسيا
	(إيران (جمهورية -	
٤	<u>المجموع لآسيا</u>	
والكاربي		
٣	<u>المجموع أمريكا الشرقية</u>	ترينيداد وتوباغو
	(فنزويلا (جمهورية -	
٤	<u>المجموع أمريكا اللاتينية والكاربي</u>	
	أستراليا	
	آيرلندا	
	البرتغال	
	الدايفرك	
٣٨	<u>المجموع أوروبا الغربية والدول الأخرى</u>	
٥٧	المجموع للرتبة ف-٤	
ف-٣		
جمهورية		
مالي		
نيجيريا		
١٨	<u>المجموع الأمريكية</u>	آسيا
	(إيران (جمهورية -	
	(-)	
٥	<u>المجموع لآسيا</u>	
٥	<u>المجموع أمريكا الشمالية</u>	أمريكا اللاتينية والكاربي

	بنرو	
	المكسيك	
١٠	<u>المجموع الأمريكية اللاتينية والكاريبي</u>	
	أستراليا	
	آيرلندا	
	البرتغال	
	نيوزيلندا	
٦٦	<u>المجموع الأوروبية لغربية والدول الأخرى</u>	
١٠٤	<u>المجموع للرتبة ف-٣</u>	
٢-٢	أوغندا	
	توغو	
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
	زيمبابوي	
	سيراليون	
	غامبيا	
	غانا	
	الكاميرون	
١٦	<u>المجموع لآسيا</u>	
	جمهورية كوريا	آسيا
	قبرص	
٨	<u>المجموع لآسيا</u>	
٩	<u>المجموع الأوروبية اللاتينية</u>	
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
	البرازيل	
	بنرو	
	المكسيك	
٧	<u>المجموع الأمريكية اللاتينية والكاريبي</u>	

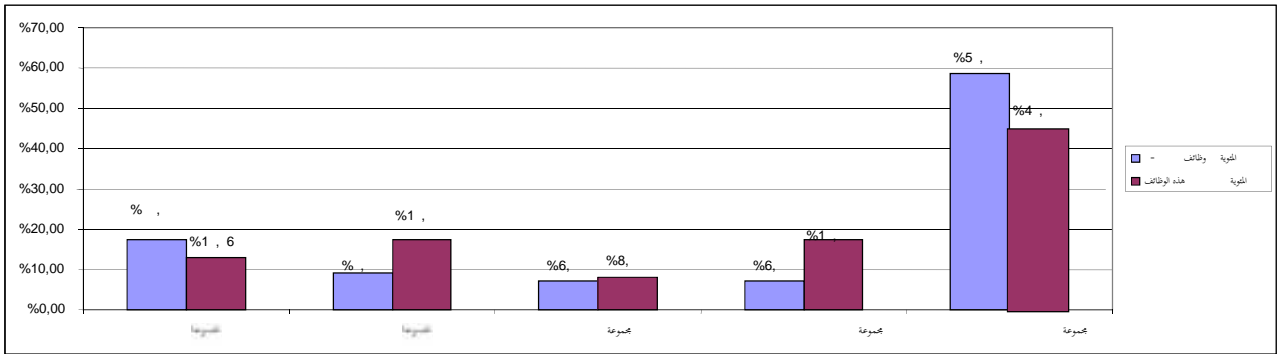
	أستراليا	
	نيوزيلندا	
٥٥	<u>المجموع لأوروبا الغربية والدول الأخرى</u>	
٩٥	المجموع للرتبة ف-٢	
	أوغندا	١-٢
	غامبيا	
	غينيا	
	نيجيريا	
٥	<u>المجموع لأفريقيا</u>	
	البوسنة والهرسك	
٤	<u>المجموع لأوروبا الشرقية</u>	
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
	(فنزويلا (جمهورية -	
٢	<u>المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبي</u>	
	آيرلندا	
١٢	<u>المجموع لأوروبا الغربية والدول الأخرى</u>	
٢٣	المجموع للرتبة ف-١	
٣١٩	المجموع العام	

توزع الموظفين على المناطق، مبيّنًا بالنسبة المئوية بحسب الرتبة

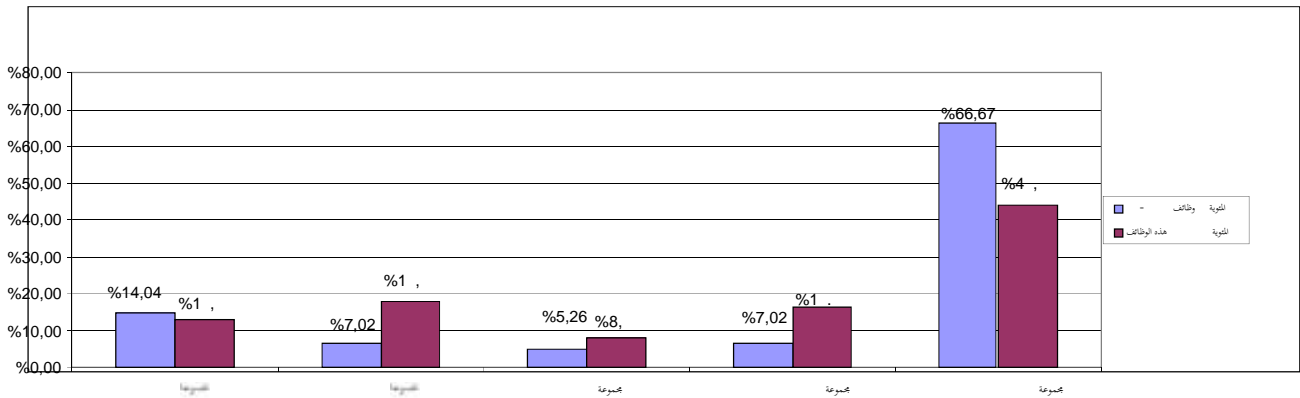
الشكل البياني ١: توزع الموظفين من الرتبة مد-١ على المناطق مبيّنًا بالنسبة المئوية

بالنظر إلى محدودية عدد الوظائف من هذه الرتبة (ثمانى وظائف) فإن عرضها الإحصائي في شكل بياني قد يكون مضى .
فيرجى الرجوع إلى توزيعها العددي الدقيق في الجدول أعلاه.

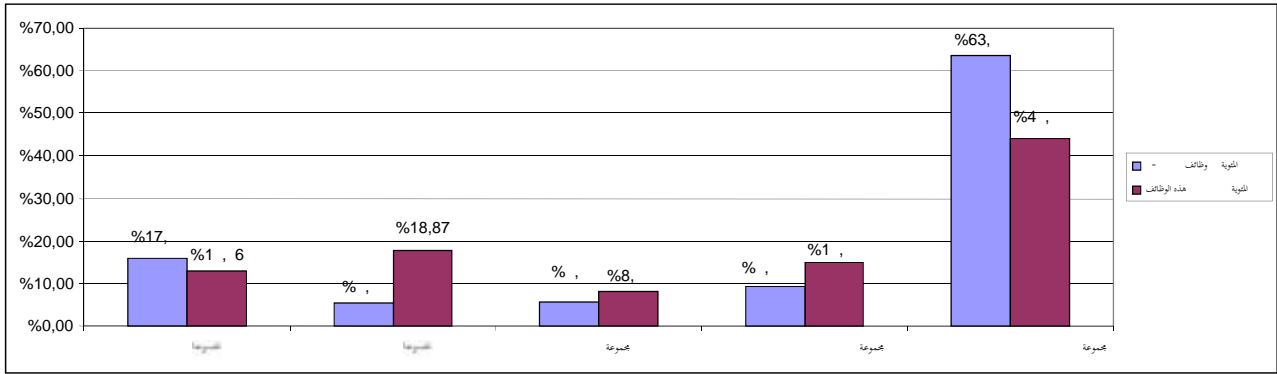
الشكل البياني ٢: توزع الموظفين من الفئة ف-٥ مبيّنًا بالنسبة المئوية



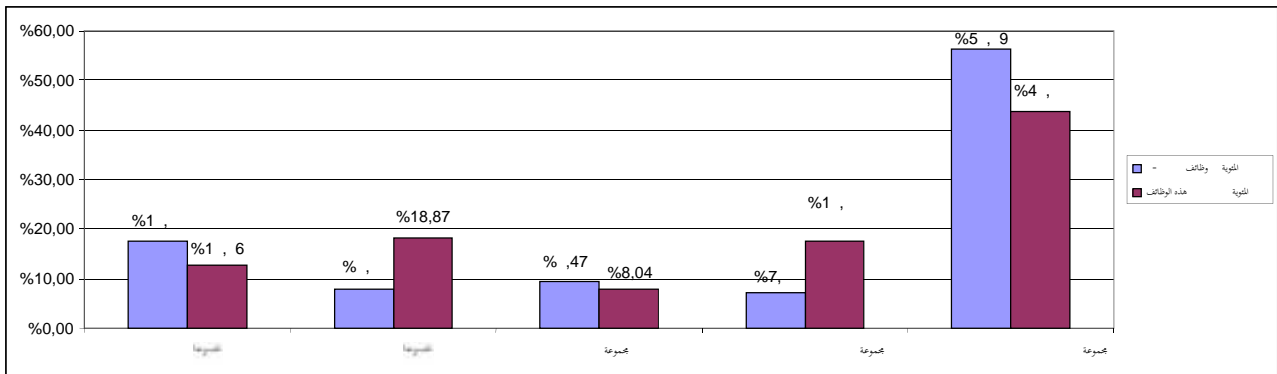
الشكل البياني ٣: توزع الموظفين من الفئة ف-٤ مبيّنًا بالنسبة المئوية



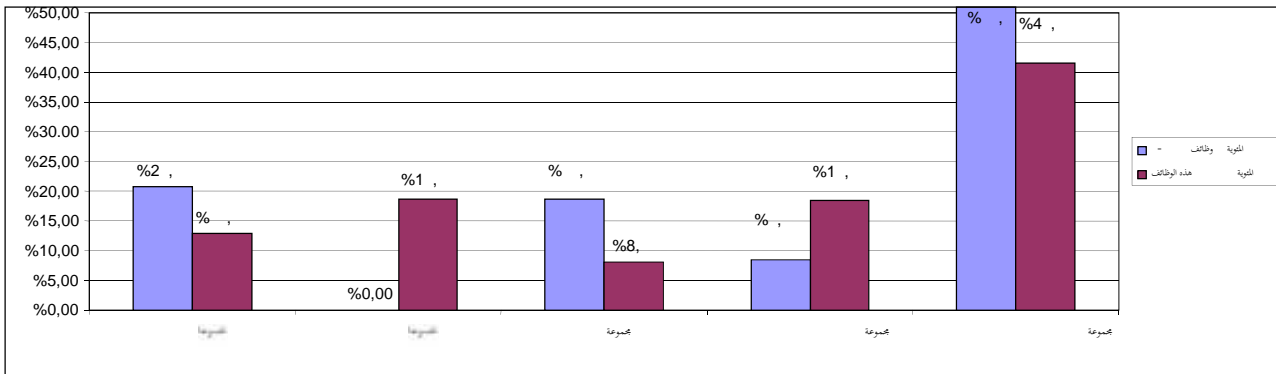
الشكل البياني ٤: توزيع الموظفين من الفئة ف-٣ مبيّنًا بالنسبة المئوية



الشكل البياني ٥: توزيع الموظفين من الفئة ف-٢ مبيّنًا بالنسبة المئوية



الشكل البياني ٦: توزيع الموظفين من الفئة ف-١ مبيّنًا بالنسبة المئوية



الجدول ٤ : توزُّع الموظفين من الفئة الفنية بحسب الجنس :

مارس/آذار

الهيئة القضائية

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع

مكتب المدعي العام

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع

قلم المحكمة

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع

أمانة جمعية الدول الأطراف

الرتبة	الإناث	المجموع

أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع

مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع

المجموع العام

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
	١٧٨	١٨٢	٣٦٠

* من فيهم الموظفون المنتخَبون وموظفو اللغات

الجدول ٥ : أعداد الموظفين، الفعلية

في آذار/مارس كانت أعداد موظفي المحكمة كما يلي:

أعداد الموظفين	
الوظائف	
الوظائف المقرّ شغلها في إطار المساعدة المؤقتة	
الزائرون من الفئة الفنية	
الخبراء الاستشاريون	
/	
المجموع	٩٩٢

الجدول ٦ : أعداد الموظفين، التقديرية

ستناد إلى ميزانية عام ، وإلى التقدير الحالي في آذار/مارس ، وإلى متوسطات أعداد المتدربين داخلياً والزائرين من الفئة الفنية والخبراء الاستشاريين التي سُجّلت في السنوات السابقة، يُتوقع أن تكون أعداد الموظفين بحلول نهاية عام :

أعداد الموظفين	
الوظائف	
الوظائف شغلها في إطار المساعدة المؤقتة	
الزائرون من الفئة الفنية	
الخبراء الاستشاريون	
/	
المجموع	١١٠٢

لم يؤخذ بعين الاعتبار في التوقع.

الجدول ٧: الوظائف الشاغرة – الوظائف الثابتة

إلى في آذار/مارس

الملاحظات	الوظائف	تسمية الوظيفة	رتبة الوظيفة	البرنامج الفرعي	البرنامج	البرنامج الرئيسي
وظيفة شغرت بسبب استقالة.		موظف شؤون قانونية	-		هيئة الرئاسة	البرنامج الرئيسي
وظيفة		مساعد باحث	خ ع -			
وظيفة يجب شغلها في	() *		خ ع -			البرنامج الرئيسي الثاني
وظيفة يجب شغلها في عام		محقق (القضايا المالية والاتجار في السلاح)	-	فرق التحقيق		
وظيفة شغرت بسبب استقالة.		محلل مالي	-			
وظيفة يُزَمَع نقلها.		الموظفين	خ ع -			البرنامج الرئيسي الثالث
وظيفة شغرت بسبب استقالة.						
وظيفة شغرت بسبب انتقال داخلي.		موظف قانوني مساعد	-			
وظيفة شغرت بسبب انتقال داخلي.			-			
وظيفة حمدت في		()	خ ع -			
وظيفة حمدت في		(جمهورية إفريقيا)	خ ع -			
وظيفة شغرت بسبب انتقال داخلي.		مختص في مراقبة صناديق	-	قسم دعم محامي الدفاع		
وظيفة شغرت بسبب انتقال		محلل أنظمة	-			
وظيفة مجمدة حتى إشعار آخر.		مساعد رئيسي معني	خ ع -			
وظيفة يُزَمَع نقلها إلى		مساعد ميداني معني	خ ع -			
وظيفة يجب شغلها في عام		(حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى)				
وظيفة يُزَمَع نقلها إلى كينيا.		مساعد ميداني معني بـ	خ ع -			
وظيفة يجب شغلها في عام		المعلومات السرية (حاليا في جمهورية أفريقيا الوسطى)				
وظيفة يجب شغلها في عام		مساعد ميداني معني	خ ع -			
		(حاليا في جمهورية)				
وظيفة يُزَمَع نقلها إلى أوغندا ويعاد تصنيفها إلى مساعد دعم ميداني.		مساعد ميداني معني	-			
وظيفة يجب شغلها في عام		(جمهورية)				
وظيفة يُزَمَع نقلها إلى		عون ميداني معني بالشهود	-			
وظيفة شغرت بسبب استقالة.		مساعد معني بالتوعية الميدانية (في جمهورية أفريقيا الوسطى)	خ ع -			
وظيفة يتوقف أمرها على ترشيح العمل. وظيفة يُزَمَع نقلها إلى كينيا في عام		مساعد إداري ميداني	خ ع -			
وظيفة يجب تصنيفها وإعلانها.		مساعد خاص للمدير	-	أمانة جمعية الدول	أمانة جمعية	البرنامج الرئيسي
وظيفة			خ ع -			
		المجموع العام	٢٤ (١)			

ملاحظة: في آذار/مارس كان ثمة وظيفة يجري التوظيف لشغلها/تم توظيف من يشغلها (وظيفة) أو مع () وثمة وظيفة ؛ مساعد في إطار البرنامج الرئيسي الثاني لا يجري حاليا توظيف من يشغلها.

ثمة وظيفة واحدة (لمسؤول في مجلس الموظفين)، تُسد بالاعتمادات المخصصة لها تكاليف التمثيل في مجلس الموظفين، لم تعد ترد على أنها وظيفة شاغرة.

الجدول ٨: التجهيز بالموظفين: الوظائف المقررة مقابل الوظائف الشاغرة (عدا المسؤولين المنتخبين)

الحال في آذار/مارس

البرنامج الرئيسي	الوظائف المقررة		الوظائف المشغولة		الوظائف التي تم توظيف من يشغلها		الوظائف التي لا يجري عندها توظيف من يشغلها		الوظائف الشاغرة		معدل شغور الوظائف الثابتة (%)
	المقررة	المشغولة	يشغلها	يشغلها ^٢	توظيف من يشغلها	غير المعن عنها	الوظائف الشاغرة	الوظائف الشاغرة	الوظائف الشاغرة		
الهيئة القضائية	[]	[]	[]	[]	[]	[]	[]	[]	[]	[]	[]
البرنامج الرئيسي الأول											
مكتب المدعي العام											
البرنامج الرئيسي الثاني											
قلم المحكمة											
البرنامج الرئيسي الثالث											
أمانة جمعية الدول الأطراف											
البرنامج الرئيسي الرابع											
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا											
البرنامج الرئيسي السادس											
مكتب مدير مشروع المباني الدائمة											
البرنامج الرئيسي السابع-											
آلية المراقبة المستقلة											
البرنامج -											
المجموع للمحكمة	٧٦١	٠	٣	٤٣	٣	٢٥	٣	٣	٣	٣	٩٠,٧%

٧١	الوظائف المستهدفة توظيف من يشغلها
٤٣	الوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها
٦٠,٦%	النسبة المئوية للوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها إلى الوظائف المستهدفة توظيف من يشغلها

"الوظائف التي تم توظيف من يشغلها" هي الوظائف قبل المرشح المنتقى لشغلها عرض توظيفه. وذلك يعني أن عملية التوظيف قد أُجريت وأن الوظيفة محجوزة حتى قدوم شاغلها. ثمة في البرنامج الثالث وظيفة شاغرة بالمعنى لها ممثل في مجلس الموظفين.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

	CBF/20/1
القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	CBF/20/1/Add.1/Rev.2
تقرير المحكمة عن المشتريات	CBF/20/3
ات صندوق الطوارئ في	CBF/20/4
تقرير المحكمة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	CBF/20/7
	CBF/20/10
الصندوق الاستئماني للضحايا عن إدارة مخاطر معدلات	CBF/20/12
تقرير عن التقدم المحرز في برنامج الانتقال إلى المباني الجديدة	CBF/20/13
	CBF/20/14
	CBF/20/18
تقرير عن أداء المحكمة الجنائية الدولية على صعيد برامجها إلى غاية آذار/	CBF/20/19
	CBF/20/20
وتقديره	ICC-ASP/12/2
وثيقة قلم المحكمة الموحدة للسياسة العامة بشأن نظام المحكمة في المساعدة القانونية	ICC-ASP/12/3
تقرير المحكمة عن الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية	ICC-ASP/12/4
	ICC-ASP/12/6
تقرير المحكمة عن صندوق رأسمالها العامل	ICC-ASP/12/7
تقرير المحكمة عن سياسات مكافحة الغش و الإبلاغ عن المخالفات	ICC-ASP/12/8
وأدائها على صعيدها برامجها في	ICC-ASP/12/9
التقرير الثامن عن حال التقدم الذي أحرزته المحكمة في تدابير النجاعة	ICC-ASP/12/16
	ICC-ASP/12/17
	ICC-ASP/12/18
	ICC-ASP/12/19
	ICC-ASP/12/21
ورقة مفاهيمية عن تمويل المحكمة للمشاريع متعددة السنوات	ICC-ASP/12/22

المرفق الرابع

تقرير المحكمة عن إشعارات صندوق الطوارئ في ٢٠١٣^(١)

أولا - تمديد عهدي قاضيين ودعم الموظفين ومساعدة قانونية إضافية للدفاع في قضية السيد جرمان كانتغا والسيد ماتيو نغودجولو في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ثانيا - تواصل الإجراءات التمهيدية في قضية السيد لوران غباغبو في حالة كوت ديفوار بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ألف - مقدمة

- أيدت جمعة الدول الأطراف ("الجمعية") في قرارها ICC-ASP/11/Res.1 ("اللجنة") التي تقضي ؛ كمة الجنائية الدولية ("المحكمة") أن ترسل في أجل بالوصول إلى صندوق الطوارئ تقريرا مكتوبا إلى اللجنة عبر رئيسها مع تقديم تحيين عن استخدام الموارد المطلوبة في الإ ().

- التالين إلى اللجنة:

() مؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ، ولاية قاضيين ودعم الموظفين ومساعدة قانونية إضافية للدفاع في قضية السيد جيرمان كاتانغا والسيد ماتيو نغودجولو شوي في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية (/) . () وإشعار مؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ، يورو يتعلق بالحاجة إلى التكفل باستمرار الإجراءات التمهيدية في قضية السيد لوران غباغبو في حالة كوت ديفوار. (إشعار غباغبو).

باء - أداء الميزانية في الطلب على صندوق الطوارئ

- ن يتعلقان بصندوق الطوارئ حيز التنفيذ يوم كانون الثاني/يناير . داء الميزانية لكل طلب على صندوق الطوارئ إلى غاية شباط/فبراير، في غضون شعارات التي وصلت .

(١) CBF/20/14.

(١) الوثائق الرسمية بجمعة الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهاي، ٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول الثالث استنادا إلى المالي والقواعد المالية، يمكن للمسجل، بعد أسبوعين من إخطار رئيس اللجنة، الدخول في الالتزامات ذات الصلة. ومن ثم فقد جعل انتها انطلاق فترة تقديم التقرير.

١. إشعار كاتانغا/نغودجولو

- الأول أدناه يقدم الإنفاق الفعلي إلى غاية شباط/فبراير فيما يتعلق بالطلب على الصندوق الطوارئ المتعلق بتمديد ولايتي دعم محدود للموظفين ومتطلبات إضافية للمساعدة القانونية لفرق الدفاع في قضية السيد جيرمان كاتانغا والسيد ماتيو نغودجولو شوي في حالة جم .
نفاق الفعلي الـي تم تكبده إلى غـ شباط/فبراير هو ,
يوورو الذي تم إشعار طلبه أو معدل تنفيذ , بالمئة.
لم يتم تلقي الفواتير في كانون الأ / ناير وشباط/فبراير.

الجدول ١: أداء الميزانية في الطلب على صندوق الطوارئ من أجل تمديد ولايتي قاضيين ودعم الموظفين والمساعدة القانونية الإضافية في قضية السيد جيرمان كاتانغا والسيد ماتيو نغودجولو شوي في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير حسب بند الإنفاق (ملايين اليورو).

بند الإنفاق	الطلب على صندوق الطوارئ [١]	الإنفاق الفعلي* [٢]	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية) [٣] = [٢]/[١]
تكاليف الموظفين			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأحدث:	٣١,١	١٣,١	٤٢,١
محام			
محام			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	١١١,٨		
تكاليف عمل أخرى مختلفة			
المجموع الفرعي لتفقات العمل العامة			
التجهيزات بما في ذلك الأثاث			
المجموع	٣١١,١	٧٤,٤	٢٣,٩

* الأرقام قابلة للتغير.

٢. إشعار غباغبو

الجدول الثاني أدناه يبين الإنفاق الفعلي إلى غاية شباط/فبراير فيما يتعلق بالطلب على صندوق الطوارئ لموظفين
قانونية لفرق
التمهيدية في قضية السيد لوران غباغبو في حالة كوت ديفوار. وتم تكبد مبلغ ,

و الذي تم إشعار الط ، يساوي معدل تنفيذ قدره ، في المئة. مد انضم الموظفون إلى الدوائر منذ بداية كانون الثاني/يناير. وتم الالتزام بدفع نفقات المساعدة القانونية لفرق الدفاع والضحايا للأشهر الستة الأولى.

الجدول ٢: أداء الميزانية للطلب على صندوق الطوارئ للاستمرار في الإجراءات التمهيدية في قضية السيد لوران غباغبو في حالة كوت ديفوار إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير حسب بند الإنفاق (ملايين اليورو).

طبيعة الإنفاق	الطلب على صندوق الطوارئ [١]	الإنفاق الفعلي* [٢]	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية) [٣] = [٢]/[١]
تكاليف الموظفين			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٠٨,٧	٢١,٣	١٩,٦
مجاد			
مهامي			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	٤٠٠,٤	٢٢٧,٢	٥٦,٧
تكاليف عمل أخرى مختلفة			
المجموع الفرعي لنفقات العمل عامة			
التجهيزات بما في ذلك الأثاث			
المجموع	٥٠٩,١	٢٤٨,٤	٤٨,٨

* الأرقام قابلة للتغير.

٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

المحتويات

الصفحة

.....	-
.....	-
.....	-
.....	- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها
.....	-
.....	- حالة الاشتراكات
.....	- الدول التي عليها متأخرات
.....	- صندوق رأس المال المتداول
.....	- صندوق الطوارئ
.....	- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
.....	-
.....	- مشروع التمويل المتعدد السنوات (البرنامج الانتقالي)
.....	- بيانات الأداء المالي حتى / (الربع الثاني)
.....	- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام
.....	() الميزانية البرنامجية المقترحة لعام
.....	() الافتراضات والأنشطة لعام
.....	(ج) العرض والتحليل الكلي
.....	(د) البرامج الرئيسية
.....	' - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
.....	' - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي
.....	' - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
.....	' - لبرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
.....	' - البرنامج الرئيسي السابع: آلية الرقابة المستقلة
.....	-
.....	- الهيكل التنظيمي للمحكمة
.....	- المشتريات
.....	-
.....	- برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين

الصفحة

-
-
-
- (أ) البيانات المالية للمحكمة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
- الديون المستحقة
- (ب) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
- (ج) تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ولجنة مراجعة الحسابات
-
- مباني المحكمة
-
-
-
-
- استعراض تكاليف "المجموعة الثانية"
- تنظيم المؤتمرات
- الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية
- عقد إيجار المباني المؤقتة
- الصندوق الاستئماني للضحايا
-
- زاي-
-
- الوثائق المقدمة إلى لجنة الميزانية والمالية
- التي ستعقدتها
- :
- المرفق الثاني: حالة الاشتراكات في أيلول/سبتمبر
- المرفق الثالث: قائمة لتطورات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام
- : اللجوء إلى صندوق الطوارئ
- المرفق الخامس: الآثار المترتبة على الميزانية من جراء تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية

أولا- مقدمة

- المبدأ العام المتمثل في سلامة الميزانية.
- وأشارت اللجنة إلى أن فيما يخص ميزانية عام الحادية عشرة على اعتمادات بلغ مجموعها مليون يورو لتحديد موارد صندوق الطوارئ.⁽¹⁾
- لاحظت اللجنة أنها بحلول آب/أغسطس () بالرجوع إلى صندوق الطوارئ لأجل مبالغ مجموعها
- اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام تمثل زيادة قدرها (في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام .
- وبعد استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام والمبررات المقدمة، خلصت اللجنة إلى أنه يمكن يبلغ مجموعها . وإذا تمت الموافقة على ذلك، فستبلغ البرنامجية المقترحة المعدلة لعام
- وترد في المرفق الخامس الآثار المترتبة على الميزانية من جراء تنفيذ توصيات

ألف- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

- عقدت اللجنة دورتها وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية في الجلسة العامة الثامنة، في تشرين الثاني/نوفمبر ، خلال دورتها الحادية عشرة، المعقودة في الفترة من إلى تشرين الثاني/نوفمبر ، وكذلك قرار اللجنة بشأن مواعيدها، والذي اتخذته اللجنة في / . وعقدت الدورة، التي ضمت جلسة، في الفترة من إلى / تمير . رئيس المحكمة، القاضي سانغ هيون سونغ، كلمات ترحيبية ألقاها في افتتاح الدورة. وأدلى رئيس -هيون سونغ، بكلمة ترحيبية في الجلسة الافتتاحية.
- ()
- ت أمانة جمعية الدول الأطراف () الخدمات الفنية للجنة، وتولى الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، مهام أمين اللجنة.
- للجنة الأعضاء التالية أسماؤهم:

() ()
() ()

(1) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- تشرين الثاني/نوفمبر (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/11/Res.1

- (كارولينا ماريا فرنانديز أوباسو (المكسيك)
 ()
 (فوزي غرايبة (الأردن)
 (صمويل إيتام (سيراليون)
 (جوهاني لميك (إستونيا)
 ()
 (جيرد ساوب (ألمانيا)
 (أوغو سيسسي (إيطاليا)
 ()
 (ماساتوشي سوغورا (اليابان)

- في جلستها الأولى، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال التالي (CBF/21/1):

- (
 (
 :
 (أ) الدول التي عليها متأخرات
 () صندوق رأس المال المتداول
 (ج) صندوق الطوارئ
 (د) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
 ()
 (و) مشروع التمويل المتعدد السنوات (البرنامج الانتقالي)
 (ز) بيانات الأداء المالي اعتباراً من /
 (ح) النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام
 :
 (أ) الهيكل التنظيمي
 (ب) المشتريات
 (ج) التعليمات الإدارية بشأن استثمار الأموال السائلة
 (د) برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين
 (هـ) سن التقاعد
 :
 ()
 ،
 المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة من
 الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
 ،
 البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من
 الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
 ،
 ()

(

(مبابي المحكمة:

(أ) البرنامج الانتقالي

(ب) التكلفة الإجمالية للملكية

(ج) استعراض تكاليف المجموعة الثانية

(د) عقد إيجار المبابي المؤقتة

(الصندوق الاستثماري للضحايا:

()

(:

()

()

(ج) الاجتماعات المقبلة التي ستعقدتها اللجنة

- جهت الدعوة إلى البرامج الرئيسية التالية بالمحكمة للمشاركة في اجتماعات اللجنة لتقديم التقارير: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعية العامة، وقلم المحكمة، والصندوق الاستثماري للضحايا. وعلاوة على ذلك، ألقى عروضاً أمام اللجنة كل من ميسر الميزانية، السفير فيرنر درومل (النمسا)، وميسر المساعدة القانونية، سفير جيولا سومغي (المجر) من فريق مكتب الجمعية العامل في لاهاي، ورئيس لجنة الرقابة على المبابي " " ليلي. وأعربت اللجنة عن استحسانها للعروض.

باء- مشاركة المراقبين

- قررت اللجنة قبول طلب التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء عرض أمام اللجنة. وأعربت اللجنة عن استحسانها لذلك العرض.

ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الحادية والعشرين

ألف- المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية

١- حالة الاشتراكات

- استعرضت اللجنة حالة الاشتراكات في أيلول/سبتمبر (المرفق الثاني)، وأحاطت

في إطار الميزانية العادية، وأن

موارد صندوق الطوارئ عملاً بأحكام الباب ١١ من القرار ICC-ASP/11/Res.1. وفي التاريخ نفسه، كانت الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة تبلغ يورو، وكانت الاشتراكات غير المسددة لعام يورو، وكانت الاشتراكات غير المسددة لتجديد موارد صندوق الطوارئ تبلغ يورو، ليصبح مجموع الاشتراكات غير المسددة هو .

- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة مع التقدير أن في أيلول/سبتمبر ، كان قد تم

في المائة من الاشتراكات المستحقة في عام ، مع الإشارة إلى أن في نفس ا

، لم يكن قد سُدد إلا ، في المائة، وإلى أن دولة فقط هي التي كانت قد

شترآكاتنا بالكامل. وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على بذل قصارى الجهود لضمان أن

لي

٢- الدول التي عليها متأخرات

- من نظام روما الأساسي، "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن عدد اشتراكاتها حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".
- وأقرت اللجنة بأن في أيلول/سبتمبر يساوي سنتين كاملتين من الاشتراكات أو يزيد عن ذلك، وهي بالتالي غير مؤهلة للتصويت. ولاحظت اللجنة أن الأمانة العامة أبلغت الدول الأطراف التي عليها متأخرات في / الأدينى اللآزم دفعه لتجنب تطبيق الفقرة الإعفاء من فقدان حقوق التصويت. وطلبت اللجنة من الأمانة إخطار الدول الأطراف التي عليها مرة أخرى. وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي على حساباتها مع المحكمة في أقرب وقت ممكن.

٣- صندوق رأس المال المتداول

- أنشئ صندوق رأس المال المتداول عملا بالمادة - من النظام المالي للمحكمة من أجل ضمان الكافي للمحكمة لمواجهة مشاكل السيولة على المدى القصير ريثما ترد الاشتراكات . ، تم تحديد رصيد صندوق رأس المال المتداول في ،
- وفي تقريرها إلى اللجنة، المحكمة الانتباه مرة أخرى إلى أن هذا المبلغ قد لا يكون كافيا لتغطية عملياتها اليومية^(١) إذا تكرر الوضع الذي شهدته عام وحدث تأخير كبير في تحصيل الاشتراكات.^(٢)
- وفحصت اللجنة الأرصدة النقدية الشهرية على مدى الفترة من إلى المحكمة أقرت بأن اختلافات الرصيد النقدي تعزى بشكل رئيسي إلى الاشتراكات الواردة، لأن غالبية (حيث ب الشهرية)، وبالتالي ليس لها تأثير لا يمكن
- استنادا إلى المعلومات المعروضة عليها حاليا، لم تنظر المحكمة أبدا إلى اللجوء إلى صندوق رأس المال المتداول. ورأت اللجنة أن المحكمة تتوفر على الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها من رت اللجنة أيضا بتوصيتها السابقة بأن تنظر المحكمة، كلما دخلت في علاقة تعاقدية، في لى وقت لاحق في السنة المالية، من أجل خفض مخاطر السيولة خلال الأشهر الأولى من السنة.^(٣)
- الجمعية صندوق رأس المال المتداول في مستواه الحالي.

(١) حسب ما أدلت به المحكمة، تبلغ نفقاتها التشغيلية ما يقرب من ملايين يورو في الشهر. انظر CBF/21/6.

(٢) حسب ما أدلت به المحكمة، كان التأخر في تلقي المساهمات المتعلقة بميزانيتها لعام ، لا سيما إحدى أكبر المساهمات، يعني أن المحكمة تلقت بحلول نهاية عام في المائة من المساهمات فقط، مما أدى إلى تأجيل تسديد أكبر الفواتير إلى حين تلقي المساهمات المتأخرة. انظر CBF/21/6.

(٣) ICC-ASP/12/5/Rev.1

٤- صندوق الطوارئ

- في كانون الثاني/يناير ، بلغ الرصيد الافتتاحي لصندوق الطوارئ ،
ICC-ASP/11/Res.1 ، تم تجديد موارد الصندوق بمبلغ
- ، نهاية شهر آب/أغسطس قدمت المحكمة سبعة إخطارات باللجوء إلى صندوق الطوارئ لتغطية النفقات في حالات متنوعة، كما هو مبين في المرفق الرابع، بمبلغ إجمالي منقح قدره
- وتبين من خلال إلقاء نظرة عامة على الطلبات المقدمة في عام مليون يورو الذي طُلب، لم يُنفق إلا ، في المائة، في أيلول/سبتمبر ()
- وكان معدل الإنفاق لمطلب الثالث المتعلق بفتح ملف الحالة في مالي أقل من ذلك، إذ لم يتجاوز ، في المائة () حتى أيلول/سبتمبر الرغم من هذا قد يفسر بالتغييرات التي أدخلت على الجدول الذي قرره المحكمة في البداية. ()
- وأوصت اللجنة بأن تقدم إليها المحكمة في كل دورة من دورات اللجنة جدولاً تقسم فيه الأموال نفقات نفاق. () تبعث لها المحكمة بشكل منهجي تقريراً نهاية مهلة ()

- وشددت اللجنة مرة أخرى على أنه يجب النظر في استخدام صندوق الطوارئ فقط عندما لا يكون من الممكن التنبؤ بالحدث الذي أدى إلى تقديم الطلب عند وضع الميزانية تشمل هذه الأحداث فتح ملف حالة جديدة أو وقوع تطورات غير متوقعة في حالة جارية. وحثت اللجنة المحكمة على التحلي بالانضباط الصارم جداً بشأن الميزانية عند صياغة الطلبات. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المحكمة على بذل كل جهد ممكن لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في الميزانية

٥- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- إت الجمعية في دورتها السابعة أن تسعى المحكمة إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة من إلى (١)
- وكان إجمالي المبلغ المعتمد لهذا المشروع المتعدد السنوات هو . وتم توزيع التمويل العام للمشروع خلال مدته على أساس سنوي، بناءً على الأنشطة المخطط لها في السنوات المعنية.

() يورو للبرنامج الرئيسي الأول، و يورو للبرنامج الرئيسي الثاني، و يورو للبرنامج الرئيسي الثالث.
()
() تكاليف القضاة، ونفقات الموظفين، والمساعدة المؤقتة (لعقد اجتماعات أو لمتطلبات أخرى)، والسفر، ومحامي الدفاع أو الضحايا، وتكاليف تشغيلية أخرى، ولوازم، ومواد.
() الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... (ICC-ASP/11/20)
() ائق الرسمية... الدورة السابعة... (ICC-ASP/7/20)

- وأبلغت اللجنة بأن النفقات التراكمية المتوقعة للفترة من إلى يورو، وأن المحكمة ستكون في وضع يمكنها من بدء العمل بكل جوانب المعايير المحاسبية الدولية في كانون الثاني/يناير . ورحبت اللجنة بالاستنتاج الذي مفاده أن المشروع سيتم الانتهاء منه بالتالي في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

- في دورتها العشرين، أبلغت اللجنة قترح المحكمة إعادة تخصيص الموارد المعتمدة بنود الإنفاق نظرا للتعديلات التي أجريت توقيت أنشطة التدريب. وقد تم تعديل توقيت أنشطة التدريب لإجرائها في وقت أقرب إلى تاريخ التنفيذ الفعلي للمعايير المحاسبية الدولية، وكذلك فترة ما بعد التنفيذ، لأن ذلك نه من أفضل الممارسات من قبل منفذي المعايير . يعني .
في المائة من الاعتماد المخصص مما سيؤدي إلى فائض إجمالي يقدر بحوالي يورو في نهاية عام

- وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ، طلبت المحكمة مبلغا مجموعه يورو للأنشطة المرتبطة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. ولاحظت اللجنة أن فائض عام سيُلمز لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ما هو مقرر، وبالتالي ينبغي أن يبقى متاحا لتمويل هذه الأنشطة في عام . ونتيجة لذلك، فإن مجموع مبلغ المطلوب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في الميزانية المقترحة لعام سيقابله، في الواقع، بمعنى اج مبلغ حوالي يورو فقط في الاشتراكات المقررة للدول الأطراف في عام

- وافقت الجمعية في دورتها الحادية عشرة على التي أدخلت على النظام المالي من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وطلبت من المحكمة أن تقدم عن طريق أخرى قد يلزم إجراؤها النظام المالي والقواعد المالية. ()

- أن إلى حد الآن، لم يتم تحديد أي تعديلات أخرى لإدخالها على النظام المالي والقواعد المالية لأجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. غير أن المحكمة اتفقت مع المراجعين الخارجيين للحسابات على إجراء مراجعة محددة الغرض للبيانات المالية لعام ، بعد إعادة صياغتها للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك في إطار تكليف منفصل سيشمل أيضا دراسة تعديلات النظام المالي والقواعد المالية. وأوصت اللجنة بأن تقدم لها المحكمة تقريرا في دورتها إضافية على النظام المالي والقواعد المالية إن تم تحديدها. وطلبت اللجنة أيضا أن يتم إبلاغها في دورتها بالتنفيذ الفعلي للمعايير المحاسبية الدولية استنادا إلى الجدول الزمني للمشروع، إلى جانب استهلاك الميزانية.

٦- مشروع المحاسبة التحليلية

اللجنة بأن المشروع لا يزال في حدود جدول الزمني الأصلي، مما سيسمح بتقديم بيانات مالية تحليلية عن بحلول نهاية عام

() فإنها ستصبح من أهم المدخلات في البرنامجية المقترحة سنة. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم نتائج مشروع المحاسبة التحليلية وطريق المضي بها قدما في الدورة

٧- استبدال استثمار رأس المال

- نظرت اللجنة في "تقرير المحكمة عن تقييم واستعراض استبدال الأصول وسياسات الشطب". وأشارت المحكمة في تقريرها أن في نظر الخبراء الاستشاريين الخارجيين، تتماشى السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأصول المعمول بها في المحكمة مع الممارسات المقبولة في كل من القطاعين الخاص والعام. وضحت المحكمة أنها تجرى استعراضا واسع النطاق لوثائقها واتصالاتها بشأن إدارة الأصول، استجابة ز، واستعدادا لتنفيذ المعايير المحاسبية وأشارت المحكمة أيضا أنها تفكر في القيام بعملية تحليل التكاليف والمنافع فيما يتعلق ببعض التدابير التي اقترحتها برايس ووترهاوس كوبرز، حيث أن بعض التدابير المقترحة سيحتاج إلى موارد إضافية ستلزم موازنتها بالمكاسب المحتملة في المستقبل.

- وأحاطت اللجنة علما بالتقرير وطلبت من المحكمة أن تقدم تقريرا في الدورة بشأن نتائج ذلك الاستعراض وعن أثر لمعايير المحاسبة الدولية.

٨- مشروع التمويل المتعدد السنوات (البرنامج الانتقالي)

- قدمت المحكمة تقريرا مستكملا عن تمويل المشاريع المتعددة السنوات. () بالتقرير وكررت موقفها القائل بأن هناك حاجة لوضع قواعد واضحة المعالم لإدارة المشاريع المتعددة

- وأقرت اللجنة أن مشروع المباني الدائمة والبرنامج الانتقالي معا يبدو أن لهما خصائص المشاريع النموذجية المتعددة السنوات. وبما أن الهدف المشترك للمشروعين هو تزويد المحكمة بمباني حسب طلبها ومخصصة لأغراضها، فإن توثيق الصلات بينهما يبدو أن له ما يبرره. ولذلك، رحبت اللجنة باقتراح وضع كل من مشروع البناء والمشروع الانتقالي تحت كتب مدير المشروع وتمويل العنصرين في إطار غلاف مالي إجمالي.

() .CBF/21/9

() .CBF/21/17

- ولاحظت اللجنة أن مشروع المباني الجديدة ليس أول مشروع متعدد السنوات، إذ عُرض مشروع المعايير المحاسبية الدولية أيضا على ذلك النحو. وبناء على هذه التجربة، كان من رأي اللجنة أن هناك عدة عناصر هامة ينبغي توفيرها لإدارة مثل هذه المشاريع بما يتماشى مع النظام المالي والقواعد المالية من المحكمة النظر في العناصر في تقرير تقدمه إلى اللجنة في دورتها

:

() اللازمة

() استهلاك

(ج) ترتيبات وضع الميزانية التي من شأنها أن:

' ، زحيل الأموال غير المنفقة من سنة لأخرى بدلا من إرجاع رصيد نهاية السنة إلى الدول الأطراف؛

' ، تمكّن "اقتراض" أموال تعادل إجمالي ميزانية المشروع مقدما، إذا دعت الضرورة إلى إنجاز بعض الأعمال في وقت سابق لما كان متوقعا، وإذا أمكن تحقيق وفورات في أجزاء أخرى من الميزانية العادية للمحكمة.

- وأوصت اللجنة بأن يتم الإبلاغ عن حسابات تمويل المشاريع المتعددة السنوات بشكل منفصل عن غيرها، بحيث يتم تسجيل مصادر الإيرادات والنفقات السنوية إجراء التعديلات اللازمة ()

لمسنة التي تتعلق بها الإيرادات والنفقات.

٩- بيانات الأداء المالي في حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ (الربع الثاني)

- كان معروضا على اللجنة تقرير أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى () في المائة، أي ، مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها ، في المائة مقارنة مع معدل التنفيذ في العام الماضي، الذي بلغ ، في المائة في / . في المائة، أي ، يورو في نهاية السنة من الميزانية المعتمدة

- وفيما يتعلق بالإنفاق المتوقع لنهاية لكل بند من بنود الإنفاق، قدرت المحكمة في المائة لتكاليف الموظفين والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين على التوالي. التنفيذ للوظائف الثابتة كان ، في المائة في / ، تم شغل وظيفة ، في المائة في / .

والخدمات اللازمة التي تقابلها، وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعية العامة ، والالتزامات المستقبلية وتكاليف النظام الموحد للأمم المتحدة.

(ب) الافتراضات والأنشطة لعام ٢٠١٤

- للجنة أيضا "تقرير المحكمة عن القرارات القضائية التي تترتب عنها آثار مالية كبيرة في عام () " ()

- من المتوقع أن تزيد الأنشطة القضائية التي تضطلع بها المحكمة (و) وأنشطة التحقيق في عام . مكتب المدعية العامة أن يجري تحقيقات في ثماني حالات في () خصصت لها اعتمادات في الميزانية العادية لعام () ، أي خمسة تحقيقات كاملة (سبعة في عام () مجمداً) تحقيقات متبقية في عام () . النظر تمهيداً في ثماني حالات (نفس العدد في عام () .

- واعتبرت الرئاسة أن من المحتمل أن تكون خمس قضايا قيد نظر المحكمة، يتلوها والتعويضات في قضيتين في حالة علاوة على ذلك، ستقدم الطعون النهائية، بما فيها الطعون تكون قضيتان على الأقل في . تتالية، ولكن قد تكون هناك حاجة إلى اللجوء إلى جدول جلسات استماع متزامنة لها آثار أخرى على الميزانية، وهو ما لم تخصص له اعتمادات في الوقت الراهن.

(ج) العرض والتحليل الكلي

- لاحظت اللجنة التحسن العام في التفسيرات المقدمة لدعم الميزانية المقترحة. ومع ذلك، أشارت أيضا إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بعرض الميزانية وتحليلها الكلي.

- وأبلغت اللجنة بأن مشروع الميزانية يستند إلى افتراضات نهاية حزيران/يونيه ، التي من المرجح بحلول نهاية إن لم يكن قبل ذلك، مما يتسبب في معظم الحالات في إخطارات صندوق الطوارئ.

- بالتطورات المحتملة التي لها أثر على الميزانية لإحاطة اللجنة والجمعية علما بما. وقدمت المحكمة القائمة المذكورة (المرفق الثالث)، وقسمت التطورات المحتملة إلى ثلاث فئات على احتمالها النسبي . للجنة بتلك المعلومات، ورأت أنه يجب في المستقبل أن تكون من مرفقات طلب الميزانية، وأن تُستكمل .

(د) البرامج الرئيسية

'١' البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

- لاحظت اللجنة أن على الرغم من الأنشطة القضائية الواسعة النطاق في عام الإجمالية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول في عام بما قدره
- ولاحظت اللجنة أن هناك سببان لانخفاض الهام في الموارد اللازمة لرواتب القضاة. فأولا، سيعمل وثانيا، يرتبط الانخفاض بنظام المعاشات التقاعدية للقضاة .
- (:)
(
ظلوا في المحكمة مدة تفوق
'، لأنها لم تكن ملزمة بدفع معاشاتهم التقاعدية في الوقت المتوقع سابقا. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام قدره
. ومع ذلك، أبلغت اللجنة أيضا أن التنبؤ بالوقت الذي سيتم فيه استدعاء آخر قاضيين منتخبين للخدمة بدوام كامل، وهو ما من شأنه أن يسفر عن الحاجة إلى موارد إضافية.
- ولاحظت اللجنة أن الميزانية المقترحة لمرتبات واستحقاقات القضاة تشمل مستحقاتهم من الإجازات السنوية والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، التي تبلغ والاستحقاقات تخضع لقواعد مختلفة وافقت عليها الجمعية في دورتها الثالثة، ()
الموارد المطلوبة لهذا الغرض، وطلبت من المحكمة أن تقدم إلى اللجنة، في دورتها الثانية معلومات شاملة عن منهجية حساب مستحقات الإجازات السنوية والإعادة إلى الوطن وإعادة
- ونظرت اللجنة في طلب موارد المساعدة العامة المؤقتة للبرنامج الرئيسي الأول، وبعد النظر في مؤشرات عبء العمل وافتراضات التطورات القضائية، أوصت بعدم الموافقة وظيفة واحدة من فئة ف- لمدة ستة أشهر وأخرى من فئة ف- لنفس المدة. وفي هذا الصدد، ذكّر بتوصيتها في دورتها التاسعة عشرة ()
لمحكمة، قدر المستطاع، بمتطلبات عبء عمل الهيئة القضائية عن طريق إعادة توزيع الموارد المعتمدة على الشعب قبل اللجوء إلى صندوق الطوارئ.
- وأوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على تكاليف الضيافة في عام

() وفقا للمادتين () () من النظام الأساسي، يتم تمديد ولاية قاض واحد من أجل استكمال المحاكمة.
() الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة ... (ICC-ASP/3/25)
() الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... (ICC-ASP/11/20)
() الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... (ICC-ASP/3/Res.3)

٢٠- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعية العامة

- بلغت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام وهو ما يمثل زيادة بنسبة ، في المائة عن الميزانية المعتمدة عام .
- قضية في ثماني حالات مختلفة. ، يعتمد مكتب المدعية العامة التركيز بقدر أكبر على عدد محدود من القضايا، مع تخفيض عدد التحقيقات من سبعة إلى خمسة. والهدف هو حشد الموارد الكافية للقيام بالتحقيقات والإجراءات القانونية، بما في ذلك التحقيقات التي تجرى بموجب المادة (العدل)، مع تخصيص الحد الأدنى من الموارد اللازمة لمتابعة القضايا الأخرى في الوقت ذاته. ومن المتوخى أن يتم النظر تمهيدياً في ثمانية قضايا. وفيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في مجالات الاختصاص والتكامل والتعاون، أشارت المدعية العامة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد هذه الفحوص التمهيديّة الثمانية. وعلاوة على ذلك، أشارت المدعية العامة إلى أن الفحوص في صنع القرار، ويمكن أن يكون لها أثر وقائي فيما يتعلق

- دعماً لطلبها، ذكرت المدعية العامة أن من الآن فصاعداً، ستكون الجودة والكفاءة هما المفهومان الأساسيان في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة إلى . وسوف تكون هناك زيادة تدريجية في الموارد استناداً إلى تعديل نموذج التناوب، وعلى تخصيص قدر أكبر من الموارد للتحقيقات، وعلى توقعات الدوائر، وعلى تحسين إدارة المعلومات، وعلى الحاجة إلى الحفاظ على مستوى معين من التحقيق في القضايا غير النشطة. ويتوخى مكتب المدعية العامة زيادة سنوية على مراحل في الموارد، موزعة : في المائة في عام ، في المائة في عام ، في المائة في عام ، في المائة في عام . وسيواصل مكتب المدعية العامة السعي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة من ن مع قلم المحكمة. وسيسعى المكتب أيضاً إلى تحسين نوعية عمله في مختلف مراحل

- وأشارت اللجنة إلى التقرير المتعلق بمكتب المدعية العامة ، الذي أعدته شركة استشارية، والذي تضمن ثلاثة مجموعات من المقترحات هي: تعزيز الهيكل التنظيمي لمكتب المدعية العامة ورسمه البياني، وتحسين أداء الفرق المشتركة واللجنة التنفيذية، وأخيراً، زيادة الموارد من الموظفين.

- وأحاطت اللجنة علماً باتخاذ مكتب المدعية العامة استراتيجية جديدة في الادعاء. ولاحظت اللجنة أن هذه الاستراتيجية تمر بمراحلها التكوينية، وأوصت بأن يتخذ مكتب المدعية العامة تفاصيل استراتيجيته بشكل أكمل، بما في ذلك، على سبيل المثال، وصف الطريقة التي يمكن في عدد المحققين أن تعزز بها نوعية التحقيقات، وطلبت من المحكمة أن تقدم تقريراً بذلك إلى اللجنة في دورتها . مساعدة في وضع إسقاطات لها ما يبررها جيداً للتكاليف والنتائج المتوقعة من التعزيز المقترح للاستراتيجية على مدى عدة سنوات، وسيتمكن اللجنة من استعراض الأثر المحتمل للاستراتيجية على موارد المحكمة بشكل أفضل.

- هذه الاستراتيجية بنجاح سوف يتطلب أن يكون مصحوباً بخطة متطورة لإدارة التغيير، حيث من المتوقع أن يستلزم التحول من النهج السابق موارد إضافية كبيرة على مدى عدة

في قدرة مكتب المدعية العامة على النجاح في استيعاب أعدادا كبيرة من الموظفين الإضافيين في غضون مهلة قصيرة.

- وكشفت الدراسة المفصلة للميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني لعام كثير من الموارد من الموظفين في جميع مجالات نشاطه، وخاصة في شعبة التحقيقات.^() وعلى الرغم من الرغبة في الاستراتيجية التي قدمتها المدعية العامة، فضلا عن متطلبات القضايا الجديدة في مالي، رأيت اللجنة استراتيجية المقدمة لها لا تبرر بآدة بهذا الحجم في قدرات التحقيق. وبالمثل، لم تجد اللجنة أدلة تظهر أن وضع معايير جديدة ستبرر هذه الزيادة في الملاك الوظيفي. بالتالي جميع الوظائف ، وبالاقتصار على نصف العدد الإضافي المقترح، أي ما مجموعه وظيفة.

- وبما أن الصلة بين استراتيجية مكتب المدعية العامة والاحتياجات من الموارد خلصت اللجنة إلى أنه سيكون من الضروري إجراء تحليل اقتصادي كلي لطلب ميزانية مكتب

إلى أن متوسط

- أن يتكلف في عام

() الذي تكلف به في عام

جديدة. لاحظت اللجنة أن التوزيع الفعلي للموارد المتاحة بين مختلف القضايا سيكون من اختصاص سلطة التقديرية للمدعي العام، مع الأخذ في الاعتبار واجباتها بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك مسؤوليتها لها عن إدارة مكتبها بكفاءة. وفي نفس الوقت، نظرا لعدم وجود وثيقة تبين خطة استراتيجية للسنوات المقبلة، وبانتظار وضع معايير جديدة للتحقيق، اضطرت اللجنة أن على أساسها قياس طلب الموارد الإضافية في عام

- ولذلك قررت اللجنة أن تطبق متوسط

إلى أن الزيد في المائة^() في متوسط تكلفة هذه القضايا بين الميزانية

والميزانية البرنامجية المقترحة لعام لم تبرر بشكل تام، وبالتالي أوصت بأن

تخفض الميزانية المقترحة بمقدار

() مكافئا للدوام الكامل لما مجموعه أشهر. وأضافت طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ

فيما يتعلق بالتين يضاف مكافئا للدوام الكامل لما مجموعه أشهر. وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام

المدعي العام أنه، في سبع حالات، سيحتاج أيضا إلى إضافة مكافئا للدوام الكامل لما مجموعه شهرا.

() يمثل الزيادة في متوسط التكلفة لكل قضية، أي مليون يورو في عام مليون يورو في عام

لجدول ١: حساب تخفيض الميزانية الموصى بها

وصف البند	المبلغ بملايين اليورو	ملاحظة
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤	٣٥,٧٤	(٢٧,٩) مليون يورو* ١٨٨ حالة + ٧,٨٤ مليون يورو لبنود أخرى
	(,)	
	(,)	
المبلغ الفائض المطلوب لعام ٢٠١٤	٢,٢	

- وفي الوقت نفسه، أقرت اللجنة بأن عام لتطبيق استراتيجيته الجديدة منذ بداية القضية. وأوصت اللجنة بالموافقة على بتخصيص () مديدة، مشيرة إلى أن التخصيص الفعلي للموارد مع السلطة التقديرية للمدعية العامة في ممارسة مسؤولياتها بموجب نظام روما الأساسي.
- وأوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على مخصصات الضيافة في عام في نفس مستوى ميزانية

٣- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- بلغت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام يمثل زيادة قدرها ، في المائة عن الميزانية المعتمدة عام المحكمة للجنة أن زيادة كبيرة متوقعة في الأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء العام عام مكتب المدعية العامة تعزيز جودة وكفاءة أنشطته في التحقيق والادعاء سيسفران حتما عن زيادة كبيرة في إلى الأجهزة الأخرى للمحكمة، بالإضافة إلى التزامات

- ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلها قلم المحكمة لتحديد تخفيض يقارب ، تحقيق مكاسب في الكفاءة وتخصيص الموارد وإعادة نشرها وإعادة ترتيب أولوياتها بعناية. اللجنة أن قلم المحكمة، نتيجة لهذه الوفورات، اقترح زيادة قدرها ،

- وإذا أوصت اللجنة بتخفيض قدره ، مليون يورو في ميزانية مكتب المدعية العامة ، الخدمات إلى مكتب المدعية العامة . ولاحظت اللجنة أنه، تاريخيا، كانت نسبة الميزانية التي يطلبها مكتب المدعية العامة لتلبية احتياجات حالة أو قضية جديدة

مقابل الميزانية التي يطلبها قلم المحكمة حوالي : . ولذلك أوصت اللجنة بتخفيض قدره ،
يورو في الميزانية المقترحة لقلم المحكمة عام .

- اللجنة ورحبت باعتماد قلم المحكمة تحسين الهيكل التنظيمي لمكتبه قدر الإمكان، بغية
تعزيز كفاءته وتحسين الخدمات التي يقدمها، مما سيمكّن من تحقيق مزيد من الوفورات. وطلب قلم
المحكمة أن تتاح له المرونة في الشروع في خطته الطموحة في عام

- وذلك في حدود الميزانية المعتمدة والحد الأقصى لعدد الوظائف الثابتة والوظائف المع .
أيضا بدعوة قلم المحكمة إلى تحديد هدف مؤقت بادخار في المائة في خطته، وطلبت إلى قلم المحكمة
في دورتها تقريراً عن التدابير المتخذة والمقترحات التي
يتعين النظر فيها، إلى جانب التحسينات والوفورات المحققة والمتوقعة. ودعت اللجنة كذلك قلم المحكمة
إلى النظر في الوفورات والكفاءات الإضافية التي يمكن تحقيقها من خلال التأزر مع البرامج الرئيسية

- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ()
ليس لها ما يبررها. كما دعت اللجنة إلى أن تقدم في
الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة مشاريعها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشفوء
بأهدافها ومبرراتها وحدودها الزمني.

- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعيين () ()
العام للضحايا)، لاحظت اللجنة أن الاحتياجات من الموظفين لا تتفق مع مؤشرات عبء العمل التي
قدمتها المحكمة. ودعت اللجنة المحكمة إلى أن تدرج في ميزانيتها المقترحة لعام تفسيراً أكثر
الملاك الوظيفي اللازمة لضمان سير العمل
الصحيح في المكتبين.

٤- البرنامج الرئيسي الرابع: الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف

- نظرت اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام للبرنامج الرئيسي الرابع ورحبت بالشكل
والقالب الجديدين، الذين يسراً فهم مختلف مكونات الطلب. ولاحظت اللجنة انخفاضاً بنسبة ، في
المائة في إجمالي المبلغ المطلوب بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة عام ، نتيجة لانخفاض تكاليف تنظيم
الدورة السنوية الثالثة عشرة للجمعية في نيويورك. وفي حين المقترح إلى زيادة محتملة في الموارد من
الموظفين، لم تقدّم أي أرقام محددة.

- ولاحظت اللجنة كذلك النمو المطرد في عبء عمل الأمانة نتيجة للتنوع الكبير في المهام الم

- ورأت اللجنة أنه ينبغي للأمانة أن تستفيد من العملية التدريجية المقبلة لإعادة تنظيم المحكمة،
وبخاصة منها قلم المحكمة، وذلك لبحث سبل تقاسم موارد معينة (ولا سيما في مجال تكنولوجيا
المعلومات)، وبالتالي تجنب زيادة مصطنعة في أعداد الموظفين في هذا المجال.

- ، تود اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة
 ("لجنة الترشيحات") أن تتحمل الجمعية ميزانيتها. وقدرت الأمانة تكاليف السفر إلى لاهاي لسبعة من
 أعضاء لجنة الترشيحات بمبلغ
 والجمعية وحدها هي التي لها
 لجنة الترشيحات. وأوصت اللجنة

- وتود اللجنة أن ترى الأمانة تتمتع باستقرار ملاك الموظفين، وذلك لضمان علاقات ثنائية جيدة
 على مدى فترة تشهد زيادة مطردة في عبء العمل. وأذنت اللجنة لرئيسها بإجراء مشاورات مع مدير
 الأمانة لإيجاد نموذج تنظيمي مناسب. وينبغي التفكير أيضا في مستوى الموارد اللازمة.
مفصل إلى اللجنة في دورتها

- وأوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على مخصصات الضيافة في عام

٥- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

- () من نظام روما الأساسي، تتولى ا
 (" ")
 التفتيش والتقييم والتحقيق. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية قررت أن تقتصر الولاية الحالية للآلية في البداية
 وظيفتي التقييم والتفتيش سيتطلب حتما تغييرات تنظيمية في

- ورأت اللجنة أن وظيفة التقييم تزال تتطلب
 ()
 لأنها ستؤثر بلا شك عمل
 ()
 عن الجدول الزمني اللازم لهذا الإصلاح، نظرا في نفس الوقت إلى أن المحكمة، وبخاصة قلم المحكمة، كانا
 على وشك الخضوع لإعادة التنظيم.

- المرحلة الراهنة، لا يمكن للجنة أن تعتمد إلا على فرضيات العمل. فإذا قررت الجمعية في دورتها
 الثانية عشرة أن تجعل آلية المراقبة المستقلة تعمل بكامل طاقتها، فمن أجل ضمان أنها تتوفر على موظفين
 (-)

من موظف برتبة ف- ، وآخر برتبة ف- ، وثالث من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وعلى
 نفس المنوال، سوف تتعين الزيادة في ميزانية البرنامج السابع- بما قدره يورو من أجل تمكين
 الآلية من إنجاز المهام المنوطة بها.

- إذا قررت الجمعية أن من الضروري إجراء مزيد من المناقشات لتحديد نطاق
 مهام الآلية، فينبغي أن يظل ملاك موظفيها دون تغيير عن الميزانية المعتمدة عام

() مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على وجه الخصوص.

() مع الإشارة إلى أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، والمراجع الخارجي للحسابات، ولجنة الميزانية والمالية يسهمون جميعا، بطرق
 مختلفة، في وظيفة التقييم.

باء- المسائل الإدارية

١- الهيكل التنظيمي للمحكمة

- ول الأمر، أوصت اللجنة في دورتها الثامنة عشرة بأن تجري المحكمة استعراضاً شاملاً لهيكلها في بهدف ترشيح خطوط الإبلاغ، وتحديد المسؤوليات التي يمكن تفويضها والعمليات والميائل.^(١٠٠) وذكرت اللجنة لاحقاً في دورتها التاسعة عشرة^(١٠١) أن من الضروري إيجاد طرق لتحسين الأداء المالي للمحكمة، وإزالة أوجه التعقيد والتكرار التي لا لزوم لها، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي مطابقاً لأهداف المحكمة ومُعَدُّ لتحقيقها.

- وفي الدورة الحالية، نظرت اللجنة في تقريرين أعدهما خبير استشاري خارجي^(١٠٢) يتعلق أولهما بنتائج استعراض مكتب المدعية العامة، و

- الخبير الاستشاري الخارجي سعت إلى تحسين العمل لأجهزة المحكمة. وعلى وجه الخصوص، تم تناول البنية الداخلية لكل جهاز بغية تمكين الأجهزة من تحقيق قدر أكبر من حرية التصرف ومن إجراء تغييرات هيكلية. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن لم يخلص نتائج تلك الاسد تحسين الأداء المالي. لم يكن من شأن مجرد نسخة موحدة لثلاثة استعراضات أن تتيح رؤية شاملة ويمكن استغلالها مباشرة، وبالتالي أصبح على المحكمة أن تفكر الآن في إعداد موجز تركيبي شامل. و ، من المؤسف أن بعض جوانب الاستعراض، ولا سيما ما تعلق بالاستناد إلى الوثائق.

- ولاحظت اللجنة أن قلم المحكمة أدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث لعام تقريراً عن الجهود الأولية التي بذلها للحد من طلبات التمويل. وشجع أن يواصل جهوده، وأن يستخلص النتائج الضرورية من إعادة في إطار . ورحبت اللجنة بكون الدراسات الأولية التي أجراها قلم المحكمة أظهرت أن الاحتفاظ بالبرنامج الرئيسي الثالث في مستوى مستقر، الأنشطة القضائية للمحكمة (البرنامجان الرئيسيان (ني). وتتوقع اللجنة أن تتحقق وفورات في التكاليف نتيجة لهذه .

- وأوصت اللجنة بأن تقدم لها المحكمة في دورتها تقريراً تركيبياً يحدد بوضوح موقف وصيات الواردة في تقارير الخبير الاستشاري. وأوصت اللجنة كذلك بأن تزودها بـ الاستراتيجيات الجديدة التي تتبعها أجهزة المحكمة على الموارد البشرية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية المالية على المدى الطويل، وطلبت إطلاعها على ذلك باستمرار.

() الوثائق الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... (ICC-ASP/11/20)

() المرجع نفسه، الجزء باء.

() CBF/21/24 CBF/21/18.

٢- المشتريات

- رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها المحكمة في أنشطة المشتريات مع منظمات دولية أخرى ومع الوكالات الحكومية المحلية، وأوصت بأن تواصل وحدة المشتريات تنفيذ تلك الأنشطة وفقا لأحكام النظام المالي والقواعد المالية، وأن تقدم للجنة تقريرا في هذا الشأن في دورتها القادمة. علما بالجهود المبذولة لإشراك شركاء من القطاع الخاص، وشجعت وحدة المشتريات على مواصلة استعراض هذا الخيار التجاري.

٣- التعليمات الإدارية بشأن استثمار الأموال السائلة

- " من تعليماتها الإدارية بشأن الأموال السائلة"، ()
بيرات التي أقرتها المحكمة في عام
وأوضحت المحكمة أن تغييرات عام أجريت استجابة للأزمة المالية العالمية المستمرة التي طالت العديد من المصارف في أوروبا، والخط من درجة تقدير عدة مصارف أورو AA إلى A.
مراجعة استثمارات المحكمة أن التعليمات الإدارية السابقة لا توفر المرونة الكافية للتصرف على الفور في حالة ما إذا أصبح مصرف أو أكثر بشكل مفاجئ أكثر خطورة مما كان متوقعا في السابق. و المحكمة أيضا أن على الرغم من عدم وجود مصارف في هولندا تفوق درجة تقدير استثمارها الطويل A، تتركز أموال المحكمة في استثمارات قصيرة الأجل، وانه لم يكن هناك تغيير في تصنيف الاستثمارات القصيرة الأجل.

- إلى سُبُل اللجنة إذا أقرت أي بيرات جوهرية على التعليمات الإدارية.

٤- برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين

- نظرت اللجنة في تقرير إنشاء برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. () وقد كانت هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال ، وقد أقرت اللجنة مرارا عن شاغلين محتملين بخصوص البرنامج وهما: أولا، أن البرنامج قد يؤدي إلى امتياز غير عادل للمهنيين الشباب حدرين من البلدان المانحة، الذين يحتمل تسريع مساراتهم أثناء عمليات التوظيف، ومن ثم التأثير على التمثيل الجغرافي داخل المؤسسة؛ وثانيا، أن التكاليف المرتبطة بالبرنامج قد لا تُسترد بكاملها من البلدان الراعية، مما قد تترتب عنه آثار مالية إضافية على المحكمة.

- عالج التقرير المنقح الذي قدمته المحكمة هذه الشواغل. وترى المحكمة أن له موظفا فنيا مبتدئا. ومع بعض التعديلات الطفيفة في مشروع المبادئ التوجيهية ونموذج مذكرة التفاهم بين المحكمة والبلد المانح، أوصت اللجنة بأن يتم الشروع في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في المحكمة على أساس تجريبي، مع المراعاة الكاملة للشواغل التي أثارها للجنة، الجغرافي، وشريطة خضوع البرنامج لاستعراض شامل في عام .

() CBF/21/5

() CBF/21/3

٥- سن التقاعد

- نظرت اللجنة في تقرير - فميد الزيادة في سن نهاية الخدمة للموظفين. ()
اللجنة في تقريرها عن أعمال دورتها العشرين () عن رأي مفاده أن المحكمة ينبغي أن تمثل للقرار الذي
اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشارت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت الزيادة في
السن الإلزامية لإنهاء الخدمة لجميع الموظفين الذين سينضمون إلى المنظمة في كانون الثاني/يناير
.٥

- أوصت اللجنة بأن ترفع المحكمة السن الإلزامي لإنهاء الخدمة إلى سنة من العمر للموظفين
ينضمون إلى المحكمة في كانون الثاني/يناير أو بعده.

- وأشارت اللجنة إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أوصت بأن ترفع الجمعية العامة السن الإلزامية
لإنهاء خدمة موظفي الأمم المتحدة الحاليين إلى كانون الثاني/يناير
(التي) ، وذكرت أن الجمعية العامة ستنتظر في ذلك الاقتراح في دورتها
/أكتوبر () . وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي لها أن ترفع في السن الإلزامي لإنهاء خدمة
الموظفين الحاليين بعد استلام اقتراح من المحكمة ومعلومات ذات صلة من منظمات دولية أخرى بشأن
ها، بما في ذلك القرارات التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة. ولذلك، طلبت اللجنة من المحكمة أن
تقدم تقريراً في هذا الشأن لتتخذ فيه اللجنة في دورتها

- في غضون ذلك، وربما يصدر قرار عن الجمعية في دورتها الثالثة عشرة بشأن التوصيات المقبلية
لجنة، أوصت اللجنة المحكمة بأن تمنح تمديدات حتى نهاية عام إلى الموظفين الذين سيبلغون
سنة من العمر في عام لمة الخدمة لدى المحكمة، ما لم يكن الموظف يخضع للفصل
لأسباب أخرى غير السن، امتثالاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي المحكمة.

جيم- مسائل مراجعة الحسابات

١- تقارير مراجعة الحسابات

(أ) البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

- أشارت اللجنة إلى ضرورة أن تحسن المحكمة رصدها للالتزامات غير المصفاة من أجل خفض
مستوى إلغاءات التزامات الفترة السابقة. ويبدو أن مبلغ الالتزامات غير المصفاة الملغاة كان يناهز
مليون يورو، ولم يظهر في السجلات إلا بعد شهراً من نهاية السنة المالية التي تتعلق بها،
المتوخى في المادة - من النظام المالي والقواعد المالية.

- ولذلك، أوصت اللجنة بأن تُعد المحكمة مرفقاً للتقرير العادي لنهاية العام بشأن الأداء المالي، تبين
فيه العدد الإجمالي للالتزامات غير المصفاة والمبلغ الإجمالي المستحق في كانون الأول/ديسمبر من السنة

() .CBF/21/22

() .ICC-ASP12/5/Rev.1

المالية، والأرقام المستكملة لنفس الفترة كما كانت في كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة، إلى معلومات مستكملة عن الانخفاض تحقيقه في عدد الالتزامات غير المصفاة الملغاة.

الديون المستحقة:

- لاحظت اللجنة أن فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين، رآمت المحكمة اعتماداً قدره مليون يورو في كانون الأول/ديسمبر لتغطية الإجازات السنوية المستحقة، ومنح العودة إلى الوطن وما إلى ذلك من مستحقات نهاية الخدمة.

(Deloitte Pension Advisory BV)

الحسابات إجمالي قيمة ديون المحكمة فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين بمبلغ مليون يورو (بما في ذلك الإنفاق المتعلق بضاعة) في كانون الأول/ديسمبر للإجازات السنوية المستحقة، و مليون يورو لمنح الإعادة إلى الوطن وغيرها من مستحقات نهاية المراجعون المحكمة باحتمال أن تصل ديونها المتعلقة بالتأمين الصحي إلى

- رت المحكمة أن هذه الديون تمثل التزاماتها الحالية، التي من المتوقع أن تؤدي إلى تدفق الموارد إلى الخارج في المستقبل، وقالت إن الممارسة الموصى بها في المنظمات الأخرى هي التوفر على أموال متاحة لتسديد الديون عندما تبلغ آجالها.

- وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ، أدرجت المحكمة جميع استحقاقات الموظفين في بند تكاليف الموظفين، التي تم تقسيمها إلى تكاليف المرتبات من جهة، وباقي استحقاقات الموظفين من جهة أخرى. وأوضحت المحكمة أن هذا الأخيرة تشمل عناصر مدرجة في الميزانية على أساس الاستحقاق، ك هو مبين في المرفق الخامس (د) للميزانية البرنامجية المقترحة لعام . وقدرت تكاليف الموظفين على جداول المرتبات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة، في حين أدرجت استحقاقات الموظفين الأخرى في الميزانية من خلال تقدير نسبة التكاليف العامة للموظفين إلى تكاليف المرتبات وإضافة ذلك إلى تكاليف المرتبات. وبالنسبة لعام ، بلغت النسبة التي استخدمتها المحكمة في المائة.

- بالتالي مدرت مستحقات الموظفين بمبلغ مليون يورو في الميزانية البرنامجية المقترحة عام

- ورأت اللجنة أن في ضوء تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من السنة المالية المقبلة، ينبغي الآن تخصيص الموارد

- ولاحظت اللجنة أن في حين أن هذه الممارسة المحاسبية قد تمثل أسلوب إدارة سليمة لديون المحكمة، من شأن وجود سياسة تتعلق بالمخصصات أن تمكن من

- وعلاوة على ذلك، لا بد من وضع قواعد لتقييم الديون بالرجوع إلى معايير واضحة وشفافة، بما في ذلك ما يلي:

- وضع استراتيجية لتغطية ديون المحكمة على أساس الأجل الطويل وتقديمها إلى الجمعية؛

- التي ستتم تغطيتها بهذه الطريقة بشكل دقيق؛ و
- تفاصيل طرق الحساب، فضلا عن التوزيع الواضح بين مختلف العناصر المكونة، وعلى وجه الخصوص، ما يتعلق بمنح الإعادة إلى الوطن وغيرها من مستحقات نهاية الخدمة.
- واستنادا إلى الذي أجرته المحكمة، بما في ذلك التأمين الصحي، لا في المائة من مجموع ديون () مليون يورو). ومع ذلك، أبلغت اللجنة أيضا أن الحد الأقصى للالتزامات المدفوعة للموظفين سنويا حتى
- إذا إلى التقرير الذي قدمته المحكمة في آب/أغسطس () فإن الأثر المالي لدعم مساهمات التأمين الصحي سيكون متوازعا نسبيا في السنوات الأولى. وقدرت التكلفة بنحو . وقد استندت المحكمة إلى دراسة اكتوارية طويلة ل، ولم تُطلع عليها اللجنة. ومع ذلك إلى أن في ضوء المعلومات المتاحة حاليا، ليس تخص مليون يورو في عام .
- وصت اللجنة بأن تقدم لها المحكمة في دورتها عن ممارستها في تخصيص أموال للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، فضلا عن بيان سياسات يغطي جميع جوانب هذه المخصصات.
- وأوصت اللجنة كذلك بعدم الموافقة على الاعتماد البالغ ، مليون في الميزانية البرنامجية المقترحة للسياسات إلى الجمعية عن طريق اللجنة في دورتها
- (ب) البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
- عرض المراجع الخارجي للحسابات تقاريره عن البيانات المالية للمحكمة () والصندوق الاستثماري () اللجنة أن تلك البيانات خالية من الأخطاء المادية، وأنها تظهر بوضوح الحالة المالية للمحكمة والصندوق، وأنه كان بوسع الإدلاء برأي غير متحفظ.
- ورحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه المراجع الخارجي وأعربت عن تقديرها لجودة الع
- (ج) تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ولجنة مراجعة الحسابات

للحسابات ولجنة مراجعة الحسابات، وعن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياتهما.

() CBF/19/13

() .ICC-ASP/10/12

() .ICC-ASP/10/13

- ولايات بعض أعضاء لجنة المراجعة الخارجيين قد تم تمديدتها، إلا أن لجنة المراجعة لم تجتمع منذ حزيران/يونيو . ونظرا لذلك، لم تتم الموافقة على خطة مراجعة الحسابات التي اتبعتها المكتب لعام .
- وأوصت اللجنة بأن تجري المحكمة استعراضا متعمقا للجنة المراجعة بما في ذلك اختصاصاتها كوينها وتعييناتها، مع مراعاة توازن التوزيع الإقليمي والتسلسل الإداري على وجه الخصوص، وأن تقدم إلى اللجنة تقريرا بهذا الشأن في دورتها .
- لم تتم الموافقة عليها، لم تتمكن اللجنة من استعراض تلك الخطة. وأبلغت اللجنة شفويا بخطة عمل المكتب للنصف الثاني من عام .
- وترى اللجنة أن أفضل وسيلة لرصد تنفيذ خطة عمل المكتب هي موازنة تلك الخطة بالسنة بية. والمراد بهذا القول، هو أن اللجنة حين تعقد دورة نيسان/أبريل من السنة س (وتكرس نيسان/أبريل أساسا للمسائل الإدارية)، تُعرض عليها نتائج جميع الأنشطة التي قام بها المكتب خلال السنة - ، إلى جانب خطته الأولية لمراجعة حسابات السنة س+ . وبعبارة أخرى، فإن المكتب سيقدم إلى اللجنة في دورتها في نيسان/أبريل في الأعمال التي أنجزها في عام ، وبرنامج العمل الذي يتوخاه لعام . في الدورة التي ستعقدتها اللجنة في أيلول/سبتمبر ، سيقدم المكتب تقريره لأغراض طلب ميزانيته للسنة التالية.
- وأعربت اللجنة عن تقديرها لجميع المعلومات التي وردت في مختلف الوثائق التي قدمها المكتب، تغيير الطريقة التي يتفاعل بها المكتب مع اللجنة ستمكّنه من إعداد وثيقة شفافة تحتوي على جميع المعلومات ذات الصلة بأنشطته.

في المائة.

يتولى كل مدير من مديري مختلف

تنفيذ التوصيات في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية.

دال- المساعدة القانونية

- ناطت اللجنة علما بتقارير قلم المحكمة بشأن رصد وتقييم أداء المساعدة القانونية حتى نهاية شهر آب/أغسطس . ولاحظت اللجنة أن الترتيبات الجديدة المتخذة اعتبارا من يوم / ICC-ASP/11/Res.1 لنا بالفعل من تحقيق وفورات إجمالية تجاوزت يورو، رغم أن اللجنة على علم بأن الإصلاح المعني لا يزال يدخل حيز التنفيذ تدريجيا. وكان
- أن من الضروري الآن انتظار نهاية الدورات القضائية الأولى لاستخلاص جميع الدروس اللازمة من الإصلاح واعتماد نهج شامل بشأن هذه المسألة.
- في الأخير اللجنة أيضا أن مجموعتين من الأحداث قد يكون لها تأثير مباشر على حجم

- فأولاً، هناك ارتباط مالي بين مجموع الاعتمادات المخدومة () . وهكذا، صدرت سبع قرارات في عام 2011 كان لها تأثير مباشر على ميزانية قلم المحكمة. ومن الواضح أن القرارات المذكورة تدخل في إطار سلطة القضاة وحدهم. وقد شددت اللجنة مرة أخرى على أنها تعتقد أن من أجل تقييم التداعيات المالية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2012 .
- ومع ذلك، أوصت اللجنة بأن يجري قلم المحكمة إلى القرارات الرئيسية الصادرة عن المواضيع المشتركة في مختلف الأحكام. وقد يتمكن قلم المحكمة آنذاك من تحديد السبل الكفيلة بتحسين الإجراءات القائمة، وهذا من شأنه أن يجعل من الأسهل تحديد الاحتياجات المالية. وطلبت اللجنة أن يُقدّم إليها تقرير في دورتها 2012 .
- من تصل القضايا الموجودة حالياً في مرحلة الاستئناف إلى نهايتها في وقت قريب، وقد يلزم المحكمة عندئذ أن تنظر في دفع تعويضات، إذا وحيثما انطبق ذلك. وليس لهذا الإجراء المتكرر ما يعادله في هذا المجال، وبالتالي، فمن المستحيل اتخاذ منح مالي أولي بشأنه. وفي ضوء النصوص القانونية، دعت اللجنة المحكمة إلى الشروع في التفكير المشترك في الفواعل التي التقيد بها، وتقديم ذلك إلى اللجنة في دورتها 2012 .

هاء- مباني المحكمة

١- نظرة عامة

- قدم رئيس لجنة الرقابة إحاطة إلى اللجنة عن حالة التشييد وعرض آليات تمويل اقتراحها لجنة الرقابة تمويل انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة. وكان معروضاً على اللجنة () توضيحات إضافية، وقدم السيد بيتر تيمرمانس، ممثل المؤسسة الاستشارية الهولندية برينك غروب (Brink Groep) معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية.
- بالتقدم المحرز في العديد من المجالات، وناقشت التحديات المستمرة والقضايا العالقة. وركزت المناقشات على استعراض تكاليف الانتقال والآلية المقترحة لتمويلها.
- لمب مقابل الخدمات التي قدمتها الأقسام ذات الصلة في المحكمة إلى مشروع المباني الدائمة إثر إبرام اتفاقات الخدم مع الأقسام المعنية. وقد تم الاتفاق على رسوم ثابتة مقابل الخدمات التي ستقدم خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبغية كيفية استخدام هذه الموارد، طلبت اللجنة تزويدها بمعلومات عن تنفيذ وتخصيص هذه الموارد ضمن تقرير في الدورة 2012 .

٢- حالة المشروع

- التشييد في آذار/مارس ، لا يزال مشروع المباني الدائمة في حدود الميزانية مليون يورو والجدول الزمني المتفق عليها. وفي الواقع، تم تحقيق وفورات بلغت 10 مليون يورو.

() .CBF/21/09P01

() .CBF/21/20

مليون يورو، وتمت تغطية المخاطر ويجري رصدها. ويحافظ
المحكمة في شهر أيلول/سبتمبر ، مع تجهيزها التام للاستخدام بحلول كانون الأول/ديسمبر .
سليم المباني إلى

٣- توحيد المشروع

- أدرت المحكمة ولجنة الرقابة الحاجة الملحة للتنسيق من أجل ضمان قدر أكبر من الكفاءة، فقامتا
باستعراض ترتيبات حوكمة المشروع، واتفقتا على توحيد مشروع التشييد ومشروع الانتقال في مشروع
واحد للمباني الدائمة، يديره مدير المشروع، الذي سيعمل تحت إشراف لجنة الرقابة وقلم المحكمة. ووفقا

المشروعين، تم اعتماد غلاف مالي عام لمشروع المباني الدائمة يبلغ ، مليون يورو، وهو أكبر قدر
ممكن، ويشمل أنشطة التشييد وأنشطة انتقال في آن واحد. ورحبت اللجنة بترتيبات الحوكمة الجديدة
أن من شأنها أن تساعد على ضمان أن استراتيجيات البناء والانتقال تتماشى تماما مع بعضها إلى .

٤- تكاليف الانتقال

- حددت الجمعية تكاليف التشييد في مبلغ لا يتجاوز
. ولم يشمل ذلك تكاليف انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة. وقد توقعت تقديرات المحكمة المنقحة
في نيسان/أبريل أن مجموع تكاليف ، مليون يورو، بما في ذلك تكلفة معدات
المستخدمين غير المدججة (ما يسمى تكاليف "المجموعة الثانية"). واستنادا إلى استعراض التكاليف الذي
أجراه مدير المشروع، وبالاتفاق مع قلم المحكمة، نفحت لجنة الرقابة تقدير التكاليف بخفضه إلى ،
(مع استثناء تكاليف موظفي المحكمة، التي في نيسان/ في ،
مليون يورو، والتي ستبقى الآن في الميزانية العادية في المستوى العام المنخفض البالغ
، مليون يورو، موزعة على أعوام) . ويتعين الآن تم
يورو المخصص للانتقال في إطار مخصصات الميزانية للمباني الدائمة، البالغ ، .

تمويل تكاليف الانتقال

اقتراح لجنة الرقابة

- اقترحت لجنة الرقابة آلية تمويل تهدف إلى ضمان أن يتم تأجيل أي زيادة محتملة في الأنصبة المقررة
للدول الأطراف حتى عام . ووفقا لذلك، سيتم تمويل مبلغ ،

:

() ، مليون يورو من الوفورات التي تحققت في تكاليف التشييد.

- أكد مدير المشروع سلامة صرف هذه الوفورات.

(ب) وهذا من شأنه ترك مبلغ مستحق قدره ، ون يورو، وقد اقترحت لجنة الرقابة إمكانية تمويله مما

:

، والتي سيتم بموجب النظام المالي إلى ،

-
على النظام المالي. وأكدت المحكمة أيضا أن فائضا ماليا من عام
مليون يورو سيكون متاحا في عام . وتوحي تجربة الماضي أنه يمكن
في عامي ، على الرغم من أن مثل هذه التوقعات لا تزال غير مؤكدة.
' - ' () إلى حين

- إلى أن الاحتياطات النقدية أنشئت لتغطية الالتزامات الحالية والمستقبلية،
استعدادها للنظر في اللجوء إلى احتياطاتها بحذر، على أن يكون ذلك من تدابير الملاذ
الأخير، وأن يكون ذا طابع مؤقت، وبمبلغ محدود، ومع جدول زمني متفق عليه للاسترداد.
' - ' من صندوق رأس المال المتداول، إذا دعت الضرورة لها.

- وعارضت المحكمة بشدة خيار اللجوء إلى صندوق رأس المال المتداول، الذي ينبغي أن يظل
سليما بوصفه وسيلة وقائية مالية حيوية لمواجهة مشاكل السيولة على المدى القصير، ريثما ترد
الاشتراكات
' - ' بعد إنجاز المشروع من الاشتراكات

- ترى اللجنة أن مخطط التمويل المقترح من لجنة الرقابة خيار قابل للتطبيق يجدر بأن تنظر فيه
:

تخفيف عبء الميزانية

- استنادا إلى التقديرات الحالية لنفقات الانتقال، من شأن مخطط التمويل الذي اقترحت لجنة الرقابة
أن يخفف
بما قدره ، مليون يورو، وبما قدره
' ، أي ما يصل مجموعه إلى

الغلاف المالي

- على نحو ما اقترحت لجنة الرقابة، ينبغي ألا يتجاوز الغلاف المالي الإجمالي للتشيد والانتقال مبلغ
آلية لاستعراض التكلفة تتكون مما يلي: ' استعراض الأهداف
مرة كل ستة أشهر إلى حين انتهاء المشروع، و ' استعراض التكلفة بهدف تخفيضها إلى
بحلول /
المشروع الإنفاق على أنشطة التشيد وأنشطة الانتقال وأن يبلغ عنها بشكل منفصل. ودعت اللجنة
إلى النظر، عند الاقتضاء، في نطاق استخدام الاحتياطات النقدية بحذر دعت الضرورة إلى
ذلك باعتباره تدبيرا مؤقتا من تدابير الملاذ الأخير. غير أن
صندوق رأس المال المتداول لتغطية تكاليف الانتقال لا ينبغي ، لأن هذا الصندوق يشكل
عنصرا أساسيا من عناصر الأمن المالي لـ

المزيج المناسب من أدوات التمويل في عام ، فيمكن استعراضها في نهاية عام
بشأنها إلى اللجنة في دورتها

٥- استعراض تكاليف عناصر "المجموعة الثانية"

- اللجنة أنه، كما أشارت لجنة الرقابة، لم يتم بعد تقديم نتائج
نمّال. واتفقت اللجنة مع لجنة الرقابة على أن الاستعراض المجدد للقائمة ينبغي أن يجري
: "قوائم جرد كاملة لأصول المحكمة، بما في ذلك قيمتها وحالتها،"
مشتريات قصيرة ومتوسطة الأجل، بما في ذلك فرص المشتريات المشتركة، و "تمديد العمر الإنتاجي
و أشارت اللجنة أيضا إلى طلب الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة بأن يتم استكشاف
" المجموعة الثانية، بما في ذلك مدى ملاءمة المعدات الموجودة وتمديد
() "

- في سياق مماثل، أوصى المراجع الخارجي للحسابات أيضا بأن تعد المحكمة تقريرا ماليا يتعلق
عناصر المجموعة الثانية، وهو ما من شأنه أن يحسن إدارة المشروع من خلال تقديم لمحة عامة عن
هذه التكاليف إلى الدول الأطراف.^(١٠٠)

- وأتت اللجنة على التخفيض الأخير الذي أجراه مدير المشروع، وعلى جهوده المستمرة لتحقيق
مزيد من الوفورات. وفي الوقت نفسه، اتفقت اللجنة مع لجنة الرقابة على أنه بموجب الهيكل الإداري
المذكورة أعلاه.

٦- تحسين القدرة على عقد المؤتمرات

- بلغت لجنة الرقابة اللجنة بأنها وافقت على تغيير في تصميم المباني الجديدة، وذلك لتوفير
على استضافة مؤتمرات واسعة النطاق، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات الجمعية. كما وافقت
الرقابة على استخدام ما يصل إلى ١٠ مليون يورو تمّول من الوفورات المحقّقة في تكاليف البناء. و
سيكون اختيار المكان من اختصاص الجمعية.

- من الناحية الفنية والمالية التي تقع ضمن اختصاص اللجنة،
عقد اجتماعات الجمعية العامة في المباني الجديدة بدلا من مركز
المؤتمرات في لاهاي من شأنه أن يسفر عن وفورات كبيرة. وستغطي هذه الوفورات استهلاك الاستثمار
الأولي بعد أقل من ثلاثة من هذه الاجتماعات. وسيتمّكن تغيير التصميم من استخدام المباني طيلة دورة
حياتها بمرونة وفعالية من حيث التكلفة.

() CBF/20/5/Rev.1

() ICC-ASP/12/12، التوصية .

- أبلغت لجنة الرقابة للجنة أن بحلول بداية أيلول/سبتمبر

اف أخرى أيضا عن رغبتها في

دفع مساهماتها مقدما قبل الموعد الأخير المحدد في حزيران/يونيو

٧- الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية

- أبلغت لجنة الرقابة للجنة أن الفريق العامل، الذي أنشئ في آذار/مارس

مختلف النهج لتمويل التكلفة الإجمالية للملكية، والتي جميع التكاليف المستقبلية لاستخدام المباني الجديدة وامتلاكها. و يكون لهذه التكاليف ، فما بعده.

الفريق العامل إلى تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بحلول الدورة الثانية عشرة للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ، وتقديم النتائج النهائية بحلول

٨- عقود إيجار المباني المؤقتة

- في دورتها العشرين، المعقودة في نيسان/أبريل ، أن عقود استئجار المحكمة انها المؤقتة الحالية يبدو أنها تمتد إلى عام ، مثلما أشارت إلى ذلك لجنة الرقابة. غير أن من المتوقع أن تكون للمحكمة انتقلت إلى مبانيها الدائمة الجديدة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر . وبالتالي، يُحتمل أن تظطر المحكمة إلى دفع الإيجار حتى بعد إخلاء المباني المؤقتة، رغم أن شيئا من المرونة في حالة حدوث تأخير غير متوقع سيكون أمرا ملائما. ودعت اللجنة لجنة الرقابة والمحكمة إلى و استراتيجية التي تنطوي عليها، وأن تقدم تقريرا في الدورة

- كان معروضا على اللجنة تقرير المحكمة بشأن عقود إيجارها الحالية للمباني المؤقتة. () تفاصيل تلك العقود، ولحمة عامة عن ترتيبات إيجارها، والمخاطر المالية المحتملة لذلك، فضلا عن مقترحات استراتيجية المحكمة في المستقبل.

تواريخ إنهاء العقود

- أقرب موعد لإنهاء عقد مباني Haagseveste / ، ويلزم الإشعار بذلك شهرا من قبل بحلول آذار/مارس . وقد انتهى عقد إيجار مبنى الأرك في Saturnusstraat في البداية في عام . ووفقا لقرارات الجمعية، دخلت المحكمة في مفاوضات مع وزارة الإسكان والتعمير الهولندية بشأن تحديد عقد الإيجار. في وقت اجتماع اللجنة، لم يكن هذا العقد نظرا لأن المناقشات بين الوزارة والمحكمة بشأن الشروط القانونية للعقد انتهت منذ وقت قصير . وموجب هذه الشروط، سينتهي العقد الجديد في آذار/مارس ، وذلك رهنا بالإشعار بانتهاء

شهرًا. ومع ذلك، أن عقد الإيجار جاهز للتوقيع، ولم توضح كيف تعتمزم

المخاطر المالية

- إن استمرار عقود الإيجار حتى تواريخ إنتهائها في عام () ينطوي على تكاليف تصل إلى

الإستراتيجية

- إلى أن إعادة التفاوض حول شروط عقود الإيجار مع أصحاب المباني سيكون صعبا من خلال القنوات التجارية العادية. واقترحت المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمزم المحكمة أيضا أن تحاور وزارة الإسكان والتعمير والدولة المضيفة تكليف هذه الأخيرة بعقود الإيجار قبل مواعيد إنتهائها رسميا، بحيث يمكن أن تبدأ أعمال التحديد في المزيد من التفاصيل، انظر الفصلين الثالث والخامس من التقرير.

- تنطوي الاتصالات المقترحة على مستوى الدول الأطراف على اعتبارات سياسية خارج نطاق اختصاص اللجنة.

- المالية، فإن اللجنة تنفق مع لجنة الرقابة بشأن الملاحظة التي أبدتها في نيسان/أبريل الماضي بأن هذه المسألة أمر مستعجل، حيث أن نتائج المفاوضات قد تتوقف على الشروع فيها في وقت مبكر. وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار فترات الإشعار التي تصل إلى المحرز في هذا حتى الآن. وفي الواقع، يبدو أن المفاوضات بشأن تحديد عقد إيجار مبنى Saturnusstraat مع تحديد تاريخ إنتهائه في نهاية آذار/مارس قد اكتملت في حين أن التضارب المحتمل مع الموعد المستهدف سابقا لانتقال المحكمة إلى المباني الجديدة ظهر في الصدارة. كمة ولجنة الرقابة أن تقدا لها في دورتها تقريرا مرحليا يحدد، عند اقتضاء، القضايا ذات الطبيعة المالية أو التقنية التي قد تودان التماس مشورة اللجنة بشأنها.

واو- الصندوق الاستئماني للضحايا

١- سياسة إدارة المخاطر

- كان معروضا على اللجنة "تقرير المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن إدارة مخاطر" () وأشارت اللجنة إلى دواعي قلقها في وقت سابق إزاء تعرض الصندوق الاستئماني اثر لا يمكن التنبؤ بها قد تنتج عن تقلبات سعر الصرف. ولاحظت اللجنة أن ورشة العمل المتعلقة بتحديد أولويات المخاطر التي نظمها الصندوق وضعت احتمال مخاطر العملة في فئة "المخاطر الكبرى"، في حين وضعت التأثير ودرجة الضعف في فئة المخاطر المتوسطة.

() المرجع نفسه، الفقرة .

() .CBF/21/21

- وأحاطت اللجنة علماً بتدابير السياسة العامة وتدابير التخفيف التي حددها الصندوق من أجل
تتمة هذه المسألة، بما في ذلك تحديد "الرغبة في المخاطرة" لكل عملة يتعامل بها الصندوق، وشجعت
على تنفيذ هذه التدابير بفعالية كجزء من استراتيجيته في إدارة المخاطر. وطلبت اللجنة من الصندوق أن
يقدم تقريراً مرحلياً بشأن إدارة مخاطر سعر صرف العملة إلى اللجنة في دورتها

- وأبلغت اللجنة أن الدائرة الابتدائية الأولى، في قرارها في قضية لوبانغا، أناطت بالصندوق أدواراً
ومسؤوليات هامة في تحديد وتنفيذ التعويضات المناسبة. ولوحظ أن في انتظار نتيجة إجراءات الاستئناف
في القضية، لا يمكن حتى الآن تحديد التكاليف المحتمل أن تتكبدها أمانة الصندوق أو معالجتها.

زاي- مسائل أخرى

١- الوسطاء

- الثاني عن الآثار المالية المترتبة على مشروع المبادئ التوجيهية التي تحكم
() وفي دورتها السابقة في نيسان/أبريل
بالسياسة المقترحة من قبل المحكمة في ما يتعلق باستخدام الوسطاء.

- وأشارت اللجنة إلى أنه، وحسب ما أقرت به المحكمة نفسها، كانت البيانات التي قدمتها جزئية
فقط، وأن في الوقت الحاضر، لا يمكن تحديد التكاليف ذات الصلة بسهولة. وذكر أن ثلاثة
() من جانبه، قدر مكتب المدعية العامة تكاليفه في هذا الصدد لعام
يورو، ولكنه يتوقع أن يرتفع هذا المبلغ في عام

- ورحبت اللجنة بمشروع المبادئ التوجيهية المذكورة ورأت أنه ينبغي الآن أن تناقشها الجمعية. وما
لا شك فيه أن اعتمادها سيعزز أمن إجراءات المحكمة إذا تم استخدام الوسطاء بح

٢- الوثائق المقدمة إلى لجنة الميزانية والمالية

- مجدداً أهمية تقديم جميع الوثائق المطلوبة لكل دورة في الوقت المحدد من
. وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة كل الوثائق والأوراق المطلوبة منها

٣- الاجتماعات المقبلة للجنة

- في لاهاي، من
نيسان/أبريل إلى / إلى / ، على التوالي.

() CBF/21/8

() على وجه الخصوص، الضحايا والتعويضات، والضحايا والشهود، وعناصر الأمن.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية	العنوان	رمز الوثيقة باعتبارها وثيقة للجنة الميزانية والمالية
		CBF/21/1
	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	CBF/21/1/Add.1
ICC-ASP/12/50	التقرير الفصلي الثاني لقلم المحكمة بشأن رصد وتقييم أداء تنفيذ المساعدة القانونية	CBF/21/2
ICC-ASP/12/52	تقرير المحكمة المنقح بشأن برنامج الموظفين الفنيين المتدربين	CBF/21/3
	المشتريات	CBF/21/4
	تقرير المحكمة بشأن تعليماتها الإدارية المتعلقة بالأموال السائلة	CBF/21/5
	تقرير المحكمة بشأن صندوق رأس المال المتداول	CBF/21/6
ICC/ASP/12/18	تقرير المحكمة بشأن تعديلات النظام المالي والقواعد المالية التي يقتضيها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية	CBF/21/7
ICC-ASP/12/53	تقرير المحكمة الثاني بشأن الآثار المالية المترتبة على مشروع المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات بين المحكمة والوسطاء	CBF/21/8
	تقرير المحكمة عن تقييم واستعراض استبدال	CBF/21/9
	تقرير عن تكوين لجنة مراجعة الحسابات والقواعد التي تحكمها	CBF/21/10
	- النصف الثاني من عام	CBF/21/11
	-	CBF/21/12
	/	CBF/21/13
	تقرير عن إجراء إغلاق توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات-	CBF/21/14
	- الخطة الاستراتيجية لمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات لعامي	CBF/21/15
		CBF/21/16
ICC-ASP/12/22	تقرير المحكمة بشأن تمويل المشاريع المتعددة السنوات	CBF/21/17
	تقرير عن الهيكل التنظيمي للمحكمة	CBF/21/18
ICC-ASP/12/51	التقرير الفصلي الثالث لقلم المحكمة بشأن رصد وتقييم أداء تنفيذ المساعدة القانونية منذ دخول التعديلات حيز النفاذ حتى نهاية آب/أغسطس	CBF/21/19
	التقرير المؤقت الثاني عن أنشطة لجنة الرقابة	CBF/21/20
	تقرير المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن إدارة مخاطر سعر الصرف	CBF/21/21
	تقرير المحكمة عن تنفيذ زيادة سنوية لحماية الخادمات للموظفين للنضمام في كانون الثاني/يناير أو بعده ولموظفين الحاليين	CBF/21/22
ICC-ASP/12/54	تقرير المحكمة عن عقود الإيجار الحالية للمباني المؤقتة	CBF/21/23
	تقرير شامل عن الهيكل التنظيمي للمحكمة	CBF/21/24
	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام	ICC-ASP/12/10
	تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أثر التدابير الرامية إلى جعل مبلغ ميزانيتها لعام	ICC-ASP/12/11
	ية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر	ICC-ASP/12/12
	لمصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى ديسمبر	ICC-ASP/12/13
	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من تموز/يوليه	ICC-ASP/12/14
	إلى	ICC-ASP/12/14
	تقرير عن أداء الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية حتى	ICC-ASP/12/24

المرفق الثالث

قائمة التطورات المحتملة التي قد تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤

أولاً- التطورات الإجرائية المنصوص عليها في النظام الأساسي التي لم تتأكد حتى الآن

- التحضير لمحاكمة غباغبو بعد إقرار التهم: تموز/يوليه- كانون الأول/ديسمبر () :

(

(ب) التحضير لمحاكمة نتاغاندا بعد إقرار التهم: تموز/يوليه- كانون الأول/ديسمبر () :

(

ثانياً- التطورات الإجرائية التي تؤدي إلى التأخير في المحاكمات الجارية

أ) التأخير في المحاكمات بسبب عقبات استدلالية غير متوقعة (مثلاً: عدم توافر الشهود (مؤقتاً))

ب) التأخير في المحاكمات بسبب المشاكل الصحية للمتهمين (مثلاً: الإجراءات التمهيدية لمحاكمة غباغبو في عام

(

ج) كاتانغا: احتما أن يطلب الدفاع استدعاء مزيد من الشهود لأجل تحديد نمط المسؤولية بصفة نهائية، مما يؤدي إلى

استمرار المحاكمة إلى أوائل عام

د) المسائل موضع طعون عارضة أمام دائرة الاستئناف: جميع الطعون العارضة (التي تستلزم الأثر الإيقافي) في القضايا

لتي تبطئ التقدم في الإجراءات على أساس الموضوع

ثالثاً- التطورات الإجرائية التي لا يمكن التنبؤ بها حالياً

أ) إحالة حالة من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة

(

ج) قيام المدعية العامة بفتح تحقيق من تلقاء نفسه في حالة جديدة (بعد طلب إذن الدائرة التمهيدية بذلك والحصول

(

د) إلقاء القبض على أشخاص مطلوبين بمذكرة اعتقال أو استسلامهم إلى المحكمة (مثلاً: بوسكو نتاغاندا في وقت

(

هـ) تسليم أشخاص مطلوبين بمذكرة اعتقال سبق احتجازهم في بلدان أخرى (مثلاً: سيمون غباغبو، وسيف الإسلام

القذافي، وعبد الله السنوسي)

و) عدم وجود قاضٍ أو جهة رئيسية أخرى في الدعوى (مؤقتاً) بسبب مرض خطير

المرفق الرابع

طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ خلال عام ٢٠١٣ ()

الرقم	التاريخ	وصف الطلب	المبلغ الأولي	المراجعة الأولى	المراجعة الثانية
	/ /	تمديد ولاية القضاة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية والاحتياجات المتعلقة بذلك من المساعدة القضائية لفريق الدفاع في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا و			
	/ /	مواصلة الإجراءات التمهيدية في قضية المدعي غباغبو خلال الأشهر السبعة الأولى من عام			
	/ /	لتسديد التكلفة التي لا يمكن تفاديها في حالة مالي.			
	/ /	التكاليف التي لا يمكن تفاديها في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتحديد، ضرورة تمديد فترة ولاية قاضيين في الدائرة الابتدائية الثانية بعد			
	/ /	التكاليف غير المتوقعة التي لا يمكن تفاديها المتعلقة بنقل المتهمين إلى مقر المحكمة.			
	/ /	تكاليف لا يمكن تفاديها في قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو.			
	/ /	تكاليف لا يمكن تفاديها في قضية المدعي ضد بوسكو نتانغاندا في حالة جمهورية الكونغو			
			٨ ٤٥٧ ٥٤١	٧ ٧٦١ ٥٥٤	٧ ٢١١ ٥٥٤
		مجموع الإخطارات			

المرفق الخامس

الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية

مقارنة بين الميزانية المقترحة وتوصيات لجنة الميزانية والمالية (بآلاف اليورو)

الجدول ١ إجمالي جميع البرامج الرئيسية

إجمالي برامج المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
التقاضي							
الموظفون الفنيون							
موظفو الخدمات العامة							
الموظفون الإداريون							
العمل الإضافي							
الخدمات الفرعية للموظفين الآخرين							
مهام الدفاع							
مهام الضحايا							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي للموظفين المتعلقين بالموظفين							
المجموع							

الجدول ٢ البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
التقضاة						
الموظفون الفنيون	-	-	-	-	-	-
موظفو الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-
الموظفون الفنيون المتخصصون	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي						
الموظفون الفنيون المتخصصون الإضافيون	-	-	-	-	-	-
مهام الدفاع						
مهام						
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-

الجدول ٣ البرنامج ١١٠٠: رئاسة المحكمة

الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
التقضاة						
الموظفون الفنيون	-	-	-	-	-	-
موظفو الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-
الموظفون الفنيون المتخصصون	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي						
الموظفون الفنيون المتخصصون الإضافيون	-	-	-	-	-	-
مهام الدفاع						
مهام الضحايا						
اللوازم						
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-
الموظفون الفنيون المتخصصون الإضافيون	-	-	-	-	-	-

الجدول ١٠ البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص القضائي والتكامل والتعاون

الفرق			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الاختصاص والتكامل
ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
٣,١٨-	٣,٩-	٩-	٤,١٤٢١	٦,٩٣٨	١,٩٠٣	١,٨٦٠١	٩,٩٤٧	١,٩١٢	الضوابط الفرعية للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية للخدمات العامة
العمل الإضافي									
٢,١٢٥-	٢,١٢٥-	-	١,٩٦٠	١,٩٦٠	-	٠,٠٨٦١	٠,٠٨٦١	-	الضوابط الفرعية للموظفين الآخرين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية للخدمات العامة
اللوازم والمعدات									
١,٤٠-	٩,٢٧-	١,١٢-	٩,٤١٦	٤,٢٨٥	٥,١٣١	٦,٤٥٧	٣,٣١٣	٣,١٤٤	الضوابط الفرعية غير المتعلقين بالموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية

الجدول ١١ البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات

الفرق			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			:
ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المبلغ المرتبط بالحالات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
٤,٩٥-	١,٩١-	٣,٤-	١,٧٢٧٩	٦,٢٩٤٩	٢,٤٣٣	٢,٨٢٣٩	١,٣٨٥٩	٥,٤٣٧	الضوابط الفرعية للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية للخدمات العامة
العمل الإضافي									
٩,٣٣٠١-	٩,٣٣٠١-	-	٤,٢٦١٣	٤,٢٦١٣	-	٣,٥٩٢٤	٣,٥٩٢٤	-	الضوابط الفرعية للموظفين الآخرين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية للخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية للخدمات العامة
اللوازم والمعدات									
٥,١٢٥-	٥,١٢٥-	-	٩,٣٤٤١	٩,٣٤٤١	-	٤,٤٧٠١	٤,٤٧٠١	-	الضوابط الفرعية غير المتعلقين بالموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الضوابط الفرعية

الجدول ١٢ البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات			
	المجموع			المجموع					
, -	, -	, -	,	,	,	,	الموظفون الفنيون		
, -	, -	, -	,	,	,	,	موظفو الخدمات العامة		
١,٤٨-	١,٤٣-	٣,٤-	٦,٩٨٩٤	٤,٥٥٦٤	٢,٤٣٣	٧,٠٣٧٥	٢,٦٠٠٤	٥,٤٣٧	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة
, -	, -	, -	,	,	,	,	,	,	
العمل الإضافي									
١,٣٣-	١,٣٣-	, -	١,٩٨٦١	١,٩٨٦١	, -	٦,٠٢٠٢	٦,٠٢٠٢	, -	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة
, -	, -	, -	,	,	, -	,	,	,	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات									
٧,٢٧-	٧,٢٧-	, -	١,٣٧٣	١,٣٧٣	, -	١,٤٠٠	١,٤٠٠	, -	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة
, -	, -	, -	,	,	, -	,	,	,	

الجدول ١٣ البرنامج الفرعي ٢٣٣٠: أفرقة التحقيق

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات			
	المجموع			المجموع					
, -	, -	, -	,	,	,	,	الموظفون الفنيون		
, -	, -	, -	,	,	,	,	موظفو الخدمات العامة		
٣,٤٧-	٣,٤٧-	, -	٢,٧٣٨٤	٢,٧٣٨٤	, -	٥,٧٨٥٤	٥,٧٨٥٤	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة	
, -	, -	, -	,	,	, -	,	,	,	
العمل الإضافي									
١,٢٩٧١-	١,٢٩٧١-	, -	٦,٢٧٤١	٦,٢٧٤١	, -	٧,٥٧١٢	٧,٥٧١٢	, -	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة
, -	, -	, -	,	,	, -	,	,	,	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات									
١,٩٧-	١,٩٧-	, -	١,٩٧١	١,٩٧١	, -	٦,٠٦٩١	٦,٠٦٩١	, -	الموظفون الفنيون بموظفي الخدمات العامة
, -	, -	, -	,	,	, -	,	,	,	

الجدول ١٤ البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الادعاء

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
٦,٤٨-	١,٣٩-	٥,٩-	٥,٨٩٦٤	٥,٩٤٠٣	٥,٩٥٦	١,٩٤٥٤	٦,٩٧٩٣
							العمل الإضافي
٧,٥٩٤-	٧,٥٩٤-		٥,٠٢٤٣	٥,٠٢٤٣		٧,٦١٨٣	٧,٦١٨٣
							اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
١,٢٥-	١,٢٤-	٧,١-	٥,٢٠٢	٢,١٨٩	٣,١٣	٣,٢٢٨	٣,٢١٣

الجدول ١٥ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			البرنامج الرئيسي الثالث:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
٧,٣٤١-	١,١٢٧-	٩,٢١٣-	٢,١٢٧٣٦	٧,٦٥٥١٤	٥,٤٨١٢١	٩,٤٧٨٣٦	٥,٧٨٣١٤
							العمل الإضافي
٥,٨٤٥-	١,٥٥٢-	٤,٢٩٣-	١,٩٦٧٥	٥,٦٠٥٣	٦,٣٦١٢	٦,٨١٢٦	٦,١٥٧٤
							مهام الدفاع مهام الضحايا
							اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
٤,٦٣١-	١,٥٣٤-	٣,٩٧-	٧,١٨٨٢٤	٥,٥٨٩١٥	٢,٥٩٩٩٨	١,٨٢٠٢٤	٦,١٢٣١٦

الجدول ١٦ البرنامج ٣١٠٠: مكتب قلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			:
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
١,٧٨-	٢,٢٧-	٥,٥١-	٤,٩٠٠٠١	٢,٦٨٧٣	٢,٢١٣٥	١,٩٧٩٠١	٤,٧١٤٣
-	-	-	-	-	-	-	١,٢٦٤٥
-	-	-	-	-	-	-	العمل الإضافي
٤,٢٠-	٤,٢٠-	-	٢,٨٤٤٤١	٤,٦٣٧	٨,٢٠٦١	٦,٨٦٤١	٨,٦٥٧
-	-	-	-	-	-	-	٨,٢٠٦١
-	-	-	-	-	-	-	مهام الدفاع
-	-	-	-	-	-	-	مهام الضحايا
-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	الأثاث والمعدات
٨,٥٧-	٨,٥٢-	٠,٥-	٨,٢٢٣٠٨	٩,٧٤٨٧	٩,٤٧٤	٦,٢٨١٠٨	٧,٨٠١٧
-	-	-	-	-	-	-	٩,٤٧٩

الجدول ١٧ البرنامج الفرعي ٣١١٠: المكتب المباشر لقلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			:
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
٤,٩-	٤,٩-	-	٥,١٥٦١	٥,١٥٦١	٩,١٦٥١	٩,١٦٥١	
-	-	-	-	-	-	-	الإضافي
-	-	-	-	-	-	-	اللوازم والمواد
-	-	-	-	-	-	-	الأثاث والمعدات
-	-	-	٩,٥٧	٥,٣٢	٤,٢٥	٩,٥٧	٥,٣٢
-	-	-	-	-	-	-	٤,٢٥

الجدول ٢٠ البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي		
-	-							الموظفون الفنيون	
-	-							موظفو الخدمات العامة	
٩,٩-	٩,٩-	٧,٤٤٧١	٧,٤٤٧١		٦,٤٥٧١	٦,٤٥٧١		الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
-	-								
١,٢-	١,٢-	٩,٣٠٣	٩,٣٠٣		٠,٣٠٦	٠,٣٠٦		الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
-	-								
-	-							اللوازم والمواد الأثاث والمعدات	
١,٤٥-	١,٤٥-	٥,٩٣١	٥,٩٣١		٦,٩٧٦	٦,٩٧٦		الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
-	-								

الجدول ٢١ البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي		
-	-							الموظفون الفنيون	
-	-							موظفو الخدمات العامة	
٤,٨-	٨,٢-	٦,٥-	١,٨٤٢	٦,٢٧٣	٥,٥٦٨	٥,٨٥٠	٤,٢٧٦	١,٥٧٤	
-	-								
٤,١٦-	٤,١٦-	١,٧٧	١,٧٧		٥,٩٣	٥,٩٣		الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
-	-								
								مهام مهام الضحايا	
								اللوازم والمواد الأثاث والمعدات	
٧,٧-	٧,٧-	٥,٩٤٤٥	٩,٩٣٧٥	٦,٦	٢,٩٥٢٥	٦,٩٤٥٥	٦,٦	الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
-	-								

الجدول ٢٢ البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

المشتركة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
الموظفون الفنيون	,	,	,	,	,	,	,	,	,
موظفو الخدمات العامة	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الموظفون الفنيون	٧,٠٢٢٩	٣,١٠١٢	١,١٢٤١١	٧,٩٣٣٨	١,٠٨٠٢	٥,٠١٤١١	٥,١٠٩-	٥,٢٠-	٥,١٠٩-
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الموظفون الفنيون	٩,٩٤٤	١,٣٦٢	٧,٣٠٧١	٣,٦٥٥	٥,٣٢٧	١,٩٨٢	٦,٢٨٩-	٣,٣٥-	٩,٣٢٤-
اللوازم والمواد	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الأثاث والمعدات	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الموظفون الفنيون	٥,١٥٤٦	١,٣٦٦٢	٣,٥٢١٨	٢,٠٦٢٦	١,٣٠٤٢	٣,٣٦٦٨	٣,٩٢-	٧,٦٢-	١,١٥٥-
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,

الجدول ٢٣ البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
الموظفون الفنيون	,	,	,	,	,	,	,	,	,
موظفو الخدمات العامة	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الموظفون الفنيون	٥,٤٤٣	,	٥,٤٤٣	٠,٤٣٩	,	٠,٤٣٩	٥,٤-	,	٥,٤-
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,
اللوازم والمواد	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الأثاث والمعدات	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الموظفون الفنيون	٧,١٩	,	٧,١٩	٧,١٩	,	٧,١٩	,	,	,
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,

الجدول ٢٤ البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

المجموع	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			:
	ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
-	-	-					الموظفون الفنيون
-	-	-					موظفو الخدمات العامة
١,١٧-	٩,١-	٩,١٥-	٥,٧٨٢١	٥,١٩١	٥,٥٩١١	٣,٨٠٠١	٤,١٩٣
-	-	-					
							العمل الإضافي
١,٣-		١,٣-	١,٣٣٣		١,٣٣٣	١,٣٣٦	١,٣٣٦
							اللوازم والمعدات
			٩,٢٣٨	٠,١١	٩,٢٢٧	٩,٢٣٨	٠,١١
-	-	-					غير المتعلق بالموظفين

الجدول ٢٥ البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية

المجموع	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			:
	ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالمعايير المحاسبية الدولية	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالمعايير المحاسبية الدولية	المبلغ الأساسي	
-	-	-					الموظفون الفنيون
-	-	-					موظفو الخدمات
٥,١٨-		٤,٣-	١,١٥-	١,٨٥٠١	٤,٣٣٥	٣,٥١٥١	٣,٨٦٩١
-	-	-					
							العمل الإضافي
١,٢٨٥-		٣,٣٧-	١,١٤٠		١,١٤٠	٥,٤٢٦	٥,٢٤٨
-	-	-					
							اللوازم والمعدات
٢,٣٩-		٣,٢	١,١٩٧	٣,٥٥		١,١٤١	٣,٢٣٦
-	-	-					١,٩٦
							٥,١٣٩

الجدول ٢٨ البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
								المبلغ الأساسي
							الموظفون الفنيون	
							موظفو الخدمات العامة	
٢,١١٤-	١,٦٧-	١,٤٧-	٦,٠٠٩١٢	٥,٢٨١٧	١,٧٢٨٤	١,١٢٣١٢	٦,٣٤٨٧	٢,٧٧٥٤
								الموظفون الفرعيون للموظفين
								العمل الإضافي
١,٤٩٥-	٥,٤٩٤-	٢,١-	٥,٦٩٤٢	٥,٤٥٥٢	٥,٢٣٨	١,١٨٩٣	٥,٩٥٠٢	١,٢٣٩
								الموظفون الفرعيون للموظفين الإضافيين
								اللوازم والمعدات
٦,٤١٨-	٦,٤١٨-		٦,٠٨٤٦	١,٥٤٢٤	١,٥٤١١	٢,٥٠٣٦	٤,٩٦١٤	١,٥٤١١
								الموظفون الفرعيون لغير الموظفين بالموظفين
								الموظفون

الجدول ٢٩ البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
								المبلغ الأساسي
							الموظفون الفنيون	
							موظفو الخدمات العامة	
٣,٥-	٩,٢-	٤,٢-	٣,٥٢٢	٩,٢٨٨	٤,٢٣٣	٦,٥٢٧	١,٢٩١	١,٢٣٥
								الموظفون الفرعيون للموظفين
								العمل الإضافي
٩,٤-	١,٣-	٢,١-	١,١٥	٣,١١	١,٣	٠,٢٠	٠,١٥	٠,٥
								الموظفون الفرعيون للموظفين الإضافيين
								اللوازم والمعدات
٠,١٥-	٠,١٥-		٢,١٠٠	٤,٦٨	١,٣١	٢,١١٥	٤,٨٣	١,٣١
								الموظفون الفرعيون لغير الموظفين بالموظفين
								الموظفون

الجدول ٣٢ البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الفورية والتحريرية بالمحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			قسم الترجمة الفورية
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
-	-	-							الموظفون الفنيون
-	-	-							موظفو الخدمات العامة
٩,٤٧-	٠,٢٧-	٩,٢٠-	٤,٨١٢٤	٩,٧٢٠٢	٥,٠٩١٢	٣,٨٦٠٤	٩,٧٤٧٢	٤,٨٨٢٢	المجموع الفرعي للموظفين الذين يتلقون المزايا
-	-	-							العمل الإضافي
٤,١٤٦-	٤,١٤٦-		٧,٢٥١١	٠,٠١٧١	٧,٢٣٤	١,٣٩٨١	٤,١٦٣١	٧,٢٣٤	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين الذين يتلقون المزايا
									اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين الذين يتلقون المزايا
-	-	-	٦,٣٢٦	٧,٢٥٩	٩,٦٦	٦,٣٢٦	٧,٢٥٩	٩,٦٦	المجموع

الجدول ٣٣ البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة الضحايا والشهود

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
-	-	-							الموظفون الفنيون
-	-	-							موظفو الخدمات العامة
٤,٢٥-	٩,١٧-	٥,٧-	٩,٠٣٩٣	٥,٢٦٧٢	٤,٧٧٢	٣,٠٦٥٣	٤,٢٨٥٢	٩,٧٧٩	المجموع الفرعي للموظفين الذين يتلقون المزايا
-	-	-							العمل الإضافي
٦,٣١٢-	٦,٣١٢-		٥,٥١٤	٥,٥١٤		١,٨٢٧	١,٨٢٧		المجموع الفرعي للموظفين الآخرين الذين يتلقون المزايا
									اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
٦,٤٠٣-	٦,٤٠٣-		١,٦٤٧٣	١,٦٢٠٣	٠,٢٧	٤,٠٥١٤	٤,٠٢٤٤	٠,٢٧	المجموع الفرعي لغير الموظفين الذين يتلقون المزايا
-	-	-							المجموع

الجدول ٣٤ البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم التعويض ومشاركة الضحايا

الفرق			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			
ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
٢,١١-	٠,٣-	٢,٨-	٩,١٨١١	٦,٣٦٩	٣,٨١٢	١,١٩٣١	٦,٣٧٢	٥,٨٢٠	المجموع الفرعي للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
العمل الإضافي									
-	-	-	٤,٥٦٦	٤,٥٦٦	-	٤,٥٧١	٤,٥٧١	-	المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون
-	-	-	٢,٣٠٠	٢,٢٩٨	٠,٢	٢,٣٠٠	٢,٢٩٨	٠,٢	المجموع الفرعي للموظفين غير المتعلقين بالموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع

الجدول ٣٥ البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والتوثيق

الفرق			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			
ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفو الخدمات العامة
٥,١٩-	١,٣-	٤,٨٦-	٩,٢٤١٢	٦,٦٠٤	٣,٦٣٧١	٤,٢٦١٢	٧,٦٠٧	٧,٦٥٣١	المجموع الفرعي للموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
العمل الإضافي									
١,٢-	٧,٠-	٤,٨-	٧,٢١٧	٩,٧٠	٨,١٤٦	٨,٢١٩	٦,٧١	٢,١٤٨	المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموظفون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	٠,٣١٧١	٧,٨٢٦	٣,٤٩٠	٠,٣١٧١	٧,٨٢٦	٣,٤٩٠	المجموع الفرعي للموظفين غير المتعلقين بالموظفين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع

الجدول ٣٦ البرنامج ٣٧٠٠: المكاتب المستقلة عن قلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٩, ٩-	٩, ٩-	١, ٩٧٠	٩, ٩-	٩, ٩-	١, ٩٧٩	
الموظفون الفنيون	-	-	-	-	-	-	
موظفو الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للموظفين بالتفصيل في الجدول ١١	-	-	-	-	-	-	
المجموع	١, ٩٧٠	٩, ٩-	١, ٩٧٠	١, ٩٧٩	٩, ٩-	١, ٩٧٩	
العمل الإضافي							
المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين							
المجموع	١, ٩٧٠	٩, ٩-	١, ٩٧٠	١, ٩٧٩	٩, ٩-	١, ٩٧٩	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي للمعدات للموظفين							
المجموع	١, ٩٧٠	٩, ٩-	١, ٩٧٠	١, ٩٧٩	٩, ٩-	١, ٩٧٩	

الجدول ٣٧ البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العام للدفاع

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٢, ٢-	٩, ٢-	١, ٥-	٢, ٢-	٩, ٢-	١, ٥-	
الموظفون الفنيون	-	-	-	-	-	-	
موظفو الخدمات العامة	-	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للموظفين بالتفصيل في الجدول ١١	-	-	-	-	-	-	
المجموع	١, ٥-	٩, ٢-	١, ٥-	١, ٥٠٩	٩, ٢٦٦	١, ٢١٣	
العمل الإضافي							
المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين							
المجموع	١, ٥-	٩, ٢-	١, ٥-	١, ٥٠٩	٩, ٢٦٦	١, ٢١٣	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي للمعدات للموظفين							
المجموع	١, ٥-	٩, ٢-	١, ٥-	١, ٥٠٩	٩, ٢٦٦	١, ٢١٣	

الجدول ٣٨ البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العام للضحايا

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	الموظفون الفنيون	
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	موظفو الخدمات العامة	
٠,١٠-	٠,٧-	٠,٣-	٤,٠٠٣١	٥,٧٠٨	٩,٢٩٤	٤,٠١٣١	٥,٧١٥	٩,٢٩٧
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠	
الإضافي								
٢,١-	٢,١-	٢,١١٤	٢,١١٤	٤,١١٥	٤,١١٥	٤,١١٥	٤,١١٥	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات								
٠	٠	٠	١,١٢١	٥,١١٦	٦,٤	١,١٢١	٥,١١٦	٦,٤
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠	٠

الجدول ٣٩ البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	الموظفون الفنيون	
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	موظفو الخدمات العامة	
٧,٤-	٧,٤-	٧,٤-	٧,٤٦٢	٧,٤٦٢	٧,٤٦٢	٤,٤٦٧	٤,٤٦٧	
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠	
العمل الإضافي								
٢,١-	٢,١-	٢,١١٤	٢,١١٤	٤,١١٥	٤,١١٥	٤,١١٥	٤,١١٥	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات								
٠	٠	٠	٢,٣١	١,١٠	٤,٢٠	٢,٣١	١,١٠	٤,٢٠
٠ -	٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠	٠

الجدول ٤٠ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون							
موظفو الخدمات العامة							
المجموع	٩,٩٢٦	٩,٩٢٦	١٨,٩١٧	١٨,٩١٧	٩,٩٢٦	٩,٩٢٦	
العمل الإضافي							
المجموع	٥,٨٠٢	٥,٨٠٢	١٨,٧٩٧	١٨,٧٩٧	٥,٨٠٢	٥,٨٠٢	
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع	٩,١٠٦	٩,١٠٦	١٧,١٢٨	١٧,١٢٨	٩,١٠٦	٩,١٠٦	
المجموع							

الجدول ٤١ البرنامج الفرعي ٤١٠٠: المؤتمرات

المؤتمرات	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون							
موظفو الخدمات العامة							
المجموع	٥,٤٥٤	٥,٤٥٤	٩,٤٥١	٩,٤٥١	٥,٤٥٤	٥,٤٥٤	
العمل الإضافي							
المجموع	٤,٦٢٥	٤,٦٢٥	٤,٦٢٥	٤,٦٢٥	٤,٦٢٥	٤,٦٢٥	
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع							

الجدول ٤٢ البرنامج الفرعي ٤٢٠٠: أمانة جمعية الدول الأطراف

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			: أمانة جمعية الدول
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي		
-	-							الموظفون الفنيون	
-	-							موظفو الخدمات العامة	
٩-	٩-	٥,٧٦٨		٥,٧٦٨	٦,٧٧٧		٦,٧٧٧	المجموع الفرعي للموظفين بالتفصيل في الجدول ٤٢٠٠	
-	-							العمل الإضافي	
٢-	٢-	٣,١٨٠		٣,١٨٠	١,١٨٣		١,١٨٣	المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين بالتفصيل في الجدول ٤٢٠٠	
-	-								
-	-								
٢١	٢١	٦,١١٤		٦,١١٤	٨,٩٢		٨,٩٢	المجموع الفرعي لغير الموظفين بالتفصيل في الجدول ٤٢٠٠	
								المجموع	

الجدول ٤٣ البرنامج الفرعي ٤٤٠٠: مكتب رئيس الجمعية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي		
								الموظفون الفنيون	
								موظفو الخدمات العامة	
								المجموع الفرعي للموظفين بالتفصيل في الجدول ٤٤٠٠	
								العمل الإضافي	
		٩,١٠٤		٩,١٠٤	٩,١٠٤		٩,١٠٤	المجموع الفرعي للموظفين الإضافيين بالتفصيل في الجدول ٤٤٠٠	
٤٦	٤٦	١,٤٦		١,٤٦	١,٤٦		١,٤٦	المجموع الفرعي لغير الموظفين بالتفصيل في الجدول ٤٤٠٠	
								المجموع	

الجدول ٤٤ البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة							
المجموع	٣,١٤٩	٣,١٤٩	٣,١٤٩	٣,١٤٩	٣,١٤٩	٣,١٤٩	
العمل الإضافي							
المجموع	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات							
المجموع	٦,٣٤٢	٦,٣٤٢	٦,٣٤٢	٦,٣٤٢	٦,٣٤٢	٦,٣٤٢	

الجدول ٤٥ البرنامج الرئيسي الخامس: الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			:
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
البرنامج الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)							
الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة							
العمل الإضافي							
اللوازم والمواد الأثاث والمعدات							
المجموع	١,٩٠٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠	

الجدول ٤٦ البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
الموظفون الفنيون	,	,	,	,	,	,	,	,	,
موظفو الخدمات العامة	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	١,٢٣٥	٠,٥٠٢	١,٧٣٧	٤,٢٣٣	١,٤٩٧	٥,٧٣٠	٤,٢٠٠	٩,٤٠٠	٣,١٦٠
المجموع	,	,	,	,	,	,	,	,	,
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	٦,٢١٣	١,١٧٩	٧,٣٩٢	٥,٢١١	١,١٧٩	٦,٣٩٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠
اللوازم والمواد	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الأثاث والمعدات	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	١,٢٢٨	٦,٢٣٦	٧,٤٦٤	١,٢٢٨	٦,٢٣٦	٧,٤٦٤	,	,	,
المجموع	,	,	,	,	,	,	,	,	,

الجدول ٤٧ البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير المشروع

البرنامج الرئيسي السابع - ١:	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
الموظفون الفنيون	,	,	,	,	,	,	,	,	,
موظفو الخدمات العامة	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٠,٥٩١	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٠٠	٩,٥٠٠	٩,٥٠٠
العمل الإضافي	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	٢,٦٩٢	٢,٦٩٢	٢,٦٩٢	٢,٦٩٢	٢,٦٩٢	٢,٦٩٢	,	,	,
اللوازم والمواد	,	,	,	,	,	,	,	,	,
الأثاث والمعدات	,	,	,	,	,	,	,	,	,
المجموع	,	,	,	,	,	,	,	,	,

الجدول ٤٨ البرنامج ٧١١٠: مكتب المدير لمشروع المباني الدائمة

البرنامج المدير لمشروع المباني الدائمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون							
موظفو الخدمات العامة							
	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦	٩,٥٩٦
العمل الإضافي							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
	١,٩٦٦	١,٩٦٦	١,٩٦٦	١,٩٦٦	١,٩٦٦	١,٩٦٦	١,٩٦٦

الجدول ٤٩ البرنامج ٧١٢٠: دعم موظفي المحكمة لموارد وإدارة المباني الدائمة

دعم موظفي المحكمة موارد وإدارة المباني الدائمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون							
موظفو الخدمات العامة							
العمل الإضافي							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥	٥,٥٩٥

الجدول ٥٢ البرنامج الرئيسي السابع-٥: الآلية المستقلة للرقابة

الفرق ما قبل التوصيات متقابل ما بعدها		الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ قبل توصيات اللجنة			البرنامج الرئيسي السابع - :
المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي		
٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠	الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	
٣٠١-	٣٠١-	٥,١٢٦	٥,١٢٦	٤,١٢٧	٤,١٢٧	٤,١٢٧		
العمل الإضافي								
							اللوازم والمواد الأثاث والمعدات	
		٣,٨١	٣,٨١	٣,٨١	٣,٨١	٣,٨١	المتعلق بالموظفين	
٠ -	٠ -	٠	٠	٠	٠	٠		

الجزء جيم

الوثائق ذات الصلة

١- البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢*

.....	
.....	
.....	بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصناديق للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
.....	بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في كانون الأول/ديسمبر
.....	في الأول/ديسمبر
.....	بيان الاعتمادات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
.....	بيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ للفترة من لثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر
.....	حالة تسديد الاشتراكات في كانون الأول/ديسمبر
.....	حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر
.....	حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في كانون الأول/ديسمبر
.....	حالة الفائض النقدي في كانون الأول/ديسمبر
.....	
.....	حالة التبرعات في كانون الأول/ديسمبر
.....	حالة الصناديق الاستثمارية في كانون الأول/ديسمبر
.....	أنصبة الدول الأطراف في تجديد موارد صندوق الطوارئ لعام
.....	
.....	-
.....	- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة و
.....	- المحكمة الجنائية الدولية (البيانات من الأول إلى الرابع)
.....	- الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ
.....	:
.....	: تفاصيل النفقات للميزانية البرنامجية المعتمدة
.....	: تفاصيل النفقات لصندوق الطوارئ
.....	:

- :
- الصناديق الاستثمارية
 - الممتلكات غير المستهلكة
 - : ملخص الممتلكات غير المستهلكة
 - : ملخص الممتلكات غير المستهلكة الممولة من مصادر أخرى
 -
 - مدفوعات المخاملة
 -
 -
 -
 - التبرعات العينية
 - التبرعات للصندوق الاستثماري للضحايا
 - مشروع المباني الدائمة: وصف عام
 - مشروع المباني الدائمة: ملاحظات بشأن البيانات (إلى الثالث)
 - : د مرة واحدة التي تلقتها الدول الأطراف

خطاب الإحالة

تموز/يوليه

- من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم البيانات المالية
عن الفترة المالية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر .

(توقيع) هيرمان فون هيبيل

السيد هيرفي أدريان متزغر

محكمة المحاسبة

M. Hervé-Adrien Metzger
Director
Cour des Comptes
13 rue Cambon,
75100 Paris Cedex 01
France

بيان المراقبة المالية الداخلية نطاق المسؤولية

- (ب)، يكون المسجل، باعتباره الموظف الإداري الرئيسي بالمحكمة، "مسؤولاً عن كفاءة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع الأجهزة المحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية التي تندرج ضمن سلطة هذا". واستناداً إلى البند من النظام المالي، وإلى القاعدة

- نا المسؤول عن الحسابات. وامثالاً لهذا البند وهذه القاعدة، قمت بتحديد السجلات المالية والفرعية ومسكها، كما قمت بوضع الإجراءات المحاسبية للمحكمة وبتعيين الموظفين المسؤولين عن أداء المهام

- من النظام المالي للمحكمة، " المالي بما

والمسجل على النحو المحدد في الفقرة () ()

المدعي العام والمسجل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي".

وعلاوة على ذلك، ووفقاً للبند - من النظام المالي، وبصفتي أنا المسجل، فأنا مسؤول عن ممارسة " مالية داخلية تسمح بالقيام أولاً بأول بفحص فعال و/و استعراض المعاملات المالية لضمان ما يلي:

() قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة ومواردها المالية الأخرى

() اتفاق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية لأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف،

أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة؛

"

(ج)

- وإذا اتخذت الترتيبات المؤسسية الملائمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام حسب ما نصت عليه القاعدة

(ب)، فإنني أعرب عن ارتياحي لوجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية

استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

لمالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة. ولتعزيز المراقبة المالية الداخلية في المحكمة، تم تنفيذ برنامج تدريب متكامل لموظفي التصديق انطلق في شهر شباط/فبراير ، وهو تدريب إلزامي لجميع موظفي

وقد اعتمدت مراجعتي لفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على معلومات مستقاة من عمل المراجعين الداخليين إلى اليوم؛ وعمل مديرين التنفيذيين في قلم المحكمة الذي يضطلعون بمسؤولية مسك وتعليقات المراجعين الخارجيين إلى اليوم في رسالتهم وتقاريرهم الأخرى الموجهة للإدارة.

أنا مرتاح لأنني تلقيت الضمانات الضرورية للتأكد من توافر إطار كاف للمراقبة المالية الداخلية خلال العام

د تم انتخابي أنا مسجلاً للمحكمة

" "

آذار/مارس

هيرمان فون هيبيل

تموز/يوليه

رأي مراجع الحسابات المستقل وتقريره إلى جمعية الدول الأطراف

قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في كانون الأول/ديسمبر . وهي تشمل البيان المتعلق بالإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة

الاعتمادات، وبيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ والمعلومات والملاحظات الأخرى برسـ المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

من النظام المالي، يُعدّ مسجل المحكمة الجنائية الدولية المسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويتم إعداد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسؤولية تحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورسدها لضمان الإعداد والعرض المتوازن للبيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية سواء بسبب الخطأ أو الاحتيال. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تحديد تقديرات محاسبية متوازنة مكيفة للظروف.

وتكمن مسؤوليتنا في إبداء رأي هذه المالية بالاستناد إلى المراجعة التي قمنا بها. هذه المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير م السلوك المهني و إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من

اتخاذ

المهني لم

ويج

في

إلى أخطاء جوهرية

في ذلك تقديره

في

هذه

وليس من أجل إبداء رأيي أنا في المراقبة

بم ملاءمة الطريقة الحاسبية المطبقة وعرض البيانات المالية وما إذا

لتوفير

التي

واستنادا إلى مراجعتنا فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازنة

والتغيرات في الأرصدة إلى جانب ما يتعلق بالمحكمة الجنائية من أصول، وخصوم، واحتياطات وأرصدة،

وتدفق نقدي، واعتمادات، وحالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ إلى تاريخ كانون الأول/ديسمبر

، لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في كانون الأول/ديسمبر وفقا للمعايير المحاسبية

Cour des Comptes
13 rue Cambon,
75100 Paris Cedex 01
France

تقرير مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٢

الهدف من المراجعة ونطاقها ومقارنتها

ملخص توصيات

.....

.....

تمويل إلى الوطن والإجازة

.....

إلى نظام "ساب" المحاسبي

تقليص

.....

: التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

الهدف من المراجعة ونطاقها ومقارنتها

- قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وفقا للمعايير الدولية في مراجعة من قواعد المحكمة المالية ونظامها المالي، بما في ذلك الاختصاصات التي
- الهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التوصل إلى تأكيدات معقولة عما إذا كانت البيانات المالية تخلو من أي خطأ مادي رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، في كل الجوانب، وفقا للإطار المالي المنطوق.
- تُورد الصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الج الاستثنائية بما في ذلك الصندوق الاستئماني للضحايا المشار إليها في الفقرة (ج) من مرفق القواعد المالية والنظام المالي قائمةً بالمسائل الأخرى التي يرى المراجع ضرورة إحاطة جمعية الدول الأطراف علما بها، مثل تبيد أموال المحكمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
- ثلاث مراحل:
- () مرحلة تحليل المخاطر الذي تم في السنة الأولى من عهدة المراجعة الخارجية من إلى
- () الأول/ديسمبر
- (ج) جعة نهائية تركز على البيانات الم
- تم إيراد الاستنتاجات والتوصيات المستقاة من المراجعة في الملخص أدناه وتم التفصيل فيها في تقرير. وقد لاحظنا أن عددا معتبرا من التوصيات الناجمة عن المراجعة السابقة التي قام بها مكتب المملكة

ة الوطني للمراجعة إما أنها نُقِّدَت أو أنها قُيدَت التنفيذ. وقد تم إيراد عن هذه التوصيات في مرفق هذا

- تلقى المراجع خطاب تمثيل وقعه الثلاثة المدرجون في خطاب الالتزام بتاريخ كانون الثاني/يناير
- تمت مناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع المسجل وفي /
- الاجتماع النهائي مع المسجل ومدير شعبة المصالح الإدارية المشتركة ورئيس قسم الميزانية والمالية المتعلق بالتوصيات الواردة في مشروع التقرير.
- تمت مراجعة مشروع الملاحظات مع أخذ التعليقات المكتوبة التي أرسلتها المحكمة بعين

ملخص توصيات العام ٢٠١٢

التوصية ١:

الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات المعقولة من المراجع الخارجي. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية لمعايير المحاسبية الدولية في ا

التوصية ٢:

يوصي المراجع الخارجي بتعزيز دوري المدعي العام والمسجل وتوضيحهما وتعديل ما يلزم تعديله في القواعد المالية والنظام المالي على النحو الآتي:

() عداد دليل إداري مفصل (غير موجود حالياً) بصورة جماعية يضع المجموعة الكاملة من القواعد التي تمثل لها كل أجهزة المحكمة، وذلك استناداً إلى نظرة قائمة على الخدمة. يعني أن تهدف هذه القواعد بوجه خاص إلى الحد من الازدواجية وتتصدى للحالات التي يمكن أن يخضع فيها الامتثال للقواعد إلى تفسيرات متباينة. ويمكن أن يغطي هذه القواعد الأمن وتجهيزات الإعلام الآلي، والاتصالات وأعمال الترجمة وإجراءات التوظيف وطريقة عمل المحكمة في الميدان وتأجير المكاتب في

() جل ومسؤوليته عن قانونية كل نفقات المحكمة بما في ذلك نفقات مكتب المدعي العام وامتثالها للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة وقواعد الدليل

مثال كل بنود الإنفاق وعمليات تصفية وثائق الالتزام

(ج) الإشارة في القواعد المالية والنظام المالي إلى قائمة الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تدعم قرارات المسجل في رفض بند إنفاق (والأمثلة لتوضيح ذلك: عدم الامتثال للقواعد، عدم دقة شهادات التصديق التي يصدرها موظفو التصديق، خطأ في إيراد بنود الميزانية...).

يعني أن يكون المسجل قادراً على رفض هذه النفقات إذا ما وجد أنها لا تمثل للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة والقواعد الإدارية المفصلة في الدليل. وينبغي قرار المسجل إذا لم يكن يتفق وتفسير المسجل لبند الإنفاق. وفي هذه الحالة عندما يلغي المدعي العام قرار المسجل برفض بند في الإنفاق فإنه يقع في الواقع تحويل كل المسؤولية إلى المدعي العام ويخلى مسؤولية المسجل.

(هـ) ينبغي أن يتم تسجيل كل "استثناء" وعرضه في تقرير سنوي إلى الدول الأطراف وسيقوم المراجع الخارجي باستعراضه من أجل الإدلاء برأي بشأن تفسيرات الأطراف ذات

التوصية ٣:

جائزة إلى
إلى غاية وضع آلية تمويل ملائمة و الأموال طبقا لاستراتيجية متوسطة إلى بعيدة المدى. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تعيد الدول الأطراف النظر في مبلغ ، ملايين يورو المتراكم إلى اليوم والمودع حاليا في حسابات المحكمة المصرفية بما أنه لا توجد مسوغات قانونية لتمويل هذه المزايا بالكامل.

التوصية ٤:

ظُر إلى الرصيد المرتفع للفائض ، مليون يورو بين تكاليف الموظفين العادية الفعلية في عام وبين تلك المقدرة في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي بتحسين شفافية عملية ميزنة تكاليف الموظفين بالتأكد من أنه تم تبليغ الدول الأطراف بوضوح بالرصيد الفائض

التوصية ٥:

يوصي المراجع الخارجي بتنفيذ إجراءات المحكمة الداخلية المتعلقة بحقوق الدخول نظام "ساب" المحاسبي، وذلك بأن يتم بوجه خاص منح حقوق الدخول تبعا لمهمة الموظفين ووفقا للتمييز الملائم بين الواجبات. ويجب على المحكمة أن تعدل طريقة تصميم تطبيقات نظام "ساب" المحاسبي للمواءمة بين نظام

التوصية ٦:

يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتحسين رصد الالتزامات غير المصفاة من أجل تقليص مستوى إلغاء التزامات الفترة السابقة. وينبغي دعم كل التزام غير مص صحتها على أساس منتظم على يد موظفي التصديق وخلال التقرير المالي الذي يقدمه قسم المالية والميزانية. ويوصي المراجع الخارجي بزيادة رصد الالتزامات غير المصفاة لدى الأقسام التي تعرف مستويات

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية:

المسائل العامة المتعلقة بالمهمة المحاسبية وإجراء المراجعة

- أتاحت المحكمة الجنائية الدولية للمراجع وموظفيه الاطلاع الحر على كل الكتب والسجلات التي تُعد في رأي المراجع ضرورة لإجراء المراجعة.
- مع ذلك فقد تم السماح بالاطلاع على الكتب والسجلات مثل

- يعود جزء من التفسير الذي قدمته المحكمة لتبرير هذه التأخيرات إلى أن مهمة المراجعة جرت في مرحلة إعداد الميزانية التي تتسم بعمل مكثف وأن كلا من الميزانية والمحاسبة في المحكمة من صلاحية نفس القسم. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه تم تبليغ المحكمة بمهمة المراجعة مسبقا بوقت كاف لتستعد لمواجهة التزاماتها فيما يتعلق بتوفير الوثائق والبيانات.

- وبصورة هامة أكثر، تُبين الصعوبات التي تمت مواجهتها والتأخيرات الكبيرة أن الهيكل التنظيمي الحالي لقسم المالية، الذي يتسم باضطلاع قسم واحد بكل من الميزنة والمحاسبة، ليس الأمثل لضمان دعم في الوقت المحدد وفعال لعملية المراجعة.

- وبالإضافة إلى ذلك، توجد المحكمة حالياً في مرحلة انتقالية لعرض بياناتها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وسيطلب الامتثال لهذه المعايير إعادة تنظيم كبيرة لطرق العمل ومزيداً من الضغط على الوظيفة المحاسبية.

التوصية ٩ :

الاستجابة في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي المعقولة. وينبغي أن يجعل هذا من تلبية متطلبات لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أولوية للوظيفة المحاسبية.

تعزيز دور المدعي العام والمسجل وتوضيحهما

- المسجل هو الموظف الإداري الرئيسي والمسؤول عن الميزانية العامة للمحكمة، لكن النظام الأساسي يمنح المدعي العام مستوى كبيراً من الاستقلالية. ويمكن أن يكون هذا في حد ذاته سبباً لاختلافات كبيرة، ويؤدي في الحالات القصوى إلى توترات، لا سيما إذا لم يكن الإطار التنظيمي الحالي مفصلاً وواضحاً بما

أن يُنظر إلى هذا في الوهلة الأولى على أنه في تنازع مع استقلالية المدعي العام.

- هناك مسألة و

"نظام المحكمة الواحد". ورغم أنه ينبغي أن يُسمح للمدعي العام بالعمل بصورة مستقلة كما حدده النظام الأساسي إلا أن هذا لا يعني أن على المدعي العام أن يعمل تماماً ككيان مستقل. وبالفعل، يشكل مكتب المدعي العام جزءاً من نظام المحكمة الواحد على غرار المسجل وهيئة الرئاسة والغرف. ويعني هذا أن كل أجهزة المحكمة تخضع لإطار مراقبة داخلي وحيد.

- تُعد بعض تكاليف الدعم من قبيل تجهيزات الإعلام الآلي وتكاليف الترجمة المتعلقة بالخدمات التي دعي العام جزءاً من ميزانية البرنامج الرئيسي للمسجل. ويعني هذا أن المسجل يوافق على النفقات المتكبدة لضمان تقديم الخدمات التي تدعم مباشرة نشاطات الادعاء.

- تنطوي مهمة المسجل في المراقبة الداخلية على ضمان قانونية كل النفقات التي تتكبدها كل أجهزة ثالها للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة.

- تنطوي مهمة المدعي العام المستقلة على قدرته على المصادقة على كل النفقات في حدود ميزانيته، وفق ما يراه ضرورياً وملائماً لتلبية أهداف مكتب المدعي العام للمحكمة.

- ومن ثم فالسؤال يُطرح عند وجود قاعدة غير واضحة أو ألا تكون هناك قاعدة أصلاً. ويؤدي هذا إلى حالة يمكن أن ينتهي فيها مسؤولاً الجهازين بالقول بتفسير متباين. فمن جهة يمكن للمسجل أن يرى أن النفقات لا تمثل لقواعد المحكمة، ومن جهة أخرى قد يرى المدعي العام أن هذا الإنفاق ضروري وملائم تماشياً مع نشاطاته.

- ي أن ينجم تنفيذ الميزانية دائماً من قرارا يتعلق بتكبّد بند للإنفاق، من جهة، وعملية مراقبة من جهة أخرى. ومن الضرورة بمكان أن يُمنح المدعي العام حرية التقدير والاختيار لأنه الموظف الوحيد القادر

على الحكم على الطابع الضروري والحال لإنفاق في مكتبه. غير أن هذا يكون مقبولا فقط لو طبق في إطار رقابة امتثالا للقواعد، وهي مسؤولية تقع على عاتق المسجل.

- ومن ثم من المفروض نظريا أن تتكبد المحكمة نفقات فقط إذا تحققت قاعدتان:

() ينبغي للمدعي العام، باعتباره مسؤولا عن الميزانية، أن يكون مسؤولا عن اتخاذ القرار بشأن الإنفاق في مكتبه مباشرة فيما يتعلق بنشاطات الادعاء؛

()

مسؤولا عن اتخاذ القرار لضمان قانونية كل النفقات التي تتكبدتها المحكمة وامتثالها

التوصية ٢:

وري المدعي العام والمسجل وتوضيحهما وتعديل ما يلزم تعديله في القواعد المالية والنظام المالي على النحو الآتي:

() : دليل إداري مفصل (غير موجود حاليا) بصورة جماعية يضع المجموعة الكاملة من القواعد التي تمثل لها كل أجهزة المحكمة، وذلك استنادا إلى نظرة قائمة على الخدمة. وينبغي أن تهدف هذه القواعد بوجه خاص إلى الحد من الازدواجية وتتصدى للحالات التي يمكن أن يخضع فيها الامتثال للقواعد إلى تفسيرات متباينة، لا سيما بين المسجل والمدعي العام. ويمكن أن تغطي هذه القواعد الأمن وتجهيزات الإعلام الآلي، والاتصالات وأعمال الترجمة وإجراءات التوظيف وطريقة عمل المحكمة في الميدان وتأجير المكاتب في الميدان والقواعد الخاصة بوثائق الالتزام المتنوعة.

() إعادة تأكيد دور المسجل ومسؤوليته عن قانونية كل نفقات المحكمة بما في ذلك نفقات مكتب المدعي العام وامتثالها للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة وقواعد

لقسم المالية لدى المسجل التحقق من قانونية وامتثال كل بنود الإنفاق وعمليات

(ج) الإشارة في القواعد المالية والنظام المالي إلى قائمة الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تدعم قرارات المسجل في رفض بند إنفاق (والأمثلة لتوضيح ذلك: عدم الامتثال للقواعد، عدم دقة شهادات التصديق التي يصدرها موظفو التصديق، خطأ في إيراد (...).

(د) ينبغي أن يكون المسجل قادرا على رفض هذه النفقات إذا ما وجد أنها لا تمثل للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة والقواعد الإدارية المفصلة في الدليل. وينبغي للمدعي العام من جهته أن يكون قادرا على إلغاء قرار المسجل إذا لم يكن يتفق وتفسير المسجل لبند الإنفاق. وفي هذه الحالة عندما يلغي المدعي العام قرار المسجل برفض بند في الإنفاق فإنه يقع في الواقع تحويل كل المسؤولية إلى المدعي العام ويخلي مسؤولية المسجل.

(هـ) ينبغي أن يتم تسجيل كل "استثناء" وعرضه في تقرير سنوي إلى الدول الأطراف وسيقوم المراجع الخارجي باستعراضه من أجل الإدلاء برأي بشأن تفسيرات الأطراف ذات

تمويل استحقاقات منح الإجازة السنوية والإعادة إلى الوطن

- موظفيها في منح الإجازة السنوية والإعادة إلى الوطن باعتبارها التزاما في بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصندوق التي تبلغ ، الإعادة إلى الوطن و ، ملايين يورو لاستحقاقات الإجازة السنوية عند تاريخ كانون الأول/ديسمبر .
- طبقا لنظام معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة يُعد الالتزام التزاما حاليا من منظمة ناجما عن وقائع ماضية يُتوقع أن يؤدي أدائه إلى تدفق للموارد خارج المنظمة. ومن ثم من الملائم قيده في الالتزامات المتعلقة بالإجازة السنوية والإعادة إلى الوطن.
- غير أن معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة لا تشترط إيراد هذه الالتزامات المحاسبية في الفائض النقدي المقيّد لصالح الدول ومن ثم خصمها منه.
- جاء السنوية المتعلقة بهذا الالتزام المحاسبي المجموع حقت المحكمة من خلال هذه الآلية ، ملايين يورو نقدا إلى تاريخ الأول/ديسمبر .
- يقوم قرار تمويل هذه الالتزامات المحاسبية على أساس قرار تطب
- تهدف هذه الأرصدة إلى تغطية كامل الالتزام الناجم عن الحالة التي يغادر فيها كل موظفي المحكمة المنظمة في نهاية السنة. وفي ظل مبدأ القابلية للنمو والتطور من المستبعد أن يحدث مثل هذا الأمر.
- هذه الأموال مودعة حاليا وفقا لحسابات المحكمة للإيداع قصير الأجل وذات الحد الأدنى من المخاطر. ولم توضع في حساب خاص وذلك من أجل تخصيص هذا الأصل وتطبيق قواعد حوكمة خاصةٍ واستراتيجية
- يبلغ مجموع ودائع المحكمة النقدية ، ملايين يورو تتعلق بتراكم الأموال لتغطية الالتزامات المحاسبية المتعلقة بمزايا الموظفين.

التوصية ٣:

إلى
إلى غاية وضع آلية تمويل ملائمة و الأموال طبقا لاستراتيجية متوسطة إلى بعيدة المدى. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تعيد الدول الأطراف النظر في مبلغ ، ملايين يورو المتراكم إلى اليوم والمودع حاليا في حسابات المحكمة المصرفية بما أنه لا توجد مسوغات قانونية لتمويل هذه المزايا بالكامل.

تحسين الشفافية في عملية إعداد الميزانية

- في الميزانية ف الفعالية للأجور وتكاليف الموظفين الع محسوبة في المائة من تكاليف الأجر لكل فئات الموظفين (المهنيين وموظفي الخدمات العامة،

- عدل الفعلي لتكاليف الموظفين الـ في العام الذي من المفروض ، في المائة من تكاليف الأجور.
- في المائة ، في المائة ، الموظفون العادية بدل معدل ، في إلى فائض كبير بلغ ، مليون يورو في .
- رة إلا أن الفرق بين تكاليف الموظفين الواردة في الميزانية وبين تكاليفهم الفعلية مهم جدا وهو ما لم يتم إيراده في تقرير المرفوع إلى

التوصية ٤ :

بالنظر إلى الرصيد المرتفع للفائض ، مليون يورو بين تكاليف الموظفين العادية الفعلية في عام وبين تلك المقدرة في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي بتحسين شفافية عملية ميزنة تكاليف الموظفين بالتأكد من أنه تم تبليغ الدول الأطراف بوضوح بالرصيد الفائض وكيفية صرفه.

الدخول إلى نظام "ساب" المحاسبي

بصورة جيدة وتأخذ في الحسبان أفضل الممارسات. توصي بصفة خاصة بتقليص ومراقبة حقوق الأفضلية في الدخول إلى النظام وبإجراء استعراض منتظم لحقوق الدخول، وتحديد أيضا طرق التعرف على هوية المستخدمين وإنشاء حقوق الدخول وتعديلها وإلغائها. وقد تم وضع إجراءات خاصة لنظام "ساب" المحاسبي تبعا لتوصيات قدمت كجزء من مراجعة

- رغم وجود إجراءات داخلية فقد تمت ملاحظة مواطن ضعف كبيرة في الرقابة الداخلية.
- تُمنح حاليا حقوق دخول ذات أفضلية غير محدودة لخمسة أعضاء من فريق نظام "ساب" المحاسبي (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) بغرض إصلاح أي خلل ولتقديم دعم عملي وفني ووظيفي لنظام "ساب" المحاسبي

- وهذا يفسر كيف أن موظفا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قام عام رسالة في الحسابات. ورغم أن هذه الرسائل يمكن أن تكون قد تمت باسم الفريق المالي إلا أنه لا وجود لأدلة مكتوبة لدعم ذلك.

- وفضلا عن ذلك، لم يتم إجراء أي مراجعة لحقوق الدخول في العام ، والنتيجة أنه لم يتم إلغاء الدخول لعشرين مستخدما غادروا المحكمة. وهذا مواطن ضعف كبير في الرقابة ا الدخول إلى نظام "ساب" المحاسبي ينبغي أن يكون مقصورا على موظفين مرخص لهم.

- أخيرا، لم يتم وضع سجلات تتعلق بالتعرف على الهوية والتتبع. وهذا يعني أنه لا يمكن تطبيق سياسة المحكمة الأمنية ورصد، على سبيل المثال، من بدأ أو أقل فترة بعث الرسائل ومتى حدث هذا.

التوصية ٥ :

يوصي المراجع الخارجي بتنفيذ إجراءات المحكمة الداخلية المتعلقة بحقوق الدخول نظام "ساب" المحاسبي، وذلك بأن يتم بوجه خاص منح حقوق الدخول تبعا لمهمة الموظفين ووفقا للتمييز الملائم بين الواجبات. ويجب على المحكمة أن تعدل طريقة تصميم تطبيقات نظام "ساب" المحاسبي للمواءمة بين نظام

تقليص الإلغاءات المستقبلية للطلبات

- الالتزامات غير المصفاة التزامات تم الدخول فيها ولم يتم صرفها خلال الفترة المالية. وتقوم أو اتفاق أو طلبية شراء أو أي شكل رسمي آخر من أشكال الالتزام أو على التزام تُقرّه المحكمة. وينص البند - من النظام المالي على أنه: "نظل الاعتمادات مفتوحة اثني عشر شهرا عقب انتهاء الفترة المالية المتعلقة بها، وبالقدر اللازم لتصفى أية التزامات قانونية تكون قد نشأت في الفترة المالية ولم تسوّ".

- يتم كل سنة إلغاء عدد كبير من الالتزامات السابقة وتُعيد كوفورات من التزامات الفترة السابقة في ملايين يورو تم إيرادها كالتزامات عند الأول/ديسمبر ، تم إلغاء ، ن يورو وقُيدت كوفورات في .

- أغلبية هذه الالتزامات: قسم دعم المحامي، (،) (،) . لذا تقريبا نصف الالتزامات غير المصفاة المقيدة.

- تقوم أقسام المحكمة المختلفة بإلغاء الالتزامات ولا يتم تبليغ الأسباب والمبررات لدعم عمليات الإلغاء هذه فورا إلى قسم المالية المسؤول عن رصدها.

- لاحظ المراجع الخارجي الجهود التي بذلها قسم المالية في السنوات الأربع الماضية لتقليص عدد الالتزامات التي سيتم إلغاؤها مستقبلا المستقبل. ورغم هذه الجهود يبقى هناك عدد كبير من الالتزامات الملغاة كل سنة كما تم بيانه في الفقرة .

- أنه ليس هناك ما يشير إلى أن الالتزامات غير المصفاة المقيدة في نهاية العام غير صحيحة أن رصد هذه الالتزامات التي لم تسوّ، لا سيما بالنسبة إلى الأقسام التي قُيدت أغلبية هذه الالتزامات، يبقى غير كاف.

التوصية ٦:

يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتحسين رصدها للالتزامات غير المصفاة التي لم تسوّ من أجل تقليص مستوى إلغاء التزامات الفترة السابقة. وينبغي دعم كل التزام غير مصفى بوثيقة التزام صحيحة ينبغي مراجعة صحتها على أساسا منتظم على يد موظفي التصديق وخلال التقرير المالي الذي يقدمه قسم المالية والميزانية. ويوصي المراجع الخارجي بزيادة رصد الالتزامات غير المصفاة لدى الأقسام التي تعرف مستويات

عرفان

- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يعرب عن شكره لموظفي المحكمة، لا سيما أعضاء قلم المحكمة على التعاون والدعم العام لفرق المراجعة أثناء المراجعة.

مرفق

متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة

الحسابات

رقم الموضوع	التوصيات	استكملت	استكملت جزئياً	لم تستكمل بعد	لم تعد قابلة للتطبيق
- صندوق رأس المال العامل	نوصي بأن تستعرض المحكمة احتياجاتها من رأس المال العامل وأوجه قصوره وأن تنظر فيما إذا كان المستوى الحالي للصندوق	X			
- المباني الدائمة -	إدارة أموال الطوارئ قبل الشروع في مرحلة التشييد.	X			
- المباني الدائمة -	نوصي بتحديث سجل المخاطر وما يرتبط به من اعتمادات الطوارئ عندما تُعرف أسعار أشغال التشييد الرئيسية.	X			
- المباني الدائمة -	نوصي بطلب نصائح مختصين في شؤون التمويل لتوفير معلومات استراتيجية إدارة		X		
- المباني الدائمة -	نوصي بأن يحدد الفريق المعني بالمشروع أولويات جميع المسائل العالقة المتصلة بالتصميم حسب تكاليفها، وأن يعالجها جميعاً قبل	X			
- المباني الدائمة -	متواصلة بوضوح وعلى الفور، وأن تنفذ ذلك التكاليف وأن تكفل	X			
- المباني الدائمة -	إذ توشك أشغال التشييد على الانطلاق، نوصي بأن يستعرض مدير المشروع طوابط التغيير وأن يقوم بتحديثها عند الاقتضاء، وأن يذكر بها المستخدمين في أية حال.	X			
- المباني الدائمة -	إذ توشك أشغال التشييد على الانطلاق، نوصي بأن يستعرض التغيير وأن يقوم بتحديثها عند الاقتضاء، وأن يذكر بها المستخدمين في أية حال.	X			
- المباني الدائمة -	نوصي بوضع آليات مناسبة لضمان أن مدير المشروع يمكنه اقتناء ومكافأة وإدارة الموارد الماهرة تمشياً مع متطلبات هذا المشروع	X			
- ميثاق المراجعة الداخلية	نوصي بأن يتم استعراض ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات على نحو دوري من قبل رئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وأن يتم تحديثه عند الاقتضاء. وينبغي تقديم نتائج الاستعراض إلى الإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات في أقرب وقت ممكن.		X		

رقم الموضوع	التوصيات	استكملت	استكملت جزئياً	لم تستكمل بعد	لم تعد قابلة للتطبيق
-	نوصي بما يلي: (أ) أن تتم موازنة فترات التخطيط للمراجعة الداخلية للحسابات وإعداد التقارير المتعلقة بها بالسنة المالية، وقد يسوّل عمل المدراء؛ (ب) ينبغي إعداد تقرير المراجعة الداخلية في العمل بدورة سنوية؛ (ج) ينبغي إعداد تقرير المراجعة الداخلية للحسابات بعد انتهاء الدورة السنوية بوقت قصير وينبغي له أن يقدم لمحة عامة عن أهم استنتاجاته؛ (د) ينبغي لمكتب مراجعة الداخلية للحسابات أن يدرج في تقريره النتائج المحصل عليها مقارنة بما حددته الخطة المتفق عليها، بما في ذلك استخدام () ورأياً موضوعيين بخصوص مدى كفاية وفعالية الإطار الإداري للمؤسسة وكيفية إدارتها وضبطها للمخاطر.		X		
-	نوصي بأن ينظر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في اعتماد تعريفات متناسقة تشير إلى المخاطر الشديدة والمتوسطة والمنخفضة.		X		
-	المشاركة في الإشراف	X			
-	تطبّق توجيهات الدليل الجديد لمراجعة الحسابات في جميع المهام التي يكلف بها المكتب في المستقبل، وبأن يتم توثيق نتائج المراجعة الإدارية والبوصوح في جميع ملفات مراجعة الحسابات.	X			
-	مهيكلة تحدد احتياجات التدريب وأوجه القصور في المهارات واستخدام تلك الخطة لدعم ميزانيتها المخصصة للتدريب.	X			
-	الاستعراض الخارجي	X			
-	نظام معايير المحاسبة الدولية في والنظام المالي	X			
-	نظام معايير المحاسبة الدولية في - مخطط التنفيذ	X			
-	نوصي بأن تحدد المحكمة العمليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ في غضون من إعداد البيانات المالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية.				X
-	نوصي بأن تحدد المحكمة العمليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ في غضون من إعداد البيانات المالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية.				X
مجموع عدد التوصيات: ١٧		١٢	٤	٠	١

- بعد مراجعة دقيقة لحال تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات لوحظ أنه من بين توصية تم تنفيذ اثنتي عشرة، وتنفيذ أربع تنفيذاً جزئياً بينما اعتبر أن واحدة لم تعد قابلة للتنفيذ.

- تنفيذ التوصية الرابعة التي تطلب من المحكمة الحصول على نصائح مختصين في شؤون التمويل لتوفير معلومات لاستراتيجية إدارة الأصول الخاصة بالمباني الدائمة ما زال جارياً. وقد تنظّم العديد من فرق لى خلال السنة بهدف عرض اقتراح رسمي على لجنة المراقبة ولجنة المالية والميزانية أثناء جمعية الدول الأطراف المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

- تتعلق بنشاطات المراجعة الداخلية للحسابات، وقد تم تنفيذها جزئياً.

ونشاطاتها كجزء من إجراءات مراجعة الحسابات التي تتم في

- من المحكمة بأن تضع العمليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ ميزانية معدة قمت في غضون سنتين من إعداد البيانات المالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية. ويقوم نظام الأمم المتحدة حالياً بالنظر في اعتماد ميزنة على أساس المستحقات أم لا، وهو أمر ما يزال قيد النقاش. وإلى أن يعتمد المجتمع الدولي بصورة واسعة، بما في ذلك الأمم المتحدة على أساس المستحقات، فإن المراجع الخارجي يرى أن هذه التوصية ينبغي ألا تبقى قابلة للتطبيق على

تقرير مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٢

الهدف من المراجعة ونطاقها ومقاربتها
 السياق.....
 إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة
 الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التقييم ("الجموعة")
 ميزانية المحكمة التشغيلية إلى غاية العام
 ملاحظات وتوصيات تتعلق بإدارة مشروع المباني الدائمة
 غلق استطلاع احتياجات مستخدمي المحكمة

الهدف من المراجعة ونطاقها ومقاربتها

- قام فريق من ثلاثة مراجعين خارجيين بفحص التقارير المالية وإدارة مشروع المباني الدائمة للمحكمة (" ") . والهدف من هذه المراجعة .
- التقارير المالية وصحتها واكتمالها فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة وإجراء مراجعة لإدارة المشروع. وقد ركزت مراجعة الإدارة على التحقق من الإطار القانوني والترتيبات المالية والحوكمة وأجل تنفيذ المشروع ونطاق المخاطر والنزاعات والامتثال ل
- تم القيام بالمراجعة استنادا إلى المعايير الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة بما في ذلك المعيار والنظام المالي للمحكمة الجنائية الدولية وبخطاب الالتزام المؤرخ في كانون الثاني/يناير .
- تمت مناقشة كل الملاحظات والتوصيات مع الموظفين المعنيين. وعُقد الاجتماع الختامي للمراجعة ٢. وهذه التقرير يأخذ كل تعليقات هؤلاء الموظفين وإجاباتهم بعين الاعتبار تماما. /

السياق

- في العام ت جمعية الدول الأطراف تزويد المحكمة الجنائية الدولية بمباني دائمة نظرا لكونها مؤسسة قضائية دائمة على عكس المحاكم الجنائية الموجودة (يوغوسلافيا، لبنان) التي تقع مقراتها أيضا في
- في العام ، وافقت جمعية الدول الأطراف على الموقع الذي اقترحت السلطات الهولندية. مليون يورو للبناء وبرمجت إقامة المحكمة في المباني الجديدة في عام . وفي أجلت الجمعية إتمام العمل إلى والانتقال إلى المباني الجديدة إلى عام .
- / وضعت المحكمة الجنائية الدولية أول حجر لمبانيها المستقبلية في مكان عمل وثلاث قاعات للمحكمة تحتل أرضية مساحتها الإجمالية مترا مربعا.

- سيتم بناء المقر الدائم للمحكمة شمال مدينة لاهاي، قرب شفينينغن، على قطعة أرض قدمتها الدولة الهولندية التي ستبقى مالكة القطعة. وكانت هذه الأرض تشغلها قبل ذلك "ثكنة ألكسندر" التي تم الانتهاء من هدمها بتمويل من الحكومة الهولندية.

- طلب، اختار مجلس الانتقاء التصميم الذي قدمته شركة الهندسة المعمارية الهولندية "شميدت ها (Schmidt Hammer Lassen)". ويتضمن هذا التصميم ست بنايات مترابطة تحتل أرضية مساحتها الإجمالية مترا مربعا، وتشمل ثلاث قاعات للمحكمة مع إمكانية وجود قاعة مكان عمل التي يمكن زيادتها إلى مكان. ولا تشمل التصميمات مركزا للاحتجاز تواصل المحكمة استخدام السجن الهولندي الموجود على بعد

- بالإضافة إلى العطاء الذي أطلق في نهاية ، تم منح دور المقاول العام للشركة الهولندية "وسميت/بوي فان إيستيرن" (Visser & Smit/Boele Van Eesteren) التي وفّ

التاريخ المقرر ببضعة أسابيع، فقد تم إدخال تعديلات طفيفة على مخططات المهندس لأخذ متطلبات التظلمات. ويتوقع تسليم المباني في كانون الأول/ديسمبر . وستحتل المحكمة مبانيها الجديدة في كانون الثاني/يناير .

- قامت الدولة الهولندية بتمويل إجراءات العطاء للمهندس المعماري. أما مشروع البناء فتموله الدول الأطراف التي نها الاختيار بين طريقتين للدفع ويجب أن تقدم إشعارا باختيارها قبل الأول/ديسمبر :-

() إما: بدفع مساهمة حزافية واحدة في قسط واحد، في تسوية كاملة ونهائية،

() أو: تساهم، وفق نسبة مساهمتها في ميزانية المحكمة العادية، في إعادة تسديد القرض الدولة الهولندية للمحكمة حتى ينطلق البناء.

- يسعى النظام المؤقت الذي وضع لمراقبة المشروع إلى التوفيق بين شرطين:

() الفعالية، من خلال تعيين فريق صغير لصاحب المشروع مسؤول عن المراقبة اليومية للمشروع في اتصال مع المهندس المعماري والمقاول العام،

() :

- ولهذا الغرض، عينت جمعية الدول الأطراف "مدير مشروع" يشرف على مجلس المشروع ويرفع التقارير، على أساس شهري مبدئيا، إلى لجنة المراقبة التي أنشئت عام شرة ممثلين للدول الأطراف وممثلا واحدا للدولة المضيفة. ويحضر المسجل ونائب المسجل (وليست هيئة الرئاسة أو مكتب المدعي العام) اجتماعات لجنة المراقبة بصفتها ملاحظين. وترفع لجنة المراقبة تقاريرها إلى لجنة الميزانية والمالية التي ترفع بدورها تقاريرها إلى جمعية ا

- لا يشارك المسجل في اتخاذ القرارات داخل لجنة المراقبة ولكنه ينفذ (يوقع) العقود.

قائمة التوصيات

التوصية ١:

يوصي المراجع الخارجي بأن تعد المحكمة تقريراً مالياً فيما يتعلق بكل الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة") تبين المبالغ السنوية التي يجب إدراجها في الميزانيات التشغيلية السنوية للمحكمة. وسيؤدي هذا التقرير المالي إلى تحسُّن إدارة المشروع بتقديم نظرة عن هذه التكاليف إلى الدول الأطراف.

التوصية ٢:

لثلاث سنوات لفترة - ، وستؤدي هذه العملية إلى:

- () تيسير التقدير الاستشاري للميزانية بالنظر إلى إدراج المقرر في أصول المحكمة،
- () ماح للمحكمة بتحديد احتياجاتها المالية بدقة أكبر لا سيما فيما يتعلق بطريقة العمل

التوصية ٣:

، بأن مشروع المباني
ة قيد البناء نهائيً بعض النظر عن التعديلات التي التزم المقاول أصلاً بالقيام بها. وينبغي غلق
استطلاع طلبات التكييف التي تأتي من مستخدمي المحكمة، إلا إذا انعدم الأثر على الموارد البشرية
والميزانية، رهنا بموافقة مدير المشروع. ويمكن أيضاً تمثيل رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل في هذه

التوصية ٤:

يوصي المراجع الخارجي المحكمة وجمعية الدول الأطراف بما يلي:

- () إنشاء لجنة توجيهية تتكون من مدير المشروع وممثل عن لجنة المراقبة وممثل عن لجنة المراجعة الداخلية للحسابات. ويمكن أيضاً تمثيل رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل في هذه اللجنة.
- () وتقديم كل القرارات المتعلقة بالانتقال إلى المباني الجديدة وكل المقترحات المتعلقة بالتنظيم الاستراتيجي للمباني الدائمة وطريقة العمل الجديدة للمحكمة إلى هذه اللجنة.
- (ج) وأن يُعهد بوظيفة الأمانة المتعلقة بهذه اللجنة لمدير المشروع.

التوصية ٥:

:

- () تكبُّد نفقات تتعلق بالحصة المحددة لميزانية مشروع المباني الدائمة لتمويلها من الميزانية التشغيلية للمحكمة. وينطبق هذه السلطة بوجه خاص على الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة")، وتكاليف الانتقال وتجهيزات الإعلام الآلي.

- () ووضع إجراء إداري يبين القواعد الداخلية بتفصيل دقيق. ويجب أن تسمح هذه القواعد بالتمييز الواضح بين نطاق سلطة مدير المشروع ونطاق دور المسجل في التحقق من صحة بنود الإنفاق لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق الذي تموله ميزانية المسجل.
- (ج) وحيثما لا تكون القاعدة واضحة بما يكفي، يمكن للمسجل رفض الإنفاق على أساس أن تكبد الإنفاق أو سداده ليس مرخصاً به. ويمكن لمدير المشروع أن يطلب تكبد الإنفاق أو سداده بالنظر إلى حاجات المشروع.
- () ويتم تفصيل كل واحد من هذه الاستثناءات في تقرير يُرفع إلى لجنة المراقبة للموافقة عليه

إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة

برزت ملاحظتان من تحققنا من ملاءمة وصحة وتمام إعداد التقارير المالية عن مشروع المباني الدائمة: أولاً، تتعلق بالأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") والأخرى تخص الحاجة إلى وضع ميزانية تشغيلية للمحكمة، من أول يورو، إلى غاية ٢٠٠٠.

الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢")

- لها دليل على الاهتمام الكبير الذي توليه الجمعية، التي عهدت للجنة بمراقبة المشروع، لبناء مقرها الجديد. والاجتماعات المنتظمة والمتكررة، وأسئلتها المستمرة، نجم مناقشاتها المتعلقة بأهم المسائل يدل على أن أعضائها يعبرون بأمانة عن رغبة الدول الأعضاء في مراقبة الإنفاق وتعزيز شفافية عمل المحكمة.
- الإشراف المكثف للجنة الميزانية والمالية في عملية اتخاذ القرار هو وجه آخر لهذه المقاربة والحاجة إلى
- تشكل كل المشاريع العقارية التي تتم في هولندا من ثلاث سمات:
 - () البناء والأشغال الكبرى.
 - () الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢").
 - (ج) التشطيب والتجهيزات الداخلية الأخرى المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢").
- نسبة الإجمالية للمشروع التي رخصت بها جمعية الدول الأطراف بلغت ١٠٠ مليون يورو. وتم تمويل الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") بمبلغ ١٠٠ مليون يورو على أنها تكاليف بناء ومن ثم فهي مدرجة في مبلغ ١٠٠ مليون يورو الأولي.
- تمويل الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") للمحكمة. وقد وافقت جمعية الدول الأطراف على إضافة تكلفة هذه الأشياء غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") إلى مبلغ ١٠٠ مليون يورو. غير أن مدير المشروع يقدر الميزانية اللازمة لهذه الأشياء بمبلغ ١٠٠ مليون يورو، وهو مبلغ يجري الآن تقليصه إلى ١٠٠ مليون يورو، وهو ما لم توافق عليه الدول الأطراف بعد ولا يعد سقفاً صحيحاً.

التوصية ١ :

يوصي المراجع الخارجي بأن تعد المحكمة تقريراً مالياً فيما يتعلق بكل الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة") تبين المبالغ السنوية التي يجب إدراجها في الميزانية وسيؤدي هذا التقرير المالي إلى تحسُّن إدارة المشروع بتقديم نظرة عن هذه التكاليف إلى الدول الأطراف.

الميزانية التشغيلية للمحكمة إلى غاية ٢٠١٦

- ستكون لانتقال المحكمة إلى المباني الجديدة تداعيات على ميزانيتها التشغيلية التي ستكون تحت رقابة صارمة من أجل تحسُّن الرؤية المالية لتيسير اتخاذ الدول الأطراف للقرارات.

- شكل تدشين المقر الجديد نهاية الفترة الاستثنائية التي احتضنت خلالها الدولة المضيفة المحكمة الجنائية الدولية على أراضيها دون أعباء ثم مولت تأجير المباني في ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ بمبلغ ١٠ مليون يورو بما في ذلك ١٠ مليون يورو تكاليف الصيانة والإدارة. وقد تم فسخ عقد الإيجار هذا، الذي تحملته المحكمة ولكنه بدون أعباء تماماً، في ٢٠١٢.

- في المائة من الإيجار لفترة ثلاث سنوات إضافية، أي ١٠ مليون يورو في ٢٠١٢ إلى نهاية ٢٠١٣. كانت المحكمة مجبرة على إدراج تكاليف الإيجار في ميزانيتها التشغيلية لأول مرة. وبنهاية ٢٠١٣، إذا لم ترحل المحكمة، فستكون قد تكبدت إنفاقاً إجماليًا بحوالي ١٠ مليون يورو.

- عدّل التكلفة مقارنة بسيياربو الإيجار من الميزانية التشغيلية، من حيث الأموال الثابتة والمنقولة. وبينما ينطوي هذا على عدة مزايا فإنه يتطلب أيضاً تخصيص بنود جديدة في ميزانيتها. وستبلغ تكاليف تمويل قرض بناء المقر (حوالي ١٠٠ مليون يورو في المائة) لصيانة (حوالي ١٠٠ مليون يورو في المائة) وأعباء الاهتلاك (حوالي ١٠٠ مليون يورو في المائة) مجموعاً سنوياً مقداره حوالي ٣٠٠ مليون يورو.

- لم يقترح بعد فريق المشروع فترةً لاهتلاك نفقات رأس المال المتعلقة بالدراسات الأولية وأتعاب وخدمات دعم إدارة المشروع وأتعاب الإعداد والدراسات الفنية الأخرى التي تمت في فترة المشروع. وينبغي تحديد فترات الاهتلاك هذه قبل نهاية السنة المالية ٢٠١٣. وستشكل تكاليف الاهتلاك هذه مبالغ جديدة وكبيرة.

- قات جديدة تتعلق بإدارة عملية الانتقال ودعم الموظفين والإشارات الجديدة اتصال فيما يتعلق بتدشين المقر الدائم للمحكمة واستلام المباني الجديدة وزيارتها، بما في ذلك أثناء البناء. ومن الصعب حساب هذه النفقات دون إجراء تحليل عميق. غير أنها بلا شك ضرورية.

- وفي غضون ذلك سيطرَح كل الإنفاق على الأثاث والتجهيزات ومشكلات تتعلق بالملاءمة، بما أنه لا وجود لبرنامج أو مجموعة قواعد تتعلق بالاستبدال المعتاد. وفي هذا الصدد، لاحظ المراجع الخارجي درجة من الازدواجية فيما يتعلق بحالة الأثاث والتجهيزات الحالية مقارنة بتلك التي اشترتها الدولة المضيفة (بقي اتخاذ قرار بشأن تحويلها واستخدامها المستقبلي) وبين تلك التي تعود للمحكمة.

- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تم اتخاذ قرار بإجراء جرد مادي لكل الأثاث والتجهيزات، بغض النظر عن تقسيم حسب الجهاز والمصلحة. ويجب أن يصف الجرد بالتفصيل حالة التجهيزات وقيمتها، بما أن أثاث المكتب لا يتحمل أثناء عملية الانتقال، وربما تكون معايير الراحة والبيئة التي توصل تطورها عبر الزمن قد جعلته بالياً أصلاً.

التوصية ٢:

يد لجنة الميزانية والمالي ابتداء من
لثلاث سنوات لفترة - ، وستؤدي هذه العملية إلى:

- () تيسير التقدير الاستثنائي للميزانية بالنظر إلى إدراج المقر في أصول المحكمة،
() ماح للمحكمة بتحديد احتياجاتها المالية بدقة أكبر لا سيما فيما يتعلق بطريقة العمل

ملاحظات وتوصيات تتعلق بإدارة مشروع المباني الدائمة

إغلاق عملية استطلاع احتياجات مستخدمي المحكمة

- إن إقرار جمعية الدول الأطراف والمحكمة للمخاطر المادية المتعلقة بترتيبات التمويل إلى غاية
ينطبق غالبا على الفترة التي سبقت العطاء للمقاول العام. ويخضع المقاول الذي تم اختياره لالتزام تعاقدي
لبناء المقر مقابل ثمن مضمون مقداره مليون يورو بالنسبة إلى الميزانية المحددة سلفا التي تب
مليون يورو. وبالإضافة إلى ذلك فإن السقف الأولي، عملا بالتعريف الفني، سمح بإدراج التشطيب
لتجهيزات الداخلية الأخرى (المجموعة ").
بمذه الطريقة ليستخدم في التسويات المالية الثانوية التي ستكون ضرورية وتظهر في سياق مشروع من هذا

- غير أنه ينبغي من الآن فصاعدا أن تقصر طلبات المحكمة وموظفيها، التي تم تقديمها قبل أن يحدد

تكييف وظيفية صغيرة أو تحسينات فنية م

- بالتالي ينبغي إغلاق عملية استطلاع احتياجات مستخدمي المحكمة واعتبار المشروع نهائيا وغير
قابل للتغيير من وجهة نظر المستخدمين.

التوصية ٣:

المباني

د البناء نهائيا بغض النظر عن التعديلات التي التزم المقاول أصلا بالقيام بها. وينبغي غلق
استطلاع طلبات التكييف التي تأتي من مستخدمي المحكمة، إلا إذا انعدم الأثر على الموارد البشرية
والميزانية، رهنا بموافقة مدير المشروع. ويمكن أيضا تمثيل رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل في هذه

الحوكمة

إدارة المحكمة لمشروع المباني الدائمة

- بناء مقر جديد عملية مكلفة دوما بالنسبة إلى مؤسس
اختيارات صعبة. ومن ثم فإن الالتزام بالشفافية والتشاور مع
الدول الأطراف في حالة المحكمة

تداعيان حتميان: نقصُ التجربة الفنية والإدارية لتسيير مشروع المباني الدائمة الذي يعد مشروعاً واستثنائياً؛ ومزيدٌ من اليقظة من جانب جمعية الدول الأطراف فيما يتعلق بطلبات المحكمة.

- العمل الذي أداه مكتب مدير المشروع والأطراف المشاركة في عملية البناء والطلبات الجارية التي يقدمها ممثلو الدول الأطراف للحصول على المعلومات من خلال لجنة المراقبة ضم التي صادقت عليها جمعية الدول الأطراف ويتم تجديدها سنوياً منذ .
في العمل حتى الخراطا أكثر كثافة وحركية وتفاعليةً من مكتب مدير المشروع.

- يجب على لجنة المراقبة أن تكون قادرة على التأكد بقدر كبير من الدقة من من حيث المضمون وتقرر بشأن الشكل الأكثر ملاءمة للحكومة من أجل تعزيز التفاعل الفعال مع مرور الزمن بين الأطراف المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المناسبة لضمان الحشد الأمثل للتدابير المالية والفنية فيما

- وبالتزامن مع ذلك، ستكون هناك حاجة متزايدة إلى اجتماعات بين الدوائر لمناقشة ترتيبات العمل الجديد وطرق التشغيل ومواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن برنامج الانتقال. ويتضمن هذا برنامجاً كاملاً ودقيقاً ينبغي ألا تعرقل تنفيذه عملية اتخاذ قرار طويلة. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على لتدمج في آن واحد البناء والنقاش العملي بشأن الترتيبات الجديدة والانتقال والرحيل والتكيف مع المباني

- ومن وجهة نظر إدارة المشروع يجب بالتالي أن يكون مدير المشروع قادراً على الاعتماد على دعم أصحاب المصلحة في المحكمة. ويجب أن يتمتع بحماية المؤسسة التي يجب أن تتخذ قرارات بصورة جماعية وتنظم بمهوء الاختيارات الرئيسية تماشياً مع الرؤية الاستراتيجية العالمية.

- غير أنه في الوقت الحاضر، لا وجود لكيان توجيهي داخل المحكمة مسؤول عن مرحلة الانتقال يتم تمثيل كل أصحاب المصلحة فيها.

التوصية ٤ :

المراجع الخارجي المحكمة وجمعية الدول الأطراف بما يلي:

() إنشاء لجنة توجيهية تتكون من مدير المشروع وممثل عن لجنة المراقبة وممثل عن لجنة المراجعة الداخلية للحسابات. ويمكن أيضاً تمثيل رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل في هذه

() بالانتقال إلى المباني الجديدة وكل المقترحات المتعلقة بالتنظيم الاستراتيجي للمباني الدائمة وطريقة العمل الجديدة للمحكمة إلى هذه اللجنة.

(ج) وأن يُعهد بوظيفة الأمانة المتعلقة بهذه اللجنة لمدير المشروع.

تعزيز دور مدير المشروع والمسجل وتوضيحهما

- المقر نمط إدارة مؤقتاً بما أن هذا سيؤثر في العمليات العادية المستقبلية والاستخدام

- ستكون مرحلة البناء في حاجة دوماً إلى عملية اتخاذ قرار مركزية ومقاربة قائمة على المبادرة ومسؤولية تامة فيما يخص المضمون والآجال والتكاليف. ويجب أن يتم تحديد نمط الإدارة بصورة دقيقة حتى وإن استغرق الانتقال نفسه بضع سنوات فقط: من إلى

البيان الأول

المحكمة الجنائية الدولية

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصناديق للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (بالآلاف اليورو)

المجموع		رقم الملاحظة		رقم الملاحظة		رقم الملاحظة		رقم الملاحظة		رقم الملاحظة	
٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٢	
الإيرادات											
الاشتراكات المقررة											
التبرعات											
/											
مجموع الإيرادات											
النفقات											
الالتزامات غير المصفاة											
المجموع التراكمي للإحراز											
الديون المشكوك في تحصيلها											
منحة الإعادة إلى الوطن											
مخصصات أخرى											
مجموع النفقات											
زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات											
الوفورات في التزامات الفترة السابقة أو إلغاؤها											
مبالغ معدلة إلى الجهات المانحة											
صافي الزيادة في صندوق الطوارئ											
أرصدة الصناديق في بداية الفترة المالية											
أرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر											

التاريخ:
التوقيع: رئيس قسم الميزانية والمالية.....

البيان الثاني

المحكمة الجنائية الدولية

بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (بآلاف اليورو)

الخصوم	رقم الملاحظة	المباني الدائمة	رقم الملاحظة	رقم الملاحظة	رقم الملاحظة	الصناديق الاستثمارية	رقم الملاحظة	الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل		
الأصول										
							٢٠-٢			الاشتراكات المقررة قيد التحصيل
							١٠-٤			التبرعات قيد التحصيل
	-						١١-٤	-	-	المساهمات الأخرى قيد التحصيل
							١٢-٤			
	٧-١٥			٦-٥			١٣-٤			
							-٤/٢٢-٢			
							١٤			
٥٣,٧٩١	٦٦,٦١١	١٧,٧٢٩	١٩,٣٤٢	١,٨٧١	٢,٣١٧		٣٤,١٩١	٤٤,٩٥٢		مجموع الأصول
الخصوم										
							-٤/١٥-٢			الاشتراكات الواردة مقدماً
	٩-١٥			٧-٥			١٥			
	٥-١٥						١٨-٢			الالتزامات غير المصفاة
	٨-١٥						١٦-٤			
				٨-٥						
							٦-٤			
							٦-٤			
							٦-٤			
							٥-٤/٢٣-٢			المسؤولية التراكبية المنسوبة إلى الوطن
							٥-٤/٢٤-٢			المسؤولية التراكبية للإجازة
										تبرعات مؤجلة
٢١,٦٧١	٢٧,٨٣٦	١,٨٣٤	١,٥٨٦	٤٥٢	٢٥٦		١٩,٣٨٥	٢٥,٩٩٤		مجموع الخصوم
الاحتياطي وأرصدة الصناديق										
							٩-٤/١-٢			صندوق رأس المال العامل
							١٧-٤/٩-٢			صندوق الطوارئ
							-٤/١٤-٢			احتياطي الاشتراكات غير المدفوعة
							١٨			
							١٣-٢			الفائض التراكبي
							الرابع			
٣٢,١٢٠	٣٨,٧٧٥						١٤,٨٠٦	١٨,٩٥٨		مجموع الاحتياطي وأرصدة الصناديق
٥٣,٧٩١	٦٦,٦١١	١٧,٧٢٩	١٩,٣٤٢	١,٨٧١	٢,٣١٧		٣٤,١٩١	٤٤,٩٥٢		مجموع الخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق

التاريخ: التوقيع: رئيس قسم المالية والميزانية

البيان الرابع

المحكمة الجنائية الدولية

بيان الاعتمادات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (بآلاف

اليورو)

البرنامج الرئيسي	الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها	المصروفات	المستحقات، الاحتياطيات	الالتزامات غير المصفاة	الصفحة	الالتزامات غير المصفاة	مجموع النفقات المخصصة من الصندوق العام والصندوق الطارئ (البيان الأول)	الرصيد غير المربوط لصندوق العام/الخصوم من صندوق الطوارئ
البرنامج الرئيسي	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس=الثاني + السادس = الأول - الخامس	الرابع	الخامس=الثاني + السادس = الأول - الخامس	الرصيد غير المربوط لصندوق العام/الخصوم من صندوق الطوارئ
الهيئة القضائية								
أمانة جمعية الدول الأطراف								
أمانة الصندوق الاستئماني								
مكتب مشروع المباني الدائمة								
آلية الرقابة المستقلة								
مجموع الميزانية البرنامجية المعتمدة	١٠٨.٨٠٠	٩٥.٨٥٠	٢.٤٤١	٦.٩١٧	١٠٥.١٠٨	٣.٦٩٢		
مجموع حالات اللجوء								
إلى صندوق الطوارئ	-	١.٩٩١	٢٨	٣٣٤	٢.٣٥٣	(٢.٣٥٣)		
المجموع	١٠٨.٨٠٠	٩٧.٨٤١	٢.٤٦٩	٧.١٥١	١٠٧.٤٦١	١.٣٣٩		

المحكمة الجنائية الدولية

بيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ	المصروفات	المستحقات، الاحتياطيات	الالتزامات غير المصفاة	مجموع النفقات المربوطة	الأرصدة غير المربوطة
الهيئة القضائية						
المجموع	٣.٨٠٥	١.٩٩١	٢٨	٣٣٤	٢.٣٥٣	١.٤٥٢

الجدول ١

المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ()

الدول الأطراف	حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	التحصيلا ت (أ)	المبلغ الباقي المقررة	الاشتراكات المقررة	إلتزامات من ٢٠١١	التحصيلا ت (ب)	المبلغ الباقي	الالتزامات	
								مجموع المبالغ الباقية	على متحصلات متعلقة بعام ٢٠١٢
		السنوات السابقة					٢٠١٢		
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر كوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الدول الأطراف	حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	التحصيلات (أ)	المبلغ الباقي المقررة	الإتسمات من ٢٠١١	التحصيلات (ب)	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية	الإتسمات على متحصلات متعلقة بعام		الدول الأطراف
								٢٠١٢	٢٠١٣	
جمهورية كوريا جمهورية										
وغرينادين										
سيراليون										
ليشتي										
وتوباغو										
أوغندا										
أوروغواي										
زامبيا										
المجموع (١٢١ دولة طرفاً)	٢,٧٩١٦,٠٤	٢,٣٨٢,٠٥٧	٤٠٩,٥٤٧	١٠٨,٧٩٩,٨٤١	٣٥١,٥٢٠	١٠٢,٢٨٨,٥٩٨	٦,١٥٩,٧٣٢	٦,٥٦٩,٢٧٠	-	٧٣٨,٩١٨

الجدول ٢

المحكمة الجنائية الدولية

حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

٢٠١١	٢٠١٢	حالة صندوق رأس المال العامل
,	,	الرصيد في بداية الفترة المالية ()
-	-	
,	٧,٣٩٨,١٨٠	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
,	,	مخصوماً منه: مستحق من الدول الأطراف (الجدول)
,	,	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
		حالة صندوق الطوارئ
,	,	الرصيد في بداية الفترة المالية ()
-	-	
-	,	
(,)	-	
,	,	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
,	,	المستوى المحدد للعتبة
,	,	المستحق من الدول (إذا انخفض عن العتبة)

الجدول ٣

المحكمة الجنائية الدولية

حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

الدول الأطراف	جدول الأنصبة لعام ٢٠١٢	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
اليوسنة والهرسك	-	-	-	-
-	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
جزر كوك	-	-	-	-
-	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-
-	-	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
غابون	-	-	-	-
غامبيا	-	-	-	-

الدول الأطراف	جدول الأنصبة لعام ٢٠١٢	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
سيراليون				-
				-
				-
				-
				-
جمهورية تيمور ليشتي تنينداد وتوباغو	اليوغوسلافية السابقة		-	-
أوغندا				-
جمهورية تنزانيا المتحدة أوروغواي			-	-
				-
زامبيا				-
				()
المجموع (١٢١ دولة طرفاً)		٧,٤٠٥,٩٨٣	٧,٣٩٨,١٨٠	()

الجدول ٤

المحكمة الجنائية الدولية

حالة الفائض النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

السنة الجارية	٢٠١٢	٢٠١١
الانتماءات		
متحصلات الاشتراكات المقررة		
الأعباء		
التزامات غير مصنفة		
المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها		-
المجموع التراكمي للإحازات السنوية		
المجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن		
مخصصات أخرى		-
أعباء محملة لصندوق الطوارئ (البيان الرابع)	-	
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت	()	()
الاشتراكات قيد التحصيل		
تسوية الفائض/(العجز) النقدي المؤقت من الاشتراكات قيد التحصيل		
التصرف في الفائض/(العجز) المؤقت للسنة الماضية		
/ ()	()	()
مضافاً إليه: متحصلات الاشتراكات المقررة للفترات الماضية		
الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها		
الإفراج عن الاحتياطي المؤقت (الملاحظة -)	-	
الفائض/(العجز) النقدي للسنة الماضية		
مجموع الفائض التراكمي (البيان الثاني)		

الجدول ٥

المحكمة الجنائية الدولية

أنشطة الدول الأطراف من الفائض النقدي لعام ٢٠١١ (باليورو)

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأنشطة المقررة في عام ٢٠١١	الفائض
	/		
	/		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
أستراليا	أيلول/سبتمبر		
	تموز/يوليه		
بنغلاديش	/		
	آذار/مارس		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
البوسنة والهرسك	أيلول/سبتمبر		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	أيلول/سبتمبر		
البرازيل	أيلول/سبتمبر		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	الأول/ديسمبر		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	/		
جمهورية أفريقيا الوسطى	تموز/يوليه		
	كانون الثاني/يناير		
	أيلول/سبتمبر		
	تشرين الثاني/نوفمبر		
	تشرين الثاني/نوفمبر		
	آب/أغسطس		
جزر كوك	/		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
قبرص	تموز/يوليه		
	/		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تموز/يوليه		
الدانمرك	تموز/يوليه		
	شباط/فبراير		
	تموز/يوليه		
	آب/أغسطس		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
	تموز/يوليه		
غابون	تموز/يوليه		
غامبيا	أيلول/سبتمبر		

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأفضية المقررة في عام ٢٠١١	الفائض
غانا	كانون الأول/ديسمبر تموز/يوليه تموز/يوليه آب/أغسطس	-	
غواتيمالا	تموز/يوليه /		
غينيا	كانون الأول/ديسمبر أيلول/سبتمبر تموز/يوليه		
	تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه /		
	تموز/يوليه /		
ليبيريا	أيلول/سبتمبر تموز/يوليه كانون الأول/ديسمبر تموز/يوليه		
لكسمبورغ	آب/أغسطس تموز/يوليه /		
مدغشقر	الأول/ديسمبر الأول/ديسمبر		
مالي	تموز/يوليه شباط/فبراير تموز/يوليه تموز/يوليه		
المكسيك	كانون الثاني/يناير تموز/يوليه /		
	أيلول/سبتمبر تموز/يوليه تموز/يوليه		
نيوزيلندا	تموز/يوليه تموز/يوليه		
نيجيريا	تموز/يوليه		
النرويج	تموز/يوليه تموز/يوليه		
باراغواي	تموز/يوليه تموز/يوليه		
بيرو	تشرين الأول/نوفمبر تموز/يوليه		
البرتغال	تموز/يوليه		
جمهورية كوريا	شباط/فبراير		
جمهورية مولدوفا	كانون الثاني/يناير تموز/يوليه		
	تشرين الثاني/نوفمبر تشرين الثاني/نوفمبر		

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأندية المقررة في عام ٢٠١١	الفائض
سانت فنسنت وغرينادين	آذار/مارس لأول/ديسمبر	تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه	
سيراليون	تشرين الثاني/نوفمبر تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه	تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه	
	/	تموز/يوليه تموز/يوليه تموز/يوليه	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	تموز/يوليه كانون الأول/ديسمبر	تموز/يوليه تموز/يوليه	
تيمور ليشتي	أيلول/سبتمبر	أيلول/سبتمبر	
ترينيداد وتوباغو	أيلول/سبتمبر	تموز/يوليه	
أوغندا	تشرين الثاني/نوفمبر	أيلول/سبتمبر	
جمهورية تنزانيا المتحدة	أيلول/سبتمبر	شباط/فبراير تموز/يوليه	-
أوروغواي	شباط/فبراير	تموز/يوليه	
زامبيا	شباط/فبراير		
المجموع (١٢١ دولة أطراف)			١

الجدول ٦

المحكمة الجنائية الدولية

حالة التبرعات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

المشروع	الجهة صاحبة التبرع	التبرعات الواردة	المتحصلات للفترات المقبلة	المبالغ المعادة للمتبرعين
الصندوق الاستثماري العام			-	-
			-	-
			-	-
			-	-
	أستراليا		-	-
	وزارة الشؤون الخارجية الهولندية		-	-
	الدانمرك		-	-
			-	-
المجموع الفرعي			-	-
أقل البلدان نموا	استراليا		-	-
			-	-
			-	-
المجموع الفرعي			-	-
	أستراليا		-	-
	المشتركة مع الاتحاد الأفريقي		-	-
	آيرلندا		-	-
	()		-	-
المجموع الفرعي		٣٢,٩٤٩	-	-
			-	-
			-	-
المجموع الفرعي			-	-
الصندوق الخاص لإعادة	لوكسمبورغ		-	-
			-	-
المجموع الفرعي			-	-
المعوزين			-	-
			-	-
في كمبوديا			-	-
			-	-
المجموع الفرعي			-	-
مجموع التبرعات		١,٥٠٤,٨٨٣	٢٠٠,٠٠٠	١٧,٠٦٣

الجدول ٨

المحكمة الجنائية الدولية

أنشطة الدول الأطراف في تجديد موارد صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٢ (باليورو)

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأنشطة المقررة في عام ٢٠١١	تجديد موارد صندوق الطوارئ	التخصيلات	الباقى
	/				
	/				
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
أستراليا	أيلول/سبتمبر			-	-
	تموز/يوليه			-	-
بنغلاديش	/			-	-
	آذار/مارس			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
البوسنة والهرسك	أيلول/سبتمبر			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
البرازيل	أيلول/سبتمبر			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	كانون الأول/ديسمبر			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	/			-	-
جمهورية	تموز/يوليه			-	-
	كانون الثاني/يناير			-	-
	أيلول/سبتمبر			-	-
	تشرين الثاني/نوفمبر			-	-
	تشرين الثاني/نوفمبر			-	-
جزر كوك	آب/أغسطس			-	-
	/			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
قبرص	تموز/يوليه			-	-
	/			-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تموز/يوليه			-	-
الدايفرك	تموز/يوليه			-	-
	شباط/فبراير			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	آب/أغسطس			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
	تموز/يوليه			-	-
غابون	تموز/يوليه			-	-
غامبيا	أيلول/سبتمبر			-	-

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	حصول الأفضلية المقررة في عام ٢٠١١	تجديد موارد صندوق الطوارئ	التحصيلات	الباقي
غانا	كانون الأول/ديسمبر تموز/يوليه تموز/يوليه آب/أغسطس آب/أغسطس				-
غرانادا	تموز/يوليه				-
غواتيمالا	تموز/يوليه				-
غينيا	/				-
غيانا	كانون الأول/ديسمبر أيلول/سبتمبر تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	/				-
	تموز/يوليه				-
	/				-
	أيلول/سبتمبر تموز/يوليه				-
ليبيريا	كانون الأول/ديسمبر تموز/يوليه				-
	آب/أغسطس تموز/يوليه				-
لكسمبورغ مدغشقر	/				-
	الأول/ديسمبر الأول/ديسمبر				-
مالي	تموز/يوليه شباط/فبراير تموز/يوليه تموز/يوليه				-
المكسيك	كانون الثاني/يناير تموز/يوليه /				-
	أيلول/سبتمبر تموز/يوليه تموز/يوليه				-
نيوزيلندا	تموز/يوليه تموز/يوليه				-
نيجيريا	تموز/يوليه				-
النرويج	تموز/يوليه تموز/يوليه				-
باراغواي بيرو	تموز/يوليه تموز/يوليه تشرين الأول/نوفمبر تموز/يوليه				-
البرتغال	تموز/يوليه				-
جمهورية كوريا	شباط/فبراير				-
جمهورية مولدوفا	كانون الثاني/يناير تموز/يوليه				-
	الثاني/نوفمبر تشرين الثاني/نوفمبر				-

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	حصول الأفضلية المقررة في عام ٢٠١١	تجديد موارد صندوق الطوارئ	التحصيلات	الباقى
سانت فنسنت و غرينادين	آذار/مارس أول/ديسمبر				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
سيراليون	تشرين الثاني/نوفمبر				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	/				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
	تموز/يوليه				-
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	تموز/يوليه				-
ليشتي	كانون الأول/ديسمبر				-
ترينيداد وتوباغو	تموز/يوليه				-
	أيلول/سبتمبر				-
أوغندا	أيلول/سبتمبر				-
	تموز/يوليه				-
جمهورية تنزانيا المتحدة	تشرين الثاني/نوفمبر				-
أوروغواى	أيلول/سبتمبر				-
	شباط/فبراير				-
	تموز/يوليه				-
زامبيا	شباط/فبراير				-
المجموع (١٢١ دولة أطراف)					

ملاحظات ملحق بالبيانات المالية

١ - المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

- أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه دولة مشاركة في "مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية" النظ لها السلطة لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان بعد تعريفها رسمياً). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وتستترشد أجهزة المحكمة عند القيام بمهامها بالإطار المبين في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وغيرهما من الصكوك ذات

من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا. وأنشأت المحكمة أيضاً ستة مكاتب ميدانية لتمكينها من أداء عملها الميدانية. وتعمل هذه المكاتب في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٣) الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في كينيا. وقد تم اتخاذ إدارة ميدانية صغيرة في كوت ديفوار عام

ولأغراض الفترة المالية ، تم تقسيم الاعتمادات إلى سبعة برامج رئيسية: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف، وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب مشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة المستقلة. وفيما يلي تشكيل كل برنامج من البرامج الرئيسية للمحكمة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

(أ) هيئة الرئاسة

' ' تتكون هيئة الرئاسة من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛

' '

' ' ومراقبة ودعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعالة وأداء جميع الوظائف القضائية الخاصة التي تكلف بها هيئة الرئاسة؛

' ' وتوسيع نطاق الفهم والدعم على

المحكمة في المحافل الدولية.

(ب) الدوائر

' ' تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية: وتتكون شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية من ستة الأقل؛ شأنها شأن الشعبة التمهيدية

' ' لكفالة سير بطريقة منصفة وفعالة وشفافة وحماية حقوق جميع الأطراف.

(ج) مكتب المدعي العام

' ' مكتب المدعي العام، الذي يعمل بصفة مستقلة بوصفه جهازاً منفصلاً من أجهزة المحكمة، مسؤول عن التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمحاكمة عليها؛

’ لتعزيز الجهود الوطنية والتعاون الدولي لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم

’ وبناء توافق عالمي بشأن مبادئ وأغراض نظام روما الأساسي.

(د) قلم المحكمة

’ م القضائية والإدارية التي تتسم بالكفاءة والفعالية والجودة إلى هيئة

’ ،

’ وتوفير الآليات اللازمة لمساعدة الضحايا والشهود والدفاع وحماية حقوقهم.

(هـ) أمانة جمعية الدول الأطراف

الذي اتخذته في ICC-ASP/2/Res.3 أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها

أيلول/سبتمبر جمعية الدول الأطراف (الأمانة) على أن تبدأ عملها في

الثاني/يناير . وتختص الأمانة بتزويد الجمعية ومكتبها ولجنة وثائق التفويض ولجنة الميزانية

والمالية والفريق العامل الخاص المعني بجرمة العدوان، وكذلك، بن

أي هيئة فرعية تنشئها الجمعية، بخدمات موضوعية ومساعدة إدارية وتقنية مستقلة.

’ لتنظيم مؤتمرات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية بما فيها المكتب ولجنة الميزانية والمالية؛

’ ومساعدة الجمعية، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع الموضوعات المتصلة

بأعمالها، مع التشديد بصفة خاصة على فعالية الجداول الزمنية وإجراء الاجتماعات والمشاورات

وفقاً للإجراءات الصحيحة؛

’ تمكن الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بفعالية وذلك بتزويدها بنوعية عالية من

خدمات ودعم الأمانة، بما في ذلك خدمات الأمانة التقنية.

(و) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا:

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا الصندوق الاستئماني للضحايا وتقديم الدعم الإداري

لمس إدارة الصندوق واجتماعات المجلس. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للضحايا

ICC-ASP/11/Res.6 وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق

الاستئماني للضحايا، يرجى الرجوع إلى البيانات المالية لعام .

(ز) مكتب مشروع المباني الدائمة

في المرفقين الرابع والخامس من القرار ICC-ASP/6/Res.1، قررت جمعية الدول الأطراف إنشاء

مكتب لمدير مشروع المباني الدائمة في الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة للمحكمة لتغطية

التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى المتعلقة بمشروع المباني الدائمة. ويعمل

مكتب مدير المشروع تحت السلطة الكاملة لجمعية الدول الأطراف ويقدم تقاريره مباشرة إليها عن

لمراقبة ويساءل أمامها. وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مشروع المباني

الدائمة، يرجى الرجوع إلى الملاحظة من هذه البيانات المالية.

(ح) آلية الرقابة المستقلة

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها

برنامجاً رئيسياً جديداً من البرامج الرئيسية للمحكمة. وتشارك آلية الرقابة المستقلة في الموقع الذي

يشغله مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي (دون أن تكون جزءاً من هذا

المكتب (ولا تابعة له). وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة من نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

- تُمسك البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر وتعديلاتهما. وتتفق معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا

- الحسابات الخاصة بالصناديق: تُمسك حسابات المنظمة على أساس الحسابات الخاصة بالصناديق. ويجوز لجمعية الدول الأطراف أن تنشئ صناديق لأغراض عامة أو خاصة. ويجوز للمسجل إنشاء صناديق ائتمانية وحسابات خاصة ممولة بالكامل من التبرعات.

- الفترة المالية: الفترة المالية لهذا الحساب هي سنة تقويمية واحدة.

- أساس الاستحقاق: باستثناء التبرعات المحددة في الفقرة الفرعية - (ب) أدناه يتم إثبات الاستحقاق المعدل بالمعايير المحاسبية. إلى

- أساس التكاليف التاريخية: تُعد الحسابات على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة ولا تتم تسويتها لتعكس الآثار المترتبة عن تغير أسعار السلع والخدمات.

- عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف: تعرض حسابات الأرصدة المتوفرة بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي في الأمم المتحدة في تاريخ البيانات المالية. ويتم تحويل العمليات الجارية بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة في تاريخ العملية.

- النحو التالي:

()

() يتم توضيح الخسائر المحققة للعمليات في نفقات البرنامج الرئيسي؛

(ج) يتم تسجيل المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقييم النقد وغير ذلك من الأصول الخصوم بوصفها نفقات وتتم تسويتها في الميزانيات البرنامجية المناظرة. وفي نهاية السنة يسجل صافي المكسب التراكمي إيرادات أخرى، في حين يضاف اعتماد خاص لصافي الخسارة وتسجل

- الصندوق العام أنشئ للأغراض المحاسبية لنفقات المحكمة. ويشمل الصندوق العام الاشتراكات المقررة والأموال المقدمة من الأمم المتحدة والتبرعات والإيرادات المتنوعة والسلف المقدمة من صندوق رأس

- صندوق رأس المال العامل هو الصندوق المنشأ لتوفير رأس المال اللازم للمحكمة لمواجهة مشاكل يولة قصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات المقررة. وتحدد جمعية الدول الأطراف مبلغ صندوق رأس المال العامل لكل فترة مالية ويتم تقديره وفقاً لجدول الأنصبة المتفق عليه للمحكمة، طبقاً للبند - من النظام المالي.

- صندوق الطوارئ هو الصندوق الذي أنشأته جمعية الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر
برصيد يصل إلى كانون الثاني/يناير

:

() التكاليف المتعلقة بحالة غير متوقعة تلي أمر المدعي العام بفتح باب التحقيق؛ أو
() النفقات التي لا يمكن تجنبها بسبب التطورات الطارئة على الحالات القائمة والتي لم يكن
من الممكن توقعها، أو لم يكن من الممكن تقييمها بدقة حين اعتماد الميزانية؛ أو
(ج) التكاليف المرتبطة باجتماع غير متوقع لجمعية الدول الأطراف.
وتحدّد جمعية الدول الأطراف مستوى صندوق الطوارئ ويتم تمويله من الاشتراكات المقررة أو من الفوائد
النقدية على النحو الذي تحدده جمعية الدول الأطراف.

جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/10/Res.4 أن تحافظ على صندوق الطوارئ عند
وقررت أن تجدد موارد الصندوق بمبلغ ، يورو في
. وقد كشفت أعلنت المحكمة عن المبلغ بالضبط للتحديد بعد غلق حسابات الفترة المالية عند
() .

- الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة،
إلى هيئة الرئاسة وإلى جمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة الميزانية والمالية. ويتم تمويلها بالكامل من
التبرعات، وفقاً لأحكام محددة واتفاقات مع الجهات المانحة.

ويجوز لجمعية الدول الأطراف أن تنشئ حسابات احتياطية وحسابات خاصة ممولة كلياً أو جزئياً من
الاشتراكات المقررة.

- تمويل مشروع المباني الدائمة:

() تقدم وزارة خارجية الدولة المضيفة هولندا قرضاً لا يتجاوز مقداره
عاماً بمعدل فائدة قدره ، في المائة، وفقاً لما ورد في المرفق الثاني من القرار ICC-
ASP/7/Res.1. وتسدد الفائدة سنوياً من تاريخ الاستخدام الأول للقرض. ويبدأ سداد القرض بأقساط
سنوية منتظمة بعد الانتهاء من سداد الإيجارات الحالية أو المستقبلية للمباني المؤقتة. وإذا لم يستخدم مبلغ
مليون يورو بأكمله مع نهاية المشروع، تخصم الدولة المضيفة على سبيل المكافأة ، في المائة من
القرض الذي يتعين سداه.

() تراكات المقررة على أساس المبادئ الواردة في المرفق الثالث من ICC-
ASP/7/Res.1 بالنسبة إلى عمليات التسديد دفعة واحدة للنصيب المقرر. وقد مدد القرار ICC-
ASP/11/Res.3 في الأجل بالنسبة إلى الدول الأطراف لتبليغ المسجل ومكتب مدير المشروع بقرارها
السداد دفعة واحدة للنصيب المقرر إلى كانون الأول/ديسمبر .
السداد دفعة واحدة في قسط إلى ثلاثة أقساط. وتخضع عملية السداد دفعة واحدة إلى تعديل حالما تعرف

(ج) التبرعات التي تقدمها

ICC-ASP/6/Res.1 بشأن إنشاء صندوق استثماري

لتشييد المباني الدائمة

() الموارد البديلة التي قد تقرر جمعية الدول الأطراف اعتمادها لهذا الغرض.

- الاشتراكات المقررة:

- من النظام المالي يتم تقدير نصيب الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات الذي تعتمده الأمم المتحدة لميزانيتها العادية بعد تعديله للتعبير عن الاختلافات في

- النظام المالي يتم تحويل المدفوعات المقدمة من أي دولة طرف أولاً إلى صندوق رأس المال العامل وتوضع بعد ذلك في حساب الاشتراكات المستحقة وفي صندوق الطوارئ بالمبلغ الذي تم تقديره كاشتراك مقرر على الدولة الطرف؛ ويتم تحويل الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ

وفي حالة الدول الأطراف الجديدة في نظام روما الأساسي يتم تقدير اشتراكها في صندوق رأس المال العامل والميزانية العادية عن السنة التي تنضم فيها إلى الدول الأطراف وفقاً للمادة - من النظام المالي.

- الفوائض المستحقة للدول الأطراف عن أي فترة مالية معينة هي الأموال الناشئة عن:

() الأرصدة غير المربوطة الباقية من الاعتمادات؛

() الوفورات المتحققة عن التزامات الفترات السابقة أو عن إلغاء هذه الالتزامات؛

(ج) الاشتراكات الناشئة عن دخول دول أطراف جديدة؛

() تنقيح جدول الاشتراكات عند

() الإيرادات المتنوعة المحددة في الفقرة - () أدناه.

لم تقرر جمعية الدول الأطراف خلاف ذلك، يتم توزيع الفوائض المتحققة في نهاية الفترة المالية بعد خصم أي مساهمات مقررة غير مدفوعة عن تلك الفترة على الدول الأطراف استناداً إلى جدول اشتراكات المنطبق في الفترة المالية التي تتصل بها هذه الفوائض. وفي كانون الثاني/يناير الذي يلي السنة التي يتم فيها استكمال مراجعة حسابات الفترة المالية يتم دفع المبلغ المخصص لأي دولة طرف من الفوائض إذا كانت قد دفعت اشتراكها عن تلك الفترة المالية بالكامل. وفي هذه الحالات تستعمل هذه الاعتمادات للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات المستحقة لصندوق رأس المال العامل والاشتراكات المقررة المستحقة عن السنة التقويمية التي تلي الفترة المالية التي تتصل بها هذه الفوائض.

- احتياطي الاشتراكات المقررة غير المدفوعة: يدرج احتياطي بمقدار الاشتراكات المقررة التي ظلت غير مدفوعة عن الفترات المالية السابقة في صحيفة الموازنة كخصم من الفوائض التراكمي.

- الاشتراكات الواردة مسبقاً: تظهر الاشتراكات الواردة مسبقاً في صحيفة الموازنة في عمود سبق الاشتراكات الواردة سلفاً في الفترة المالية التالية، وذلك بإدراجها أولاً مقابل أي سلف مستحقة لصندوق رأس المال العامل ثم مقابل الاشتراكات المقررة.

- الإيرادات: تتألف إيرادات المنظمة مما يلي:

() الاشتراكات المقررة: لأغراض البيانات المالية يتم إثبات الإيرادات بعد موافقة جمعية الدول الأطراف على الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة؛

() التبرعات: تسجل بوصفها إيرادات استناداً إلى التزام مكتوب بدفع مساهمات مالية أثناء السنة المالية الجارية باستثناء التبرعات التي لا يسبقها تعهد بالدفع. وبالنسبة لهذه الأموال يتم تسجيل الإيرادات عند تلقي التبرعات فعلاً من الجهات المانحة؛

(ج) المبالغ الواردة لمشروع المباني الدائمة في إطار سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة: تسجل بوصفها إيرادات في التاريخ الفعلي لورودها من الدول الأطراف؛

() ()

() الإيرادات المتنوعة التي تشمل ما يلي:

- ' ' مبالغ مستردة من نفقات فعلية متكبدة في الفترات المالية السابقة؛
- ' ' المتتحقة على الودائع في حسابات
- ' ' الإيرادات المستمدة من استثمارات الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل؛
- ' ' نهاية الفترة المالية يتم تسجيل الرصيد الإيجابي الصافي للحساب الناشئ عن الخسارة أو الكسب في عمليات التحويل نتيجة
- ' ' أو تخفيض قيمتها بوصفها اعتمادات في الإيرادات المتنوعة. ويتم تحويل أي رصيد سلبي صافي إلى حساب النفقات ذي الصلة؛
- ' ' التبرعات المقدمة بدون غرض محدد.

- النفقات:

- () تُدرج النفقات في حساب المخصصات المصرح بها وفقاً للقاعدة المالية - مجموع النفقات المبلغ عنه النفقات المصروفة والالتزامات غير المصفاة؛
- () تقيد النفقات المتكبدة للحصول على الممتلكات غير القابلة للاستهلاك في ميزانية الفترة التي يتم فيها حياة الممتلكات دون رسمتها. ويوضع كشف جرد هذه الممتلكات غير المستهلكة بالتكلفة التاريخية؛
- (ج) تحمّل الالتزامات المتصلة بالفترات المالية المقبلة على حساب للأعباء المؤجلة وفقاً للقاعدة -

- الالتزامات غير المصفاة هي الارتباطات التي يتم الدخول فيها دون صرفها أثناء الفترة المالية. الالتزامات إلى شكل رسمي من العقود أو الاتفاقات أو أوامر الشراء أو غير ذلك من أشكال الارتباطات أو إلى مديونية تعترف بها المحكمة. وتظل التزامات الفترة الحارية قائمة لمدة شهر بعد نهاية السنة المالية التي تنصل بها.

- الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة:

في الدورة السابعة للجنة الميزانية والمالية المعقودة من إلى /
ليانز بولندا لتأمين نظام المعاشات التقاعدية للقضاة.
جماعة الدول الأطراف على توصية اللجنة في دورتها الخامسة (انظر الوثيقة ICC-ASP/5/32
الحكمة وشركة أليانز في كانون الأول/ديسمبر .

وفي عام
محدد يقدم لأعضائه المزاياء التالية: معاشاً تقاعدياً محدداً للقضاة الذين يتمون فترة ولاية تسع سنوات (أو

- ما يتناسب مع ذلك إذا لم يتم فترة ولاية تبلغ تسع سنوات)، ومعاشاً يبلغ في المائة من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، ومعاشاً للعجز للقاضي الذين يبلغ
- النقد والودائع بأجل، تشمل الأموال الموجودة في حسابات جارية، وحسابات مصرفية بفائدة، والودائع بأجل نضج يقل عن ثلاثة أشهر.
 - الإيرادات المؤجلة تشمل التبرعات المعقودة للفترة المالية المقبلة والإيرادات الأخرى التي ترد ولكن لم يتم بعد الحصول عليها.
 - الاستحقاقات المدفوعة مقدماً: تشمل الجزء من سلفة منحة التعليم الذي يفترض أنه يتعلق بالسنة الدراسية المنتهية في تاريخ البيان المالي والذي يقيد بوصفه استحقاقات مدفوعة مقدماً لأغراض صحيفة الموازنة فقط. وتبقى السلفة بأكملها في الحسابات قيد التحصيل للموظفين والمسؤولين بالمحكمة إلى حين تقديم المستندات الدالة على الاستحقاق وتحميلها عندئذ على الميزانية وإجراء التسوية اللازمة.
- تزام مع المعايير المحاسبية الدولية لاستحقاقات الموظفين التي تقتضي من حيث المبدأ تسجيل التكاليف المتكبدة لاستحقاقات للموظفين في الفترة المالية لاستحقاقها من الموظف
- الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: يحق للموظفين الدوليين الذين يتكون الخدمة الحصول على منحة العودة إلى الوطن بعد سنة واحدة من الخدمة. كذلك يحق للقضاة الذين تنتهي مدة خدمتهم الحصول على بدل انتقال بعد خمس سنوات من الخدمة.
 - رصيد الإجازة السنوية: اعترفت المحكمة بالنفقات المتعلقة بالإجازات السنوية التي لم يستنفدها موظفو المحكمة.
 - مثل السياسة المحاسبية للمحكمة الخاصة بالاعتراف بالالتزامات المتصلة بإنهاء خدمة الموظفين في الاعتراف بالالتزامات كاملة في نهاية الفترة المالية.
 - الالتزامات المحتملة، إن وجدت، في الملاحظات الملحقة بالـ
 - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: وفقاً لمقرر جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/Decision 3 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة / المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ، أصبحت المحكمة الدولية منظمة عضواً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم كانون الثاني/يناير . ويقدم الصندوق لموظفي المحكمة استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاء والعجز وغير ذلك من الاستحقاقات ذات الصلة.
 - وصندوق المعاشات التقاعدية نظام يتم تمويله باستحقاقات محددة. ويتألف الالتزام المالي للمنظمة تجاه الصندوق من مساهمتها المفروضة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة ، في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي إلى جانب أي حصة من مدفوعات العجز من النظام الأساسي للصندوق. ولا
 - الدفع إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أحكام المادة بعد أن تتوصل إلى وجود حاجة إلى هذه المدفوعات استناداً إلى تقدير للعجز الاكتواري للصندوق في تاريخ تقييم الصندوق. ولم تلجأ الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى حين صياغة هذا التقرير إلى هذا الحكم.

٣- المحكمة الجنائية الدولية (البيانات من الأول إلى الرابع)

- البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق أثناء الفترة المالية. ويشمل حساب فائض الإيرادات عن النفقات في الفترة الجارية وتسويات الفترة السابقة في
- البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق في كانون الأول/ديسمبر . وقد أُستبعدت قيمة الممتلكات غير المستهلكة من الأصول (أنظر الملاحظة) .
- البيان الثالث هو ملخص التدفق النقدي وتم إعداده باستعمال الطريقة غير المباشرة.
- البيان الرابع النفقات مقارنة بالاعتمادات التي تمت الموافقة عليها للفترة المالية.

٤- الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ

- الاشتراكات المقررة: وافقت جمعية الدول الأطراف، في قرارها ICC-ASP/9/Res.4 ، يورو لتمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية من كانون الثاني/يناير إلى
- الأول/ديسمبر . وفي كانون الأول/ديسمبر ، كان عدد الدول الأطراف في نظام روما

- إيرادات الفائدة المصرفية: تمثل الفائز الحسابات المصرفية للمحكمة الخاصة بالصندوق العام، وصندوق رأس المال العامل، وصندوق الطوارئ.
- إيرادات متنوعة: بلغ مجموع الإيرادات المتنوعة يورو تمثل ما يلي:

الجدول ١: تفاصيل الإيرادات المتنوعة (بال يورو)

الإيرادات المتنوعة	المبلغ (بال يورو)
تسديد النفقات المتكبدة في الفترات المالية السابقة	
المجموع	٣٥١,٠٣٤

- النفقات: يشمل مجموع النفقات البالغ قدره يورو، والتزامات غير مصفاة يبلغ قدرها يورو، ومستحقات أو مخصصات تبلغ ويتألف مجموع النفقات من يورو مسجلة على الصندوق العام (وترد تفاصيلها في الجدول أدناه)، و يورو مسجلة على صندوق الطوارئ (وترد تفاصيلها في الجدول أدناه).

الجدول ٢: تفاصيل النفقات (بال يورو) من الميزانية البرنامجية المعتمدة

فئة النفقات	مبلغ الاعتماد	المبالغ المصروفة	المصفاة	الالتزامات غير المستحقات، المخصصات	مجموع النفقات
بالموظفين					

فئة النفقات	مبلغ الاعتماد	المبالغ المصروفة	المصفاة	الالتزامات غير المستحقات،	مجموع النفقات
الحيازات					
المجموع	١٠٨,٨٠٠,٠٠٠	٩٥,٨٥٠,٢٤٦	٦,٨١٧,٠١٨	٢,٤٤٠,٩٧٥	١٠٥,١٠٨,٢٣٩

الجدول ٣: تفاصيل النفقات (باليورو) من صندوق الطوارئ

فئة النفقات	مبلغ اللجوء إلى صندوق الطوارئ	المبالغ المصروفة	الالتزامات المصفاة الاستحقاقات،	مجموع النفقات
الخاصة بالموظفين				
الحيازات				
المجموع	٣,٨٠٤,٧٧٩	١,٩٩١,٢٦٢	٣٣٤,٢١٦	٢,٣٥٢,٧١٣
المجموع الكلي	٩٧,٨٤١,٥٠٨	٧,١٥١,٢٣٤	٢,٤٦٨,٢١٠	١٠٧,٤٦٠,٩٥٢
نفقات المعاشات التقاعدية:				
				وتم تسجيله بوصفه نفقات مصروفة بمبلغ

- الاستحقاقات

(١) الاستحقاقات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: تم تقسيم الالتزام المتعلق بمنحة العودة إلى الوطن إلى استحقاقات منحة العودة إلى الوطن البالغ قدرها يورو والتزامات تتعلق بمنحة العودة إلى يورو تحت بند الحسابات الأخرى مستحقة الدفع. وفي هذا التقسيم، تشير التزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ المستحقة للموظفين حتى كانون الأول/ديسمبر وهم الموظفون الذين تركوا المحكمة فعلاً وأصبحت هذه المبالغ واجبة الدفع لهم. وتشير استحقاقات منحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ التي اكتسبها الموظفون المؤهلون حتى الأول/ديسمبر ولكنها ليست واجبة الدفع في كانون الأول/ديسمبر لأنهم لا يزالون يعملون بالمحكمة. وبلغت المخصصات المتعلقة باستحقاقات منحة العودة إلى الوطن التي حملت على ميزانية عام نحو

(٢) الاستحقاقات المتعلقة بالإجازات السنوية للموظفين: في كانون الأول/ديسمبر لمجموع التراكمي لاستحقاقات الإجازة السنوية لجميع موظفي المحكمة التكاليف المتعلقة بالإجازات السنوية التي لم تستنفذ في عام " " يورو في

- المخصصات

(٣) مخصصات القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية:

في عام ، بلغ عدد القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من موظفين سابقين بالمحكمة ثماني قضايا. ويتم إيراد ثلاث من أصل تلك القضايا الثماني باعتبارها استحقاقاً في مبلغ إجمالي قدره ، يورو. وما زالت ثلاث قضايا جارية إل تاريخ كانون الأول/ديسمبر وتم إيرادها كالتزامات محتملة. ومقارنة بقضايا مماثلة القضيتان الأخيرتان لا يعتبر أن من شأنهما أن تؤدي إلى التزام على المحكمة ولم يتم إيرادها.

() المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة:

الممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية والأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يعنى جميع الموظفين بالمحكمة من الضرائب على المرتبات والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ مجموع الالتزامات الضريبية التقديرية المستحقة على دافعي الضرائب السبعة للولايات المتحدة المدرجين في جدول المرتبات بالمحكمة في عام نحو .

(ج) المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها:

في إطار الحسابات الأخرى قيد التحصيل، وبناء على حكم قضائي صادر في / () (ICC-01/5-01/08-568) يورو في عام لتغطية النفقات القانونية المتصلة بالتمثيل القانوني لمتهم جمدت أمواله. وقد تم تحميل يورو على تكاليف المساعدة القانونية للشك في إمكان استرداده.

أوغندا نظراً للشك في إمكان استردادها. وخصصت المحكمة أيضاً مبلغ ، مستحقة أخرى لا يمكن استردادها.

ولا تعتمد المحكمة مخصصات للاشتراكات المقررة المشكوك في تحصيلها، غير أن المادة تنص على أن لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المقررة لما يزيد عن سنتين كاملتين حق التصويت في الجمعية. وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للدولة الطرف بها.

() مخصصات أخرى: تم تخصيص مبلغ ، يورو في حسابات عام للخدمات التي قدمها طرف ثالث من إلى التي ما يزال دفعها من المحكمة محل شك.

- الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغائها: في عام التزامات الفترات السابقة ، يورو من أصل مبلغ قدره ، يورو، ما نتج عنه

- المبالغ الآيلة إلى الدول الأطراف: تم توزيع مجموع الفائض النقدي من عام ، يورو لحساب الدول الأطراف المستحقة له وفقاً للاشتراكات المقررة لكل واحدة منها عن تلك الفترة المالية.

- صندوق رأس المال العامل: أنشأت جمعية الدول الأطراف، صندوق رأس المال العامل للفترة المالية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ، يورو، أي بنفس المستوى مقارنة بالفترة المالية السابقة.

- الاشتراكات المقررة قيد التحصيل: بلغ الرصيد غير المدفوع من الاشتراكات ، يورو مستحقة عن الفترات المالية السابقة و ،

- سلف منحة التعليم:
المتصلة بالسنتين الدراسيتين المنتهيتين في كانون الأول/ديسمبر

- اشتراكات أو مدفوعات واردة مقدماً:
الفترة المالية القادمة.

- الحسابات الأخرى المستحقة الدفع:
يورو بالتفصيل في الجدول أدناه.

الجدول ٥: تفاصيل الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (بال يورو)

الحسابات مستحقة الدفع

الموظفون

()

مدفوعات مؤجلة من المحكمة الخاصة لسيراليون^(٢)

الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن^(١)

()

٢,٩٨٠,٤٠٠ ٦,٦٥٢,١٥٠

المجموع

^(١) الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: قسّمت المخصصات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى قسمين أحدهما للمجموع التراكمي لمنحة العودة إلى الوطن البالغ قدره المتعلق بمنحة العودة إلى الوطن البالغ قدرها الأخرى المستحقة الدفع. وفي هذا التقسيم، تشير الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ المستحقة للموظفين حتى كانون الأول/ديسمبر ، أي للموظفين الذين تركوا المحكمة فعلاً وأصبحت هذه المبالغ واجبة الدفع لهم. ويشير المجموع التراكمي لمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ التي اكتسبها الموظفون المؤهلون حتى كانون الأول/ديسمبر ولكنها ليست واجبة الدفع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لأنهم لا يزالون يعملون بالمحكمة.

^(٢) البائعون والحسابات الأخرى مستحقة الدفع: ق، تمثل جميع الفواتير المؤرخة حتى كانون الأول/ديسمبر حسابات مستحقة الدفع للمحكمة وسجلت في النظام المحاسبي لعام . وسددت هذه الفواتير في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير .

^(٣) المدفوعات المؤجلة من المحكمة الخاصة لسيراليون: في آذار/مارس ، تلقت المحكمة طلباً من رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون (المحكمة الخاصة) لمساعدة هذه المحكمة مؤقتاً بتخصيص قاعة للمحاكمات وخدمات ومرافق الاحتجاز والدعم اللازم لمحاكمة تشارلز تيلور. وبعد التشاور مع مكتب جمعية الدول الأطراف، وافقت المحكمة على توفير المرافق مقدماً قبل تقديم الخدمات. واستناداً إلى هذا القرار، وقعت المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة على مذكرة تفاهم بتاريخ / بشأن الترتيبات الإدارية بين المحكمتين. ويمثل مبلغ صيد المدفوعات المسددة مقدماً من المحكمة الخاصة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١ مطروحاً منه النفقات التي تكبدتها المحكمة الخاصة حتى كانون الأول/ديسمبر .

- صندوق الطوارئ: يورو الذي يمثل الفائض النقدي للفترة المالية

- اب صندوق الطوارئ وذلك وفقاً للقرار ICC-ASP/1/Res.4(b). وفي عام

انخفض رصيد صندوق الطوارئ بسبب انخفاض الإيرادات عن النفقات بمقدار يورو. وفي عام

، قيد على صندوق الطوارئ مبلغ إضافي قدره ، يمثل زيادة النفقات عن

المخصصات المعتمدة (البيان الرابع). وستحدد موارد الصندوق وفقاً لقرار جمعية الد ICC-

ASP/1/Res.4 يورو ليبلغ مستوى عتبه المحدد في

	رصيد الصندوق في كانون الثاني/يناير ()
	المبالغ المقيدة على الصندوق
٧,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

- احتياطي الاشتراكات المقررة غير المدفوعة: يخصم من الفائض التراكمي مبلغ الذي يمثل الاشتراكات المقررة غير المدفوعة عن الفترات المالية السابقة (الجدول) الواجب توزيعه على الدول الأطراف (الجدول).
- التبرعات المؤجلة: من المكسيك تبرعا في تكاليف إيجار المباني المؤقتة . الرجاء الاطلاع على البرنامج الخامس المتعلق بالمباني المؤقتة في الميزانية البرنامجية لعام () (ICC-ASP/11/Res.1).

٥- الصناديق الاستثنائية

- الوصف العام للصناديق الاستثنائية المختلفة والغرض منها يردان في الجدولين :
- برنامج المتدربين والمهنيين الزائرين: الدعم للمتدربين والمهنيين الزائرين بالهيئة القضائية ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وينفذ هذا البرنامج من نيسان/أبريل إلى آذار/مارس من الفترة المال / ، أصبح الاسم الكامل لبرنامج المتدربين والمهنيين الزائرين هو - ترسيخ مبدأ التكامل والعالمية وتوفير دفاع ذي نوعية عالية.
- الحلقة الدراسية لمحامي الدفاع:

هذان الصندوقان الاستثنائيان يمثلان جزءاً من عقود المفوضية الأوروبية وتُعرض الأرقام المتعلقة بهما في آن

- برنامج أقل البلدان نمواً: تديره أمانة جمعية الدول الأطراف لتغطية نفقات السفر المتعلقة بمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً وبلدان نامية أخرى في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وهو برنامج جار.
- الحلقة الدراسية الإقليمية في ياوندي:
- للخبراء لميين، بمن فيهم القضاة، والمحامون، والسياسيون، والمنظمات غير الحكومية، لإذكاء الوعي بالمحكمة والمعرفة بأهدافها في جميع أنحاء العالم.

الحلقة الدراسية في تونس العاصمة نظمتها المحكمة في أيلول/سبتمبر لتقديم التدريب التفاعلي في لأبرز المهنيين القانونيين في بلدان المغرب العربي وبعض بلدان الشرق الأوسط (مصر، الأردن، لبنان، وسوريا) بغية تعزيز تعاون الدول مع المحكمة. وهذه الحلقة الدراسية جزء من سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية، وقد نُظمت أولاها في داكار (السنغال) في كانون الأول/ديسمبر ونظمت الثانية في ياوندي (الكامرون) في تشرين الثاني/أكتوبر .

الحلقة الدراسية المشتركة مع الاتحاد الأفريقي أدارتها الأجهزة الثلاثة لتحسين معرفة المشاركين بالجوانب ويعمل المحكمة. وعقدت الحلقة في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٢ .

المشاركون فيها من موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمستشارين القانونيين لوفود الدول الأفريقية لدى الاتحاد الأفريقي، ومنسق مجموعة الدول الأفريقية الأعضاء بالأمم المتحدة، ومسؤولي المحكمة والمناخين المساهمين في تنظيم الحلقة.

الحلقة الدراسية الإقليمية في كمبوديا بغرض تحسين التعاون بين الخبراء في القانون الوطني والمحكمة الجنائية الدولية من أجل تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب في أسوأ

مشروع الأدوات القانونية: يديره مكتب المدعي العام من أجل تيسير وتنسيق استخدام م
القانونية وتنفيذه، ولاسيما مصفوفة القضايا، بين المستخدمين غير التابعين للمحكمة.

الصندوق الاستئماني العام: في تشرين الثاني/نوفمبر
حلقة دراسية مدتها يوم واحد بشأن الحماية.

الصندوق الخاص بإعادة التوطين: أنشئ لمساعدة الدول التي ترغب في الدخول في اتفاقات إعادة توطين مع المحكمة ولكن لا تملك القدرة على ذلك للتوصل إلى حلول بدون تكلفة لزيادة عدد الأفراد المعاد توطينهم فعلياً وبناء القدرات المحلية لحماية الشهود. وسيتم تمويل الصندوق بالتبرعات المقدمة من الدول التي لديها استعداد لذلك.

نظام تمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين: أنشأته جمعية الدول الأطراف في قلم المحكمة بقرارها ICC-ASP/8/Res.4 لتمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين بالكامل عن طريق المنح الطوعية والتبرعات المقدمة من الدول الأطراف، والدول الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني،

- التبرعات: عُقدت و/أو وردت تبرعات تبلغ قيمتها
- إيرادات الفائدة المصرفية: يورو الفائدة المصرفية المكتسبة من الحساب المصرفي للمحكمة الخاص بالصناديق الاستئمانية.
- النفقات: يشمل المبلغ الإجمالي البالغ قدره يورو مجموع مبالغ مصروفة يبلغ قدرها يورو، والتزامات غير مصفاة يبلغ قدرها
- المبالغ المعادة إلى الجهات المانحة: يورو إلى الجهات المانحة على اعتبار أنه زائد ()
- الحسابات الأخرى قيد التحصيل: يورو الفائدة المستحقة على الحساب المصرفي للصناديق الاستئمانية التي لم يتم تحصيلها بعد.
- التبرعات أو المدفوعات المتلقاة مقدماً: تلقت المحكمة تبرعات يبلغ قدرها كانون الأول/ديسمبر ()
- الأرصدة المستحقة الدفع بين الصناديق: في كانون الأول/ديسمبر المستحق الدفع بين الصندوق الاستئماني والصندوق العام هو
- تسوية الفترة السابقة: تمت تسوية رصيد الصندوق بمبلغ يورو باعتباره تسوية للفترة

٦- الممتلكات غير المستهلكة

- أدناه ملخص الممتلكات غير المستهلكة، وتكلفتها التاريخية، في الأول/ديسمبر
أسبب الجارية في المحكمة، لا يتم إدراج الممتلكات غير المستهلكة في الأصول الثابتة للمنظمة ولكنها تحمل مباشرة على الميزانية بمجرد حيازتها.

التأمين، المحسوب كنسبة مئوية من المرتب الداخل في حساب المعاش للموظفين ونسبة مئوية مشابهة في حالة القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين، يُسدّد من ميزانية المنظمة ويظهر في الحساب تحت بند النفقات. وقد بلغ مجموع القسط الإجمالي المدفوع في عام لأغراض هذا التأمين

١٢- التبرعات العينية

- فيما يلي أهم التبرعات العينية التي تلقتها المحكمة (التي تفوق قيمتها يورو) في الفترة :

() كما ورد في البيانات المالية للفتريات المالية السابقة، لا تزال المحكمة تتلقى التبرعات التالية من :

' مباني المحكمة بدون إيجار لمدة تموز/يوليه .
المحكمة في فواتير الإيجار من مصلحة Rijks Gebouwen Dienst وقامت وزارة الشؤون الخارجية بدفعها كاملة. وبما أن عقد الإيجار ما يزال قيد التفاوض في جزء منه، ما يزال هناك مبلغ قدره يورو لم يصف وسيدفع ويتم .
' التكاليف المرتبطة بالمباني المؤقتة للمحكمة بمبلغ أقصاه مليون يورو، بما في ذلك تكاليف

() استخدمت المحكمة في عام عددا من الموظفين العاملين بدون مقابل لأجل قصير بوصف ذلك خدمات عينية متلقاة تبلغ قيمتها

١٣- التبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا

- قررت جمعية الدول الأطراف، بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، إنشاء صندوق لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وأسرههم.

وأنشأت الجمعية في مرفق هذا القرار مجلس إدارة للصندوق، وقررت أن يكون مسجّل المحكمة مسؤولاً عن تقديم ما يلزم من المساعدة لحسن سير العمل بمجلس الإدارة في قيامه بمهمته وأن يشارك أيضا في جلسات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

وفي عام ، وافقت جمعية الدول الأطراف على اعتماد مبلغ يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا التي تدير الصندوق الاستئماني للضحايا وتقديم الدعم الإداري لمجلس إدارة الصندوق واجتماعات المجلس. وبلغت النفقات المسجّلة في حسابات الأمانة في الفترة المالية - ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .

١٤- مشروع المباني الدائمة: وصف عام

- أنشأت جمعية الدول الأطراف مشروع المباني الدائمة للمحكمة بقراره ICC-ASP/4/Res.2 . ي أكد أن "المحكمة مؤسسة قضائية دائمة وأنها تتطلب بصفقتها هذه مبانٍ دائمة ذات طابع وظيفي لتمكينها من أداء واجباتها بصورة فعالة وتعكس أهمية المحكمة بالنسبة إلى مكافحة الإفلات من العقاب"، وأكدت من جديد أهمية المباني الدائمة لمستقبل المحكمة .

- جمعية الدول الأطراف أيضاً في قرارها ICC-ASP/6/Res.1 إلى أن تكاليف البناء الإجمالية التي تشمل مبلغاً احتياطياً، وأجور استخدام الخبراء الاستشاريين والمقاولين، والتضخم الناشئ قبل طرح العطاء وبعد طرحه، وأية رسوم للتصاريح، ومستحقات مالية، وصندوق خاص بالسماط المظهيرية

المتكاملة والمتخصصة تقدر في الظرف الراهن بمبلغ لا يتجاوز
 . وأنشأت جمعية الدول الأطراف في المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/6/Res.1
 الأطراف كهيئة فرعية تابعة للجمعية، عملاً بالفقرة

- وتكمن مهمة لجنة المراقبة في توفير هيئة دائمة للعمل نيابة عن الجمعية في تشييد المباني الدائمة
 للمحكمة الجنائية الدولية. وتختص لجنة المراقبة بالمراقبة الإستراتيجية للمشروع بينما يختص مدير المشروع
 كل مجموعة إقليمية.

- لاحظت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/10/Res.6 أن المحكمة في أول الأمر قدرت
 كميًا في آذار/مارس التكاليف الأخرى ذات الصلة بالمشروع ولكن غير ذات الصلة المباشرة
 هذه التكاليف تتعلق بعناصر الاستعمال

() عناصر المجموعة
 مليون يورو للمعدات وأجهزة الاستعمال المدججة،
 أي العناصر الثابتة المدججة في التصميم،

() عناصر المجموعة والتكاليف الأخرى ذات الصلة، التي كانت تبلغ أصلاً
 ورو وحفضت بعد ذلك إلى مليون يورو، لأجهزة الاستعمال غير المدججة، أي
 للعناصر غير الثابتة، والتكاليف الأخرى مثل تكاليف النقل، والموظفين الإضافيين، وأجور
 الخبراء الاستشاريين.

ووافقت الجمعية على أن لا تتجاوز تكاليف العناصر غير المدججة (المجموعة)
 مليون يورو، على أن يتم اعتمادها سنويًا في ميزانية المحكمة.
 ووافقت الجمعية أيضًا على أن تكاليف العناصر المدججة (المجموعة 1) تكاليف متصلة بالتشييد وأنها تدخل
 بالتالي في نطاق الميزانية الإجمالية التي يبلغ قدرها مليون يورو. والجمعية كذلك على
 استيعاب هذه العناصر والتكاليف المتصلة بها بالكامل في الميزانية الإجمالية لعدم تجاوز الحدود المقررة لهذه

ورحبت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/11/Res.3 ببقاء المشروع في حدود الميزانية المقررة عند
 ، وأشارت في هذا الصدد بارتياح إلى أن العناصر المدججة
 (المجموعة) تم امتصاصها كاملة في الميزانية الكلية وأنه في الوقت الحالي تقدر تكاليف مشروع البناء بمبلغ
 ملايين يورو أقل من المبلغ الأقصى المخصص لمشروع.

ورحبت جمعية الدول الأطراف بأن تاريخ الانتهاء من المباني الدائمة ما يزال مقرراً في أيلول/سبتمبر
 وتؤكد على ضرورة أن يمثل المشروع للأجل من أجل تفادي زيادة في التكلفة مستقبلاً وللسماع
 للمحكمة بالانتقال تدريجياً إلى المباني إلى غاية كانون الأول/ديسمبر

١٥- مشروع المباني الدائمة: ملاحظات على البيانات (من الأول إلى الثالث)

- البيان الأول يتضمن الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق أثناء الفترة
 المالية. ويشمل حساب فائض الإيرادات عن النفقات في الفترة الجارية وتسويات الفترة السابقة في

- البيان الثاني يوضح الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق في
 الأول/ديسمبر

- البيان الثالث هو ملخص التدفق النقدي وتم إعداده باستعمال الأسلوب غير المباشر لمعيار
- الأنصبة المقررة: بلغ مجموع الأنصبة المقررة التي تلقتها المحكمة من الدول الأطراف في عام
- في إطار الأنصبة المدفوعة دفعة واحدة ، يورو بالتفصيل الوارد في الجدول أدناه
- () .

الجدول ٨: عمليات السداد مرة واحدة التي تلقتها الدول الأطراف (باليورو)

الدول الأطراف	٢٠١٢	السنوات السابقة	المجموع
أستراليا	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية جيبوتي	-	-	-
آيسلندا	-	-	-
لكسمبرغ	-	-	-
المكسيك	-	-	-
البرتغال	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	-	-	-
مجموع الأنصبة المدفوعة دفعة واحدة	٨,٧٠٥,٦٦٠	٢٨,٩٦٦,٥٣١	٣٧,٦٧٢,١٩١

- النفقات: يشمل مجموع النفقات البالغ قدره يورو، والتزامات غير مصفاة يبلغ قدرها
- البناء والرخص والرسوم القانونية (المتعلقة بالتصميم وإدارة المشروع والمستشارين الآخرين). وخلال
- أخى المشروع مرحلة العطاء بتعيين المتعاقد العام في تشرين الأول/أكتوبر

- الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها:
الفترات السابقة
- الحسابات الأخرى قيد التحصيل
فائدة مستحقة لكنها لم تحصل
بعد في كانون الأول/ديسمبر
على السلع والخدمات التي سيتلقاها المشروع من الحكومة الهولندية، ورصيداً قيد التحصيل بين الصناديق
قدره من الصندوق العام.
- الحسابات الأخرى المستحقة الدفع:
الحسابات والتي لم تسدد بعد في كانون الأول/ديسمبر . وسددت هذه الفواتير في كانون
الثاني/يناير وشباط/فبراير .
- الاشتراكات الواردة مسبقاً: أدرجت جميع الاشتراكات التي تلقتها المحكمة لمشروع المباني الدائمة
في عام فيما يتعلق بخيار الدفع مرة واحدة (المشار إليه في القرار ICC-ASP/7/Res.1) في إطار
الإيرادات في عام .
- القرض المقدم من الدولة المضيفة لم يستخدم في عام
- التبرعات: تلقت مبلغ ، ورو من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية من أجل
التمويل الجزئي لرسوم رخصة البناء التي تبلغ حوالي ، يورو تدفع إلى بلدية لاهاي.
- مكتب مدير المشروع: قررت جمعية الدول الأطراف في المرفقين الرابع والخامس من القرار ICC-
ASP/6/Res.1 إنشاء مكتب مدير المشروع في الميزانية البرنامجية السنوية للمحكمة في إطار البرنامج
الرئيسي السابع لتغطية التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى المتصلة بمشروع المباني.
طراف ويقدم تقاريره مباشرة إلى
الجمعية ويخضع لمساءلتها عن طريق لجنة المراقبة.
- ودون الإحلال بالفقرة أعلاه، مكتب مدير المشروع جزء لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، ويلحق
مكتب مدير المشروع وموظفو المكتب، للأغراض الإدارية، بقلم المحكمة.
- وفي عام جمعية الدول الأطراف على تخصيص مبلغ ،
المشروع المسؤول عن إدارة مشروع المباني الدائمة. وبلغت النفقات المسجلة في حسابات مكتب مدير
المشروع في الفترة المالية قيد البحث .
- وأعدت الجمعية التأكيد في قرارها ICC-ASP/6/Res.1 على أهمية الدور الذي يقوم به مدير المشروع في
توفير الريادة الاستراتيجية والإدارة الشاملة للمشروع، وذكرت بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه لتحقيق
أهداف المشروع والتقييد بالآجال المحددة والتكاليف والشروط المتعلقة بالجودة، على النحو الوارد في القرار
ICC-ASP/6/Res.1، وتدعو المسجل إلى تفويض السلطات لمدير المشروع حيثما كان ذلك ضرورياً
وحسب المستوى المطلوب، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية، فيما يتعلق بالارتباطات المالية لمشروع المباني

٢- البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر* ٢٠١٢

الصفحة

المحتويات

.....	
.....	خطاب إلى المسجل بشأن البيانات للصندوق الاستثماري للضحايا لعام
.....	بات المستقل وتقريره إلى مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا وجمعية الدول الأطراف
.....	
.....	
.....	البيان الأول: الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر
.....	البيان الثاني: الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق إلى غاية كانون الأول/ديسمبر
.....	البيان الثالث: التدفق النقدي إلى غاية كانون الأول/ديسمبر
.....	
.....	- الصندوق الاستثماري للضحايا وأهدافه
.....	- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة و
.....	- الصندوق الاستثماري للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث)

خطاب الإحالة

تموز/يوليه

- من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم البيانات المالية للصندوق الاستئماني
الفترة المالية الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر .

() هيرمان فون هيبيل

السيد هيرفي أدريان ميتزغر

محكمة المحاسبة

M. Hervé-Adrien Metzger
Director
Cour des Comptes,
13 rue Cambon,
75100 Cedex 01
France

خطاب إلى المسجل بشأن البيانات الحسائية للصندوق الاستئماني للضحايا للعام ٢٠١٢

تموز/يوليه

()
لصندوق الاستئماني للضحايا مجلس الإدارة
بإيداع البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ليستعرضها مراجع حسابات خارجي.
وسأكون ممتنا لو وقّعتم خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق الاستئماني ()
إلى
مع وافر الاحترام،

(توقيع) موتو نوغوشي،

رئيس مجلس إدارة الصندوق
الاستئماني للضحايا

رأي مراجع الحسابات المستقل وتقريره إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا وجمعية الدول الأطراف

البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا المتعلقة بفترة تمهية في كانون الأول/ديسمبر . هذه البيانات بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة ، وبيان الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق، وبيان التدفقات النقدية الاعتمادات، وبيان صندوق الطوارئ ومعلومات وملاحظات أخرى عن السنة المالية التي تنتهي في ذلك

من الجزء الرابع من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا يتولى مجلس الإدارة إعداد البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وعرضها. وتكون هذه البيانات متفقة والمعايير المحاسبية لنظام الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسؤولية تصميم إجراءات رقابة داخلية لضمان إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة متوازنة خالية من أخطاء كبيرة، ناجمة إما عن عمليات تدليس أو أخطاء. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تحديد تقديرات محاسبية متوازنة ومكيفة للظروف. وتكمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي قمنا بها. هذه المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير م السلوك المهني و إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو

اتخاذ

في ذلك في مخاطر هذه . ويخ . المهني لم

وليس من أجل التعبير عن أي رأي بشأن الرقابة مدير ملاءمة الطريقة المحاسبية المطبقة وعرض البيانات المحاسبية وأن

الحسابات التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس

واستنادا إلى عملية المراجعة التي قمنا بها فإن البيانات المالية توفر نظرة متوازنة عن

التغيرات في الأرصدة المالية إلى جانب الأصول والخصوم والاحتياطات والأرصدة المالية والتدفقات النقدية للصندوق الاستئماني للضحايا في كانون الأول/ديسمبر وذلك لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في كانون الأول/ديسمبر

Cour des Comptes
13, rue Cambon
75100 Paris Cedex 01
France

- التي قام بها مكتب المملكة المتحدة :
طني لمراجعة الحسابات إما أنها نُفذت أو أنها قيد التنفيذ. وقد تم الكشف عن هذه التوصيات في مرفق
- تلقى مراجع الحسابات خطاب تمثيل وقعه المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا بتاريخ كانون الثاني/يناير .
- تمت مناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا والمستشار القانوني للصندوق ورئيس قسم الميزانية والمالية للمحكمة ومنسق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في مشروع تقرير المراجعة وذلك بتاريخ /
- تمت مراجعة مشروع الملاحظات مع أخذ التعليقات المكتوبة للصندوق الاستئماني للضحايا

ملخص توصيات العام ٢٠١٢

التوصية ١:

الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم الميزانية الجنائية الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على ضمان استجابة المهمة المحاسبية للمحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي المعقولة. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أولوية رئيسية للصندوق وللوظيفة المحاسبية للمحكمة.

التوصية ٢:

يوصي المراجع الخارجي مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لتقرير أية سياسة محاسبية ينبغي تطبيقها وذلك باتخاذ قرار قائم على تحليل كل العقود فيما يتعلق بشروط الأداء القابلة للقياس واسترداد الأموال القابل للتنفيذ. ومن المستحسن أيضا أن يباشر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا هذا التحليل وذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

مسائل عامة تتعلق بالمهمة المحاسبية وإجراء المراجعة

- لصندوق الاستئماني للضحايا للمراجع وموظفيه الاطلاع الحر على كل الكتب والسجلات والوثائق الأخرى التي تعد في رأي المراجع ضرورة لإجراء المراجعة.
- مع ذلك فقد تم السماح بالاطلاع على الكتب والسجلات مثل
- يعود جزء من التفسير لتبرير هذه التأخيرات إلى أن مسؤولية توفير الوثائق والبيانات يقع على عاتق لية التابع للمحكمة الجنائية الدولية التي كانت في وقت إجراء المراجعة منشغلة بعمل مكثف لمرحلة إعداد الميزانية وأن الميزانية والمحاسبة في المحكمة الجنائية الدولية من صلاحية نفس القسم.

- أظهرت الصعوبات التي تمت مواجهتها والتأخيرات الكبيرة أن طرائق العمل الحالية بين الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم الميزانية والمالية التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليست الأمثل لضمان دعم في الوقت المحدد وفعال لعملية المراجعة.

التوصية ١ :

يوصي المراجع الخارجي بتحسين طرائق العمل بين الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم الجنائية الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على ضمان استجابة الوظيفة المحاسبية للمحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي المعقولة. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية متطلبات التنفيذ القادم للمعايير المحاولية رئيسية للصندوق وللوظيفة المحاسبية للمحكمة.

المدفوعات المسددة مسبقاً للشركاء المنفذين

- يتطلب الانتقال المستقبلي إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إشراك دائرة الإدارة والمالية قبل تغيير المعايير المحاسبية. وينبغي أن تؤدي السياسة المحاسبية المعتمدة إلى معلومات مالية تهم حاجات المستخدمين في اتخاذ القرارات وتعكس المضمون الاقتصادي للمعاملات.

- الإدارة مسؤولة عن اختيار السياسة المحاسبية الملائمة وينبغي أن تقوم هذه السياسة على ما تراه

- في هذه المرحلة، بالنظر إلى حجم العمل الكبير الجاري تنفيذه ليست أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وقسم المالية والميزانية التابع للمحكمة الجنائية على ما يكفي من الاستعداد للانتقال إلى المعايير

التوصية ٢ :

يوصي المراجع الخارجي مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا بأن يقرر أية سياسة محاسبية ينبغي تطبيقها وذلك باتخاذ قرار قائم على تحليل كل العقود فيما يتعلق بشروط الأداء القابلة للقياس واسترداد الأموال القابل للتنفيذ. ومن المستحسن أيضاً أن يباشر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا هذا التحليل وذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

عرفان

- يود المراجع الخارجي أن يشكر الصندوق الاستئماني للضحايا وموظفي مكتب مسجل المحكمة بأوتهم ودعمهم العام الذي تم تقديمه لفرق المراجعة

مرفق

متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة

الحسابات

السنة المالية	الرقم	التوصيات	استكملت	استكملت جزئياً	لم تستكمل بعد
		ينبغي للصندوق أن يعمل بشكل وثيق مع فريق المحكمة المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية على وضع سياسات محاسبية محددة وملائمة قائمة على تلك المعايير ومكيفة لوضع الصندوق ومتطلباته.		X	
		ينبغي للصندوق أن يحدد بوضوح الأهداف والمنافع المسبقة لمشروع المعايير المحاسبية <u>ويضع منهجية لتتبع تحقيق الأهداف وإدارتها.</u>		X	
		ينبغي أن تتعامل إدارة الصندوق مع تسيير الصندوق وإدارته للمخاطر		X	
		يجب النظر في عملية وضع الأهداف للصندوق. ويجب أن تكون كل الأهداف المقدمّة قابلة للقياس ومحددة وقابلة للتحقيق.		X	
		ينبغي للصندوق بذل قصارى جهوده من أجل استكمال العمل على مرفق التبرعات عبر الإنترنت والدعاية له من أجل تحقيق أقصى قدر من التبرعات المتأتية من تغطية أحكام المحكمة الأولى المتوقع صدورها هذه السنة.	X		
		يجب على الصندوق، في التعامل مع المنظمات المحلية الشريكة الأصغر حجماً، أن وجود التدابير اللازمة لكي تستمر المشاريع، في حالة ما تعذر على الصندوق توفير الموارد، أو أن تنتهي بطريقة تحمي سمعة الصندوق.	X		
		ينبغي للصندوق جعل عملية المناقصات وينبغي له إصدار توجيهات واضحة بشأن تحضير العطاءات للجهات التي ليست واثقة من العملية، مما سيساعد على فتح العملية لأكثر عدد ممكن من المشاركين.		X	
		ينبغي أن يسعى الصندوق إلى مراجعة كل مرحلة من مراحل عملية المناقصة مراجعة عميقة من أجل استخلاص الدروس التي يجب استخلاصها من أجل تحسين العملية لمقدمي العطاءات في المستقبل.		X	
		نوصي الصندوق الاستثماني للضحايا بالنظر في الموارد اللازمة لدعم المتطلبات الإدارية والمالية للصندوق إذ إن حجم التبرعات عبر الإنترنت والتعويضات ستصبح أكثر أهمية على مدى الفترات المالية المقبلة.		X	
		ينبغي للإدارة والمجلس المشاركة في نظام إدارة المخاطر في المؤسسة. <u>العمليات الجارية لتحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها في أقرب وقت ممكن من أجل الحفاظ على الموارد التي تُعهد بها إلى الصندوق.</u>		X	
		مجموع عدد التوصيات: ١٠	٢	٨	٠

- بعد المراجعة الدقيقة لحالة لتنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات لوحظ أنه من مجموع عشر توصيات قدمت برسم السنتين الماليتين اثنتين، وثمان نفذت جزئياً.
- أغلبية التوصيات التي تم استكمالها جزئياً تتعلق بالإجراءات الخارجية بإجراء استعراض كامل للمسائل المتعلقة بإدارة الصندوق الاستثماني للضحايا كجزء من إجراءات المراجعة في

البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للضحايا

بيان الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٢ (باليورو)

رقم الملاحظة ٢٠١١	٢٠١٢	
		الأصول
	٩-٣	
		مجموع الأصول
		الخصوم
	٦-٣	الالتزامات غير المصفاة
		المجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن
	-	
		مجموع الخصوم
		الأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق
		الفائض التراكمي
		مجموع الأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق
		مجموع الخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق
		التاريخ:
		التوقيع: رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا
		رئيس قسم المالية والميزانية

البيان الثالث

الصندوق الاستئماني للضحايا

بيان التدفقات النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

٢٠١١	٢٠١٢	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)
	()	زيادة/(نقص) الحسابات الأخرى قيد التحصيل
	()	زيادة/(نقص) الالتزامات غير
-		زيادة/(نقص) حسابات أخرى مستحقة الدفع
	-	استحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن
()	()	مخصوصاً منها: إيرادات الفائدة المصرفية
		الصافي النقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
		:
		صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
		التدفقات النقدية من مصادر أخرى
		الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها
()	()	إلى المانحين
		الصافي النقدي من مصادر أخرى
١,٠٣٣,٢٠٩	٦٠٢,٧٨٤	صافي زيادة/(نقص) الودائع النقدية والودائع لأجل
		الودائع النقدية والودائع لأجل في بداية الفترة
٤,٢٤٤,٢١٨	٤,٨٤٧,٠٠٢	الودائع النقدية والودائع لأجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الثاني)

ملاحظات ملحق بالبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا

١- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

- أنشأت جمعية الدول الأطراف للصندوق الاستئماني للضحايا، بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، لصالح في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولصالح أسر . كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني.

٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

- يجري مسك البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية حسب ما تحدده جمعية الدول الأطراف في مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6 ولذلك تتفق البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا حالياً مع معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. وهذه الملاحظات هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا.

- محاسبة الصندوق: تجري محاسبة الصندوق الاستئماني للضحايا على أساس المحاسبة الخاصة بكل صندوق.

- الفترة المالية: قوام الفترة المالية للصندوق الاستئماني للضحايا سنة تقويمية واحدة، ما لم تقرّ جمعية الدول الأطراف غير ذلك.

- أساس التكاليف التاريخية: تعدّ الحسابات استناداً إلى أساس التكاليف التاريخية ولا يجري تعديلها لتعكس آثار تغير أسعار السلع والخدمات.

- عملة الحسابات: تعرض حسابات الصندوق الاستئماني للضحايا باليورو. ويتم تحويل الموضوعات بعملة أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة في تاريخ البيان المالي. ويتم تحويل المعاملات الجارية بعملة أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة السائد في تاريخ المعاملة.

- التمويل: يتم تمويل الصندوق الاستئماني للضحايا من خلال ما يلي:

() تبرعات الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد، والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمعايير الصلة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف؛

() الأموال وغيرها من الممتلكات التي يتم تحصيلها عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي إلى الصندوق الاستئماني للضحايا إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالفقرة

(ج) الموارد المحصّلة عن طريق التبرعات المقدّمة لجبر الأضرار، إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية

() الموارد التي قد تقرر جمعية الدول الأطراف تخصيصها لهذا الغرض.

- الإيرادات: تسجّل التبرعات بوصفها إيرادات ويتم تسجيلها عند تلقيها فعلاً من المتبرعين.

- الودائع التقديرية والودائع لأجل تشمل الأموال المودعة في الحسابات المصرفية والودائع لأجل والحسابات تحت الطلب التي تترتب عليها فوائد مصرفية.

٣- الصندوق الاستئماني للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث)

- يعرض البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصندوق أثناء الفترة أو النقص في الإيرادات عن النفقات خلال الفترة الجارية وتعديلات ما قبل الفترة في الإيرادات أو النفقات.
- ويعرض البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصندوق في الأول/ديسمبر .
- الثالث هو ملخص للتدفق النقدي تم إعداده باستعمال الأسلوب غير المباشر للمعيار المحاسبي الدولي السابع.
- التبرعات: ورد من التبرعات المقدمة من الحكومات والأفراد والمنظمات وغير ذلك من الكيانات ما مجموعه .
- وفي عام ، تم تخصيص ما يناهز في المائة من التبرعات التي قبلها الصندوق الاستئماني لمساعدة ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي .
- في المائة، أو من مساهمة

الجدول ١: التبرعات المخصصة

البلدان	٢٠١٢			٢٠١١		
	التبرعات	المصروفات	الصافي	التبرعات	المصروفات	الصافي
	-	-	-	-	-	-
النرويج	-	-	-	-	-	-
المجموع (بال يورو)	-	-	-	-	-	-

- يشمل المبلغ الذي تبرعت به فنلندا في عام : مخصص للنشاطات المتعلقة بالجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي في إطار مهمة المساعدة التي يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا و يورو مخصصة لدعم النشاطات المتعلقة بمهمة الصندوق في التعويضات. الرجاء ملاحظة أن مبلغ الذي سيسدد في فترة ون الأول/ديسمبر .
- رقم المبلغ الذي قدمته ألمانيا في تبرعا بم يورو مخصصا لمهمة الصندوق في التعويضات (مثلا قضية لوبانغا). تمت إعادة رصيد مرحل من هبة التي تبلغ يورو إلى حكومة ألمانيا بموجب الاتفاق الموقع.
- تم تسديد تبرع هولندا في قسطين منفصلين. وتم تلقي القسط الأول الذي يبلغ / ومن أجل الامتثال لشروط المانح بالإبلاغ تمت معاملتها كما فقط. وتم تخصيص التبرع الذي تقدمت به هولندا لمهمة الصندوق العامة في وأنها مخصصة في عدة وليس لفئة محددة من النشاطات. وتم تلقي القسط الثاني الذي يبلغ /
- النفقات: ينطوي ما مجموعه ، يورو، والتزامات غير مصفاة مقدارها يورو. وتم إنفاق مبلغ في

- الالتزامات غير المصفاة: تم إقرارها بموجب القاعدة - من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي تنص على ما يلي: "تظل الاعتمادات مفتوحة لمدة اثني عشر شهرا عقب انتهاء الفترة المالية المتعلقة بها، وبالقدر اللازم لتصفية أية التزامات قانونية تكون قد نشأت في الفترة المالية ولم نسويتها". ونظراً لطبيعة أنشطة الصندوق، تتعلق الالتزامات غير المصفاة الواردة في البيانات المالية لوق الاستثماني للصندوق بالعمود القائمة التي أبرمت في نهاية عام وبالتالي فهي تت...
- حالات استثنائية، حاصراً للالتزامات الفعلية في حدود كانون الأول/ديسمبر .
- الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها:
- الفترات السابقة .
- المبالغ المُعادة إلى المانحين:
- المساعدة في تحضيرات تنفيذ التعويضات الممولة من ألمانيا في عام .
- الأرصدة المحصّلة الأخرى يورو وتمثل فائدة مكتسبة لكنها لم تحصل حتى كانون الأول/ديسمبر .
- الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: بموجب المقرر الذي أصدرته جمعية ICC-ASP/1/Decision 3 ، وقرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة 58/262 في كانون الأول/ديسمبر ، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية منظمة عضواً في الصندوق كانون الثاني/يناير . يوفر الصندوق استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات لموظفي المحكمة.
- وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولّة لاستحقاقات محددة. ويتمثل التزام المنظمة المالي تجاه الصندوق في اشتراكها المقرر وفقاً لمعدل ، باللفة من الأجر الداخل في حسابات المعاش التقاعدي الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى جانب حصتها في أي مدفوعات سداداً من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدد مدفوعات العجز هذه إلاّ متى تدرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإذا فعلت ذلك، بحكم المادة
- حاجة إلى هذه المدفوعات بناء على تقدير العجز الاكتواري للصندوق عند تاريخ التقييم. وحتى إعداد رير، لم تتدرع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الحكم.
- المساهمات المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية: في المرفق ICC-ASP/1/Res.6
- جمعية الدول الأطراف أن يكون مسجّل المحكمة مسؤولاً عن توفير ما تدعو الحاجة إليه من مساعدة لسير عمل مجلس إدار لوق الاستثماني على النحو السليم أثناء اضطلاع المجلس بمهامه، وأن يشارك المسجّل أيضاً في اجتماعات مجلس الإدارة بصفته مستشاراً.
- وفي عام ، وافقت الجمعية على تخصيص مبلغ يورو لأمانة الصندوق الاستثماني للضحايا التي تدير الصندوق وتقدم الدعم إداري لمجلس الإدارة في اجتماعاته. وبلغ مجموع النفقات المسجلة لأمانة في حسابات المحكمة أثناء هذه الفترة المالية - ٥٥٥,٠٠٠,٠٠٠ .
- التبرعات العينية: لم يتلق الصندوق الاستثماني للضحايا تبرعات عينية خلال .
- النفقات المطابقة من الشركاء: أدناه أهم النفقات المطابقة من الشركاء التي سجلها الصندوق الاستثماني للضحايا أثناء الفترة المالية:
- سجل الصندوق الاستثماني للضحايا مبلغ يورو (بسر الصرف في الأمم المتحدة في شركاء المنفذين في عام (/ /